







## فهرست كتاب الاحكام

محمده

- ٢٠ خطبة الكتاب
- ٢١ ( الباب الاول في عقد الامامة )
- ٢٢ فصل فاذا ثبت وجوب الامامة فقرضها على الكفاية
- ٢٣ فصل وأما أهل الامامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة
- ٢٤ فصل والامامة تنعقد من وجهين
- ٢٥ فصل فاذا اجتمع أهل المقد والحل للاختيار تصفحوا الخ
- ٢٦ فصل واذا عقدت الامامة لامامين في بلدين لم تنعقد الخ
- ٢٧ فصل واذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف الخ
- ٢٨ فصل وأما انعقاد الامامة بعهد من قبله فهو الخ
- ٢٩ فصل واذا عهد الامام بالخلافة الى من يصح العهد اليه الخ
- ٣٠ فصل ولوعهد الخليفة الى اثنين أو أكثر الخ
- ٣١ فصل فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها الخ
- ٣٢ فصل واذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الامة الخ
- ٣٣ فصل وأما فقد الاعضاء فينقسم الى أربعة أقسام
- ٣٤ فصل وأما نقص التصرف فضرران حجر وقور
- ٣٥ فصل واذا تمهد ما وصفناه من أحكام الامامة الخ
- ٣٦ ( الباب الثاني في تقليد الوزارة )
- ٣٧ فصل واذا تقرر ما نتعقد به وزارة التفويض الخ
- ٣٨ فصل وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضف الخ
- ٣٩ فصل ويجوز للخليفة أن يقلد وزيره تنفيذ الخ
- ٤٠ ( الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد )
- ٤١ فاما الامارة الخاصة فهو أن يكون الامير مقصور الامارة
- ٤٢ فصل وأما امارة الاستيلاء الخ
- ٤٣ ( الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد )
- ٤٤ فصل والقسم الثاني من أحكام هذه الامارة في تدبير الحرب

## محيقة

- ٣٥ فصل والقسم الثالث من أحكام هذه الامارة ما يلزم أمير الجيش في سياستهم
- ٣٦ فصل والقسم الرابع من أحكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معهم
- ٤٠ فصل والقسم الخامس من أحكام هذه الامارة مصابرة الامير قتال العدو
- ٤٢ فصل والقسم السادس من أحكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو
- ٤٤ ( الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح )
- ٤٤ فاما القسم الاول في قتل أهل الردة
- ٤٧ الفصل الثاني في قتل أهل البغي
- ٥٠ الفصل الثالث في قتل من أمتع من الحارين وقطاع الطريق
- ٥٣ ( الباب السادس في ولاية القضاء )
- ٥٥ فصل ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي أن يقبل القضاء مذهب أبي حنيفة
- ٥٦ فصل وولاية القضاء تستقد بما تستقد به الولايات
- ٥٨ فصل ولا تخلو ولاية القاضي من عموم أو خصوص
- ٦٠ فصل ويجوز أن يكون القاضي عام النظر خاص العمل
- ٦١ فصل وإذا قلد قاضيان على بلد الخ
- ٦١ فصل ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة
- ٦٢ فصل فأما طلب القضاء وخطبة الولاية عليه الخ
- ٦٣ فصل وليس لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصم
- ٦٤ ( الباب السابع في ولاية المظالم )
- ٦٦ فصل فإذا نظر في المظالم من انتدب لها الخ
- ٧١ فصل وإذا كان كذلك لم يخل حال الدعوى عند الترافع الخ
- ٧٥ فصل وأما أن اقترن بالدعوى ما يضعفها الخ
- ٧٧ فصل فاما أن تجردت الدعوى عن أسباب القوة والضعف الخ
- ٨٠ فصل في توقيعات الناظر في المظالم
- ٨٢ ( الباب الثامن في ولاية التقابة على ذوى الأنساب )
- ٨٤ فصل وأما التقابة العامة فعومها الخ
- ٨٦ ( الباب التاسع في الولايات على إقامة الصلوات )
- ٧٧ فصل والصفات المعبرة في تقايد هذا الامام خمس

- ٨٩ فصل وأما الامامة في صلاة الجمعة الخ
- ٩١ فصل وأما الامامة في الصلوات المسنونة في الجماعة خمس
- ٩٣ ( الباب العاشر في الولاية على الحج )
- ٩٨ ( الباب الحادي عشر في ولاية الصدقات )
- ٩٩ مطلب الاموال المزكاة أربعة الاول منها المواشي
- ١٠٣ فصل والمال الثاني من أموال الزكاة ثمار التخل والشجر
- ١٠٤ فصل والمال الثالث الزروع
- ١٠٥ فصل وأما المال الرابع فهو الفضة والذهب
- ١٠٥ فصل وأما المعادن فهي من الاموال الظاهرة
- ١٠٦ فصل وعلى عامل الصدقة ان يدعو لاهلها
- ١٠٧ فصل وأما قيم الصدقات في مستحقها فهي لمن ذكره الله في كتابه
- ١١١ ( الباب الثاني عشر في قسم الفيء والغنيمة )
- ١١٦ فصل فأما الغنيمة فهي أكثر أقساما وأحكاما
- ١١٩ فصل وأما قتل من أضعفه الحرم الخ ١١٩ فصل وأما السبي فهم النساء والاطفال
- ١٢٢ فصل وأما الارضون اذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام
- ١٢٣ فصل وأما الاموال المتقولة فهي الغنائم المألوفة
- ١٢٦ ( الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج )
- ١٣١ فصل وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الارض
- ١٣٧ فصل والخراج حق معلوم على مساحة معلومة
- ١٤١ ( الباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد )
- ١٤٧ فصل وأما الحرم فهو ما أطاف بمكة من جوانبها
- ١٥٠ فصل وأما الحجاز ١٥٤ فصل وأما ماعدا الحرم والحجاز من سائر البلاد
- ١٥٨ ( الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه )
- ١٦٠ فصل وأما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة أقسام
- ١٦٢ فصل وأما الآبار فلها ثمانية أحوال ١٦٤ فصل وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام
- ١٦٤ ( الباب السادس عشر في الحمى والإرقاق )
- ١٦٦ فصل وأما الارفاق فهو ارفاق الناس بمقاعد الاسواق

## صحيفة

- ١٦٧ فصل وأما جلوس العلماء والفقهاء الخ  
 ١٦٨ ( الباب السابع عشر في أحكام الإقطاع )  
 ١٦٨ مطلب في أحكام اقطاع الموات ١٦٩ فصل وأما العامر فضربان  
 ١٧١ فصل وأما اقطاع الاستغلال على ضربين عشر وخراج  
 ١٧٤ فصل وأما اقطاع المعادن الخ  
 ١٧٥ ( الباب الثامن عشر في وضع الديوان وأحكامه )  
 ١٧٩ فصل والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم أربعة أقسام  
 ١٨٠ فصل وأما ترتيبهم في الديوان اذا أتتوا فيه الخ  
 ١٨١ فصل وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية  
 ١٨٢ فصل وأما القسم الثاني فيما اختص بالأعمال الخ  
 ١٨٤ فصل وأما القسم الثالث فيما اختص بالمهال الخ  
 ١٨٧ فصل وأما القسم الرابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج  
 ١٨٩ فصل وأما كاتب الديوان الخ  
 ١٩٢ ( الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم )  
 ١٩٤ فصل وأما بدسوت جرائمهم الخ ١٩٥ الفصل الاول في حد الزنى  
 ١٩٧ الفصل الثاني في قطع السرقة ١٩٩ الفصل الثالث في حد الحر  
 ٢٠٠ الفصل الرابع في حد القذف واللعان ٢٠١ الفصل الخامس في قود الجبايات وعقلها  
 ٢٠٥ الفصل السادس في التعزير  
 ٢٠٨ ( الباب العشرون في أحكام الحسبة )  
 ٢٠٩ فصل واعلم ان الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم  
 ٢١١ فصل واذا استقر ما وصفناه الخ  
 ٢١٣ فصل فأما الامر بالمعروف في حقوق الآدميين الخ  
 ٢١٤ فصل وأما الامر بالمعروف الخ  
 ٢١٤ فصل وأما النهي عن المنكرات فيقسم ثلاثة أقسام  
 ٢١٦ فصل وأما ما يتعلق بالمحظورات ٢١٩ فصل وأما المعاملات كالزنى واليوع الفاسدة  
 ٢٢١ فصل وأما ما ينكر من حقوق الآدميين المحضة  
 ٢٢٢ فصل وأما ما ينكر من الحقوق المشتركة



# كِتَابُ الاحكام السلطانية

﴿ تأليف ﴾

افضى القضاة أبى الحسن على بن محمد بن

حيب البصرى البغدادى الماوردى

المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

رحمه الله

أمين

---

﴿ عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعمانى الحلبي ﴾

---

﴿ الطبعة الاولى سنة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م ﴾

---

( على نفقة السيد محمد كامل افندى النعمانى )

---

يباع بمحل محمد امين افندى الخانجى وشركاه بمصر والاسكندرية

---

( مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر )

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .. قال الشيخ الامام أبو الحسن الماوردي الحمد لله الذي أوضح لنا معالم الدين ومنّ علينا بالكتاب المبين وشرع لنا من الاحكام وفصل لنا من الحلال والحرام ما جعله على الدنيا حكما تقررت به مصالح الخلق وثبتت به قواعد الحق ووكل الى ولاية الامور ما أحسن فيه التدبير وأحكم به التدبير فله الحمد على ما قدر ودبر وصلواته على رسوله الذي صدع بأمره وقام بحقه محمد النبي وعلى آله وصحابه وسلامه .. ولما كانت الاحكام السلطانية بولاية الامور أحق وكان امتزاجها بجميع الاحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير أفردت لها كتابا امتثلت فيه أمر من لزمّت طاعته ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه وما عليه منها فيوفيه توخبا للعدل في تنفيذه وقضائه ونجريا للصفة في أخذه وعطائه وأنا أسأل الله تعالى حسن معونته وأرغب اليه في توفيقه وهدايته وهو حسي وكفي

( أما بعد ) فإن الله جات قدرته ندب للامة زعيما خاف به النبوة وحاط به الملة وفوض اليه السياسة ليصدر التدبير عن دين مشروع ويجمع الكلمة على رأى متبوع فكانت الامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة وانتظمت به مصالح الامة حتى استتبّت بها الامور العامة وصدرت عنها الولايات الخاصة فلزم تقديم حكمها على كل حكم سلطاني ووجب ذكر ما يخص نظرها على كل نظر ديني لترتيب أحكام الولايات على نسق متناسب الاقسام متشاكل الاحكام والذي تضمنه هذا الكتاب من الاحكام السلطانية والولايات الدينية عشرون بابا فالباب الاول في عقد الامامة والباب الثاني في تقليد الوزارة والباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد والباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد والباب الخامس في الولاية على حروب المصالح والباب السادس في ولاية القضاء والباب السابع في ولاية المظالم والباب الثامن في ولاية النفاة على ذوى الانساب والباب التاسع في الولاية على امامة العلويات والباب العاشر في الولاية على الحج والباب الحادى عشر في ولاية

الصداقات . والباب الثاني عشر في قسم النبي . والغنيمة . والباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج . والباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد . والباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه . والباب السادس عشر في الحمى والارفاق . والباب السابع عشر في أحكام الاقطاع . والباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه . والباب التاسع عشر في أحكام الجرائم . والباب العاشر في أحكام الحسبة .

### الباب الاول في عقد الامامة

الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الامة واجب بالاجماع وان شذ عنهم الاصم واختلف في وجوبها هل وجب بالعقل أو بالشرع فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لزعم يتنعم من النظام ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين وهمجا مضاعين وقد قال الافوه الاودى وهو شاعر جاهلي (البيسط)

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم • ولا سراة اذا جهالهم سادوا

وقالت طائفة أخرى بل وجبت بالشرع دون العقل لان الامام يقوم بأمر شرعية قد كان مجوزا في العقل أن لا يرد التعبد بها فلم يكن العقل موجبا لها وانما أوجب العقل أن يتبع كل واحد نفسه من العقلاء عن التظلم والتناطح ويأخذ بمقتضى العدل في التصانف والتواصل فيتدبر بعقله لا بعقل غيره ولكن جاء الشرع بتفويض الامور الى ولية في الدين قال الله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » ففرض علينا طاعة أولي الامر فينا وهم الأئمة المتأمرين علينا وروى هشام بن عروة عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيليككم بعدى ولاة فيليكم البر بيرة ويليكم الفاجر بفجوره فاسمعوا لهم وأطيعوا في كل ما وافق الحق فان أحسنوا فلكم ولهم وان أساؤا فلكم وعليهم

( فصل ) فإذا ثبت وجوب الامامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكفاية وان لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا اماما للامة والثاني أهل الامامة حتى ينتصب أحدهم للامامة وليس على من عاهد من الفريقين من الامة في تأخير الامامة خرج ولا مأمم وإذا تميز هذان الفريقان من الامة في فرض الامامة وجب ان يترك كل فريق منهما بالشروط المعتبرة فيه . فأما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة أحدها العدالة الجامعة لشروطها والثاني العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة

على الشروط المعتبرة فيها. والثالث الرأى والحكمة المؤديان الى اختيار من هو للامامة  
أصلح ويتدير المصالح أقوم وأعرف وليس لمن كان في بلد الامام على غيره من أهل  
البلاد فضل مزية تقدم بها عليه وانما صار من يحضر ببلد الامام متولياً لعقد الامامة  
هرفاً لاشترط لسبق علمهم بموته ولان من يصلح للخلافة في الاغلب موجودون في بلده  
( فصل ) وأما أهل الامامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة. أحدها العدالة على شروطها  
الجامعة. والثاني العلم المؤدى الى الاجتهاد في النوازل والاحكام. والثالث سلامة الخواص  
من السمع والبصر. والرابع سلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض. والخامس الرأى المفضى الى سياسة الرعية  
وتدبير المصالح. والسادس الشجاعة والتجدة المؤدية الى حماية البيضة وجهاد العدو. والسابع  
النسب وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وانقاد الاجماع عليه ولا اعتبار بضرار  
حينئذ فجوزها في جميع الناس لان أبا بكر الصديق رضى الله عنه احتج يوم السقيفة  
على الانصار في دفعهم عن الخلافة لما يأمروا سعد بن عبادَةَ عليها بقول النبي صلى الله  
عليه وسلم الأنفة من قريش فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا  
منا أمير ومنكم أمير تسلياً لروايته وتصديقاً لخبره ورضوا بقوله نحن الامراء وأنتم الوزراء  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم قدموا قريشاً ولا تهدموا ولما قدموا مع هذا النص المسلم شبهة  
لما نزع فيه ولا قول لمخالف له

( فصل ) والامامة تنعقد من وجهين. أحدهما باختيار أهل العقد والحل. والثاني  
بعهد الامام من قبل قائماً انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فقد اختلف العلماء في  
عدد من تنعقد به الامامة منهم على مذاهب شتى فقالت طائفة لاتنعقد الا بجمهور أهل  
العقد والحل من كل بلد ليكون الرضا به عاماً والتسليم لامامته اجباً وهذا مذهب  
مدفوع ببيعة أبي بكر رضى الله عنه على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر بيئته قدوم  
غائب عنها وقالت طائفة أخرى أقل من تنعقد به منهم الامامة خمسة يجتمعون على عقدها  
أو يعقدها أحدهم برضى الاربعة استدلالاً بأمرين أحدهما ان بيعة ابى بكر رضى الله  
عنه انمقت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابهم الناس فيها وهم عمر بن الخطاب وأبو عبيدة  
ابن الجراح وأسيد بن حضير وبشر بن سعد وسالم مولى ابى حذيفة رضى الله عنهم  
والثاني ان عمر رضى الله عنه جعل الشورى في ستة لعقد لاحدهم برضى الخمسة وهذا  
قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة وقال آخرون من علماء الكوفة تنعقد  
بثلاثة بولاهما أحدهم برضا الاثنين ليكونوا حاكماً وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي

وشاهدين • وقالت طائفة أخرى تنعقد بواحد لان العباس قال لملي رضوان الله عليهما  
أمدد بك أبايكم فيقول الناس عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه فلا يختلف  
عليك اثنان ولا نه حكم وحكم واحد نافذ

( فصل ) فاذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الامامة  
الموجودة فيهم شروطها فقدّموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ومن يسرع  
الناس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فاذا تعين لهم من بين الجماعة من اداهم الاجتهاد  
الى اختياره عرضوها عليه فان أجاب اليها بايموه عليها وانقدت بيعتهم له الامامة فزيم  
كافة الامّة الدخول في بيعته والاقبياد لطاعته وان امتنع من الامامة ولم يجب اليها لم  
يجبر عليها لانها عقد مرادة واختيار لا يدخله اكراه ولا اجبار وعدل عنه الي من  
سواء من مستحقها • فلو تكافأ في شروط الامامة اثنان قدم لها اختيارا اسنهما وان لم  
تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطاً فان بويع أسفهما سناً جاز ولو كان أحدهما أعلم  
والآخر اشجع روعي في الاختيار ما يوجه حكم الوقت فان كانت الحاجة الي فضل  
الشجاعة ادعى لانتشار النفور وظهور البغاة كان الاشجع أحق وان كانت الحاجة الي  
فضل العلم ادعى لسكون الدهاء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق فان وقف الاختيار  
علي واحد من اثنين فتنازعاها فقد قال بعض الفقهاء يكون قد حللتها منها وبعدل الي  
غيرها والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء ان التنازع فيها لا يكون قد حانها فليس طلب  
الامامة مكروها فقد تنازع فيها أهل الشورى فارد عنها طالب ولا منع منها راغب واختلف  
الفقهاء فيما يقطع به تنازعها مع تكافؤ أحوالها فقالت طائفة يقرع بينهما ويقدم من  
قرع منهما وقال آخرون بل يكون أهل الاختيار بالخيار في بيعة أيهما شاؤا من غير قرعة  
فلو تعين لأهل الاختيار واحد هو أفضل الجماعة فبايموه علي الامامة وحدث بعده من  
هو أفضل منه انقدت بيعتهم امامة الاول ولم يجز العدول عنه الي من هو أفضل منه  
ولو استؤا بيعة المفضول مع وجود الأفضل نظر فان كان ذلك لعذر دعا اليه من كون  
الأفضل غائباً أو مريضاً أو كون المفضول أطوع في الناس وأقرب في القلوب انقدت  
بيعة المفضول وصحت امامته وان بويع لغير عذر فقد اختلف في اعتقاد بيعته وصحة امامته  
فذهب طائفة منهم الجاحظ الي أن بيعته لا تنعقد لان الاختيار اذا دعا الي أولي الامر  
لم يجز العدول عنه الي غيره عماليس بأولي كالا جتهاد في الاحكام الشرعية وقال الأكثر  
من الفقهاء والمتكلمين يجوز امامته وصحت بيعته ولا يكون وجود الأفضل مانعاً من امامة  
المفضول اذا لم يكن مقصراً عن شروط الامامة كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضول

مع وجود الافضل لان زيادة الفضل مبالغة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحقاق فلو تفرد في الوقت بشروط الامامة واحد لم يشرك فيها غيره تميزت فيه الامامة ولم يجوز أن يعدل بها عنه الى غيره . واختلف أهل العلم في ثبوت امامته وانقضاء ولايته بغير عقد ولا اختيار فذهب بعض فقهاء العراق الى ثبوت ولايته وانقضاء امامته وحمل الامة على طاعته وان لم يعقدها أهل الاختيار لان مقصود الاختيار تمييز المولى وقد تميز هذا بصفته وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين الى ان امامته لا تعتقد الا بالرضى والاختيار لكن يلزم أهل الاختيار عقد الامامة له فان اتفقوا أئمتها لان الامامة عقد لا يتم الا بمأخذ وكالقضاء اذا لم يكن من يصالح له الا واحد لم يصير قاضياً حتى يولاه فركب بعض من قل بذلك المذهب هذا الباب وقال يصير قاضياً اذا تفرد بصفته كما يصير المنفرد بصفته اماماً وقال بعضهم لا يصير المنفرد قاضياً وان صار المنفرد اماماً وفرق بينهما بان القضاء نيابة خاصة يجوز صرفه عنه مع بقاءه علي صفته فلم تعتقد ولايته الا بتقليد مستتب له والامامة من الحقوق العامة المشتركة بين حق الله تعالى وحقوق الآدميين لا يجوز صرف من استقرت فيه اذا كان علي صفته فلم يفتر تقليد مستحقها مع تميزه الى عقد مستتب له (فصل) واذا عقدت الامامة لامامين في بلدن لم تتم امامتهما لانه لا يجوز أن يكون للامامة امامان في وقت واحد وان شذ قوم لجوزوه واختلف الفقهاء في الامام منهما فقالت طائفة هو الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه لانهم يعقدها أخص وبالقيام بها أحق وعلي كافة الامة في الامصار كلها أن يفوضوا عقدها اليهم ويسلموها لمن يابعوه كالا ينتشر الامر باختلاف الآراء وتباين الاهواء . وقال آخرون بل علي كل واحد منهما أن يدفع الامامة عن نفسه ويسلمها الى صاحبه طلباً للسلامة وحسباً للفتنة ليختار أهل العقد أحدها أو غيرها وقال آخرون بل يقرع بينهما دفماً للتنازع وقطعاً للتناقص فأيهما قرع كان بالامامة أحق والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون ان الامامة لاسبقهما مية وعقداً كالولين في نكاح المرأة اذا زوجها باثنين . كان النكاح لاسبقهما عقداً فاذا تميز السابق منهما استقرت له الامامة وعلي المسبوق تسليم الامر اليه والدخول في بيته وان عقدت الامامة لهما في حال واحد لم يسبق بها أحدهما فسد المقدان واستؤنف العقد لاحدهما أو لغيرهما وان تهدمت بيمة أحدهما واشكل المتقدم منهما وقف أمرها على الكشف فان تنازعاها وادعى كل واحد منهما أنه الاسبق لم تسمع دعواه ولم يحلف عليها لانه لا يختص بالحق فيها وانما هو حق للمسلمين جميعاً فلا حكم لبيته فيه ولا ذكوله عنه وهكذا لو قطع التنازع فيها وسلمها

أحدهما إلى الآخر لم تستقراماته الا بيينة تشهد بتقدمه ولو أقرله بالتقدم خرج منها المقر ولم تستقر للآخر لانه مقر في حق المسلمين فان شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد آخر سمعت شهادته ان ذكر اشتباه الامر عليه عند التنازع ولم يسمع منه ان لم يذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب

( فصل ) واذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف ولم تقم بيينة لاحدهما بالتقدم لم يرفع بينهما لامرين. أحدهما ان الامامة عقد والقرعة لا مدخل لها في العقود والثاني ان الامامة لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها فيها لا يصح الاشتراك فيه كالناكح وتدخل فيها يصح فيه الاشتراك كالأموال ويكون دوام هذا الاشتباه مبطلا لمعدي الامامة فيها ويستأنف أهل الاختيار عقدها لأحدهما فلو أرادوا المدول بها عنهما إلى غيرهما فقد قيل بجوازها لخروجها عنها وقيل لا يجوز لان البيعة لهما قد صرفت الامامة عنهما وعادها ولان الاشتباه لا يمنع ثبوتها في أحدهما

( فصل ) وأما انعقاد الامامة بمهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع على جوازه ووقع الاتفاق على محتمه لامرين عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما. أحدهما ان أبى بكر رضى الله عنه عهد بها إلى عمر رضى الله عنه فأثبت المسلمون امامته بمهده. والثاني ان عمر رضى الله عنه عهد بها إلى أهل الشورى ثبتت الجماعة دخولهم فيها وهم أعيان العصر اعتقاداً لصحة العهد بها وخرج باقي الصحابة منها وقال على للعباس رضوان الله عليهما حين عاتبه على الدخول في الشورى كان أمراً عظيماً من أمور الاسلام لم ارتضى الخروج منه فصار العهد بها اجاعاً في انعقاد الامامة فاذا أراد الامام ان يعهد بها فعليه أن يجهد رأيه في الاحق بها والاقوم بشروطها فاذا تعين له الاجتهاد في واحد نظر فيه فان لم يكن ولداً ولا والدًا جاز ان ينفرد بمقد البيعة له ويتفويض العهد اليه وان لم يستشر فيه أحداً من أهل الاختيار لكن اختلفوا هل يكون ظهور الرضى منهم شرطاً في انعقاد بيعته أولاً فذهب بعض علماء أهل البصرة إلى ان رضى أهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها للامامة لانها حق يتعلق بهم فلم تلزمهم الا برضا أهل الاختيار منهم والصحيح ان بيعته منمقده وان الرضا بها غير معتبر لان بيعته عمر رضى الله عنه لم تنوقف على رضا الصحابة ولان الامام أحق بها فكان اختياره فيها أمضى وقوله فيها أنفذ وان كان ولي العهد ولداً أو والدًا فقد اختلف في جواز انفراده بمقد البيعة له على ثلاثة مذاهب. أحدها لا يجوز ان ينفرد بمقد البيعة لولد ولا لوالد حتى يشاور فيه أهل الاختيار فيرونها أهلاً لها فيصح منه حينئذ عقد البيعة له لان ذلك منه تركية له مجري

يجرى الشهادة وتقليده على الأمة يجري مجرى الحكم وهو لا يجوز أن يشهد لو للدولا لولد ولا يحكم لواحد منهما للثمة العائدة عليه بما جبل من الميل اليه . والمذهب الثاني يجوز أن ينفرد بمقدها لولد ووالد لانه أمير الأمة نافذ الامر لهم وعليهم فقلب حكم التصب على حكم النسب ولم يجعل للثمة طريقا علي أمانته ولا سبيلا الي معارضته وصار فيها كعهده بها الي غير ولده ووالده وهل يكون رضاه أهل الاختيار بمد صحة العهد معتبرا في لزومه للأمة أولا على ما قدمناه من الوجهين . والمذهب الثالث انه يجوز أن ينفرد بمقد البيعة لوالده ولا يجوز أن ينفرد بها لولده لان الطبع يبعث على حماية الولد أكثر مما يبعث على حماية الوالد ولذلك كان كل ما يقتنيه في الاغلب مذكورا لولده دون والده فأما عقدها لاختيه ومن قاربه من عصبتة ومناسيه فكعدها لبعدها الاجانب في جواز تفرد بها

( فصل ) واذا عهد الامام بالخلافة الي من يصح العهد اليه على الشروط المعتبرة فيه كان العهد موقوفاً على قبول المولى واختلف في زمان قبوله فقليل بمد موت المولى في الوقت الذي يصح فيه نظر المولى وقيل وهو الاصح انه ما بين عهد المولى وموته لانتقل عنه الامامة الى المولى مستقرة بالقبول المتقدم وليس للامام المولى عزل من عهد اليه مالم يتغير حاله وان نجاز له عزل من استنابه من سائر خلفائه لانه مستخلف لهم في حق نفسه فجاز له عزلهم ومستخلف لولي عهده في حق المسلمين فلم يكن له عزله كالم يكن لاهل الاختيار عزل من يابعوه اذا لم يتغير حاله فلو عهد الامام بمد عزل الاول الي ثان كان عهد الثاني باطلا والاوّل على بيعته فان خلع الاول نفسه لم يصح بيعته الثاني حتى يتبدى واذا استغنى ولي العهد لم يبطل عهده بالاستعفاء حتى يعنى لزومه من جهة المولى ثم نظر فان وجد غيره جاز استغفاؤه وخرج من العهد باجماعهما على الاستعفاء والاعفاء وان لم يوجد غيره لم يجز استغفاؤه ولا اعفاؤه وكان العهد على لزومه من جهتي المولى والمولى ويعتبر شروط الامامة في المولى من وقت العهد اليه وان كان صغيراً أو فاسقا وقت العهد وبالفاء عدلا عند موت المولى لم تصح خلافته حتى يستأنف أهل الاختيار بيعته واذا عهد الامام الي غائب هو مجهول الحياة لم يصح عهده وان كان معلوم الحياة وكان موقوفاً علي قدومه فان مات المستخلف وولي العهد على غيبته استقدمه أهل الاختيار فان بعدت غيبته واستضر المسلمون بتأخير النظر في أمورهم استناب أهل الاختيار نائباً عنه يبايعونه بالبيعة دون الخلافة فاذا قدم الخليفة الغائب انزل المستخلف النائب وكان نظره قبل قدوم الخليفة ماضيا وبمد قدومه مردوداً ولو أراد ولي العهد قبل موت



الخليفة أن يرد ما إليه من ولاية العهد الي غيره لم يجوز لان الخلافة لا تستقر له الا بعد موت المستخلف وهكذا لو قال جعلته ولي عهدي اذا أفضت الخلافة الي لم يجوز لانه في الحال ليس خليفة فلم يصح عهده بالخلافة . . واذا خلع الخليفة نفسه انتقلت الي ولي عهده وقام خلعاه مقام موته ولو عهد الخليفة الي اثنين لم يقدم أحدهما على الآخر جاز واختار أهل الاختيار أحدهما بعد موته كأهل الشورى فان عمر رضى الله عنه جعلها في ستة . . حكى ابن اسحاق عن الزهرى عن ابن عباس قال وجدت عمر ذات يوم مكروبا فقال ما أدري ما أصنع في هذا الامر أقوم فيه وأقعد فقلت هل لك في علي فقال انه لها لاهل ولكنه رجل فيه دعاية واتى لأرام لو تولى أمرهم لحللكم علي طريقة من الحق تفرقونها قال قلت فأين أنت عن عثمان فقال لو فعلت لحل ابن أبي معيط على رقاب الناس ثم لم تلتفت اليه العرب حتى تضرب عنقه والله لو فعلت لفعل ولو فعل لفعلوا قال فقلت فطلحة قال انه لزهوما كان الله ليوليه أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم مع ما يعلم من زهوه قال قلت فالزير قال انه لبطل ولكنه يأنل عن الصاع والمد بالبيع بالسوق أفذاك يلي أمور المسلمين قال فقلت سعد بن أبي وقاص قال ليس هناك انه لصاحب مئة يتقاتل عليه فاما ولي أمر فلا قال فقلت فبعد الرحمن بن عوف قال نعم الرجل ذكرت لكنه ضعيف انه والله لا يصلح لهذا الامر يا ابن عباس الا القوى في غير عنف الذين من غير ضعف والممسك من غير بخل والجواد في غير اسراف قال ابن عباس فلما جرحه أبو لؤلؤة وأيس الطيب من نفسه وقالوا له اعهدها للشورى في ستة وقال هذا الامر الي علي وبازائه الزير والى عثمان وبازائه عبد الرحمن بن عوف والى طلحة وبازائه سعد بن أبي وقاص فلما جاز الشورى بعد موت عمر رضى الله عنه قال عبد الرحمن اجعلوا أمركم الي ثلاثة منكم فقال الزير جعلت أمرى الي علي وقال طلحة جعلت أمرى الي عثمان وقال سعد جعلت أمرى الي عبد الرحمن فصارت الشورى بعد الستة في هؤلاء الثلاثة وخرج منها أولئك الثلاثة فقال عبد الرحمن أيكم يبرأ من هذا الامر ونجعله اليه والله عليه شهيد ليعرض على صلاح الامة فلم يجبه أحد فقال عبد الرحمن اتجملونه الي وأخرج نفسى منه والله علي شهيد على أنى لا آلوكم نصحا فقالا نعم فقال قد فعت فصارت الشورى بعد الستة في ثلاثة ثم بعد الثلاثة في اثنين علي وعثمان ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من الناس ما عندهم فلما أجنهم الليل استدعى المسور بن مخرمة وأشركه معه ثم حضر فأخذ على كل واحد منهما العهد أيهما يبيع ليعملن بكتاب الله وسنة نبيه ولئن بايع لغيره ليسمعن

وليطعن ثم بايع عثمان بن عفان فكانت الشورى التي دخل أهل الإمامة فيها وانقعد  
الاجماع عليها أصلاً في انعقاد الإمامة بالعهد وفي انعقاد البيعة بعد تعيين فيه الإمامة  
لاحدهم باختيار أهل الحل والعقد فلا فرق بين أن تجعل شورى في اثنين أو أكثر  
إذا كانوا عدداً محصوراً ويستند منها أن لا تجعل الإمامة بعده في غيرهم فإذا تعينت  
بالاختيار في أحدهم جاز لمن أقضت إليه الإمامة أن يعهد بها إلى غيرهم وليس لأهل  
الاختيار إذا جعلها الإمام شورى في عدد أن يختاروا أحدهم في حياته المستخلف العاهد  
الأن يأذن لهم في تقديم الاختيار في حياته لأنه بالإمامة أحق فلم يجوز أن يشارك فيها  
فان خافوا انتشار الأمر بعد موته استأذنوه واختاروا أن يأذن لهم فان صار إلى حال  
إياس نظر فان زال عنه أمره وغرب عنه رأيه فهي كحالته بعد الموت في جواز الاختيار  
وان كان على غيره وصحة رأيه لم يكن لهم الاختيار إلا عن أذنه .. حكي ان اسحق أن عمر  
رضي الله عنه لما دخل منزله مجروحاً سمع هدة فقال ما شأن الناس قالوا يريدون الدخول  
عليك فأذن لهم فقالوا اعهد يا أمير المؤمنين استخلف علينا عثمان فقال كيف يحب المال  
والجنة فخرجوا من عنده ثم سمع لهم هدة فقال ما شأن الناس قالوا يريدون الدخول  
عليك فأذن لهم فقالوا استخلف علينا علي بن أبي طالب قال اذا يحملكم علي طريقة  
هي الحق قال عبدالله بن عمر فانكأت عليه عند ذلك وقلت يا أمير المؤمنين وما يملك منه  
فقال يا بني أحمليها حياتي وبني ويجوز للخليفة أن ينس على أهل الاختيار كما يجوز له أن  
ينس على أهل العهد فلا يصح الاختيار من نص عليه كالأصح الا تقليد من عهد إليه  
لاهما من حقوق خلافة

( فصل ) ولو عهد الخليفة إلى اثنين أو أكثر ترتيب الخلافة فيهم فقال الخليفة  
بعدي فلان فان مات فالخليفة بعد موته فلان فان مات فالخليفة بعده فلان جاز وكانت الخلافة  
منقلة إلى الثلاثة على ما رتبها فقد استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم على جيش  
مؤتة زيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر بن أبي طالب فان أصيب فعبد الله بن رواحة  
فان أصيب فليترض المسلون رجلاً فتقدم زيد فقتل فأخذ الراية جعفر وتقدم فقتل  
فأخذ الراية عبد الله بن رواحة فتقدم فقتل فاختار المسلون بعده خالد بن الوليد وأذ  
هل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الإمارة جازمته في الخلافة .. فان قيل هي عقد  
ولاية على صفة وشرط والولايات لا يقف عقدها على الشروط والصفات .. قيل هذا  
من المصالح العامة التي يتسع حكمها على أحكام العقود الخاصة فقد عمل بذلك في الدولتين  
من لم ينكر عليه أحد من علماء مصر هذا سليمان بن عبد الملك عهد إلى عمر بن عبد

العزير ثم بعده الى يزيد بن عبد الملك ولئن لم يكن سليمان حجة فاقرار من عاصره من علماء التابعين ومن لا يخافون في الحق لومة لائم هو الحجة وقد رتبها الرشيد رضى الله عنه في ثلاثة من بني في الامين ثم المأمون ثم المؤمن عن مشورة من عاصره من فضلاء العلماء فاذا عهد الخليفة الى ثلاثة رتب الخلافة فيهم ومات الثلاثة أحياء كانت الخلافة بعد موته للاول ولومات الاول في حياة الخليفة كانت الخلافة بعده لثاني ولومات الاول والثاني في حياة الخليفة فالخلافة بعده لثالث لانه قد استقر لكل واحد من الثلاثة بالمهد اليه حكم الخلافة بعده ولو مات الخليفة والثلاثة من أولياء عهده أحياء وأفضت الخلافة الى الاول منهم فأراد أن يعهد بها الي غير الاثنين عن يثاره لها فن الفقهاء من منعه من ذلك حبالا على مقتضى الترتيب الا أن يستزل عنها مستحقها طوعا فقد عهد السفاح الى المنصور رضى الله عنه ما جعل المهد بعده لعيسى بن موسى فأراد المنصور تقديم المهدي علي عيسى فاستزله عن المهد فعفا لحقه فيه وفعهاء الوقت على توافر وتكاثر لم يروا له فسخة في صرفه عن ولاية المهد قسراً حتى استزل واستطيع والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله وما عليه جمهور الفقهاء انه يجوز لمن أفضت اليه الخلافة من أولياء العهد أن يعهد بها الى من شاء ويصرفها عن من كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوراً على من يستحق الخلافة منهم بعدموت المستخلف فاذا أفضت الخلافة منهم الي أحدهم علي مقتضى الترتيب صار أملك بها بعده في المهد بها الى من شاء لانه قد صار بافضاء الخلافة اليه عام الولاية نافذاً الامر فكان حقه فيها أقوى وعهده بها أمضى وخالف هذا ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترتيب أمرائه علي جيش مؤنة لانه كان ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الحياة حتى لم تنقل أمورهم الي غيره وهذا يكون بعد انتقال الامر بموته الي غيره ففتقر حكم المهدين وأما استطابة المنصور نفس عيسى بن موسى قائماً أراد به تألف أهله لانه كان في صدر الدولة والمهد قريب والتكافؤ بينهم منتشر وفي أحشائهم نفور موهن ففعله سياسة وان كان في الحكم سائفاً فعلى هذا لومات الاول من أولياء العهد الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه ولم يعهد الي غيرها كان الثاني هو الخليفة بعده بالمهد الاول وقد تم على الثالث اعتباراً بحكم الترتيب فيه ولو مات هذا الثاني قبل عهده صار الثالث هو الخليفة بعده لان حجة عهد الماهد تقتضي ثبوت حكمه في الثلاثة ما لم يجدد بعده عهداً يخالفه فيصير العهد في الاول من الثلاثة حقاً وفي الثاني والثالث موقوفاً لانه لا يجوز أن يبدل عن الاول فانحتم ويجوز أن يبدل علي هذا المذهب عن الثاني والثالث

فوق مات الاول من الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه من غير أن يمهّد الى أحد فارد  
أهل الاختيار أن يختاروا للخلافة غير الثاني لم يجوز وكذلك لومات الثاني بعد افضاء  
الخلافة اليه لم يجوز أن يختاروا لها غير الثالث وان جاز ان يمهّد بها الثاني الى غير الثالث  
لان المهّد نص لا يستعمل الاختيار الا مع عدسه ولكن لو قال الخليفة العاهد قد عهدت  
الى فلان فان مات بعد افضاء الخلافة اليه فالخليفة بعده فلان لم تصح خلافة الثاني ولم  
يُعقد عهده بها لانه لم يمهّد اليه في الحال وانما جعله ولي عهده بعد افضاء الخلافة الى  
الاول وقد يجوز أن يموت قبل افضائها اليه فلا يكون عهد الثاني بها منبر ما فذلك بطل  
وجاز للاول بعد افضاء الخلافة اليه أن يمهّد بها الى غيره وان مات من غير عهد جاز  
لاهل الاختيار اختيار غيره

( فصل ) فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها اما يمهّد أو اختيار لم كافة الامة  
أن يعرفوا افضاء الخلافة الى مستحقها بصفاته ولا يلزم أن يعرفوه بعينه واسمه الا أهل  
الاختيار الذين تقوم بهم الحجة ويعتقد الخلافة وقال سليمان بن جرير واجب  
على الناس كلهم معرفة الامام بعينه واسمه كما عليهم معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه  
جمهور الناس أن معرفة الامام تلزم الكفاية على الجملة دون التفصيل وليس على كل أحد  
أن يعرفه بعينه واسمه الا عند التوازل التي تجوز اليه كما ان معرفة القضاة الذين تعتقد  
بهم الاحكام والفقهاء الذين يقتون في الحلال والحرام تلزم العامة على الجملة دون التفصيل  
الا عند التوازل المحوجة اليهم ولو لم يلزم كل واحد من الامة أن يعرف الامام بعينه واسمه  
للزمت الهجرة اليه ولما جاز تخلف الاباعد ولا فضى ذلك الى خلو الاوطان ولصار من  
المعرف خارجا وبالفساد عائداً واذا لم تلزم معرفة على التفصيل الذي ذكرناه فعلى كافة  
الامة تفويض الامور العامة اليهم من غير اقتيات عليه ولا مراضة ليقوم بما وكل اليه من  
وجوه المصالح وتدير الاعمال ويسمى خليفة لانه يخلّف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في أمته فيجوز أن يقال يا خليفة رسول الله وعلى الاطلاق فيقال الخليفة واختلفوا هل يجوز  
أن يقال يا خليفة الله فجوزهم بعضهم لقيامه بحقوقه في خلقه ولقوله تعالى «وهو الذي  
جعلكم خلافت الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات» وامتنع جمهور العلماء من  
جواز ذلك ونسبوا قائله الى التجور وقالوا يستخلف من يشاء أو يموت والله لا يغيّب  
ولا يموت وقد قيل لابي بكر الصديق رضي الله عنه يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله  
ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يلزمه من الامور العامة عشرة  
أشياء : أحدها حفظ الدين على أصوله المستمرة وما اجمع عليه سلف الامة فان نجم مبتدع

أو زاع ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذ بما يلزمه من الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل والامة متنوعة من زلل. الثاني تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تتم النصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضمف مظلوم. الثالث حماية البيضة والذب عن الحريم ليتصرف الناس في المعاش وينتسروا في الاسفار آمنين من تقرير بنفس أو مال. والرابع اقامة الحدود لصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف واستهلاك. والخامس تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظهر الاعداء برة ينتهكون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهدا. والسادس جهاد من عاند الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقام بحق الله تعالى في اظهاره على الدين كله. والسابع جباية التى والصدقات على ما أوجبه الشرع نسا واجتهادا من غير خوف ولا عسف. والثامن تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير. التاسع استكفاء الامناء وتقليد النصحاء فيما يفوض اليهم من الاعمال وبكاه اليهم من الاموال لتكون الاعمال بالكفاءة مضبوطة والاموال بالامناء محفوظة. العاشر أن يباشر بنفسه مشاركة الامور وتصفح الاحوال لينهض بسياسة الامة وحراسة الملة ولا يمول على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة فتدبجون الامين ويفش الناصح وقد قال الله تعالى «ياداوود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله» فلم يقتصر الله سبحانه على التفويض دون المباشرة ولا عنده في اتباع الهوى حتى وصفه بالضلال وهذا وان كان مستحقا عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة فهو من حقوق السياسة لكل مسترع قال النبي عليه الصلاة والسلام «لكم راع ولكم مسؤول عن رعيته ولقد أصاب الشاعر فيما وصف به الزعيم المديبر حيث يقول ( البسيط )

وقلدوا أمركم لله دركم رجب الذراع بأمر الحرب مضطلما

لامترقا ان رخاء العيش ساعده ولا اذا عصف مكروه به خشعا

ما زال يجلب در الدهر أشطره يكون متبعا يوما ومتبعا

حتى اسفر على شزوميرته مستحكم الراى لانفخ ولا ضرعا

وقال محمد بن يزداد للمأمون وكان وزيره ( البسيط )

من كان حارس دنياه قمين أن لا ينم وكل الناس نوتام

وكيف ترقد عينا من قضيفه هان من أمره حل وإرام

( فصل ) وإذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الامة فقد أدى حق الله تعالى

فيا لهم وعليهم ووجبه عليهم حقان الطاعة والتسرة مالم يتغير حاله والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الامامة شيان . أحدهما جرح في عدالته والثاني نقص في بدنه . فأما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين أحدهما ما تابع فيه الشهوة والثاني ما تعاقب فيه بشبهة فأما الاول منهما فتعلق بأفعال الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات واقدامه على المنكرات تحكما للشهوة واعتياد الأهوى فهذا فسق يتبع من انعقاد الامامة ومن استدامتها فاذا طرأ على من انعقدت امامته خراج منها فلو عاد الى العدالة لم يعد الى الامامة الا بعقد جديد وقل بعض المتكلمين يعود الى الامامة بعوده الى العدالة من غير أن يستأنف له عقد ولا بيعه لعدم ولايته ولحقو المشقة في استئناف بيعته وأما الثاني منهما فتعلق بالاعتقاد انتأول بشبهة تمرض فيتأول لها خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها فذهب فريق منهم الى أنها تمنع من انعقاد الامامة ومن استدامتها ويخرج بمحدونه منها لانه لما استوى حكم الكفر بتأويل وغير تأويل وجب أن يستوى حال الفسق بتأويل وغير تأويل وقال كثير من علماء البصرة انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج به منها كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة . . . وأما ما طرأ على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة أقسام أحدها نقص الحواس والثاني نقص الاعضاء والثالث نقص التصرف . فأما نقص الحواس فينقسم ثلاثة أقسام قسم يمنع من الامامة وقسم لا يمنع منها وقسم يختلف فيه . . . فأما القسم المانع منها فشيان أحدهما زوال العقل والثاني ذهاب البصر فأما زوال العقل فضر بان أحدهما كان عارضا مرجو الزوال كالإغماء فهذا لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج منها لانه مرض قليل اللبس سريع الزوال وقد أغشى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه والضرب الثاني ما كان لازما لا يرجو زواله كالجنون والخبيل فهو على ضربين . أحدهما ان يكون مطبقا دائما لا يتخلله افاقة فهذا يمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرأ هذا بطلت به الامامة بعد تحققه والقطع به والضرب الثاني أن يتخلله افاقة يعود بها الى حال السلامة فينظر فيه فان كان زمان الخبل أكثر من زمان الافاقة فهو كالاستديم يمنع من عقد الامامة واستدامتها ويخرج بمحدونه منها وان كان زمان الافاقة أكثر من زمان الخبل منع من عقد الامامة واختلف في منعه من استدامتها فقليل يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها فاذا طرأ بطلت به الامامة لان في استدامته اخلالا بالنظر المستحق فيه وقيل لا يمنع من استدامة الامامة وان منع من عقدها في الابتداء لانه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كاملة وفي الخروج منها نقص كامل . . . وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرأ بطلت به الامامة لانه لما أبطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولوا أن يمنع من صحة

الإمامة • وأما عشاء العين وهو أن لا يصير عند دخول الليل فلا يمنع من الإمامة في عقد ولا استدامة لانه مرض في زمان الدعة يرجى زواله وأما ضعف البصر فان كان يعرف به الاشخاص اذا رآها لم يمنع من الإمامة وان كان يدرك الاشخاص ولا يعرفها منع من الإمامة عقداً واستدامة • • وأما التسم الثاني من الحواس التي لا يؤثر فقدها في الإمامة فشيآن أحدهما الخشم في الأنف الذي لا يدرك به شم الروائح والثاني فقد الذوق الذي يفرق به بين الطعوم فلا يؤثر هذا في عقد الإمامة لانهما يؤثران في اللذة ولا يؤثران في الرأي والعمل • • وأما القسم الثالث من الحواس المختلف فيها فشيآن الصمم والخرس فيمتنعان من ابتداء عقد الإمامة لان كمال الاوصاف بوجودها مفقود واختلف في الخروج بهما من الإمامة فقالت طائفة يخرج بهما منها كما يخرج بذهاب البصر لتأثيرهما في التدبير والعمل وقال آخرون لا يخرج بهما من الإمامة لقيام الاشارة مقامهما فلم يخرج منها الا بنقص كامل وقال آخرون ان كان يحسن الكتابة لم يخرج بهما من الإمامة وان كان لا يحسنها خرج من الإمامة بهما لان الكتابة مفهومة والاشارة موهومة والاول من المذاهب اصح وأما تتممة اللسان ونقل السمع مع ادراك الصوت اذا كان عالياً فلا يخرج بهما من الإمامة اذا حدثا واختلف في ابتداء عقدها معهما فقيل يمنع ذلك من ابتداء عقدها لانهما نقص يخرج بهما عن حال الكمال وقيل لا يمنع لان نبي الله موسى عليه السلام لم تتمه عقدة لسانه عن النبوة فأولي ان لا يمنع من الإمامة ( فصل ) وأما فقد الاعضاء فينقسم الى اربعة اقسام • أحدها ما لا يمنع من صحة الإمامة في عقد ولا استدامة وهو ما لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا نهوض ولا يشين في النظر وذلك مثل قطع الذكر والانثيين فلا يمنع من عقد الإمامة ولا من استدامتها بعد المقد لان فقد هذين المضمون يؤثر في التناسل دون الرأى والحكمة فيجري مجرى العنة وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا بذلك واتى عليه فقال « وسيداً وحسوراً ونبياً من الصالحين » وفي الحضور قولان أحدهما أنه العين الذي لا يقدر على اتيان النساء قاله ابن مسعود وابن عباس والثاني انه من لم يكن له ذكر ينشئ به النساء أو كان كالنواة قاله سعيد بن المسيب فلما لم يمنع ذلك من النبوة فأولي ان لا يمنع من الإمامة وكذلك قطع الاذنين لانهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ولهما شين خفي يمكن ان يستتر فلا يظهر • • والقسم الثاني ما يمنع من عقد الإمامة ومن استدامتها وهو ما يمنع من العمل كذهاب اليدين او من النهوض كذهاب الرجلين فلا تصح معه الإمامة في عقد ولا استدامة لمعجزه عما يلزمه من حقوق الامة في عمل او نهضة • • والقسم الثالث

ما يمتنع من عقد الإمامة واختلف في منعه من استدامتها وهو ما ذهب به بعض العمل  
 أوفقد به بعض التهوض كذهب إحدى الدين أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد  
 الإمامة لعجزه عن كمال التصرف فإن طرأ بعد عقد الإمامة في خروجه منها مذهبان  
 لفقهائهما أحدهما يخرج به من الإمامة لانه يحجز منع من ابتدائها فنع من استدامتها والمذهب  
 الثاني انه لا يخرج به من الإمامة وان منع من عقدها لان المعتبر في عقدها كمال السلامة  
 وفي الخروج منها كمال النقص . . والقسم الرابع مالا يمتنع من استدامة الإمامة واختلف  
 في منعه من ابتداء عقدها وهو ما شان وقبح ولم يؤثر في عمل ولا في نهضة  
 كجذع الانف وسمل إحدى العينين فلا يخرج به من الإمامة بعد عقدها لعدم تأثيره  
 في شيء من حقوقها وفي منعه من ابتداء عقدها مذهبان لفقهائهما أحدهما انه لا يمتنع من  
 عقدها وليس ذلك من الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره في حقوقها. والمذهب الثاني انه  
 يمتنع من عقد الإمامة وتكون السلامة منه شرطاً معتبراً في عقدها ليسلم ولاه الملة من شين  
 يعاب ونقص يزدرى فنقل به الهيئة وفي قلبها نور عن الطاعة وما أدى الى هذا فهو  
 نقص في حقوق الامة

(فصل) وأما نقص الله في ضربان حجر وقهره . فأما الحجر فهو أن يستولي  
 عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الامور من غير تظاهر بمعية ولا مجاهرة بمشاقة فلا  
 يمتنع ذلك من امامته ولا يقدر في حجة ولايته ولكن ينظر في أفعال من استولي على  
 أموره فإن كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره عليه . لتفقيدها  
 وامضاء لاحكامها لثلا يقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامة . وان كانت  
 أفعالها خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يحجز اقراره عليها ولزمه أن يستنصر من  
 قبض يده ويزيل ثقله . . وأما القهر فهو أن يصير مأسوراً في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص  
 منه فمتنع ذلك عن عقد الإمامة له لعجزه عن النظر في أمور المسلمين وسواء كان العدو  
 مشركاً أو مسلماً باغياً وللالامة في اختيار من عداه من ذوى القدرة وان أسر بعد ان  
 عقدت له الإمامة فعلى كافة الامة استنقاذاً ما أوجبه الامامة من نصرته وهو على امامته  
 ما كان مرجو الخلاص . مأمول الفكاك اما بقتال أو فداء فإن وقع الاياس منه لم يخل  
 حال من أسره من أن يكونوا مشركين أو بقاء المسلمين فإن كان في أسر المشركين خرج  
 من الامامة للاياس . من خلاصه واستأنف أهل الاختيار يمة غيره على الامامة فإن عهد  
 بالامامة في حال أسره نظر في عهده فإن كان بعد الاياس من خلاصه كان عهده باطلا  
 لانه عهد بعد خروجه من الامامة فلم يصح منه عهد وان عهد قبل الاياس من خلاصه



وقت هو فيه مرجو الخلاص صح عهده لبقاء امامته واستقرت امامة ولي عهده بالاياس من خلاصه لزوال امامته فلو خلس من أسره بعد عهده نظري خلاصه فان كان بعد الاياس منه لم يعد الي امامته لخروجه منها بالاياس واستقرت في ولي عهده وان خلس قبل الاياس فهو على امامته ويكون العهد في ولي العهد ثابتاً وان لم يصير اماماً ٥٥ وان كان مأسوراً مع بقاء المسلمين فان كان مرجو الخلاص فهو على امامته وان لم يرج خلاصه لم يخل حال البغاة من أحد أمرين اما أن يكونوا نصبوا لانفسهم اماماً أو لم ينصبوا فان كانوا فوضي لا امام لهم فالامام المأسور في أيديهم على امامته لان بيعته لهم لازمة وطاعته عليهم واجبة فصار معهم كصيره مع اهل العدل اذا صارت تحت الحجر وعلى أهل الاختيار ان يستنيبوا عنه ناظرًا يخلفه ان لم يقدر على الاستنباط فان قدر عليها كان أحق باختيار من يستنيبه منهم فان خلع المأسور نفسه أو مات لم يصير المستناب اماماً لانها نيابة عن موجود فزالت بفقده وان كان أهل البغي قد نصبوا لانفسهم اماماً دخلوا في بيعته وانقادوا لطاعته فالامام المأسور في أيديهم خارج من الامامة بالاياس من خلاصه لانهم قد انحازوا بدار تفرد حكمها عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق لأهل العدل بهم نصرة ولا للمأسور معهم قدرة وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعقدوا الامامة لمن ارتضوه لها فان خلس المأسور لم يعد الى الامامة لخروجه منها (فصل) واذا تمهد ما وصفناه من أحكام الامامة وعموم نظرها في مصالح الملة وتدير الامة فاذا استمر عقدُها للامام انقسم ما صدر عنه من ولايات خلفائه أربعة أقسام ٥٥ فالقسم الاول من تكون ولايته عامة في الاعمال العامة وهم الوزراء لانهم يستنبون في جميع الامور من غير تخصيص ٥٥ والقسم الثاني من تكون ولايته عامة في اعمال خاصة وهم أمراء الاقاليم والبلدان لان النظر فيها خصوصاً به من الاعمال عام في جميع الامور ٥٥ والقسم الثالث من تكون ولايته خاصة في الاعمال العامة وهم كقاضي القضاة وقيب الجيوش وحامى الثغور ومستوفى الخراج وجابي الصدقات لان كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الاعمال ٥ والقسم الرابع من تكون ولايته خاصة في الاعمال الخاصة وهم كقاضي بلد أو اقليم أو مستوفى خراجه أو جابي صدقاته أو حامى ثمره أو قيب جنده لان كل واحد منهم خاص بالنظر بخصوص العدل ولكل واحد من هؤلاء الولاية شروط تتعقد بها ولايته ويصح معها نظره ونحن نذكرها في أبوابها ومواضعها بمشيئة الله وتوفيقه

### الباب الثاني في تقليد الوزارة

والوزارة على ضربين وزارة تفويض ووزارة تنفيذ . فأما وزارة التفويض فهو ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدير الامور برأيه وامضاءها على اجتهاده وليس يتبع جواز هذه الوزارة قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام « واجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخى أشدد به أزرى وأشركه فى أمرى » فإذا جاز ذلك فى النبوة كان فى الإمامة أجوز ولان ما وكل الى الامام من تدير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة ونياية الوزير المشارك له فى التدبير أصبح فى تنفيذ الامور من تفرد بهما ليستظهر به على نفسه وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل . . . ويعتبر فى تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة الا النسب وحده لانه مضى الآراء ومنفذ الاجتهاد فاقضى أن يكون على صفات المجتهدين ويحتاج فيما الى شرط زائد على شروط الإمامة وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل اليه من أمرى الحرب والحراج خبرة بهما ومعرفة بتفصيلهما فانه مباشر لهما تارة ومستتيب فيهما أخرى فلا يصل الى استنابة الكفاية الا أن يكون منهم كما لا يقدر على المباشرة اذا قصر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنظم السياسة . . . حكي ان المؤمن رضى الله عنه كتب فى اختيار وزير انى التمس لامورى رجلاً جاءها لئصال الخير ذا عفة فى خلائقه واستقامة فى طرائقه قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب ان أوتى على الاسرار قام بها وان قلد مهمات الامور نهض فيها يسكته الحلم وينطقه العلم وتكفيه الملاحظة وتقنيه الامعة له صولة الامراء وأناة الحكماء وتواضع العلماء وفهم الفقهاء ان أحسن اليه شكر وان ابتلى بالاساءة صبر لا يبيع نصيب يومه بجرمان غده يسترق قلوب الرجال بخلاية لسانه وحسن بيانه وقد جمع بعض الشعراء هذه الاوصاف فأوجزها ووصف بعض وزراء الدولة العباسية بها فقال ( الوافر )

بديته وفكرته سواء \* اذا اشتبهت على الناس الامور

وأحزم ما يكون الدهر يوماً \* اذا اعيى المشاور والمشير

وصدير فيه لهم اتساع \* اذا ضاقت من الهم الصدور

فهذه الاوصاف اذا تكلت فى الزعيم المدير وقل ما تكمل فالصلاح بنظره عام وما ينط برأيه وتديره تام وان اختلفت فالصلاح بحسبها يختل والتدبير على قدرها يعتدل ولئن لم يكن هذا من الشروط الدينية المحضة فهو من شروط السياسة الممازجة لشروط الدين لما يتعلق بها من مصالح الامة واستقامة الملة . . . فاذا تكلت شروط هذه الوزارة فيمن هو أهل لها فصحة التقليد فيها معتبرة بلفظ الخليفة المستوزر لانها ولاية تفترق الى عقبة

والمقود لا تصح الا بالقول الصريح فان وقع له بالنظر وأذن له لم يتم التقليد حكما وان أمضاه الولاية عرفا حتى يعقد له الوزارة بلفظ يشتمل على شرطين أحدهما عموم النظر والثاني النيابة فان اقتصر على عموم النظر دون النيابة فكان بولاية العهد اخص فلم تنعقد به الوزارة فان اقتصر به على النيابة فقد أبهم ما استأنبه فيه من عموم وخصوص أو تنفيذ وتفويض فلم تنعقد به الوزارة واذا جمع بينهما انعقدت وتمت والجمع بينهما يكون من وجهين أحدهما وهو بأحكام العقود اخص أن يقول قد قلدتك ما الى نيابة عنى فتعقد به الوزارة لانه قد جمع له بين عموم النظر والاستئابة في النظر فان قال له نب عنى فيما الى احتمل أن تنعقد به الوزارة لانه قد جمع له في هذا اللفظ بين الوجهين عموم النظر والاستئابة واحتمل أن لا تنعقد به الوزارة لانه اذن يحتاج الى أن يتقدمه عقد والاذن في أحكام العقود لا تصح به العقود ولكن لو قال قد استئبتك فيما الى انعقدت به الوزارة لانه عدل عن مجرد الاذن الى ألفظ العقود ولو قال انظر فيما الى لم تنعقد به الوزارة لاحتماله أن ينظر في تصفحه أو في تنفيذه أو في القيام به والعقد لا يتم بلفظ محتمل حتى يصله بما ينفي عنه الاحتمال وليس يراعى فيما يباشره الخلفاء وملوك الامم من العقود العامة ما يراعى في الخاصة من الشروط المؤكدة لأمري أحدهما ان من عادتهم الا كثراء يسير القول عن كثيره فصار ذلك فيهم عرفة مخصوصا وربما استعملوا الكلام فقتصروا على الإشارة غير انه ليس يتعلق بها في الشرع حكم لناطق سليم فكذلك خرجت بالشرع من عرفهم والثاني انهم لقلة ما يباشرونه من العقود تجعل شواهد الحال في تأهيم لها موجبا لحمل لفظهم المجهل على الفرض المقصود دون الاحتمال المجرد فهذا وجهه والوجه الثاني وهو يعرف المنصب أشبه ان يقول قد استوزرتك تفويلا على نيابتك فتعقد به هذه الوزارة لانه قد جمع بين عموم النظر فيما اليه بقوله استوزرتك لان نظر الوزارة عام وبين النيابة بقوله تفويلا على نيابتك فخرجت عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض ولو قال قد فوضت اليك وزارتي احتمل أن تنعقد به هذه الوزارة لان ذكر التفويض فيها يخرجها عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض ويحتمل أن لا تنعقد لان التفويض من احكام هذه الوزارة فانفقر الى عقد يتقدمه والاول من الاحتمالين أشبه بالصواب فعلى هذا لو قال قد فوضنا اليك الوزارة صح لان ولاية الامور يكونون عن أنفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن اضافة الشيء اليهم فيرسولونه فيقوم قوله قد فوضنا اليك مقام قوله فوضت اليك وقوله الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا أغنى قول عقدت به وزارة التفويض وأوجزه ولو كنى غير

الملوك عن أنفسهم بالجمع وترك الاضافة لما تعلق به حكم التفرد والاضافة لخروجه عن العرف المهود فأما اذا قال قد قلدتك وزارتي أوقد قلدناك الوزارة لم يصح بهذا القول من وزراء التفويض حتى يبينه بما يستحق به التفويض لان الله تعالى يقول حكاية عن نبيه موسى صلوات الله عليه « واجعل لي وزيراً من اهلي هارون أخى أشد به ازرى وأشركه في أمرى » فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتى قرنهابشدة أزروه وأشراكه في أمره لان اسم الوزارة مختلف في اشتقاقه على ثلاثة أوجه . أحدها أنه مأخوذ من الوزر وهو الثقل لانه يحمل عن الملك أفعاله . الثاني أنه مأخوذ من الوزر وهو الملجأ ومنه قوله تعالى « كلا لاؤزره أى لاملجأ فسمى بذلك لان الملك يلجأ الى رأيه ومعونه » والثالث أنه مأخوذ من الازر وهو الظهر لان الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر ولاى هذه المعاني كان مشتقاً فليس في واحد منها ما يوجب الاستبداد بالامور

( فصل ) واذا تقرر ماتعقد به وزارة التفويض فالنظر فيها وان كان على العموم معتبر بشرطين يقع الفرق بهما بين الامامة والوزارة أحدهما يخص الوزير وهو مطاعة الامام لما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية وتقليد لثلاثا يصير بالاستبداد كالامام . والثاني يختص بالامام وهو أن تصفح أفعال الوزير وتديره الامور ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه لان تدبير الامة اليه موكل وعلى اجتهاده محمول ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه وأن يقد الحكام كما يجوز ذلك للامام لان شروط الحكم فيه معتبرة ويجوز أن ينظر في المظالم ويستيب فيها لان شروط المظالم فيه معتبرة ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه وان يقد من يتولاه لان شروط الحرب فيه معتبرة ويجوز أن يباشر تنفيذ الامور التي دبرها وأن يستيب في تنفيذها لان شروط الرأى والتدبير فيه معتبرة . وكل ما صرح من الامام صح من الوزير الاثلاثة أشياء . أحدها ولاية العهد فان للامام أن يعهد الي من يرى وليس ذلك للوزير . الثاني أن للامام أن يستعفى الامة من الامامة وليس ذلك للوزير . والثالث أن للامام أن يعزل من قلدته الوزير وليس للوزير ان يعزل من قلدته الامام وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض اليه يقتضى جواز فعله وسجته تفوذه منه فان عارضه الامام في رد ما أمضاه فان كان في حكم تفذ على وجهه أوفى مال وضع في حقه لم يجز تقضي ما نفذ باجتهاده من حكم ولا استرجاع ما فرق برأيه من مال فان كان في تقليد وال أو تجهيز جيش وتدبير حرب جاز للامام معارضته بعزل المولى والعدول بالجيش الي حيث يرى وتدبير الحرب بما هو أولى لان للامام أن يستدرك ذلك من أفعال نفسه فكان أولى أن يستدركه من أفعال وزيره . فلو قلد الامام والياً

على عمل وقلة الوزير غيره على ذلك العمل نظر في أسبقهما بالتقليد فان كان الامام أسبق تقليداً فتقليده أثبت ولا ولاية لمن قلده الوزير وان كان تقليد الوزير أسبق فان علم الامام بما تقدم من تقليد الوزير كان في تقليده الامام لغيره عزل الاول واستشاف تقليد الثاني فصح الثاني دون الاول وان لم يعلم الامام بما تقدم من تقليد الوزير فتقليد الوزير أثبت وتصح ولاية الاول دون الثاني لان تقليد الثاني مع الجهل بتقليد الاول لا يكون عزلاً له ويكون عزلاً لو علم بتقليده وقال بعض أصحاب الشافعي رضى الله عنه لا يعزل الاول مع علم الامام بحاله اذا قلده غيره حتى يعزله قولاً فيصير بالقول معزولاً لا بتقليد غيره فعلى هذا ان كان النظر بما يصح فيه الاشتراك صح تقليدهما فكانا مشتركين في النظر فان كان مما لا يصح فيه الاشتراك كان تقليدهما موقوفاً على عزل أحدهما واقرار الآخر فان تولى ذلك الامام جاز أن يعزل أيهما شاء وقر الآخر وان تولاه الوزير جاز أن يعزل من اختص بتقليده ولم يجوز أن يعزل من قلده الامام

( فصل ) وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقل لان النظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاية يؤدي عنه ما أمر وينفذ عنه ما ذكر وبعضى ماحكم ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش وبمرض عليه ماورد من مهم وتجدد من حدث لم يعمل فيه ما يؤمر به فهو معين في تنفيذ الامور وليس بوال عليها ولا متقلداً لها فان شورك في الرأى كان باسم الوزارة أخص وان لم يشارك فيه كان باسم الوساطة والسفارة أشبه وليس تفقر هذه الوزارة الى تقليد وانما يراعى فيها مجرد الاذن ولا تعتبر في المؤهل لها الحرية ولا العلم لانه ليس له أن يفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم وانما هو مقصور النظر على أمرين أحدهما أن يؤدي الى الخليفة والثاني أن يؤدي عنه فيراعى فيه سبعة أوصاف أحدها الأمانة حتى لا يخون فيما قد أؤتمن عليه ولا يشق فيما قد استضعف فيه والثاني صدق الالهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه والثالث قلة الطمع حتى لا يرثى فيما يلب ولا يتخدع في تساهل والرابع ان يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشجاء فان العداوة تصد عن التواضع وتنبع من التعاطف والخامس أن يكون ذكوراً لما يؤديه الى الخليفة وعنه لانه شاهده وعليه والسادس الذكاء والفتنة حتى لا تدلس عليه الامور فتشبهه ولا تنموه عليه فتلتبس فلا يصح مع اشتباها عزم ولا يصلح مع التباسها حزم وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن يزيد حيث يقول ( الطويل )

أصابه معنى المرء روح كلامه      فان أخطأ المعنى فذاك موآت  
 اذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه      فيقتله للعالمين سبات  
 والسابع أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق الى الباطل  
 ويتدلس عليه الحق من البطل فان الهوى خادع الالباب وصارف له عن الصواب ولذلك  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم جك الشيء يعمى ويصم قال الشاعر (السريع)  
 انا اذا قلت دوامى الهوى      وانصت السامع للقائل  
 واصطرع القوم بالبابهم      تقضى بحكم عادل فاصل  
 لا نجعل الباطل حقا ولا      نلفظ دون الحق بالباطل  
 نخاف ان نسفه أحلامنا      فيحمل الدهر مع الحامل

فان كان هذا الوزير مشاركا في الرأي احتاج الى وصف ثامن وهو الحذقة والتجربة  
 التي تؤديه الى صحة الرأي وصواب التدبير فان في التجارب خبرة بعواقب الامور وان  
 لم يشارك في الرأي لم يمتحج الى هذا الوصف وان كان ينتهي اليه مع كثرة الممارسة  
 ولا يجوز ان تقوم بذلك امرأة وان كان خبرها مقبولا لما تضمنه معنى الولايات المصروفة  
 عن النساء لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما أفاح قوم أستودوا أمرهم الى امرأه لان فيها  
 من طلب الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء ومن الظهور في مباشرة الامور ما هو عليهن  
 محظور. ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل النسوة وان لم يجوز أن يكون وزير التفويض  
 منهم ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظرين وذلك من  
 أربعة أوجه. أحدها انه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم وليس  
 ذلك لوزير التنفيذ. والثاني أنه يجوز لوزير التفويض ان يستبد بتقليد الولاية وليس  
 ذلك لوزير التنفيذ. والثالث انه يجوز لوزير التفويض ان يفرد بتسيير الجيوش وتدير  
 الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ. والرابع انه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في  
 أموال بيت المال بقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه وليس ذلك لوزير التنفيذ وليس  
 فباعتبار هذه الاربعة ما يتبع أهل الذمة منها الا ان يستطلبوا فيكونوا ممنوعين من  
 الاستطالة ولهذه الفروق الاربعة بين النظرين افرق في أربعة من شروط الوزارتين  
 أحدها ان الحرية معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ. والثاني ان  
 الاسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ. والثالث ان العلم  
 بالاحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ. والرابع ان  
 المعرفة بأمرى الحرب والخارج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ

فأقرباً في شروط التقليد من أربعة أوجه كما افترقا في حقوق النظر من أربعة أوجه واستويا فيما عداها من حقوق وشروط

(فصل) ويجوز للتقليد أن يقبله وزيرى تنفيذ على اجتماع وانفراد ولا يجوز أن يقبله وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم ولايتها كما لا يجوز تقليد املين لانيهما ربما تعارضا في المقدم والحل والتقليد والعزل وقد قال الله تعالى «لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا» فان قلد وزيرى تفويض لم يحل حال تقليده لهما من ثلاثة أقسام . أحدها أن يفوض الي كل واحد منهما عموم النظر فلا يصح لما قدمناه من دليل وتعليل ونظير في تقليدهما فان كان في وقت واحد بطل تقليدهما معا وان سبق أحدهما الآخر صح تقليد السابق وبطل تقليد المسبوق والفرق بين فساد التقليد والعزل ان فساد التقليد يمنع من نفوذ ما تقدم من نظره والعزل لا يمنع من نفوذ ما تقدم من نظره . والقسم الثاني أن يشرك بينهما في النظر على اجتماعهما فيه ولا يجعل الى واحد منهما ان يفرضه فهذا يصح وتكون الوزارة بينهما لافي واحد منهما ولهما تنفيذ ما اتفق رأيهما عليه وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه ويكون موقفا على رأى الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزيرين وتكون هذه الوزارة قاصرة عن وزارة التفويض المطلقة من وجهين أحدهما اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا عليه والثاني زوال نظرهما عما اختلفا فيه فان اتفقا بعد الاختلاف نظر فان كان عن رأى اجتماع علي صوابه بعد اختلافهما فيه دخل في نظرهما وصح تنفيذه منهما لان ما تقدم من الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق وان كان من مناقضة أحدهما لصاحبه مع بقائهما على الرأى المختلف فيه فهو على خروجه من نظرهما لانه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صواباً . والقسم الثالث أن لا يشرك بينهما في النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه للآخر نظر وهذا يكون على أحد وجهين اما أن يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه عام النظر خاص العمل مثل أن يرد الى أحدهما وزارة بلاد المشرق والى الآخر وزارة بلاد المغرب واما أن يخص كل واحد منهما بنظر يكون فيه عام العمل خاص النظر مثل أن يستوزر أحدهما على الحرب والآخر على الخراج فيصح التقليد على كلا الوجهين غير انهما لا يكونان وزيرى تفويض ويكونان واليين على عملين مختلفين لان وزارة التفويض ماعمت وفقد أمر الوزيرين بها في كل عمل وكل نظر ويكون تقليد كل واحد منهما مقصوراً على ما خص به وليس له معارضة الآخر في نظره وعمله ويجوز للخليفة أن يقبله وزيرين وزير تفويض ووزير تنفيذ فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ مقصوراً على تنفيذ ما وردت به

أوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يولي معزولا ولا أن يعزل مولي ويجوز لوزير التفويض أن يولي المعزول ويعزل من ولاه ولا يعزل من ولاه الخليفة وليس لوزير التنفيذ أن يوقع عن نفسه ولا عن الخليفة إلا بأمره ويجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه إلى عماله وعمال الخليفة ويلزمهم قبول توقيعاته ولا يجوز أن يوقع عن الخليفة إلا بأمره في عموم أو خصوص وإذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الولاة وإذا عزل وزير التفويض انعزل به عمال التنفيذ ولم يعزل به عمال التفويض لأن عمال التنفيذ نياب وعمال التفويض ولاه ويجوز لوزير التفويض أن يستخلف نائبا عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف من يتوب عنه لأن الاستخلاف تقليد فصح من وزير التفويض ولم يصح من وزير التنفيذ وإذا نهى الخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له أن يستخلف وإذا أذن لوزير التنفيذ في الاستخلاف جاز له أن يستخلف لأن كل واحد من الوزيرين يتصرف عن أمر الخليفة ونهيه وإن اختلف حكمهما مع إطلاق التقليد وإذا فوض الخليفة تدبير الأقاليم إلى ولائها ووكل النظر فيها إلى المستولين عليها كالذي عليه أهل زماننا جاز لمالك كل إقليم أن يستوزر وكان حكم وزيره معه حكم وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار الوزراءين وأحكام النظرين

### الباب الثالث في تقليد الأمانة على البلاد

وإذا قلد الخليفة أميرا على إقليم أو بلد كانت إمارته على ضربين عامة وخاصة فأما العامة فهي ضربين إماره استكفاء بقصد عن اختيار وإماره استيلاء بقصد عن اضطراب فأما إماره الاستكفاء التي تتمتع عن اختياره فتشتمل على عمل محدود ونظر محدود والتقليد فيها أن يفوض إليه الخليفة إماره بلد أو إقليم ولاية على جميع أهله ونظرا في المهود من سائر أعماله فيصير عام النظر فيما كان محدودا من عمل ومهودا من نظر فيشتمل نظره فيه على سبعة أمور أحدها النظر في تدبير الجيوش وترتيبهم في النواحي وتقدير أوزانهم إلا أن يكون الخليفة قدرها فيقدرها عليهم والثاني النظر في الأحكام وتقليد القضاء والحكام • والثالث جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد العمال فيهما وتقرير ما يستحق منهما • والرابع حماية الدين والذب عن الحرم ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل • والخامس إقامة الحدود في حق الله وحقوق الأديين • والسادس الإاماة في الجمع والجماعات حتى يؤم بها أو يستخلف عليها • والسابع تسيير الحجيج



من عمله ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا معانين عليه فان كان هذا الاتهام متراً متاخراً للعدو اقترن بها ثامن وهو جهاد من يليه من الاعداء وقسم غنائمهم في المقاتلة وأخذ خمسها لاهل الخس ٠٠ وتعتبر في هذه الامارة الشروط المعتبرة في وزارة التفويض لان الفرق بينهما خصوص الولاية في الامارة وعمومها في الوزارة وليس بين عموم الولاية وخصوصها فرق في الشروط المعتبرة فيها ثم ينظر في عقد هذه الامارة فان كان الخليفة قد تولاه كان لوزير التفويض عليه حق المراجعة والتصفح ولم يكن له عزله ولا نقله من اقليم الى غيره ٠ وان كان الوزير قد تفرد بتقليده فهو على ضربين ٠ احدهما أن يقلده عن اذن الخليفة فلا يجوز له عزله ولا نقله من عمله الى غيره الا عن اذن الخليفة وأمره ولو عزل الوزير لم ينزل هذا الامير والضرب الثاني ان يقلده عن نفسه فهو نائب عنه فيجوز له أن يفرد بعزله والاستبدال به بحسب ما يورده الاجتهاد اليه من النظر في الاول والاصح ٠ ولو أطلق الوزير تقليد هذا الامير فلم يصرح فيه بأنه عن الخليفة ولا عن نفسه كان التقليد عن نفسه وله أن يفرد بعزله ومتى انزل الوزير انزل هذا الامير الا أن يقر الخليفة على امره فيكون ذلك تجديد ولاية واستئناف تقليد غير أنه لا يحتاج في لفظ العقد الى ما يحتاج اليه ابتداء العقد من الشروط ويكفي أن يقول الخليفة قد أقررتك على ولايتك ويحتاج في ابتداء العقد أن يقول قد قلدتك ناحية كذا امانة على أهلها ونظراً على جميع ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله اجمال ولا يتناوله احتمال فاذا قلد الخليفة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير عن تصفحها ومراجعتها واذا قلد الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الامير عن امارته لانه اذا اجتمع عموم التقليد وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا في العرف على مراعاة الاختصاص وتصفحه وكان خصوص التقليد محمولا على مباشرة العمل وتنفيذه ويجوز لهذا الامير ان يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بأمر الخليفة وبغير أمره ولا يجوز أن يستوزر وزير تفويض الا عن اذن الخليفة وأمره لان وزير التنفيذ معين ووزير التفويض مستبد واذا أراد هذا الامير ان يزيد في ارزاق جيشه لغير سبب لم يجز لمسايقه من استهلاك مال في غير حق وان زادهم لحدوث سبب يقتضيه نظر في السبب فان كان مما يرجح زواله لا تستقر به الزيادة على التأييد كالزيادة لفلاء سمر أو حدوث حدث أو نفقة في حرب جازر للامير أن يدفع هذه الزيادة من بيت المال ولا يلزم استئجار الخليفة لانها من حقوق السياسة الموكولة الى اجتهاده وان كان سبب الزيادة مما يقتضي استقرارها على التأييد كالزيادة لعرب أبلوا فيها وقاموا بالنصر حتى انجلت أو قبحها على استئجار

الخليفة فيها ولم يكن له التفرد بامضائها ويجوز أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش ويفرض لهم العطاء بغير أمر ولا يجوز أن يفرض لجيش مبتدأ إلا بأمر وإذا فضل من مال الخراج فاضل عن أرزاق جيشه حمله الى الخليفة ليضمه في بيت المال العام المند للمصالح العامة وإذا فضل من مال الصدقات فاضل عن اهل عمله لم يلزمه حمله الى الخليفة وصرفه في اقرب اهل الصدقات من عمله وإذا نقص مال الخراج عن أرزاق جيشه طالب الخليفة بتمامه من بيت المال ولو نقص مال الصدقات عن اهل عمله لم يكن له مطالبة الخليفة بتمامه لان أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية وحقوق اهل الصدقات معتبرة بالوجود وإذا كان تقليد الامير من قبل الخليفة لم ينزل بموت الخليفة وان كان من قبل الوزير انزل بموت الوزير لان تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير نيابة عن نفسه وينزل الوزير بموت الخليفة وان لم ينزل به الامير لان الوزارة نيابة عن الخليفة والامارة نيابة عن المسلمين فهذا حكم احد قسمي الامارة العامة وهي امانة الاستكفاء المعقودة عن اختياره . ونحن نقدم امام القسم الاخير منها حكم الامارة الخاصة لاشتراكهما في عقد الاختيار ثم نذكر القسم الثاني في امانة الاستيلاء المعقودة عن اضطرار لئبني حكم الاضطرار على حكم الاختيار فيعلم فرق ما بينهما من شروط وحقوق

فأما الامارة الخاصة فهو ان يكون الامير مقصور الامارة على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحرم وليس له ان يتعرض للقضاء والاحكام ولجباية الخراج والصدقات . . فأما اقامة الحدود فما افتر منها الى اختيار لاختلاف الفقهاء فيه وافتر الى اقامة بينة لئلا تكثر المتنازعين فيه فليس له التعرض لاقامتها لانها من الاحكام الخارجية عن خصوص امارته وان لم يفتر الى اختيار ولا بينة أو افتر اليهما فقد فيه اجتهد الحاكم أو اقامة البينة عنده فلا يخلو أن يكون من حقوق الله سبحانه أو من حقوق الآدميين فان كان من حقوق الآدميين كحد التذنب والقصاص في نفس أو طرف كان ذلك كان معتبرا بحال الطالب فان عدل عنه الى الحاكم كان الحاكم احق باستيفائه لدخوله في جملة الحقوق التي تدب الحاكم الي استيفائها وان عدل الطالب باستيفاء الحد والقصاص الى هذا الامير كان الامير احق باستيفائه لانه ليس بحكم وانما هو ممونة على استيفاء الحق وصاحب الممونة هو الامير دون الحاكم فان كان هذا الحد من حقوق الله تعالى المحضة كحد الزنا جلداً أو رجماً فالامير احق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة وموجبات الحماية والذب عن الملة ولان تتبع المصالح موكل الي الاسراء التدوين الى البحث عنها دون الحكم المرصدين لفصل التنازع بين الخصوم

فدخل في حقوق الامارة ولم يخرج منها الا بنص وخرج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها الا بنص . . وأما نظره في المظالم فان كان مما نفذت فيه الاحكام وامضاء القضاء والحكام جاز له النظر في استيفائه معونة للمحقق على الميطل وانتزاعا للمحقق من المعترف المماطل لانه وكول الى المنع من التظالم والتخالف ومندوب الى الاخذ بالتعاطف والتتاصف فان كانت المظالم مما تتألف فيها الاحكام ويبدأ فيها القضاء منع منه هذا الامير لانه من الاحكام التي لم يتضمنها عقد امارته وردهم الى حاكم بلده فان نفذ حكمه لاحدهم بحق قام باستيفائه ان ضعف منه الحاكم فان لم يكن في بلده حاكم عدل بها الى اقرب الحكام من بلده ان لم يلحقهما في الصبر اليه مشقة فان لحقت لم يكلفهما ذلك واستأمر الخليفة فيما تنازعا ونفذ حكمه فيه . . وأما تسير العجيج من عمله فداخل في احكام امارته لانه من جملة المعونات التي نذب لها . . فاما امامة الصلوات في الجمع والاعياد فقد قيل ان القضاء بها اخص وهو بمذهب الشافعي أشبه وقيل ان الامراء بها احق وهو بمذهب أبي حنيفة أشبه . . فان تاحت ولاية هذا الامير ثغراً لم يكن له ان يتبني جهاد أهله الا باذن الخليفة وكان عليه حرهم ودفعهم ان هجوموا عليه بغير اذنه لان دفعهم من حقوق الحماية ومقتضى الذب عن الحرم . . ويصير في ولاية هذه الامارة الشروط المعتبرة في وزارة التنفيذ وزيادة شرطين عليهما الاسلام والحرية لما تضمنتها من الولاية على امور دينية لاتصح مع الكفر والرق ولا يستبر فيها العلم والفقه وان كان فزيادة فضل . . فصارت شروط الامارة العامة معتبرة بشروط وزارة التفويض لاشتراكهما في عموم النظر وان اختلفا في خصوص العمل . . وشروط الامارة الخاصة تقصر عن شروط الامارة العامة بشرط واحد وهو العلم لان لمن عمت امارته ان يحكم وليس ذلك لمن خصت امارته وليس على واحد من هذين الاميرين مطالعة الخليفة بما امضاء في عمله على مقتضى امارته اذا كان معهوداً الاعلى وجه الاختيار تظاهرا بالطاعة فان حدث حادث غير معهود أو وقفاه على مطالعة الامام وعملا فيه بأمره فان خافا من اتساع الخرق ان اوقفاه قوما بما يدفع هجومه حتى يرد عليهما اذن الخليفة فيما يعملان به لان راى الخليفة لاشرافه على عموم الامور أمضى في الحوادث النازلة

( فصل ) واما امارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطراب فهي ان يستولى الامير بالقوة على بلاد يقدله الخليفة امارتها ويفوض اليه تديرها وسياستها فيكون الامير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدير والخليفة باذنه منفذا لاحكام الدين ليخرج من الفساد الى الصحة ومن الحظر الى الاباحة وهذا وان خرج عن عرف التقليد المطابق

في شروطه واحكامه فقيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الاحكام الدينية ما لا يجوز ان يترك مختلا مدخولا ولا فاسدا معلولا فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء او الاختيار لو وقوع الفرق بين شروط المسكنة والعجز . . والذي يتحفظ بتقليد المستولي من قوانين الشرع سبعة اشياء فيترك في التزامها الخليفة الولي والامير المستولي ووجوبها في جهة المستولي اغلف . احدها حفظ منصب الامامة في خلافة النبوة وتدير امور الملة ليكون ما اوجبه الشرع من اقامتها محفوظا وما تفرع عنها من الحقوق محروسا . والثاني ظهور الطاعة الدينية التي يزول معها حكم العناد فيه وينتفي بها اثم المبائة له . والثالث اجتماع الكلمة على الالفه والتناصر ليكون للسلعين يد على من سواهم . والرابع ان تكون عقود الولايات الدينية جائزة والاحكام والاقضية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط بحال عهودها . والخامس ان يكون استيفاء الاموال الشرعية بحق تبرأ به ذمة مؤديها ويستطيعه اخذها . والسادس ان تكون الحدود مستوفاة بحق وقائمة على مستحق فان جنب المؤمن حتى الامن حقوق الله وحدوده . والسابع ان يكون الامير في حفظ الدين ورع عن محارم الله يأمر بحقه ان اطيع ويدعو الي طاعته ان عصى فهذه سبع قواعد من قوانين الشرع تتحفظ بها حقوق الامامة واحكام الامة فلاجلها وجب تقليد المستولي فان كملت فيه شروط الاختيار كان تقليده حقا استدعاء لطاعته ودفعاً لمشاqqته ومخالفته وصار بالاذن له نافذا التصرف في حقوق الملة واحكام الامة وجرى على من استوزره واستتابه احكام من استوزره الخليفة واستتابه وجاز ان يستوزر وزير تفويض ووزير تنفيذ فان لم يكمل في المستولي شروط الاختيار جاز للخليفة اظهار تقليده استدعاء لطاعته وحسباً لمخالفته ومعاندته وكان نفوذ تصرفه في الاحكام والحقوق موقوفا على ان يستتب له الخليفة فيها من قد تكاملت فيه شروطها ليكون كمال الشروط فيمن اضيف الى نيابته جبراً لما اعوز من شروطها في نفسه فيصير التقليد للمستولي والتنفيذ من المستتاب . وجاز مثل هذا وان شذ عن الاصول لامر من . احدها ان الضرورة تسقط ما اعوز من شروط المسكنة . والثاني ان ما خيف انتشاره من المصالح العامة تخفف شروطه عن شروط المصالح الخاصة فاذا تمت اماره الاستيلاء كان الفرق بينها وبين اماره الاستكفاء من اربعة اوجه . احدها ان اماره الاستيلاء متعينة في المستولي وامارة الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكنفي . والثاني ان اماره الاستيلاء مشتملة على البلاد التي غلب عليها المستولي وامارة الاستكفاء مقصورة على البلاد التي تضمنها عهد المستكنفي . والثالث ان اماره

الاستيلاء تشغل على معهود النظر وتاديه وامارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر دون تاديه . والرابع ان وزارة التفويض تصح في امارة الاستيلاء ولا تصح في امارة الاستكفاء لوقوع الفرق بين المستولى ووزيره في النظر لان نظر الوزير مقصور على المهود والمستولى ان ينظر في النادر والمهود وامارة الاستكفاء مقصورة على النظر المهود فلم تصح معها وزارة تشتمل على مثلها من النظر المهود لاشباه حال الوزير بالمستور

### الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد

والامارة على الجهاد مخصة بقتال المشركين . وهي على ضربين . احدهما ان تكون مقصورة على سياسة الجيش وتدير الحرب فيعتبر فيها شروط الامارة الخاصة . والضرب الثاني ان يفوض الي الامير فيها جميع احكامها من قم الغنائم وعقد الصلح فيعتبر فيها شروط الامارة العامة وهي أكبر الولايات الخاصة احكاما وافرها فصولا واقساما وحكمها اذا خصت داخل في حكمها اذا عمت فاقصرنا عليه ايجازاً . والذي يتعلق بها من الاحكام اذا عمت ستة اقسام . القسم الاول في تسيير الجيش وعليه في السير بهم سبعة حقوق . احدها الرفق بهم في السير الذي يقدر عليه اضعفهم ويحفظ به قوة اقواهم ولا يجرد السير فيهلك الضعيف ويستفرغ جلد القوى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الدين متين فأوغلو فيه برفق فان المنبت لأرضاً قطع ولا ظهراً أتقى وشر السير الحقيقة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المضعف أمير الرقعة يريد أن من ضعف دابته كان على القوم أن يسيروا بسيره . والثاني أن يتفقد خيلهم التي يجاهدون عليها وظهرهم التي يمتطونها فلا يدخل في خيل الجهاد ضحاً كبيراً ولا ضرراً صغيراً ولا حطاً كبيراً ولا عجباً زارحاً هزلاً لانها لا تقي وربما كان ضعفها وهنا ويتفقد ظهور الامطاء والركوب فيخرج منها ما لا يقدر على السير ويمنع من حمل زيادة على طاقتها قال الله تعالى «واعذوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتبطوا الخيل فان ظهورها لكم عز وبطونها لكم كثر . والثالث أن يراعى من معه من المقاتلة وهم صنفان مستزقة ومتطوعة فأما المستزقة فهم أصحاب الديوان من أهل النية والجهاد يفرض لهم العطاء من بيت المال من النية بحسب الغناء والحاجة وأما المتطوعة فهم الخارجون عن الديوان من البوادي والاعراب وسكان القرى والامصار الذين خرجوا في النفير الذي ندب الله تعالى اليه بقوله «انضربوا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله» وفي قوله تعالى خفافاً وثقالاً

أربعة تأويلات • أحدها شيوا قاله الحسن وعكرمة • والثاني أغنياء وقراء  
قاله أبو صالح. والثالث ركبانا ومشاة قاله أبو عمر • والرابع ذاعبال وغير ذى عبال قاله  
الفرقاء وهو هؤلاء يعطون من الصدقات دون النىء من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المذكور في آية الصدقات ولا يجوز أن يعطوا من النىء لأن حقهم في الصدقات ولا يعطى  
أهل النىء المستزقة من الديوان من مال الصدقات لأن حقهم في النىء ولكل واحد  
من الفريقين مال لا يجوز أن يشارك غيره فيه وجوز أبو حنيفة صرف كل واحد من  
المالين الى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة وقد ميز الله تعالى بين الفريقين فلم  
يجز الجمع بين مافرق • والرابع أن يعرف على الفريقين العرفاء ويتقرب عليهما التقباء  
ليعرف من عرفاتهم وتقبلتهم احوالهم ويقربون عليه اذا دعاهم فقد فعل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ذلك في منازيه وقال الله تعالى «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا» وفيها  
ثلاثة تأويلات • أحدها أن الشعوب بالنسب الاقرب والقبائل بالنسب الابعد قاله مجاهد  
والثاني أن الشعوب عرب قحطان والقبائل عرب عدنان • والثالث أن الشعوب يعطون  
المعجم والقبائل يعطون العرب • والخامس أن يحمل لكل طائفة شعاراً يتداعون به ليصبروا  
مقربين وبالأجتماع متظاهرين روى عروة بن الزبير عن أبيه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم جعل شعار المهاجرين يابني عبد الرحمن وشعار الخزرج يابني عبد الله وشعار الاوس  
يابني عبيد الله وسعى خيله خيل الله • والسادس أن يتصفح الجيش ومن فيه ليخرج  
منهم من كان فيه تخذيل للمجاهدين وارجاف للمسلمين أو عيناً عليهم للمشركين قدرد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي سلول في بعض غزواته لتخذيذه  
المسلمين وقال تعالى «وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» أى لا يفتن بعضهم  
بعضاً • والسابع أن لا يمالىء من ناسبه أو وافق رأيه ومذهبه على من بينه في نسب أو  
خالقه في رأى ومذهب فيظهر من أحوال الملبينة ما يفرق به الكلمة الجامعة تشاغلا  
بالتقاطع والاختلاف وقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين وهم اصدقاء  
في الدين واجرى عليهم حكم الظالمين حتى قويت بهم الشوكة وكثرت بهم العدد وتكاملت  
بهم القوة وكلهم فيما اضرته قلوبهم من المفاق الى علام القيوب الموالخذبين القلوب  
قال الله تعالى «ولا تمتازعوا فتشعلوا وتذهب ريحكم» وفيه تأويلان • أحدهما ان المراد  
بالريح الدولة قاله أبو عبيد • والثاني أن المراد بها القوة فضرب الريح بها مثلاً لقوتها  
( فصل ) والقسم الثاني من احكام هذه الامارة في تدبير الحرب والمشركون في  
دار الحرب صنفان • صنف منهم بلغتهم دعوة الاسلام فامتعوا منها وتأبوا عليها فأمر

الجيش غير في قتالهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الاصلح للمسلمين وأنكأ للعشركين من يأسهم ليلاً ونهاراً بالقتال والتحريق وأن يندبرهم بالحرب ويصافهم بالقتال . والصنف الثاني لم تباههم دعوة الاسلام وقل أن يكونوا اليوم لما قد أظهر الله من دعوة رسوله الا أن يكون قوم من وراء من يقاتلنا من الترك والروم في مبادى المشرق وأقصى المغرب لا نعرفهم فيحرم علينا الاقدام على قتالهم غرة ويانا بالقتل والتحريق وأن نبداهم بالقتل قبل اظهار دعوة الاسلام لهم واعلامهم من معجزات النبوة واظهار الحجة بما يقودهم الى الاجابة فان قاموا على الكفر بعد ظهورها لهم حاربهم وصاروا فيه كن بلفتهم الدعوة قال الله تعالى وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ، يعنى ادع الى دين ربك بالحكمة وفيها تأويلان . أحدهما بالنبوة والثاني بالقرآن قاله الكلبي وفي الموعظة الحسنة تأويلان . أحدهما القرآن في لين من القول قاله الكلبي والثاني ما فيه من الامر والنهي وجادلهم بالتي هي احسن أى بين لهم الحق ويوضح لهم الحجة فان بدأ بقتالهم قبل دعائهم الى الاسلام وانذارهم بالحجة وقتلهم غرة ويانا ضمن ديّات نفوسهم وكانت على الاصح من مذهب الشافعي كديّات المسلمين وقيل بل كديّات الكفار على اختلافها باختلاف معتقدم وقال أبو حنيفة لادب على قاتلهم ونفوسهم هدر واذا قاتلت الصفوف في الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلمهم بما يشتهر به بين الصفيين ويقيم به من جميع الجيش بأن يركب الابلق وان كانت خيول الناس دهما وشرقاً ومنع أبو حنيفة من الاعلام وركوب الابلق وليس لمنعه من ذلك وجه روى عبد الله بن عون عن عبيد عن ابي اسحق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر تسوموا فان الملائكة قد تسومت ويجوز ان يجيب الى البراز اذا دعى اليه قد دعى ابي بن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البراز يوم أحد فبرز اليه فقتله وأول حرب شهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر فبرز فيها من شرفاء قريش عتبة بن ربيعة وابنه الوليد وأخوه شيبة ودعوا الى البراز فبرز اليهم من الانصار عوف ومسمود ابنا عفراء وعبد الله بن رواحة فقالوا ليرزأ كفاؤنا لنا فما نرفك فبرز اليهم ثلاثة من بنى هاشم برز على بن أبي طالب الى الوليد فقتله وبرز حمزة بن عبد المطلب رحمة الله عليه الى عتبة فقتله وبرز عبيدة بن الحارث الى شيبة فاختلفا بضربتين أثبت كل واحد منهما صاحبه ومات شيبة لوقته واحققت عبيدة حيا قد قددت رجله فمات بالصفراء فقال فيه كتب بن مالك ( المتقارب )

أيا عين جودى ولا تبخلى بدمك وكفا ولا تنزري

على سيدٍ هتأ هلكه      كريم المشاهد والفضير  
عبدة أمسى ولا نرجي      له لرف غدانا ولا منكر  
وقد كان يحمي غداة القتلا      ل حامية الجيش بالبر  
ثم نذرت هند بنت عتبة لوحش نذورا أن قتل حمزة بابيها يوم أحد فلما قتله بقرت بطنه  
ولا كت كبده رضوان الله عليه وأنشأت تقول (السريع)

نحنُ جزأكم بيوم بدر      والحرب بعد الحرب ذاتُ سمر  
ما كان عن عتبة لي من صبر      ولا أخى وعمه ويصكر  
شفيت نفسي وقضيتُ نذري      شفيت وحشي غليل صدري  
فشكرُ وحشي على عمري      حتى تضم أعظمي في قبري  
وهذا أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب أهله إليه من بني هاشم وبني عبد  
المطلب من مبارزة يوم بدر مع ضنه بهم واشفاقه عليهم وبارز أبا بنفسه يوم أحد وأذن  
لعلي عليه السلام في حرب الخندق والخطب أصعب واشفاقه صلى الله عليه وسلم على علي  
أكثر بارز عمرو بن عبدود لما دعا إلى البراز أول يوم فلم يجبه أحد ثم دعا إلى البراز  
في اليوم الثاني فلم يجبه أحد ثم دعا إلى البراز في اليوم الثالث وقال حين رأى الاحجام  
عنه والحذر منه يا محمد السم تزعمون أن قتلاكم في الجنة أحياء عند ربهم يرزقون وقتلانا  
في النار يعذبون فما يبالي أحدكم لي قدم على كرامة من ربه أو يقدم عدوا إلى النار وأنشأ  
يقول (الكامل)

ولقد دنوت إلى النداء      لجمعهم هل من مبارز (١)  
ووقفت إذ جبن المشجع      موقف القرن المناجز  
إني كذلك لم أزل      متسرعا نحو الهزاهز  
إن الشجاعة في الفتى      والجود من خير الفرائز

فقام على عليه السلام فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المبارزة فأذن له وقال  
أخرج ياعلي في حفظ الله وعباده فخرج وهو يقول (الكامل)

إبشر أناك يجيب صو      تلك في الهزاهز غير حاجز  
ذونية وبصيرة      يرجو العداة بحجة فاز  
إني لارجو أن أقيم      عليك تائمة الجنائز  
من طعنة نجلاء يهبر      ذكرها عند الهزاهز

(١) في كتب السيرة تذكر هذه الآيات وأبيات على بعدها بالفاظ أخر أحسن من هذه



وتجاولا وتلوت بحاجة أخفهنما عن الابصار ثم أنجلت عنهما وعلى عليه السلام مسح سيفه بثوب عمرو وهو قتيل حكام محمد بن اسحق في مغازيه فدل هذان الخبران على جواز البراز مع التثريب بالنفس . . فاما اذا أراد المقاتل ان يدعو الى البراز مبتدئاً فقد منعه أبو حنيفة لان الدعاء الى البراز والابتداء بالتطاول بنى وجوزه الشافعي لانه اظهار قوة في دين الله تعالى ونصرة رسوله فقد ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مثله وحث عليه وتخبر له مع استظهاره بنفسه من أقدم عليه وبدأ به حكى محمد بن اسحق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر يوم أحد بين درعين وأخذ سيفاً فهزه وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه ثم هزه الثانية وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه الزبير بن العوام وقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه فوجدوا في أنفسهما ثم عرضة الثالثة وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه ابو دجانة سماك بن خراشة فقال وما حقه يا رسول الله قال ان تضرب في العدو حتى ينحني فأخذه منه واعلم بعصاة حراء كان اذا أعظم بهاعلم الناس أنه سيقا تل ويبل ويوشى الى الحرب وهو يقول ( السريع )

أنا الذى أخذته في رقه      اذ قال من يأخذه بحقه

قبلته بعدله وصدقه      لقادر الرحمن بين خلقه

الممرك الفاضل فضل رزقه      من كان في مغربه وشرقه

ثم جعل يتبخر بين الصفيين فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنها لمشية يبغيضها الله الا في هذا الموطن ودخل في الحرب مبتدئاً بالقتال فأبلى وأنكى وهو يقول ( السريع )

أنا الذى عاهدنى خليلي      ونحن بالسفح من التخيّل

أن لا أقوم الدهر في الكبول      أخذت سيف الله والرسول

واذا جازت المبارزة بما استشهدنا من حالى المتبدى بها والحبيب اليها كان لتكسين المبارزة شرطان . أحدهما ان يكون ذا نجدة وشجاعة يعلم من نفسه أنه لن يعجز عن مقاومة عدوه فان كان بخلافه منع . والثاني أن لا يكون زعماً للجيش يؤثر فقدم فيهم فان فقد الزعيم المدبر مفض الى الهزيمة ورسول الله صلى الله عليه وسلم أقدم على البرازقة بنصر الله سبحانه وانجاز وعده وليس ذلك لغيره ويجوز لامير الجيش اذا حض على الجهاد أن يحرض للشهادة من الراغبين فيها من يعلم أن مثله في المعركة يؤثر أحد أمرين اما تحريض المسلمين على القتال حمية له واما تخذيل المشركين بجراحة عليهم في نصرة الله حكى محمد بن اسحق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر

فخض الناس على الجهاد وقتل لكل امرئ ما أصاب وقال الذي نفس يده لا يقاتلهم  
اليوم رجل فقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر الأدخله الله الجنة فقال عمير بن حمام  
من بني مسعدة وفي يده تمرات يأكلهن حجج ما بقي بيني وبين الجنة الآن يقاتني هؤلاء  
القوم ثم قذف بالتمرات من يده وأخذ سيفه فقاتل القوم حتى قتل رحمه الله وهو يقول  
( السريع )

ركضاً إلى الله بهير زاد      إلا التقي وعمل المعاد  
والصبر في الله على الجهاد      وكلُّ زاد عُرْضَةُ التفاد  
غير التقي والبرِّ والرشاد

ويجوز للمسلم أن يقتل من ظفر به من مقاتلة المشركين محارباً وغير محارب واختلف  
في قتل شيوخهم ورجالهم من سكان الصوامع والأديرة فأحد القولين فيهم أنهم لا يقتلون  
حتى يقاتلوا لأنهم موادعون كالزراعي • والثاني يقتلون وإن لم يقاتلوا لأنهم ربما أشاروا  
برأى هو أنكي للمسلمين من القتال وقد قتل دريد بن الصمة في حرب هوازن وهو  
يوم حنين وقد جاوز مائة سنة من عمره ورسول الله صلى الله عليه وسلم يراه فلم ينكر  
قتله وكان يقول حيث قتل ( العلوليل )

أمرتهم أمرى بتمرّج الأولى      فلم يستبينوا الرشد الاضحى القمد  
فلماعصوني كنتُ منهم وقد أرى      غوايتهم واتى غير مهتد

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم يقاتلوا للهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن قتلهم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الصغاف والوصفاء  
والعصفاء المستخدمون والوصفاء المالك فان قاتل النساء والولدان قوتلوا وقتلوا  
مقبليين ولا يقتلوا مدبرين واذا تترسوا في الحرب بنسائهم وأطفالهم عند قتلهم يتوقى قتل  
النساء والأطفال فان لم يوصل الى قتلهم الا بقتل النساء والأطفال جاز ولو تترسوا بأسارى  
المسلمين ولم يوصل الى قتلهم الا بقتل الاسارى لم يجز قتلهم فان أفضى الكف عنهم  
الى الاطاعة بالمسلمين توصلوا الى الخلاص منهم كيف أمكنهم وتمرّزوا أن يعمدوا  
قتل مسلم في أيديهم فان قتل ضمنه قاتله بالدية والكفارة ان عرف انه مسلم وضمن  
الكفارة وحدها ان لم يعرفه ويجوز عقر خيلهم من تحتهم اذا قاتلوا عليها ومنع بعض  
الفقهاء من عقرها وقد عقر حنظلة بن الراهب فرس أبى سفيان بن حرب يوم أحد  
واستعمل عليه لبقته فرأه ابن شعوب فبرز الى حنظلة وهو يقول ( السريع )

لاحين صناعي ونفسى      بطمعة مثل شعاع الشمس

ثم طمن حنظلة فقتله واستنقذ أبا سفيان منه فخاص ابو سفيان وهو يقول (الطويل)

وما زال مهري من جراكيب منهم      لدن غدوة حتى دنت لغروب

أقانا هم طراً وأدعو لصالب      وأدفعهم عنى بركن صليب

ولو شئت نجاني حصان طمرة      ولم احمل النماء لابن شعوب

فبلغ ذلك ابن شعوب فقال جيباً له حين لم يشكره (الطويل)

لولا دفاعي بآبن حرب ومشهدي      لالقيت يوم النعف غير مجيب

ولولا مكراً المهر بالنعف قررت      ضبنا ع على اوصاله وكنيب

فأما اذا اراد السلم ان يعقر فرس نفسه فقد روى ان جعفر بن ابى طالب رضى الله عنه اقتحم يوم مؤنة بفرس له شقراء حتى التحم القتال ثم نزل عنها وعقرها وقاتل حتى قتل رضى الله عنه فكان أول رجل من المسلمين عقر فرسه في الاسلام وليس لاحد من المسلمين ان يعقر فرسه لانها قوة أمر الله تعالى باعدادها في جهاد عدوه حيث يقول «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم» وجعفر انما عقر فرسه بعد ان أحبط به فيجوز ان يكون عقره لها ثلاثين قوى بها المشركون على المسلمين فصار عقرها مباحا كعقر خيلهم والا فجعفر أحفظ لدينه من أن يفعل ما يتبع منه الشرع ولما غاد جيشه تلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه فجعل الناس يحثون على الجيش التراب ويقولون يا فرار لم فررت في سبيل الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس بفرار ولكنه الكرار ان شاء الله

(فصل) والقسم الثالث من أحكام هذه الامارة ما يلزم أمير الجيش في سياستهم. والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء. أحدها حراستهم من غرة يظفر بها العدو منهم وذلك بأن يتبع المسكن ويحيط سوادهم بحرس يأمنون به على نفوسهم ورجالهم ليسكنوا في وقت الدعة ويأمنوا ما وراءهم في وقت الحاربة والثاني أن يتخير لهم موضع نزولهم للحاربة عدوهم وذلك أن يكون أوطأ الأرض مكاناً أو أكثرها من عاوماً أو أحرسها أكتافاً أو أطرافاً ليكون أعون لهم على المنازلة وأقوى لهم على المراقبة. والثالث اعداد ما يحتاج الجيش اليه من زاد وجلفة تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم الى مادة يستقنون عن طلبها ليسكنوا على الحرب أوفر وعلى المنازلة العدو أقدر. والرابع ان يعرف أخبار عدوه حتى يقب عليها ويتفصع احواله حتى يخبرها فيسلم من مكروه وياقتس الفرقة في الهجوم عليه. والخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب والتعويل في كل جهة على من يراه كفواً لها. ويستفقد الصفوف من الخلل فيها ويراعى كل جهة يميل العدو عليها عمد يكون عوناً لها.

• والسادس أن يقوى نفوسهم بما يشعرون من الظفر ويخجل الهم من أسباب النصر ليقبل العدو في أعينهم فيكون عليه أجراً وبالجملة يتسهل الظفر قال الله تعالى «اذبريكم الله في منامك قليلا ولو أراكم كثيراً لفشلتم ولتزعتم في الامر» • والسابع أن يعد أهل الصبر والبلاد منهم ثواب الله لو كانوا من أهل الآخرة وبالجزاء والتفضل من التفتحة أن كانوا من أهل الدنيا قال الله تعالى «ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها» • وثواب الدنيا التفتحة وثواب الآخرة الجنة فجمع الله تعالى في ترغيبه بين أمرين ليكون أرغب الفريقين • والثامن أن يشاور ذوي الرأي فيما أعزل ويرجع إلى أهل الحرم فيما أشكل ليأمن الخطأ ويسلم من الزلل فيكون من الظفر أقرب قال الله تعالى لئيه «وشاورهم في الامر فإذا عزمت فتوكل على الله» واختلف أهل التأويل في امره لئيه صلى الله عليه وسلم بالمشاورة مع ما أمده به من التوفيق وأعان من التأييد على أربعة أوجه • أحدها أنه أمره بمشاورة من في الحرب ليستقر له الرأي الصحيح فيه فيعمل عليه وهذا قول الحسن وقال ما تشاور قوم قط الهدى والأرشد أمورهم • والثاني أنه أمره بمشاورة من تأليفهم وتطيينا نفوسهم وهذا قول قتادة • والثالث أنه أمره بمشاورة من لما علم فيها من الفضل وعاد بها من النفع وهذا قول الضحاك • والرابع أنه أمره بمشاورة من ليستن به المسلمون ويتبعه فيها المؤمنون وإن كان عن مشورتهم غنيا وهذا قول سفيان • والتاسع أن يأخذ جيشه بما أوجه الله تعالى من حقوقه وأمر به من حدوده حتى لا يكون بينهم تجوّر في دين ولا تحيف في حق فإن من جاهد عن الدين كان أحق الناس بالترام أحكامه والفصل بين حلاله وحرامه وقدروى حارث بن بهان عن أبان بن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنهموا جيوشكم عن الفساد فإنه ما فسد جيش قط الا قذف الله في قلوبهم الرعب وأنهموا جيوشكم عن القلول فإنه ماغل جيش قط الا سلب الله عليهم الرحلة وأنهموا جيوشكم عن الزنا فإنه ما زنا جيش قط الا سلب الله عليهم الموتان وقال أبو الدرداء أيها الناس عمل صالح قبل الغزوة قائما تهاتلون بأعمالكم • والعاشر أن لا يمكن أحداً من جيشه أن يتشاغل بتجارة أو زراعة لصرفه الاهتمام بها من مصابة العدو وصدق الجهاد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعثت مرعمة ومرحمة ولم أبعث تاجرأ ولا زارعأ وإن شر هذه الامة التجار والزراع الا من شح على دينه وغزا نبى من أنبياء الله تعالى فقال لا يغزون معى رجل بنا بناء لم يكمله ولا رجل تزوج بامرأة لم يدخل بها ولا رجل زرع زرعاً لم يحصد

(فصل) • والقسم الرابع من أحكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معه من

حقوق الجهاد وهو ضربان • أحدهما ما يلزمهم في حق الله تعالى • والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأما اللازم لهم في حق الله تعالى فأربعة أشياء • أحدها مصابرة العدو عند اللقاء المجعين بأن لا ينهزم عنه من مثليه فما دونه وقد كان الله تعالى فرض في أول الاسلام علي كل مسلم ان يقاتل عشرة من المشركين فقال « يا أيها النبي حرّض المؤمنين علي القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون » ثم خفف الله عز وجل عنهم عند قوة الاسلام وكثرة أهله فأوجب علي كل مسلم لاقى العدوان يقاتل رجلين منهم فقال « الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين » وحرّم علي كل مسلم ان ينهزم من مثليه الا لاحدى حالتين اما أن يتحرف لقتال فيؤلى لاستراحة أو لمكيدة ويعود الي قتالهم وأما ان يتحيز الي فئة أخرى يجتمع معها علي قتالهم لقول الله تعالى « ومن يولهم يومئذ دبراً لا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الي فئة فقد باء بغضب من الله » وسواء قربت الفئة التي يتحيز اليها أو بعدت فقد قال عمر رضي الله عنه لاهل القادسية حين انهزموا اليه أنافئة لكل مسلم ويجوز اذا زادوا علي مثليه ولم يجدوا الي المصابرة سبيلاً ان يولي عنهم غير متحرف لقتال ولا متحيز الي فئة هذا مذهب الشافعي واختلف أصحابه فبعضهم عجز عن مقاومة مثليه وأشرف علي القتل في جواز انهزامة فقالت طائفة لا يجوز ان يولي عنهم منهزماً وان قتل للنص فيه وقالت طائفة يجوز ان يولي نوايا أن يتحرف لقتال أو يتحيز الي فئة ليسلم من القتل وما تم الخلاف فانه وان عجز عن المصابرة فليس يجز عن هذه التية وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التفصيل والنص فيه منسوخ وعليه أن يقاتل ما أمكنه وينهزم اذا عجز وخاف القتل • والثاني ان يقصد بقتاله نصرة دين الله تعالى وابطال ما خالفه من الاديان ليظهره علي الدين كله ولو كره المشركون فيكون بهذا الاعتقاد حازراً لثواب الله تعالى ومطيعاً له في أوامره ونصرة دينه ويستنصرأ به علي عدوه ليستسهل ملاقي فيكون أكثر شتاتاً وأبلغ نكابة ولا يقصد بجهاده استفادة المنعم فيصير من المكتسبين لامن المجاهدين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جمع أسرى بدر وكانوا أربعة وأربعين رجلاً بعد أن قتل في المعركة من اشراف قريش مثلهم شاور أصحابه فبهم فقال عمر يا رسول الله اقتل أعداء الله أمة الكفر ورؤس الضلالة فاتهم كذبوك وأخرجوك وقال أبو بكرهم عثرتك وأهلك تجاوز عنهم يستغفهم الله بك من النار فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبل الاسرى بيوم فن قاتل القول

ما قال عمر ومن قاتل القول ما قال أبو بكر ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه وقال ما قولكم في هذين الرجلين ان مناهما كمثل اخوة لهما كانوا من قبله ما قال نوح «رب لا تذر علي الارض من الكافرين ديارا» وقال «موسى ربنا اطمس على أموالهم» واشدد على قلوبهم» وقال عيسى «ان تعذبهم فاعذبهم عذابك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم» وقال ابراهيم «فمن تبعني فانه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم» ان الله سبحانه يشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة ويلين قلوب رجال حتى تكون ألين من اللبن وان يكن منكم عيلة فلا يقلب أحد منكم الا بفداء أو ضربة أو غنم وقاداه كل أسير بأربعة آلاف درهم وكان في الاسرى العباس بن عبد المطلب أسره أبو اليسر وكان العباس رجلا جسيما وأبو اليسر رجلا مجتهدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابي اليسر كيف أسرت العباس يا أبا اليسر قال يا رسول الله لقد أعاني عليه رجل مارأيت قط هيته كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أعانك عليه ملك كريم وقال للعباس اقد نفسك وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحرث وحليفك عتبة ابن عمر فقال يا رسول الله اني كنتي مسلما ولكن القوم استكروهني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم باسلامك فان كان ماقلت فان الله سبحانه يحزبك فقدي العباس نفسه بمائة أوقية وفدى كل واحد من ابني أخيه وحليفه بأربعين أوقية وزل في العباس قوله تعالى «يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما أخذ منكم ويغفر لكم والله غفور رحيم» فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء اسرى بدر لفقير المهاجرين وحاجتهم عاتب الله تعالى نبيه عني ما فعل فقال «ما كان لبي أن يكون له اسرى حتى يشغن في الارض» يعني به القتل «يريدون عرض الدنيا» يعني مال الفدي«والله يريد الآخرة يعني العمل بما يوجب ثواب الآخرة» والله عزير حكيم» يعني عزير فيما كان من نصركم حكيم فيما أراد لكم «لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم» يعني به مال الفداء المأخوذ من الاسرى وفيه ثلاثة تأويلات «أخذها لولا كتاب من الله سبق في أهل بدر أن لا يعذبهم لمسكم فيما أخذتم من فداء اسرى بدر عذاب عظيم وهذا قول مجاهد» والثاني لولا كتاب من الله سبق في أنه تستحل الغنائم لمسكم في تعجيلها من أهل بدر عذاب عظيم وهذا قول ابن عباس وضوان الله عليه» والثالث لولا كتاب من الله سبق أن لا يؤخذ أحدكم بفعل أنام على جهالة لمسكم فيما أخذتموه عذاب عظيم وهذا قول ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية لو غدينا الله في هذه الآية يا عمر مانجا غيرك» والثالث

من حقوق الله تعالى ان يؤدى الامانة فيما حازه من الفنائم ولا يفل أحد منهم شيئاً حتى يقسم بين جميع الغائبين عن شهد الواقعة وكان على العدو يدان لكل واحد منهم فيها حقاً قال الله تعالى «وما كان لبي أن يفل ومن يفل يأت بما غل يوم القيامة» وفيه ثلاثة تأويلات . أحدها وما كان لبي أن يفل أصحابه ويخونهم في غنائمهم وهذا قول ابن عباس رضوان الله عليه . والثاني وما كان لبي أن يفل أصحابه ويخونوه في غنائمهم وهذا قول الحسن وقتادة . والثالث ما كان لبي أن يكتم أصحابه ما بينه الله تعالى به اليهم لربعة منهم ولا الرغبة فيهم وهذا قول محمد بن اسحق . والرابع من حقوق الله تعالى أن لا يمايل من المشركين ذا قربى ولا يحاجي في نصرة دين الله ذامودة فان حق الله أوجب ونصرة دينه أزم قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق» الآية نزلت في حاطب بن أبى باصة وقد كتب كتاباً الى أهل مكة حين هم رسول الله صلى الله عليه وسلم بفزوم يعلمهم فيه حال مسيره اليهم وافئذه مع سارة مولاة لبي عبد المطلب فاطلع الله نبيه عليها فأفئذ علماً والوزير في أثرها حتى أخرجاه من قرن رأسها فدعا حاطباً وقال ما حملك على ما صنعت فقال والله يا رسول الله اتى لمؤمن بالله ورسوله ما كفرت ولا بدلت ولكنى امرؤ ليس لي في القوم أصل ولا عشيرة وكان لي بين أظهرهم أهل وولد فطاعتهم بذلك وعفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما يلزمهم في حق الامير عليهم فأربعة أشياء . أحدها التزام طاعته والدخول في ولايته لان ولايته عليهم انعقدت وطاعته بالولاية وجبت قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم» وفي أولى الامر تأويلان . أحدهما أنهم الامراء وهذا قول ابن عباس رضوان الله عليه . والثاني أنهم العلماء وهذا قول جابر بن عبد الله والحسن وعطاء وروى أبو صالح عن أبى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أطاعنى فقد أطاع الله ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ومن عصانى فقد عصى الله ومن عصى أميرى فقد عصانى . والثاني أن يفوضوا الامر الى رأيه ويكلوه الى تديره حتى لا يختلف آراؤهم فتختلف كلمتهم ويفترق جمعهم قال تعالى «ولوردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلهم يستنبطونه منهم» فجعل تفويض الامر الى وليه سبباً لحصول العلم وسداد الامر فان ظهر لهم صواب خفى عليه ينوه له وأشاروا به عليه ولذلك تدب الى المشاورة ليرجع بها الى الصواب . والثالث أن يسارعوا الى امثال الامر والوقوف عند نهيه وزجره لانهما من لوازم طاعته فان توقفوا عما امرهم به واقدموا على ما نهاهم عنه فله تأديبهم على المخالفة بحسب احوالهم

ولا يخلط فقد قال الله تعالى «فما رحمت من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانقضوا من حواك» وروى سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير دينكم ايسره . والرابع ان لا ينازعوه في الفناء اذا قسمها ورضوا منه بتعديل القسمة عليهم فقد سوى الله تعالى فيها بين الشريف والمشروف ومائل بين القوى والضعيف وروى عمر بن شبيب عن أبيه عن جده ان الناس اتبعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين يقولون اقسم علينا فيثنا حتى ألجؤا الى شجرة فاختلفت عنده رءاه فقال ردوا على رداي أيها الناس والله لو كان لكم عدد شجرتهم لما تقسمت عليكم وما ألقينوني بخيلاً ولا جباناً ولا كذباً ثم أخذ وبرة من سنام بعيره فرفعها وقاربها إلى الناس والله مالي من فيشكم ولا هذه الورة الا الحس والحس مردود فيكم فأدوا الخيط والخيط فان الغلول يكون على اهله طاراً وناراً وشناراً يوم القيامة فجاء رجل من الانصار بكبة من خيوط شعر فقال يا رسول الله اخذت هذه الكبة اعمل بها برذعة بعيرى قد برد فقال اما نصيب منها فلك فقال اما اذا بانث هذا فلاحاجة لي فيها ثم طرحها بين يديه

(فصل) والقسمة الخامس من احكام هذه الامارة مصابة الامير قتال العدو واصبر وان تطاولت به المدة ولا يولى عنه وفيه قوة قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون» وفيه ثلاثة تأويلات. أحدها اصبروا على طاعة الله وصابروا أعداء الله ورابطوا في سبيل الله وهذا قول الحسن . والثاني اصبروا على دينكم وصابروا الوعد الذى وعدكم ورابطوا عدوى وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب . والثالث اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا بملازمة الثغر وهذا قول زيد بن أسلم . واذا كانت مصابة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بمصلحة من أربع خصال أحدها ان يعلموا فيصير لهم بالاسلام مالاً وعلمهم ما علينا ويقروا على مامل كوا من بلاد واموال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وتضير بلادهم اذا أسلموا دار الاسلام يجرى عليهم حكم الاسلام ولو أسلم في معركة الحرب منهم طائفة قلت أو كثرت احرزوا بسلامتهم مامل كوا في دار الحرب من أرض ومال فان ظهر الامير على دار الحرب لم يغم أموال من أسلم وقال أبو حنيفة يغم مالا ينقل من أرض ودار ولا يغم ما ينقل من مال ومتاع وهو خلاف السنة قد أسلم في حصار بني قريظة ثعلبة واسيد ابنا شعبة اليهوديان فأحرز اسلامهما أموالهما ويكون اسلامهما اسلاماً لصغار أولادهم ولكل حمل كان لهم وقال أبو حنيفة اذا أسلم كافر في دار الاسلام



لم يكن اسلاماً لصغار ولده ولو أسلم في دار الحرب كان اسلاماً لصغار ولده ولا يكون اسلاماً للحمل وتكون زوجته والحمل فينا ولو دخل مسلم دار الحرب فاشتري فيها أرضاً ومتاعاً لم يملك عليه اذا ظهر المسلمون عليها وكان مشتريها أحق بها وقال أبو حنيفة يكون مملوكه من أرض فينا . والحصة اثنتان . أن يظفره الله تعالى بهم مع مقامهم على شركهم فتسبي ذرارهم وتغنم أموالهم ويقتل من لم يحصل في الأسر منهم ويكون في الأسرى خيراً في استعمال الأصلح من أربعة أمور . أحدها أن يقتلهم صبراً بضرب العنق . والثاني أن يسترقهم ويجري عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق . والثالث أن يفادي بهم على مال أو أسرى . والرابع أن يمن عليهم ويعفو عنهم قال الله تعالى « اذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب » وفيه وجهان . أحدهما أنه ضرب رقابهم صبراً بعد القدرة عليهم . والثاني أنه قتالهم بالسلاح والتدبير حتى يفضى الي ضرب رقابهم في المعركة ثم قال « حتى اذا أختتموهم فشدوا الوثاق » يعنى بالأنحان الطعن وبشد الوثاق الأسر « فاماننا بعد واما فداء » وفي المتن قولان . أحدهما أنه العفو والاطلاق كما من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية بن أثال بعد أسره . والثاني أنه العتق بعد الرق وهذا قول مقاتل وأما الفداء ففيه هاهنا قولان . أحدهما أنه المفاداة على مال يؤخذ أو أسير يطلق كما فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرى بدر على مال وقادى في بعض المواطن رجلاً برجلين . والثاني أنه البيع وهو قول مقاتل « حتى تضع الحرب أوزارها » وفيه تأويلان أحدهما أوزار الكفر بالاسلام . والثاني ائفال الحرب وهو السلاح وفي المقصود بهذا السلاح الموضوع وجهات . أحدهما سلاح المسلمين بالنصر . والثاني سلاح المشركين بالهزيمة ولهذا الأحكام الاربعة شرح يذكر مع قصة الغنيمة بعد . والحصة اثنتان أن يبدلوا مالا على المسألة والمواذعة فيجوز أن يقبله منهم ويوادعهم على ضربين أحدهما أن يبدلوه لو قتلهم ولا يحصلوه خراجاً مستمراً فهذا المال غنيمة لأنه مأخوذ بإيجاف خيل وركاب فيقسم بين الغانمين ويكون ذلك اماناً لهم في الانكفاف به عن قتالهم في هذا الجهاد ولا يمنع من جهادهم فيما بعد . والضرب الثاني أن يبدلوه في كل عام فيكون هذا خراجاً مستمراً ويكون الامان به مستمراً والمأخوذ منهم في العام الاول غنيمة تشتم بين الغانمين وما يؤخذ في الاعوام المستقبلية قسم في أهل التي ولا يجوز أن يواودجهم ما كانوا مقيمين على بذل المال لاستقرار المواذعة عليه واذا دخل أحدهم الى دار الاسلام كان له بسبق المواذعة الامان على نفسه وماله فان منعوا المال زالت المواذعة وارتفع الامان وزم جهادهم كفيرهم من أهل الحرب وقال أبو حنيفة لا يكون منهم

من مال الجزية والصلح نقضاً لامانهم لانه حق عليهم فلا ينتقض العهد بتمهم منه كاليون  
فأما حمل أهل الحرب هدية ابتدوها لم يصبر لهم بالهدية عهد وجاز حربهم بعدها  
لأن العهد ما كان عن عقد والخصلة الرابعة أن يسألوا الامان والمهادنة فيجوز اذا  
تعذر الظفر بهم وأخذ المال منهم أن يهادنهم على المسألة في مدة مقدرة يعقد الهدنة  
عليها اذا كان الامام قد اذن له في الهدنة أو فوض الامر اليه . . قد هادن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قريشاً عام الحديبية عشر سنين وبقتصر في مدة الهدنة على أقل  
ما يمكن ولا يجاوز أكثرها عشر سنين فان هادنهم أكثر منها بطلت المهادنة فيما زاد  
عليها ولهم الامان فيها الي اقصاء مدتها ولا يجاهدون فيها ما أقاموا على العهد فان نقضوه  
صاروا حرباً يجاهدون من غير انذار قد نقضت قريش صلح الحديبية فسار اليهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح محارباً حتى فتح مكة صلحاً عند الشافى وعتوة عند  
أبي حنيفة ولا يجوز اذا نقضوا عهدهم ان يقتل ما في أيدينا من رهانهم قد نقض الروم  
عهدهم زمن معاوية وفي يده رهان فانتع المسلمون جميعاً من قتلهم وخلو سبيلهم  
وقالوا وفاء بقدر خير من غدر بغير وقال النبي صلى الله عليه وسلم أدّ الامانة لمن اتمتكم  
ولا تخن من خانك فاذا لم يحجز قتل الرهان لم يحجز اطلاقهم ما لم يجارهم فاذا جاريهم وجب  
اطلاق رهانهم ثم ينظر فيهم فان كانوا رجالاً وجب ابلاغهم بأمنهم وان كانوا ذراري  
نساء وأطفالاً وجب اصالهم الى أهاليهم لانهم اتباع لا يفردون بانفسهم ويجوز أن يشترط  
لهم في عقد الهدنة ردّ من اسلم من رجالهم فاذا اسلم احد منهم رد اليهم ان كانوا مؤمنين  
على دمه ولم يرد اليهم ان لم يؤمنوا عليه ولا يشترط ردّ من اسلم من نسائهم لانهن  
ذوات فروج محرمة فان اشترط ردهن لم يحجز ان يردوا ودفع الى ازواجهن مهورهن  
اذا طلقن . . واذا لم تدع الى عقد المهادنة ضرورة لم يحجز أن يهادنهم ويجوز أن يوادعهم  
أربعة أشهر فما دون ولا يزيد عليها لقوله تعالى « فسيحوا في الارض اربعة أشهر » وأما  
الامان الخاص فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة حر وعبد لقول النبي صلى الله  
عليه وسلم المسلمون تسكافاً دماؤهم وهم يد على من سواهم يسى بذمتهم أدانهم يعني  
عبيدهم وقال ابو حنيفة لا يصح امان العبد الا ان يكون مأذوناً له في القتال

( فصل ) والقسمة السادسة من أحكام هذه الامارة السيرة في زوال العدو وقتاله  
يجوز لامير الجيش في حصار العدو ان ينصب عليهم العرادات والمنجنقات قد نصب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنقاً ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم  
ويضع عليهم البيات والتحريق واذا رأى في قطع نخلمهم وشجرهم صلاحاً يستضعفهم به

ليظفر بهم عنوة او يدخلوا في السلم صلحا فعل ولا يفعل ان لم ير فيه صلاحا قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم كروم أهل الطائف فكان سببا لاسلامهم وامر في حرب بني النضير بقطع نوع من النخل يقال له الاصفر يرى نواهد من وراء اللحاء وكانت اللحاء منها احب اليهم من الوضع فقطع بهم وحزنوا له وقالوا انما قطعتم نخلة واحرقتم نخلة ولما قطع نخلة قال سهاك اليهودي في ذلك (المتقارب)

السنا ورثنا الكتاب الحكيم	يهم على عهد موسى فلم نصرف
وانتم رعاة لشاء عجاف	يسهل نهامة والاحنف
زرون الرعاة مجدا لكم	كذا كل دمر بكم بحنف
فيا ايها الشاهدون انتوها	عن الظلم والنطق الموكف
لعل اليه الى وصرف الدهو	رتديل من العادل المنصف
بقتل النضير واجلائها	وعقر النخيل ولم تحطف

فأجابه حسان بن ثابت (الوافر)

هم أوتوا الكتاب فضيعوه	فهم عصى عن التوراة بور
كفرتم بالقران وقد أنا كم	بتصديق الذي قال النذير
فهان على سرة بني لؤي	حريق بالبورقة مستطير

فلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بهم جل في صدور المسلمين وقالوا يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من أجر وهل علينا فيما تركناه من وزر فأ نزل الله تعالى « ما قطعتم من لينة أو تركوها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين » وفي لينة أربعة أقاويل . أحدها أنها النخلة من أى الاصناف كانت وهذا قول مقاتل . والثاني أنها كرام النخل وهذا قول سفيان . والثالث انها الفسيلة لانها ألين من النخلة . والرابع أنها جميع الاشجار لئنها بالحياة ويجوز أن يفور عليهم المياه ويقطعها عنهم وان كان فيهم نساء وأطفال لانه من أقوى أسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة وصلحا واذا استبقى منهم عطشان كان الامير خيرا بين سقيه أو منعه كما كان خيرا فيه بين قتله أو تركه ومن قتل منهم واره عن الابصار ولم يلزم تكفينه قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى بدر فالتقوا في القلب ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حيا ولا ميتا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تمذبوا عباد الله بمذاب الله وقد أخرج أبو بكر رضى الله عنه قوماً من أهل الردة ولعل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه ومن قتل من شهداء المسلمين زمل في ثيابه التي قتل فيها

ودفن بها ولم يسل ولم يصل عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء  
أحد زملوهم بكلوهم قاتهم يشنون يوم القيامة واوداجهم تشخب دما اللون لون  
الدم والريح ريح المسك وانما فعل ذلك بهم تذكراً لهم واجراء لحكم الحياة في ذلك  
قال الله تعالى « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم  
يرزقون » وفيه تأويلان . أحدها أنهم أحياء في الجنة بعد البعث وليسوا في الدنيا  
بأحياء . والثاني وهو قول الأكثرين أنهم بعد القتل أحياء استمالة لظاهر النص فرقاً  
بينهم وبين من لم يوصف بالحياة ولا يتمتع الجيوش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوفة  
دوابهم غير محتسب به عليهم ولا يتصدوا للقوت والعلوفة الي ماسواهما من ملبوس  
ومركوب فان دعمهم الضرورة الي ذلك كان مالبسوه أو ركبوه أو استعملوه مسترجعاً  
منهم في المنع ان كان باقياً ومحتسباً عليهم من سهمهم ان كان مستهلكاً ولا يجوز لاحد  
منهم أن يطأ اجارية من السبي الا بعد أن يعطاها بسهمه فيطأها بعد الاستبراء فان وطئها  
قبل القسمة عزر ولا يحد لان له فيها سهماً ووجب عليه مهر مثلها ويضاف الي الفدية  
فان أحبلها لحق به ولداً وصارت به أم ولد له ان ملسكها وان وطئ من لم يدخل في  
السبي حد لان وطأها زنا ولم يلحق به ولداً ان علقت \* فاذا عقدت هذه الامارة على  
غزوة واحدة لم يكن لاميرها أن يفزو غيرها سواء غم فيها أو لم يغم واذا عقدت عموماً  
عاماً بعد عام لزمه معاودة الفزو في كل وقت بقدر على غزوفه ولا يفتر عنه مع ارتفاع  
الموانع الاقدر الاستراحة وأقل ما يجزيه أن لا يعطل عاماً من جهاد ولهذا الامر اذا  
فوتت اليه الامارة على المجاهدين أن ينظر في أحكامهم ويقيم الحدود عليهم وسواء  
من ارتزق منهم أو تطوع ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان سائراً الي ثغره فاذا استقر  
في الثغر الذي قلده جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من مقاتلته ورعيته وان كانت  
امارة خاصة أجرى عليها حكم الخصوص

### الباب الخامس في الولاية علي حروب المصالح

وما عد اجهاد المشركين من قتال ينقسم ثلاثة أقسام . قتال اهل الردة . وقاتل اهل  
البنى . وقاتل المحاربين . فأما القسم الاول في قتال اهل الردة فهو أن يرتد قوم حكم  
بإسلامهم سواء ولدوا على فطرة الاسلام أو أسلموا عن كفر فشكلوا الفريقين في حكم  
الردة سواء فاذا ارتدوا عن الاسلام الي أى دين انتقلوا اليه مما يجوز أن يقر أهله عليه .  
كاليهودية والنصرانية أو لا يجوز أن يقر أهله عليه كالزندقة والوثنية لم يجز أن يقر  
من ارتد اليه لان الاقرار بالحق يوجب التزام أحكامه قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من بدل دية فاقتلوه فإذا كانوا بمن وجب قتلهم بما ارتدوا عنه من دين الحق إلى غيره من الأديان لم يخل حالهم من أحد أمرين إما أن يكونوا في دار الإسلام شذاذاً وأفراداً لم يتعيزوا بدار يميزون بها عن المسلمين فلا حاجة بنا إلى قتالهم لدخولهم تحت القدرة وبكشف عن سبب ردنهم فإن ذكروا شبهة في الدين أو سخت لهم بالحجج والأدلة حتى يتبين لهم الحق وأخذوا بالتوبة بما دخلوا فيه من الباطل فإن تابوا قبلت توبتهم من كل ردة وعادوا إلى حكم الإسلام كما كانوا وقال مالك لا قبل توبة من ارتد إلى ما يستتر به من الزندقة إلا أن يتندبها من نفسه وأقبل توبة غيره من المرتدين وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة والصيام في زمان الردة لاعترافهم بوجوبه قبل الردة وقال أبو حنيفة لا قضاء عليهم كمن أسلم عن كفر ومن كان من المرتدين قد حجج في الإسلام قبل الردة لم ييطل حجه بها ولم يلزمه قضاء بعد التوبة وقال أبو حنيفة قد بطل بالردة والزمه القضاء بعد التوبة ومن أقام على ردة ولم يتب وجب قتله رجلاً كان أو امرأة وقال أبو حنيفة لا تقتل المرأة بالردة وقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالردة امرأة كانت تكفي أم رومان ولا يجوز إقرار المرتد على ردة بجزية ولا عهد ولا نكاح ولا ذبيحة ولا تنكح منه امرأة واختلف الفقهاء في قتلهم هل يجعل في الحال أو يؤجلون فيه ثلاثة أيام على قولين أحدهما تمجيل قتلهم في الحال لثلاثين يوماً أخره عز وجل حق . والثاني ينظرون ثلاثة أيام لعلمهم يستمركونه بالتوبة وقد انظر على عليه السلام المستورد العجلي بالتوبة ثلاثة أشهر ثم قتلها ويقتل صبراً بالسيف وقال ابن سريج من أصحاب الشافعي يضرب بالخشب حتى يموت لأنه أبطأ قتلاً من السيف الموحى وربما استدركه به التوبة وإذا قتل لم يفصل ولم يصل عليه وورى مقبوراً ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام المبينة لهم ويكون ماله فيثاقي بيت مال المسلمين مصر وافي أهل الفتي لأنه لا يرثه عنه وارت من مسلم ولا كافراً وقال أبو حنيفة يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة ويكون ما اكتسبه بعد الردة فيثا وقال أبو يوسف يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة وبعدها . فإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الإسلام موقوفاً عليه فإن عاد إلى الإسلام أعيد عليه وإن هلك على الردة صار فيثا وقال أبو حنيفة أحكم بموته إذا صار إلى دار الحرب وأقسم ماله بين ورثته فإن عاد إلى دار الإسلام استرجعت ما بقي في أيديهم من ماله ولم أغرمهم ما استهلكوه فهذا حكم المرتدين إذا لم ينحازوا إلى دار وكانوا شذاذاً بين المسلمين . والحال الثانية أن ينحازوا إلى دار ينغردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها متممين فيجب قتلهم على الردة بعد

مناظرتهم على الاسلام وايضا دلائله ويجرى على قتالهم بعد الاذار والاعذار حكم قتال أهل الحرب في قتالهم غرة وبياتاً ومصافتهم في الحرب جهاراً وقاتلهم مقبلين ومدبرين ومن أسر منهم جاز قتله صبراً ان لم يقب ولا يجوز ان يسترق عند الشافعي رحمه الله واذا ظهر عليهم لم تسب ذراريهم وسواء من ولد منهم في الاسلام أو بعد الردة وقيل ان من ولد منهم بعد الردة جاز سبيهم وقال أبو حنيفة يجوز سبي من ارتد من نسلهم اذا لحقن بدار الحرب واذا غنث أموالهم لم تقسم في الفاتحين وكان مال من قتل منهم فيثاً ومال الأحياء موقوفاً ان أسلموا رد عليهم وان هلكوا على ردتهم صار فيثاً وما أشكل أربابه من الأموال المغنومة صار فيثاً اذا وقع الأيأس من معرفتهم وما استهلك المسلمون عليهم في نائرة الحرب لم يضمن اذا أسلموا وما استهلكوا من أموال المسلمين في غير نائرة الحرب مضمون عليهم واختلف في ضمان ما استهلكوه في نائرة الحرب على قولين أحدهما يضمنونه لان معصيتهم بالردة لا تسقط عنهم غرم الأموال المضمونة والثاني لا ضمان عليهم فيما استهلكوه من دم ومال قد أصاب أهل الردة علي عهد أبي بكر رضي الله عنه نفوساً وأموالاً عرف مستهلكوها فقال عمر رضي الله عنه يدون قتلانا ولا ندى قتلاهم فقال أبو بكر لا يدون قتلانا ولا ندى قتلهم فخرت بذلك سيرته وسيرة من بعده وقد أسلم طليحة بعد ان وسى كان قد قتل وسباً فأقره عمر رضي الله عنه بعد اسلامه ولم يأخذه بدم ولا مال ووفد أبو شجرة بن عبد العزى وكان من أهل الردة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقسم الصدقات فقال اعطني فأتى ذو حاجة فقال من أنت فقال أبو شجرة فقال أي عدو الله أأنت الذي تقول (الطويل)

ورويت روى من كتيبة خالد واتي لارجو بعدها ان أعمر

ثم جعل يملوه بالردة في رأسه حتى ولي راجعاً الي قومه وهو يقول (البيسط)

ضن علينا أبو حفص بنائله وكلُّ محتبط يوماً له ورق

ما زال يضربني حتى حدثت له وحال من دون بعض البنية الشفيق

لما رهبت أبا حفص وشركته والشيخ يقرع أحياناً فينحني

فلم يمرض له عمر رضي الله عنه بسوى التمزير لاستطالته بعد الاسلام ولدار الردة حكم

تفارق به دار الاسلام ودار الحرب فأمّا ما تفارق به دار الاسلام فن أربعة أوجه

• أحدها انه لا يجوز أن يهادنوا على المودعة في ديارهم ويجوز أن يهادن أهل الحرب

• والثاني انه لا يجوز أن يصلحوا على مال يقرون به علي ردتهم ويجوز أن يصلح أهل

الحرب • والثالث انه لا يجوز استرقاقهم ولا سبي نسلهم ويجوز ان يسترق أهل الحرب

وتسبي نساؤهم • والرابع أنه لا يملك الفاعون أموالهم ويملكون ما غفوه من مال أهل الحرب وقال أبو حنيفة رضي الله عنه قد سارت ديارهم بالردة دار حرب ويسبون ويفقون وتكون أرضهم فينا وهم عنده كعبدة الاوثان من العرب وأما ما تفارق به دار الاسلام فن أربعة أوجه • أحدها وجوب قتالهم مقبلين ومدبرين كالشركين • والثاني إباحة دماءهم أسرى ومعتنين • والثالث تصير أموالهم فينا لكافة المسلمين • والرابع بطلان منا حكمهم بمضى العدة وإن اتفقوا على الردة وقال أبو حنيفة تبطل منا حكمهم بالردة أحد الزوجين ولا تبطل بالردادها معا ومن ادعت عليه الردة فأنكرها كان قوله مقبولا بغير يمينه ولو قامت عليه اليينة بالردة لم يصر مسلما بالانكار حتى يتلفظ بالشهادتين وإذا منع قوم من أداء الزكاة إلى الامام العادل جحودا لها كانوا بالجهود مرتدين يجرى عليهم حكم أهل الردة ولو امتنعوا من أدائها مع الاعتراف بوجوبها كانوا من بغاة المسلمين يقاتلون على المنع منه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يقاتلون وقد قاتل أبو بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة مع تسكينهم بالاسلام حتى قالوا والله ما كفرنا بعد إيماننا ولكن شححنا على أموالنا فقال عمر رضي الله عنه علي م تقاتلهم ورسول الله عليه وسلم يقول امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأولادهم إلا بحقها قال أبو بكر هذا من حقها أرايت لو سألتوا ترك الصلاة أرايت لو سألتوا ترك الصيام أرايت لو سألتوا ترك الحج فإذا استبقي عروة من عرى الاسلام إلا انحلت والله لو منعتوني عناقا وعقلا بما أعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه فقال عمر رضي الله عنه فشرح الله صدرى للذي شرح له صدر أبي بكر رضي الله عنه وقد أبان عن اسلامهم قول زعيمهم حارثة بن سراقة في شعره حين يقول (الطويل)

الافا محبينا قبل نائرة الفجر      لعل منايا قريب ولا ندرى  
أطعنا رسول الله ما كان يننا      فيأجبا ما بال ملك أبي بكر  
فان الذي سالوكم فتنقوا      لكانتموا احلى اليهم من النمر  
سنة مكم ما كان فينا بقية      كرام على المزاء في ساعة العسر

( الفصل الثاني في قتال أهل البني ) وإذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا رأى الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه فإن لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام ولا تحزبوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا افراداً متفرقين تناولهم القدرة وتمتد اليهم اليد تركوا ولم يحاربوا واجريت عليهم احكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود وقد عرض قوم من الخوارج لعل بن أبي طالب رضوان الله عليه لخلافة رأيه وقال احدهم وهو

يخطب على منبره لاحكم الا الله فقال على رضى الله عنه كلمة حق اريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تتمكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا تبدؤكم بقتال ولا تتمكم الفتيء مادامت ايديكم منا . فان تظاهروا باعتقادهم وهم على اختلافهم بأهل العدل اوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما يستدعوه ليرجعوا عنه الي اعتقاد الحق ومواقفة الجماعة وجاز للامام ان يحزر منهم من تظاهر بالفساد اذ باو زجر أولم يتجاوزوه الى قتل ولا حد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث . كفر بعد ايمان . اوزنا بعد احسان . او قتل نفس بغير نفس فان اعترلت هذه الفئة الباغية اهل العدل وتحيزت بدار تميزت فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تتمع عن حق ولم تخرج عن طاعة لم يحاربوا ما اقاموا على الطاعة وتأدية الحقوق قد اعترلت طائفة من الخوارج عليا عليه السلام بالتهروان فولى عليهم عادلا اقاموا على طاعته زمانا وهو لهم مواعد الى ان قتلوه فنفذ اليهم ان سلوا الى قاتله فأبوا وقالوا كلنا قتله قال فاستسلموا الي اقل منكم وسار اليهم فقتل اكثرهم . وان امتعت هذه الطائفة الباغية من طاعة الامام ومنعوا ما عليهم من الحقوق وفردوا باجتماع الاموال وتنفيذ الاحكام فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لانفسهم اماما ولا قدموا عليهم زعيما كان ما اجتبهوه من الاموال غصبا لا تبرأ منه ذمة وما نفذوه من الاحكام مردودا لا يثبت به حق وان فعلوا ذلك وقد نصبوا لانفسهم اماما اجتبهوا بقوله الاموال ونفذوا باسمه الاحكام لم يمرض لاحكامهم بالرد ولا لما اجتبهوه بالمطالبة وحواربوا في الحالين على سواء لينزعوا عن المبينة ويضيقوا الى الطاعة قال الله تبارك وتعالى « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بشت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تقيء الى امر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين » وفي قوله « فان بشت احدهما على الاخرى » وجهان . احدهما بشت بالعدى في القتال . والثاني بشت بالمدول عن الصلح وقوله « فقاتلوا التي تبني » يعنى بالسيف ردعا عن البنى وزجرا عن المخالفة وفي قوله تعالى « حتى تقيء الى امر الله » وجهان . احدهما حتى ترجع الي الصلح الذي امر الله تعالى به وهو قول سعيد بن جبير . والثاني الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله فيما لهم وعليهم وهذا قول قتادة فان قامت اى رجعت عن البنى فاصلحوا بينهما بالعدل فيه وجهان . احدهما بالحق . والثاني بكتاب الله تعالى فاذا قبله الامام اميرا على قتال المستعين من البغاة قدمت قبل القتال انذارهم واعذارهم ثم قاتلهم اذا اصروا على البنى كفاحا ولا يهجم عليهم غرة وبياتا ويخائب قتالهم قتال



المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه . اخدها ان يقصد بالقتال ردعهم ولا يقصد به قتلهم ويجوز أن يقصد قتل المشركين والمرتدين . والثاني أن يقاتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال أهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين . والثالث أن لا يجهز على جريحهم وان جاز الاجهاز على جرحى المشركين والمرتدين أمر على عليه السلام مناديه أن ينادى يوم الجمل الا لا يتبع مدبر ولا يذفق على جريح . والرابع ان لا يقتل اسراهم وان قتل اسرى المشركين والمرتدين ويعتبر احوال من في الاسر منهم فمن أمنت رجعت الى القتال أطلق ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس الى انجلاء الحرب ثم يطلق ولم يجوز أن يحبس بعدها أطلق الحجاج أسيرا من أصحاب قطرى بن النجاعة لمرفة كانت بينهما فقال له قطرى عد الى قتال عدو الله الحجاج فقال هيات غل يداً مطلقها واسترق رقبه معتقها وأنشأ يقول

(الكامل)

أأقتل الحجاج عن سلطانه  
بيد تقرر بانها مولاته  
انى اذا لاخو الزياره والذى  
شهدت باقبح فعله غدرائه  
ماذا أقول اذا برزت ازماءه  
فى الصف واحتجبت له قملاته  
أأقول جار على لائى اذا  
لاحق من جارت عليه ولاته  
وتحدث الاقوام ان صنائنا  
غرست لدى تحفظات نخلاته

والخامس ان لا يغنم أموالهم ولا يسبي ذرارهم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال منعت دار الاسلام ما فيها وأباح دار الشرك ما فيها . والسادس أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمى وان جازان يستعان بهم على قتال أهل الحرب والردة . والسابع أن لا يهادنهم الى مدة ولا يوادعهم على مال فان هادنهم الى مدة لم يلزمه فان ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم وان وادعهم على مال بطلت المoadعة ونظر في المال فان كان من فيهم أو من صدقاتهم لم يرد عليهم وصرف الصدقات في أهلها والنفى في مستحقه وان كان من خالص أموالهم لم يجوز أن يملكه عليهم ووجب رده اليهم . الثامن أن لا ينصب عليهم العرادات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم التخييل والاشجار لانهادار اسلام تمتع ما فيها وان بنى أهلها فان أحاطوا بأهل العدل وخافوا منهم الاضطلام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتياد قتلهم ونصب العرادات عليهم فان المسلم اذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها اذا كان لا يندفع بغير القتل ولا يجوز أن يستفتح بدوابهم ولا سلاحهم ولا يستعان به في قتالهم ورفع اليد عنه في وقت القتال وبعده وقال أبو حنيفة رضى الله عنه يجوز أن يستعان على قتالهم

بدوا بهم وسلاحهم ما كانت الحرب قائمة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه فاذا انجلت الحرب ومع أهل العدل لهم أموال ردت عليهم  
 وما تلقى منها في غير قتال فهو مضمون علي متلفه وما أتلّفوه في نارة الحرب من نفس  
 ومال فهو هدرا وما أتلّفوه علي أهل العدل في غير نارة الحرب من نفس ومال فهو مضمون  
 عليهم وما أتلّفوه في نارة الحرب في وجوب ضمانه عليهم قولان • أحدهما يكون هدرا  
 لا يضمن • والثاني يكون مضمونا عليهم لان المعصية لا تبطل حقا ولا تسقط غرما فتضمن  
 النفوس بالقود في العمد والدية في الخطأ • ويصل قتل أهل البني ويصلي عليهم ومنع أبو  
 حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة لهم وليس علي ميت في الدنيا عقوبة وقد قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم فرض علي أمتي غسل موتاهما والصلاة عليهم وأما قتل أهل العدل في معركة  
 الحرب في غسلهم والصلاة عليهم قولان • أحدهما لا يغسلون ولا يصلي عليهم تكريما  
 وتشريفا كالشهداء في قتال المشركين • والثاني يغسلون ويصلي عليهم وإن قتلوا بغيره قد  
 صلي المسلمون علي عمر وعثمان رضي الله عنهما وصلي بعد ذلك علي علي عليه السلام وإن قتلوا  
 ظلما وبغيا ولا يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا لقول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل  
 لا يرث وقال أبو حنيفة أورث العادل من الباغي لانه محق ولا أورث الباغي من العادل لانه  
 مبطل قال أبو يوسف أورث كل واحد منهما من صاحبه لانه تناول في قتله واذا مر تجار  
 أهل الذمة بشار أهل البني فعشر أموالهم ثم قدر عليهم عشروا ولم يجزهم المأخوذ منهم  
 بخلاف المأخوذ من الزكوات لانهم مرتوا بهم مختارين والزكوات مأخوذة من المقربين  
 للمكرهين واذا أتى أهل البني قبل القدرة عليهم حدوداً ففني اقامتها عليهم بمد  
 القدرة وجهان

( الفصل الثالث في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطريق ) واذا اجتمعت  
 طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذ الاموال وقتل النفوس ومنع  
 السبالة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى فيهم « اتنا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله  
 ويسمون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف  
 أو ينفوا من الارض » فاختلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب • أحدها  
 ان الامم ومن استتابه الامام على قتالهم من الولاية بالخيارين أن يقتل ولا يصلب  
 وبين أن يقتل ويصلب وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبين أن ينفى  
 من الارض • وهذا قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء وابراهيم النخعي • والمذهب  
 الثاني أن من كان منهم ذا رأي وتدير قتله ولم ينف عنه ومن كان ذا بطش وقوة قطع

يده ورجله من خلاف ومن لم يكن منهم ذا رأى ولا بطش عزيره وجبهه هذا قول  
مالك بن أنس وطائفة من فقهاء المدينة فجعلها مرتبة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم  
• والمذهب الثالث انها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم فن قتل وأخذ المال قتل  
وصلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده  
ورجله من خلاف ومن كثر وهيب ولم يقتل ولم يأخذ المال عزير ولم يقتل ولم يقطع  
وهو قول ابن عباس والحسن وقادة والسدى وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقاله  
أبو حنيفة أن قتلوا وأخذوا المال فالامام بالخيار بين قتلهم ثم صلبهم وبين قطع أيديهم  
وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ومن كان معهم مهيبا مكثرا فحكمه حكمهم وأما  
قوله تعالى « أو ينفوا من الارض » فقد اختلف أهل التأويل فيه على أربعة  
أقويل • أحدها أنه إبعادهم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك وهذا قول مالك بن  
أنس والحسن وقادة والزهرى • والثاني أنه إخراجهم من مدينة الى أخرى وهذا  
قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبيرة • والثالث أنه الحبس وهو قول ابى  
حنيفة ومالك • والرابع وهو أن يطلبوا لاقامة الحدود عليهم فيمدوا وهذا قول ابن  
عباس والشافعي • وأما قوله تعالى « الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » ففيه لأهل  
التأويل ستة أقويل أحدها أنه وارد في المحاررين المفسدين من أهل الكفر اذا تابوا من  
شركهم بالاسلام وأما المسلمون فلا تسقط التوبة عنهم حداً ولا حقاً وهذا قول ابن عباس  
والحسن ومجاهد وقادة رضي الله عنهم • والثاني أنه وارد في المسلمين من المحاررين اذا تابوا  
بإمان الامام قبل القدرة عليهم وأما التائب بغير امان فلا تؤثر توبته في سقوط حد ولا حق  
وهذا قول علي بن ابى طالب كرم الله وجهه والشمسي • والثالث أنه وارد فيمن تاب من  
المسلمين بمدحوقه بدار الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عروة بن الزبير رضي الله عنه  
• والرابع أنه وارد فيمن كان في دار الاسلام في منعة وتاب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته  
وان لم يكن في منعة لم تسقط وهذا قول ابن عمر وربيعة والحكم بن عيينة رضي الله  
عنهم • والخامس أن توبته قبل القدرة عليه وان لم يكن في منعة نضع عنه جميع حدود الله  
سبحانه ولا تسقط عنه حقوق الآدميين وهذا قول الشافعي • والسادس أن توبته  
قبل القدرة عليه تضع عنه جميع الحدود والحقوق الا الدماء وهذا قول مالك بن أنس  
فهذا حكم الآية واختلاف أهل التأويل فيها • ثم نقول في المحاررين انهم اذا كانوا على  
امتناعهم مقبضين قوتلوا كقتال أهل البغي في عامة أحوالهم ومخالفه من خمسة أوجه  
• أحدها أنهم يجوز قتالهم بمقبضين ومديرين لاستيفاء الحقوق منهم ولا يجوز اتباع من على

من أهل البنى . والثاني انه يجوز أن يمد في الحرب الي قتل من قتل منهم ولا يجوز أن يمد الي قتل أهل البنى . والثالث انهم يؤخذون بما استهلكوه من دم ومال في الحرب وغيرها بخلاف أهل البنى . والرابع انه يجوز حبس من أسر منهم لاستبراء حاله وان لم يجز حبس احد من أهل البنى . والخماس ان ما اجتنبوه من خراج واخذوه من صدقات فهو كالماخوذ غصبا منها لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات حقا فيكون غرمه عليهم مستحقا . واذا كان المولى على قتالهم مقصور الولاية على عمارتهم فليس له بعد القدرة أن يقيم عليهم حدا ولا أن يستوفي منهم حقا ويلزمه حلهم الي الامام ليأمر باقامة الحدود عليهم واستيفاء الحقوق منهم وان كانت ولايته عامة على قتالهم واستيفاء الحدود والحقوق منهم فلا بد أن يكون من أهل العلم والعدالة لينفذ حكمه فيما يقيم من حد ويستوفي من حق واذا كان كذلك كشف عن أحوالهم من احد وجهين اما باقرارهم طوعا من غير ضرب ولا اكراه واما بقيام البيعة العادلة على من أنكر فاذا علم من أحد هذين الوجهين ما فعله كل واحد منهم من جرائمه نظر فن كان منهم قد قتل وأخذ المال قتله وصلبه بعد القتل وقال مالك يسلب حياته يقطع بالرمح حتى يموت وهذا القتل محتوم ولا يجوز العفو عنه وان عفا عنه ولى الدم كان عفوه لغوا ويصلب ثلاثة أيام لا يتجاوزها ثم يحط به بعدها ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتله ولم يصلبه وغسله وصلى عليه وقال مالك يصلي عليه غير من حكم بقتله ومن أخذ منهم المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف فكان قطع يده اليمنى لسرقته وقطع رجله اليسرى لمجاهرته ومن جرح منهم ولم يقتل ولم يأخذ المال اقتص منه بالجراح ان كان في مثلها قصاص وفي احتام القصاص في الجروح وجهان . أحدهما انه محتوم ولا يجوز العفو عنه كالقتل . والثاني هو الى خيار مستحقه يجب بمطالبته ويسقط بمفوه وان كان الجرح مما لا قصاص فيه وجبت دية له جزوا ان طلب بها وتسقط ان عفا عنها ومن كان منهم مهيأ أو مكثرا لم يباشر قتلا ولا جرحا ولا أخذ مال عزز أدبا وزجرا وأجاز حبسه لان الحبس أحد التزيرين ولا يجوز به ذلك الى قطع ولا قتل وجوز أبو حنيفة ذلك فيه الحاقا بحكم المباشرين معه فان تابوا عن جرائمهم بعد القدرة عليهم سقطت عنهم المائتة دون المظالم وأخذوا بما وجب عليهم من الحدود والحقوق فان تابوا قبل القدرة عليهم سقطت عنهم مع المائتة حدود الله سبحانه ولم تسقط عنهم حقوق الأديين فن كان منهم قد قتل فالحيار إلى الولي في القصاص منه أو العفو عنه ويسقط بالتوبة احتام قتله ومن كان منهم قد أخذ المال سقط عنه القطع ولم يسقط عنه القرم الا بالعفو ويجرى على المحاربين وقطاع

الطريق في الامصار حكم قطاعه في الصحارى والاسفار وهم وان لم يكونوا بالجرأة في الامصار أغلظ جرماً لم يكونوا أخف حكماً وقال أبو حنيفة يختصون بهذا الحكم في الصحارى حيث لا يدرك النوث فأما في الامصار أو خارجها بحيث يدرك النوث فلا يجزى عليهم حكم الجرة في الامصار واذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم فإن لم تقتزن بالدعوى امارات تدل على التوبة لم تقبل دعواهم لها لما في سقوطها من حد قد وجب وان اقتزن بدعواهم امارات تدل على التوبة ففى قبولها منهم بغير بينة وجهان محتملان . أحدهما تقبل ليكون ذلك شبهة تسقط بها الحدود . والثاني لا تقبل الا بينة عادلة تشهد لهم بالتوبة قبل القدرة عليهم لانها حدود قد وجبت والشبهة ما اقترنت بالفعل لاماً أخرت عنه

### الباب السادس في ولاية القضاء

ولا يجوز أن يقبل القضاء الا من تكاملت فيه شروطه التي يصح معها تقليده وينفذ بها حكمه وهي سبعة . فالشرط الاول منها أن يكون رجلاً وهذا الشرط يجمع صفتين البلوغ والذكورية . فأما البلوغ فإن غير البالغ لا يجزى عليه قلم ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم وكان أولى أن لا يتعلق به على غيره . حكم وأما المرأة فلتنقص النساء عن رب الولايات وان تعلق بقولهن أحكام وقال أبو حنيفة يجوز أن تقضى المرأة فيما تصح فيه شهادتها ولا يجوز أن تقضى فيما لا تصح فيه شهادتها وشذ ابن جرير الطبري فجوز قضاها في جميع الاحكام ولا اعتبار بقول يرده الاجماع مع قول الله تعالى « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض » يعنى في العقل والرأى فلم يحز أن يقمن على الرجال . والشرط الثاني وهو مجمع على اعتباره ولا يكتفى فيه بالعقل الذي يتعلق به التكليف من علمه بالمدركات الضرورية حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة يتوصل بذلك الى ايضاح ما أشكل وفصل ما اعتزل . والشرط الثالث الحرية لان نقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره . ولان الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانعقاد الولاية وكذلك الحكم فحين لم تكمل حريته من المدبر والمكاتب ومن رق بعضه ولا يتمتع الرق ان يفتى كما لا يتمتع الرق ان يروى لعدم الولاية في الفتوى والرواية ويجوز له اذا عتق أن يقضى وان كان عليه ولاء لان النسب غير معتبر في ولاية الحكم . والشرط الرابع الاسلام لكونه شرطاً في جواز الشهادة مع قول الله سبحانه « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » ولا يجوز أن يقبل الكافر القضاء على المسلمين ولا على

الكفار وقال أبو حنيفة يجوز تقليده القضاء بين اهل دينه وهذا وان كان عرف الولاية بتقليده جازياً فهو تقليد زعامة ورئاسة وليس بتقليد حكم وقضاء وانما يلزمهم حكمه لالتزامهم له للزومه لهم ولا يقبل الامام قوله فيما حكم به بينهم . واذا امتنعوا من محاكمهم اليه لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم أنفذ . والشرط الخامس العدالة وهي معتبرة في كل ولاية والعدالة أن يكون صادق اللبغة ظاهر الامانة عفيفاً عن المحارم متوقفاً المأثم بعيداً من الرب مأموناً في الرضا والقبض مستعملاً لروعة مثله في دينه ودنياه فاذا تكاملت فيه فهمى العدالة التي تجوز بها شهادته ونصح معها ولايته وان اخرج منها وصف منع من الشهادة والولاية فلم يسمع له قول ولم ينفذ له حكم . والشرط السادس السلامة في السمع والبصر ليصح بهما اثبات الحقوق ويفرق بين الطالب والمطلوب ويميز المقر من المنكر ليقبض له الحق من الباطل ويعرف الحق من المبطل فان كان ضريراً كانت ولايته باطلة وجوزها مالك كما جوز شهادته وان كان أصم فعلي الاختلاف المذكور في الامامة فأما سلامة الاعضاء فغير معتبرة فيه وان كانت معتبرة في الامامة فيجوز أن يقضى وان كان مقعداً ذامناً وان كانت السلامة من الآفات أهيب لنوى الولاية . والشرط السابع ان يكون عالماً بالاحكام الشرعية وعلمه بها يشغل على علم اصولها والارتياض بفروعها واصول الاحكام في الشرع اربعة . احدها علمه بكتاب الله عز وجل علي الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنه من الاحكام ناسخاً ومنسوخاً ومحكما ومتشابها وعموماً وخصوصاً ومجملًا ومفسراً . والثاني علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من اقواله وافعاله وطرق مجيئها في التواتر والآحاد والصحة والفساد وما كان على سبب أو اطلاق . والثالث علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع الاجماع ويجتهد برأيه في الاختلاف . والرابع علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها الى اصول المتطوق بها والجمع عليها حتى يجد طريقاً الى العلم بأحكام النوازل وتميز الحق من الباطل فاذا احاط علمه بهذه اصول الاربعة في احكام الشريعة صار بها من اهل الاجتهاد في الدين وجاز له ان يفتي ويقضى وجاهل ان يستفتي ويستفتي وان اخل بها او بشئ منها خرج من ان يكون من اهل الاجتهاد فلم يجز ان يفتي ولا ان يقضى فان قلد القضاء حكماً بالصواب او الخطأ كان تقليده باطلاً وحكمه وان وافق الحق والصواب مردوداً ونوجه الحرج فيما قضى به عليه وعلى من قلده الحكم والقضاء وجوز ابو حنيفة تقليد القضاء من ليس من اهل الاجتهاد ليستفتي في احكامه وقضاياه والذي عليه جمهور الفقهاء ان ولايته باطلة واحكامه مردودة ولا بد

التقليد في فروع الشرع ضرورة فلم يتحقق الا في ملزم الحق دون ملازمة . قد اختبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً حين بعثه الى اليمن والياً وقال بم تحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسوله فأما ولاية من لا يقول بخبر الواحد فقير جائزة لانه تارك لاصل قد اجتمعت عليه الصحابة واكثر احكام الشرع عنه مأخوذة فصار بمنزلة من لا يقول بحجة الاجماع الذي لا يجوز ولايته لرد ماورد النص به . واما نفاة القياس فضر بان ضرب منهم نفوه واتبعوا ظاهراً النص واخذوا بأقوال سلفهم فيما لم يرد فيه نص واطرحوا الاجتهاد وعدلوا عن الفكر والاستنباط فلا يجوز تقليدهم القضاء لقصورهم عن طرق الاحكام وضرب منهم نفو القياس واجتهدوا في الاحكام تعلقاً بفحوى الكلام ومفهوم الخطاب كأهل الظاهر وقد اختلف أصحاب الشافعي رضى الله عنه في جواز تقليدهم القضاء على وجهين . احدهما لا يجوز للمصنف المذكور . والثاني يجوز لانهم يعتبرون واضح المعاني وان عدلوا عن خفى القياس فاذا ثبت ماوصفنا من الشروط المستبعدة في ولاية القضاء فلا يجوز ان يولي الا بعد العلم باجتماعها فيه اما بتقديم معرفة واما باختبار ومسئلة قد قد رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً عليه السلام قضاء اليمن ولم يختبره لعلمه به ولكن وصاه تنبيهاً على وجه القضاء فقال اذا حضر خصمان بين يديك فلا تقض لاحدهما حتى تسمع كلام الآخر فقال على عليه السلام فما اشكلت على قضية بعدها وبعت معاذاً الى ناحية من اليمن . واختبره صلى الله عليه وسلم عليه

( فصل ) ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله ان يقلد القضاء من اعتقه مذهب أبي حنيفة لان للقاضى ان يجتهد برأيه في قضائه ولا يلزمه ان يقلد في التوازن والاحكام من اعزى الى مذهبه فاذا كان شافعي لم يلزمه المصير في أحكامه الى أقوال الشافعي حتى يؤديه اجتهاده اليها فان أداه اجتهاده الى الاخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به وقد منع بعض الفقهاء من اعزى الى مذهب ان يحكم بغيره فنعى الشافعي ان يحكم بقول أبي حنيفة ومنع الحنفى ان يحكم بمذهب الشافعي اذا أداه اجتهاده اليه لما يتوجه اليه من التهمة والمائلة في القضايا والاحكام واذا حكم بمذهب لا يتجهده كان أنفى للتهمة وأرضى للخصوم وهذا وان كانت السياسة تقتضيه فأحكام الشريعة لا توجه لان التقاليد فيها محظور والاجتهاد فيها مستحق واذا نفذ فتاؤه بحكم ومجهد مثله من بعد اعاد الاجتهاد فيه وقضى بما أداه اجتهاده اليه وان خالف ما تقدم من

حكمه فان عمر رضى الله عنه قضى في المشتركة بالتشريك في عام وترك التشريك في غيره  
 ققبل له ما هكذا حكمت في العام الماضي فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما تقضى  
 فلو شرط المولى وهو حنفى أو شافعى على من ولاء القضاء أن لا يحكم الا بمذهب الشافعى  
 أو أبى حنيفة فهذا على ضربين - أحدهما ان يشترط ذلك عموما في جميع الاحكام فهذا  
 شرط باطل سواء كان موافقا لمذهب المولى أو مخالفا له واما صحة الولاية فان لم يجعله  
 شرطا فيها وأخرجه مخرج الامر أو مخرج النهى وقال قد قلتك القضاء فاحكم بمذهب  
 الشافعى رحمه الله على وجه الامر أو لا تحكم بمذهب أبى حنيفة على وجه النهى كانت  
 الولاية صحيحة والشرط فاسدا سواء تضمن امرا او نهيا ويجوز ان يحكم بما اذا ما اجتهد  
 اليه سواء وافق شرطه أو خالفه ويكون اشتراط المولى لذلك قدحا فيه ان علم انه اشترط  
 ما لا يجوز ولا يكون قدحا ان جهل لكن لا يصح مع الجهل به ان يكون موليا ولا  
 واليا فان اخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلتك القضاء على ان  
 لا تحكم فيه الا بمذهب الشافعى أو بقول أبى حنيفة كانت الولاية باطلة لانه عقدها  
 على شرط فاسد وقال اهل المراق تصح الولاية ويطل الشرط والضرب الثانى ان  
 يكون الشرط خاصا في حكم بعينه فلا يخلو الشرط من ان يكون امرا او نهيا فان كان  
 امرا فقال له اقدم العبد بالحر ومن المسلم بالكافر واقصر في القتل بغير الحديد كان امره  
 بهذا الشرط فاسدا ثم ان جعله شرطا في عقد الولاية فسدت وان لم يجعله شرطا فيها صحت  
 وحكم في ذلك بما يؤديه اجتهاده اليه وان كان نهيا فهو على ضربين احدهما ان ينهيه  
 عن الحكم في قتل المسلم بالكافر والحر بالعبد ولا يقضى فيه بوجوب قود ولا باسقاطه  
 فهذا جائز لانه اقتصر بولايته على ما عداه فصار ذلك خارجا عن نظره والضرب الثانى  
 ان لا ينهيه عن الحكم وينهيه عن القضاء في القصاص فقد اختلف اصحابنا في هذا  
 النهى هل يوجب صرفه عن النظر فيه على وجهين - احدهما ان يكون صرفا عن الحكم  
 فيه وخارجا عن ولايته فلا يحكم فيه باثبات قود ولا باسقاطه والثانى انه لا يقتضى  
 الصرف عنه ويجرى عليه حكم الامر به وينبت صحة النظر ان لم يجعله شرطا في التقليد  
 ويحكم فيه بما يؤديه اجتهاده اليه

( فصل ) وولاية القضاء تنقد بما تنقد به الولايات مع الحضور باللفظ مشافهة  
 ومع الفية مراسلة ومكاتبه لكن لا بد مع المكاتبه من أن يقرن بهامن شواهد الحال  
 ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله • والالفاظ التى تنقد بها الولاية ضربان صريح  
 وكناية • فالصرح أربعة الفاظ قد قلتك ووليتك واستخلفتك واستبنتك فاذا أتى



بأحد هذه الالفاظ انعقدت ولاية القضاء وغيرها من الولايات وليس يحتاج معها الى قرينة أخرى الا ان يكون تأكيداً لا شرطاً . . فأما الكناية فقد ذكر بعض أئمتنا انها سبعة ألفاظ قد اعتقدت عليك وعولت عليك ورددت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووكلت اليك وأسندت اليك فهذه الالفاظ لما تضمنته من الاحتمال تضعف في الولاية عن حكم الصريح حتى يقرن بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال فتصير مع ما يقتزن بها في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيما وكلته اليك واحكم فيما اعتقدت فيه عليك فتصير الولاية بهذه الترتبة مع ما تقدم من الكناية منعقدة ثم تمامها موقوف على قبول المولى فان كان التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظاً وان كان مراسلة أو مكتوبة جازاً ان يكون على التراخي ويجوز قبوله بالقول مع التراخي . . واختلف في صحة القبول بالشروع في النظر فحوزه بعضهم وجعله كالنطق وأباه آخرون حتى يكون نطقاً لأن الشروع في النظر فرع لعقد الولاية فلم ينعقد به قبولها ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ التقليد معتبراً بأربعة شروط . أحدها معرفة المولى للمولى بأنه على الصفة التي يجوز أن يولى معها فان لم يعلم أنه على الصفة التي تجوز معها تلك الولاية لم يصح تقليده فلو عرفها بعد التقليد استأنفها ولم يحز أن يعمل على ما تقدمها . والشرط الثاني معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها وانه قد تقلدها وصار مستحقاً للانابة فيها الا ان هذا شرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره وليس بشرط في عقد تقليده وولايته بخلاف الشرط المتقدم وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر وانما يراعى انشاؤها باتباع الخبر . والشرط الثالث ذكر ما تضمنته التقليد من ولاية القضاء أو امانة البلاد أو جباية الخراج لان هذه شروط معتبرة في كل تقليد فافتقرت الي تسمية ما تضمنت ليعلم على أى نظر عقدت فان جهل فسدت . والشرط الرابع ذكر تقليد البلد الذي عقدت الولاية عليه ليعرف به العمل الذي يستحق النظر فيه ولا تصح الولاية مع الجهل به . . فاذا انعقدت تم تقليد الولاية بما ذكرنا من الشروط واحتاج في لزوم النظر الى شرط زائد على شروط العقد وهو اشاعة تقليد المولى في أهل عمله ليدعوا بطاعته وينقادوا الي حكمه وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم فاذا صحت عقداً ولزوماً بما وصفنا صح فيها نظر المولى والمولى كالكفالة

لأنهما معا استنابة ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى ولا من جهة المولى وكان للمولى عزله عنها متى شاء وللمولى عزل نفسه عنها اذا شاء غير أن الاولي بالمولى أن لا يعزله الا بمذر وأن لا يعتزل المولى الا من عذر لما في هذه الولاية من حقوق المسلمين فإذا عزل أو اعتزل وجب اظهار العزل كما وجب اظهار التقليد حتى لا يقدم على انفاذ حكم ولا يقتر بالتراجع اليه خصم فان حكم بعد عزله وقد عرف عزله لم يفسد حكمه وان حكم غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان كاختلافهما في عقود الوكيل

(فصل) ولا تخلو ولاية القاضي من عموم أو خصوص فان كانت ولايته عامة مطلقة التصرف في جميع ماتفوضه فظنه مشتمل على عشرة أحكام . أحدها فصل المنازعات وقطع التشاجر والخصومات إما صلحاً عن تراضى ويراعى فيه الجواز أو إجباراً بحكم بات يعتبر فيه الوجوب . والثاني استيفاء الحقوق بمن مطل بها وإيصالها الى مستحقها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين اقرار . أو بينة . واختلف في جواز حكمه فيها بعلمه بخوزه مالك والشافعي رضى الله عنهما في أصح قوليه ومنع منه في القول الآخر . وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته ولا يحكم بما علمه قبلها . والثالث ثبوت الولاية على من كان يتمتع بالتصرف بمجنون أو صفر والحجر على من يرى الحجر عليه لفسه أو فاس حفظاً للأموال على مستحقها وتصحيحاً لأحكام العقود فيها . والرابع النظر في الاوقاف بحفظ أصولها وتبعية فروعها والتبعض عليها وصرفها في سبيلها فان كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه وان لم يكن تولاه لانه لا يتعين للخاص فيها ان عمت ويجوز ان يفضى الى العموم وان خصت . والخامس تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيها اباحه الشرع ولم يحظره . وان كانت لمعينين كان تنفيذها بالاقباس وان كانت في موصوفين كان تنفيذها ان يتعين مستحقوها بالاجتهاد وعلوكوا بالاقباس فان كان فيها وصى راعاه وان لم يكن تولاه . والسادس تزويج الأيتام بالاكفاء اذا عد من الاولياء ودعين الى النكاح ولا يجعله أبو حنيفة رضى الله عنه من حقوق ولايته لتجوزيه تفرد الأئمة بعقد النكاح . والسابع اقامة الحدود على مستحقها فان كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب اذا ثبت باقرار أو بينة وان كان من حقوق الآدميين كان موقوفاً على طلب مستحقه . وقال ابو حنيفة لا يستوفيه ا

معاً الا بخصم مطالب • والثامن النظر في مصالح عمله من الكسب عن التمدى في الطرقات والافنية واخراج ما لا يستحق من الاجحة والابنية وله أن ينفرد بالنظر فيها وان لم يحضره خصم • وقال أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها الا بحضور خصم مستعد وهي من حقوق الله تعالى التي يستوى فيها المستعد وغير المستعد فكان تفرده بالولاية بها أخص • والتاسع تصفح شهوده وأمنائه واختيار النائين عنه من خلفائه في اقرارهم والتعميل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة ومن ضعف منهم عما يأنه كان موليه بالخيار في أصاح الامرين إما أن يستبدل به من هو أقوى منه وأكفى وإما أن يضم اليه من يكون اجتماعه غايه أفضد وأمضى • والمانس التسوية في الحكم بين القوى والضعيف والمعدل في القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع هواه في تقصير الحق أو مائلة المبطل قال الله تعالى ( يا داوود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ) وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عهده الى أبى موسى الاشعري شروط القضاء وبين أحكام التقليد فقال فيه • • أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا فاذ له وآس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يتيس ضعيف من عدلك البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جاز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ولا يتمتع قضاء قضيته أس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التنادى في الباطل الفهم الفهم فيما تلجأ في سترك مالميس في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه ثم اعرف الامثال والاشباه وقس الامور بنظائرهما واجعل لمن ادعى حقاً غائباً او بيته أمداً ينتهي اليه فن أحضر بيته أخذت له بحقه والا استحللت القضية عليه فان ذلك أننى لكشك وأجلى للمعى والمسامون عدول بعضهم على بعض الا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنيّاً في ولاء أو نسب فان الله عفا عن الايمان ودرأ بالينات وإياك والقلق والضجر والتأقف بالخصوم فان الحق في مواطن الحق يعظم الله به الاجر ويحسن به

الذكر والسلام (قيل) في هذا العهد خلل من وجهين . أحدهما خلوه من لفظ التقليد الذي تتمده الولاية . والثاني اعتباره في الشهود عدالة الظاهر والمعتبر فيه عدالة الباطن بعد الكشف والمسألة (قيل) أما خلوه عن لفظ التقليد ففيه جوابان . أحدهما أن التقليد تقدمه لفظاً وجعل العهد مقصوراً على الوصاية والأحكام والثاني أن ألفاظ العهد تتضمن معاني التقليد مثل قوله فافهم إذا أدلى اليك وكقوله فبن أحضر بينة أخذت له بحقه والا استحللت القضية عليه فصار نحو هذه الاوامر مع شواهد الحال مغنياً عن لفظ التقليد وأما اعتباره في الشهود عدالة الظاهر ففيه جوابان . أحدهما أنه يجوز أن يكون ممن يرى ذلك فذكره إخباراً عن اعتقاده فيه لا أمراً به . والثاني معناه أنهم بعد الكشف والمسئلة عدول مالم يظهر جرح الا مجلوداً في حده . وليس لهذا القاضي وإن عمت ولايته جباية الخراج لان مصرفه موقوف على رأى غيره من ولاية الجيوش . فأما أموال الصدقات فإن اختصت بناظر خرجت عن عموم ولايته وان لم يندب لها ناظر فقد قيل تدخل في عموم ولايته فيقبضها من أهلها ويصرفها في مستحقها لانها من حقوق الله تعالى فبمن ساء لها وقيل لا تدخل في ولايته ويكون ممنوعاً من التعرض لها لانها من حقوق الاموال التي تحمل على اجتهاد الأئمة وكذلك القول في إمامة الجمع والأعياد فالما ان كانت ولايته خاصة فهي منعقدة على خصوصها ومقصورة النظر على ما تضمنته كنقد القضاء في بعض ما قدمناه من الأحكام أو في الحكم بالافرار دون البينة أو في الديون دون المناكح أو في مقدار نصاب فيصح هذا التقليد ولا يصح للمولى أن يتعداه لانها استنابة فصحت عموماً وخصوصاً كالوكالة

(فصل) ويجوز أن يكون القاضي عام النظر خاص العمل فيقلد النظر في جميع الأحكام في أحد جانبي البلد أو في محلة منه فينفذ جميع أحكامه في الجانب الذي قلده والمحلة التي عينت له وينظر فيه بين ساكنيه وبين الطائرتين اليه لان الطائرتين اليه كالمساكن فيه الا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون الغريبين والطائرتين اليه فلا يمتداهم ولو قلد جميع البلد ليحكم في أحد جانبيه أو في محلة منه أو في دار من دونه جاز له الحكم في كل موضع منه لانه لا يمكن الحجر عليه في مواضع جلوسه مع عموم ولايته فان أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية أبطلها وكان مردود الحكم

في ذلك الموضع وغيره ولو قلد الحكم فيمن ورد اليه في داره أو في مسجده صح ولم يجوز ان يحكم في غير داره ولا في غير مسجده لانه جعل ولايته مقصورة على من ورد الى داره أو مسجده وهم لا يمتنعون الا بالورود اليهما فلذلك صار حكمه فيهما شرطاً قال أبو عبد الله الزيري لم تزل الأمراء عندنا بالبصرة برهة من الدهر يستقضون قاضياً على المسجد الجامع يسمونه قاضي المسجد يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فادونها ويفرض النفقات ولا يتعدى موضعه ولا ما قدر له

( فصل ) واذا قلد قاضيان على بلد لم يخل حال تقليدهما من ثلاثة أقسام . أحدها أن يرد الي أحدهما موضعاً منه والى الآخر غيره فيصح ويقتصر كل واحد منهم على النظر في موضعه والقسم الثاني ان يرد الي أحدهما نوع من الاحكام والى الآخر غيره كرده المداينات الى أحدهما والمناكح الى الآخر فيجوز ذلك ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم الخاص في البلد كله . والقسم الثالث ان يرد الي كل واحد منهما جميع الاحكام في جميع البلد فقد اختلف أصحابنا في جوازه فنعت منه طائفة لما يفضى اليه أمرهما من التشاجر في تجاذب الخصوم اليهما وتبطل ولايتهما ان اجتمعت ونصح ولاية الاول منهما ان افرقت وأجازته طائفة أخرى وهم الاكثرون لانها استنابة كالوكالة ويكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب دون المطلوب فان تساويا اعتبر أقرب الحاكمين اليهما فان استويا فقد قيل يقرع بينهما وقيل يتمتعان من التحاكم حتى يتفقا على أحدهما

( فصل ) ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين خصمين فلا يجوز أن ينفذ النظر بينهما الى غيرهما من الخصوم وتكون ولايته على النظر بينهما باقية ما كان التشاجر بينهما باقياً فاذا بت الحكم بينهما زالت ولايته وان تجددت بينهما مشاجرة أخرى لم ينظر بينهما الا باذن مستجد فلو لم يعين الخصوم وجعل النظر مقصوراً على الأيام وقال قلدتك النظر بين الخصوم في يوم السبت وحده جاز لنظره فيه بين الخصوم في جميع الدعاوى وتزول ولايته بفروب الشمس منه ولو قال قلدتك النظر في كل يوم سبت جاز أيضاً وكان مقصور النظر فيه فاذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقائها على أمثاله من الايام وان كان ممنوعاً من النظر فيما عداه ولو قال ولم يسم

أحداً من نظر في يوم السبت بين الخصوم فهو خليفته لم يجوز للجهل بالمولى ولأنه قد يجوز أن ينظر فيه من ليس من أهل الاجتهاد فلو قال من نظر فيه من أهل الاجتهاد فهو خليفته لم يجوز أيضاً للجهل به ولأنه يصير تمييز المجتهد موكولاً الى رأى غيره من الخصوم ولو قال من نظر فيه من مدرسى أصحاب الشافعى أو مفتى أصحاب أبى حنيفة لم يجوز وكذلك لو سمي عدداً فقال من نظر فيه من فلان أو فلان فهو خليفته لم يجوز سواء قل العدد أو أكثر لأن المولى منهم مجهول لكن اذا قال قدرددت النظر فيه الى فلان وفلان وفلان جاز سواء قل العدد أو أكثر لأن جميعهم مولى فاذا نظر فيه أحدهم تبين وزال نظر الباقي لانه لم يجمعهم على النظر وإنما أفرد به أحدهم فان جمعهم على النظر فيه لم يجوز انكثر عددهم وفي جوازهم ان قل وجهان من اختلاف أصحابنا في الجمع بين قاضيين

( فصل ) فأما طلب القضاء وخطبة الولاية عليه فان كان من غير أهل الاجتهاد فيه كان تمرّضه لطلبه محظوراً وصار بالطلب مجروحاً وان كان من أهله على الصفة التي يجوز معها نظره فله في طلبه ثلاثة أحوال . أحدها أن يكون القضاء في غير مستحقته إما لثمن عليه وإما لظهور جوره فيخطب القضاء دفعا لمن لا يستحقه ليكون فيمن هو بالقضاء أحق فهذا سائغ لما تضمنه من دفع منكر ثم ينظر فان كان أكثر قصده ازالة غير المستحق كان مأجوراً وان كان أكثره اختصاصه بالنظر فيه كان مباحاً والحالة الثانية أن يكون القضاء في مستحقه ومن هو أهله ويريد أن يميزه عنه إما لعداوة بينهما وإما ليجر بالقضاء الى نفسه فلهذا الطلب محظور وهو بهذا الطلب مجروح . والحال الثالثة أن لا يكون في القضاء ناظر وهو خال من وال عليه فيراعى حاله في طلبه فان كان لحاجته الى رزق القضاء المستحق في بيت المال كان طلبه مباحاً وان كان لرغبة في اقامة الحق وخوفه أن يتعرض له غير مستحق كان طلبه مستحباً فان قصد بطلبه المباهاة والمنزلة فقد اختلف في كراهية ذلك مع الاتفاق على جوازه فكرهته طائفة لأن طلب المباهاة والمنزلة في الدنيا مكروه قال الله تعالى ( تلك الدار الآخرة نعطيها للذين لا يريدون علواً في الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين ) وذهبت طائفة أخرى الى أن طلبه لذلك غير مكروه لان طلب المنزلة مما أيسح ليس بمكروه وقد رغب نبي الله

يوسف عليه السلام الى فرعون في الولاية والخلافة فقال ( اجعاني علي خزان الارض  
اني حفيظ عليم ) فطلب الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله اني حفيظ عليم  
وفيه تأويلان . أحدهما حفيظ لما استودعني عليم بما وليتني وهذا قول عبد الرحمن  
ابن زيد . والثاني انه حفيظ للحساب عليم بالأسن وهذا قول إسحاق بن سفيان وخرج  
هذا القول عن حد التزكية لنفسه والمدح لها لانه كان لسبب دعا اليه واختلف لاجل  
ذلك في جواز الولاية من قبل الظالم فذهب قوم الى جوازها اذا عمل بالحق فيما يتولاه  
لان يوسف عليه السلام تولى من قبل فرعون ليكون بعدله دافعاً لجوره . وذهبت  
طائفة أخرى الى حظرها والمنع من التعرض لها لما فيها من تولى الظالمين والمعوقة لهم  
وتركيتهم بالتقليد أو امرهم . وأجابوا عن ولاية يوسف عليه السلام من قبل فرعون  
بجوابين . أحدهما ان فرعون يوسف كان صالحاً وانما اللطغى فرعون موسى . والثاني  
انه نظر في أملاكه دون اعماله . فأما بذل المال على طلب القضاء فن المحظورات لانها  
رشوة محرمة يصير البازل لها والقابل لها مجرّوحين . روى ثابت عن أنس أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لعن الراشي والمرتشى والرايش - والراشي - باذل الرشوة والمرتشى - قابلهما  
- والرايش - المتوسط بينهما

( فصل ) وليس ان تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصم ولا من أحد من أهل  
عمله وان لم يكن له خصم لانه قد يستعديه فيما يليه . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال هدايا الامراء غلوك فان قبلها وعجل المكافأة عليها ملكها وان لم يعجل المكافأة  
عليها كان بيت المال أحق بها ان تمذر ردها علي المهدى لانه أولي بهامته وليس للقاضي  
تأخير الخصوم اذا تنازعوا اليه الامن عذر ولا يجوز له ان يحجب الا في أوقات الاستراحة  
وليس له أن يحكم لأحد من والديه ولا من أولاده لأجل التهمة ويحكم عليهم لارتفاعها  
وكذلك لا يشهد لهم ويشهد عليهم ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ويحكم لعدوه ولا  
يحكم عايه لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية فانت التهمة عنه في الحكم  
وجهت اليه في الشهادة واذا مات القاضي انزل خلفاؤه ولو مات الامام لم تعزل  
عنه ولو اتفق أهل بلد قد خلا من قاض على أن قلدوا عليهم قاضياً فان كان امام  
الوقت موجوداً بطل التقليد وان كان مفقوداً صح التقليد ونفذت أحكامه عليهم فان

تجدد بعد نظره إمام لم يستم النظر الا بإذنه ولم ينقض ما تقدم من حكمه

### ( الباب السابع في ولاية المظالم )

ونظر المظالم هو قود المتظلمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهبة فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر نافذ الامر عظيم الهبة ظاهر العفة قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج في نظره الي سطوة الحمة وثبت القضاء فيحتاج الى الجمع بين صفات الفريقين وأن يكون بحلالة القدر نافذ الامر في الجهتين فان كان ممن يملك الامور العامة كالوزراء والامراء لم يحتج النظر فيها الى تقليد وكان له بعموم ولايته النظر فيها وان كان ممن لم يفوض اليه عموم النظر احتاج الي تقييد وتولية اذا اجتمعت فيه الشروط المقدسة وهذا انما يصح فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد أو لوزارة التفويض أو لامارة الاقاليم اذا كان نظره في المظالم عاما فان اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاء عن تنفيذه وامضاء ما قصرت يدهم عن امضاءه جاز أن يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر بعد ان لا تأخذه في الحق لومة لائم ولا يستشفه الطمع الي رشوة . فقد نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام رضى الله عنه ورجل من الانصار فحضره بنفسه فقال للزبير اسق أنت يا زبير ثم الانصارى فقال الانصارى انه لابن عمك يا رسول الله فغضب من قوله وقال يا زبير اجره على بطنه حتى يبلغ الماء الي الكمين وانما قال اجره على بطنه أدباً له لجرأته عليه واختلف لم أمره باجراء الماء الي الكمين هل كان حقاً يئنه لهما حكماً أو كان مباحاً فأمره به زجراً علي جوابين . . ولم يتدب للمظالم من الخلفاء الاربعة أحد لانهم في الصدر الاول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف الى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم وانما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشبهة بوضعها حكم القضاء فان تجوّر من جفأة أعرابهم متجوّر شاء الوعظ أن يدبر وقاده العنف أن يحسن فاقصر خافاء السلف على فصل التناجر بينهم بالحكم والقضاء تعيناً للحق في جهته لاقبيادهم الى التزامه واحتاج علي رضى الله عنه حين تأخرت إمامته واختلط الناس فيها وتجوّروا



الى فصل صرامة في السياسة وزيادة تيقظ في الوصول الى غوامض الأحكام فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ولم يخرج فيها الى نظر المظالم المحض لاستثنائه عنه . . وقال في المنبرية صار ثمنها تسعاً وقضى في القارصة والقامصة والواقصة بالدية اثلاثاً وقضى في ولد تنازعت امرأتان بما أدى الى فصل القضاء ثم انتشر الأمر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتعالي ولم يكفهم زواج العظة عن التمانع والتجاذب فاحتاجوا في ردع المتعاليين وانصاف المغلوبين الى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة بنصفه القضاء فكان أول من أفرد للظلمات يوماً يتصفح فيه قصص التظلمين من غير مباشرة للظن عبد الملك بن مروان فكان اذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها الى حكم منفذ رده الى قاضيه أبي اديس الأودي فنفذ فيه أحكامه لرغبة التجارب من عبد الملك بن مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب فكان أبو اديس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر . . ثم زاد من جور الولاة وظلم العتاة ما لم يكفهم عنه إلا أقوى الأيدي وأنفذ الأوامر فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للظن في المظالم فردها وراعى السنن العادلة وأعادها وردة مظالم بني أمية على أهلها حتى قيل له وقد شد عليهم فيها وأغلظ أنا نخاف عليك من ردها العواقب فقال كل يوم اتقيه وأخافه دون يوم القيامة لا وقته . . ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعة فكان أول من جلس لها المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون فآخر من جلس لها المهتدي حتى عادت الأملاك الى مستعقبها . . وقد كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يعم الصلاح إلا بمرأته ولا يتم التناصف إلا بمباشرة . . وكانت قرينش في الجاهلية حين كثر فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرياسة وشاهدوا من التعالي والتجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفاً على رد المظالم وانصاف المظلوم من الظالم وكان سبيه ما حكاه الزبير بن بكار أن رجلاً من اليمن من بني زيد قدم مكة معترأ ببضاعة فاشترأها منه رجل من بني سهم وقيل انه العاص بن وائل فلولى الرجل بحقه فسأله ماله أو متاعه فامتنع عليه فقام على الحجر وأشد باعلى صوته (البسيط)

يال قصي لمظلوم بضاعته      ببطن مكة نائي الهار والنفر  
وأشمت محرم لم تقض حرمة      بين المقام وبين الحجر والحجر

أقام من بني سهم بذمتهم أوداهب في ضلال مال معقر  
ثم قيس بن شيبه السلمي باع متاعا علي أبي بن خلف فلواه وذهب بحقه فاستجار برجل  
من بني جمع فلم يجره فقال قيس (الرجز)

يا لقصي كيف هذا في الحرم وحرمة البيت واحلاف السكرم

اظلم لا يجمع عني من ظلم

فأجابه العباس بن مرداس السلمي (البيسط)

ان كان جارك لم تنفعك ذمته وقد شربت بكأس الذل أنفاسا

فأت البيوت وكن من أهلها صددا لا تلق تأديبهم خشنا ولا باسا

ومن يكن بفناء البيت معتصما يلق ابن حرب ويلق المرء عباسا

قومي قريش باخلاق مكملة بالمجد والحزم ما عاشا وما ساسا

ساق الحجيح وهذا ناشر فاجع والمجد يورث أخماساً وأسداسا

فقام ابو سفيان والعباس بن عبد المطلب فردا عليه ماله واجتمعت بطون قريش فتحالفوا  
في دار عبد الله بن جدعان على رد المظالم بمكة وأن لا يظلم احد الا منموه واخذوا  
للمظلوم حقه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ معهم قبل النبوة وهو ابن  
خمس وعشرين سنة فمقدوا حلف الفضول في دار عبد الله بن جدعان فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ذا كراً للعالم لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول  
ما لو دعيت اليه لاجبت وما أحب ان لي به حر النعم وأنى بقصته وما يزيده الاسلام  
الاشدة فقال بعض قريش في هذا الحلف (البيسط)

نيم بن مرة ان سألت وهاشما وزهرة الخير في دار ابن جدعان

متحالفين على الندى ما غردت ورقاء في فتن من جزع كفنان (١)

وهذا وان كان فعلا جاهليا دعهم اليه السياسة فقد صار بحضور رسول الله صلى الله  
عليه وسلم له وما قاله في تأكيده أمره حكما شرعياً وفعلا نبوياً

(فصل) فاذا نظر في المظالم من انتدب لها جعل لنظره يوماً معروفاً يقصده فيه  
المتظلمون ويراجعه فيه المتنازعون ليكون ماسوا من الايام لما هو موكل اليه من السياسة  
والتيدير الا أن يكون من عمال المظالم المنفردين لها فيكون مندوباً للنظر في جميع الايام

(١) هكذا في الاصل ولم تقف على تصحيح ذلك فليحرر

ولكن سهل الحجاب نزه الاحباب . ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة اصناف لا يستغنى عنهم ولا ينتظم نظره الا بهم أحدهم الحماة والاعوان لجذب القوى وتقويم الجري . والصنف الثاني القضاة والحكام لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم . والصنف الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما أشكل ويسألهم عما اشبه وأعضل . والصنف الرابع الكتاب لينبثوا ماجرى بين الخصوم وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق . والصنف الخامس الشهود ليشهدهم على ما أوجبهم من حق وامضاء من حكم فاذا استكمل مجلس المظالم بمن ذكرنا من الاصناف الخمسة شرع حينئذ في نظرها . والذي يختص بنظر المظالم يشغل على عشرة أقسام . فالقسم الاول النظر في تعدى الولاية على الرعية وأخذهم بالمسئلة في السيرة فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاية متصفحا وعن أحوالهم مستكشفا ليقومهم أن أنصفوا ويكفهم أن عسفوا ويستبدل بهم إن لم ينصفوا (حكي) أن عمر بن عبد العزيز خطب على الناس في أول خلافته وكانت من أول خطبه فقال لهم أوصيكم بتقوى الله فانه لا يقبل غيرها ولا يرحم إلا أهلها وقد كان قوم من الولاية منعو الحق حتى اشترى منهم شراء وبذلوا الباطل حتى اقتدى منهم فداء والله لولا سنة من الحق أميتت فأحييتها وسنة من الباطل أحييت فأميتها ما باليت أن أعيش وقتاً واحداً أصلحوا آخرتكم تصلح لكم دنياكم ان امرأ ليس بينه وبين آدم الا الموت لمعرق له في الموت . والقسم الثاني جور العمال فيما يجيئون به من الاموال فيرجع فيه الى القوانين العادلة في دواوين الائمة فيعمل الناس عليها ويأخذ العمال بها وينظر فيما استزادوه فان رفعوه الي بيت المال أمر برده وان أخذوه لانفسهم استرجعه لاربابه فقد (حكي) عن المهدي رضي الله عنه أنه جلس يوماً للمظالم فرفعت اليه قصص في السكور فسأل عنها فقال سليمان بن وهب كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسط الخراج على أهل السواد وما فتح من نواحي المشرق والمغرب ورقاً وعينا وكانت الدراهم والدنانير مضروبة على وزن كسرى وقبصر وكان أهل البلدان يؤدون ما في أيديهم من المال عدداً ولا ينظرون في فضل بعض الاوزان على بعض ثم فسد الناس فصار أرباب الخراج يؤدون الطبرية التي هي أربعة دوانق وتمسكوا بالوفاي الذي وزنه وزن المنقال فلما ولي زياد المراق طالب باداء الوفاي

وألزمهم السكور وجار فيه عمال بنى أمية إلى أن ولي عبد الملك بن مروان فنظر  
بين الوزين وقدر وزن الدراهم على نصف وخمس المثقال وترك المثقال على حاله ثم إن  
الحجاج من بعده أعاد المطالبة بالسكور حتى اسقطها عمر بن عبد العزيز وأعادها من  
بمنه إلى أيام المنصور إلى أن خرب السواد فأزال المنصور الخراج عن الخنطة والشعير  
ورقا وصيره مقاسمة وهما كثر غلات السواد وأبقى اليسير من الجبوب والنخل  
والشجر على رسم الخراج وهو كما يلزمون الآن بالسكور والمؤمن فقال المهندي معاذ الله  
إن أكرم الناس ظلما تقدم العمل به أو تأخر أسقطوه عن الناس فقال الحسن بن محمد  
إن أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال السلطان في السنة اثنا عشر ألف درهم  
فقال المهندي على أن أقر حقاً وأزيل ظلماً وإن أجحف بيت المال . والقسم الثالث  
كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه له ويوفونه منه  
أعاده فيتصفح أحوال ما وكل إليهم فإن عدلوا بحق من دخل وأخرج إلى زيادة أو نقصان  
إلى قوائمه وقابل على تجاوزه (حكى) أن المنصور رضى الله عنه بأهه عن جماعة  
من كتاب دواوينهم أنهم زوروا فيه وغيروا فأمر بإحضارهم وتقديم تأديبهم فقال حدث  
منهم وهو يضرب (الوافر)

اطال الله عمرك في صلاح وعز يا أمير المؤمنين

بعموك نستجير فان تجرنا فانك عصمة للعالمينا

ونحن الكابون وقد اسأنا فهنا للكرام الكائينا

فأمر بتخليتهم ووصل الفتى وأحسن إليه لانه ظهرت منه الامانة وبات فيه النجابة  
وهذه الاقسام الثلاثة لا يحتاج إلى المظالم في تصفحها إلى منظم . والقسم الرابع نظم  
المستزقة من نقص ارزاقهم أو تأخرها عنهم وأجحاف النظر بهم فيرجع إلى ديوانه  
في فرض العطاء العادل فيجريهم عليه وينظر فيما نقصوه أو منعوه من قبل فان أخذه  
ولاية أمورهم استرجعه منهم وإن لم يأخذوه قضاء من بيت المال (كتب) بعض ولاية الاجناد  
إلى المأمون أن الجند شعبوا ونهبوا فكاتب إليه لوعدلت لم يشعبوا ولو وفيت لم ينهبوا  
وعزله عنهم وأدر عليهم ارزاقهم . والقسم الخامس رد الفصوب وهي ضربان أحدهما

غصوب سلطانية قد تغلب عليها ولاية الجور كالاملاك المقبوضة عن اربابها إما لرغبة فيها وإما لتمد على اهلها فهذا إن علم به الى المظالم عند تصفح الامور امر برده قبل التظلم اليه وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم اربابه ويجوز ان يرجع فيه عند تظلمهم الى ديوان السلطنة فاذا وجد فيه ذكر قبضها على مالها عمل عليه وامر بردها اليه ولم يجتج الى بيته تشهد به وكان ما وجدته في الديوان كافياً كما حكى ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله خرج ذات يوم الى الصلوة فصادفه رجل ورد من اليمن متظلماً فقال ( البسيط )

تدعون حيران مظلوماً بباكم      فقد أدرك بعيد الدار مظلوم  
فقال ما ظلامتك فقال غصبي الوليد بن عبد الملك ضيعت فقال يا مرجم انتنى بدفت الصوافي فوجد فيه اصفي عبد الله الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان فقال أخرجها من الدفت وليكتب برد ضيعته اليه ويطلق له ضعف نفقته والضرب الثاني من الغصوب ما تغلب عليها ذوو الايدي القوية وتصرفوا فيه تصرف الممالك بالقهر والغلبة فهذا موقوف على تظلم اربابه ولا يتزع من يد غاصبه الا باحد اربعة امور إما باعتراف الغاصب واقاراره وإما بعلم والي المظالم فيجوز له ان يحكم عليه بعلمه وإما بيته تشهد على الغاصب بقصبة او تشهد للغصوب منه بملكه واما بتظاهر الاخبار الذي ينفي عنها التواطىء ولا يجتجج فيها الشكوك لانه لما جاز للشهود ان يشهدوا في الاملاك بتظاهر الاخبار كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق . والقسم السادس مشاركة الوقوف وهي ضربان عامة وخاصة فأما العامة فيبدأ بتصفحها وإن لم يكن فيها متظلم ليجريها على سبيلها ويعضيها على شروط واقفها اذا عرفها من احد ثلاثة اوجه إمامن دواوين الحكام المندوبين لحراسة الاحكام واما من دواوين السلطنة على ما جرى فيها من معاملة أو ثبت لها من ذكر وتسمية واما من كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها وان لم يشهد الشهود بها لانه ليس بتعين الخصم فيها فكان الحكم اوسع منه في الوقوف الخاصة واما الوقوف الخاصة فان نظره فيها موقوف على تظلم اهلها عند التنازع فيها لوقفها على خصوم متعينين فيعمل عند التنازع فيها على ما ثبت به الحقوق عند الحاكم ولا يجوز ان يرجع الى ديوان السلطنة ولا الى ما ثبت من ذكرها في الكتب القديمة اذا لم يشهد بها شهود معدلون . والقسم

السابع تنفيذ ما وقف القضاة من احكامها لضعفهم عن انفاذها وعجزهم عن المحكوم عليه لتعززه وقوة يده أولعلو قدره وعظم خطره فيكون ناظر المظالم اقوى يداً وانفذ امراً فينفذ الحكم على من توجه اليه بانتراع ما في يده او بالزامه الخروج مما في ذمته . والقسم الثامن النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة في المصالح العامة كالجماعة بمنكر ضعف عن دفعه والتعدي في طريق عجز عن منعه والتخفيف في حق لم يقدر على رده فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه وبأمر بمحملهم على موجه . والقسم التاسع مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد والحج والجهاد من تقصير فيها واخلال بشروطها فان حقوق الله أولى أن تستوفى وفروضة احق ان تؤدى . والقسم العاشر النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ولا يسوغ ان يحكم بينهم الا بما يحكم به الحكم والقضاة وربما شبه حكم المظالم على الناظرين فيها فيجوزون في احكامها ويخرجون الى الحد الذي لا يسوغ فيها . والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة اوجه . احدها أن لناظر المظالم من فضل الهية وقوة اليد ما ليس للقضاة في كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلمة من التعالب والتجاذب . والثاني ان نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز فيكون الناظر فيه اوسع مجالا وأوسع مقالا . والثالث انه يستعمل من فضل الارهاب وكشف الاسباب بالامارات الدالة وشواهد الاحوال اللاتحة ما يضيئ على الحكم فيصل به الى ظهور الحق ومعرفة المبطل من الحق . والرابع أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ويأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهذيب . والخامس ان له من الثاني في ترداد الخصوم عند اشتباه أمورهم واستنباه حقوقهم ليعين في الكشف عن اسبابهم واحوالهم ما ليس للحكم اذا سألهم احد الخصمين فصل الحكم فلا يسوغ ان يؤخره الحاكم ويسوغ ان يؤخره والي المظالم . والسادس أن له رد الخصوم اذا عضلوا وساطة الامناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تراض وليس للقاضي ذلك الا عن رضى الخصمين بالرد . والسابع أن يفسح في ملازمة الخصمين اذا وضحت أمارات التجاحد وأذن في الزام الكفالة فما يسوغ فيه التكفل لينقاد الخصوم الى التناصف ويعدلوا عن التجاحد والتكاذب . والثامن أنه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدلين . والتاسع انه يجوز له

احلاف الشهود عند اربابها بهم اذا بدلوا أيمانهم طوعا ويستكثر من عددهم ليزول عنه الشك وينفي عنه الارتياب وليس ذلك للحاكم . والعاشر انه يجوز ان يبتدئ باستدعاء الشهود ويألهم عن ماعندهم في تنازع الخصوم وعادة القضاة تكليف المدعى إحضار بيته ولا يسمعونها الا بعد مسألته فهذه عشرة أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاء في التشاجر والتنازع وهما قيم عداها متساويان وسنوضح من تفصيلهما ما ينين به إطلاق ما بينهما من هذه الفروق ان شاء الله تعالى

( فصل ) واذا كان كذلك لم يخل حال الدعوى عند الترافع فيها الى والى المظالم من ثلاثة أحوال إما ان يقترب بها ما يقربها أو يقترب بها ما يبعدها أو تخلوا من الأمرين فان اقترب بها ما يقربها فلما اقترب بها من القوة ستة أحوال تختلف بها قوة الدعوى على التدرج . فأول أحوالها ان يظهر معها كتاب فيه شهود معدلون حضور والذي يختص نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيان . أحدهما ان يبتدئ الناظر فيها باستدعاء الشهود للشهادة . والثاني الانكار على الجاحد بحسب حاله وشواهد أحواله فاذا حضر الشهود فان كان الناظر في المظالم ممن يجعل قدره كخليفة أو وزير التفويض أو أمير اقليم راعى من أحوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة من مباشرة الناظر بينهما ان جل قدرهما أورد ذلك الى قاضيه بمشأ منه ان كانا متوسطين أو علي بعد منه ان كانا خاملين (حكي) ان المأمون رضى الله عنه كان يجلس للمظالم في يوم الاحد فتهض ذات يوم من مجلس نظره فلقيته امرأة في ثياب رثة فقالت ( البسيط )

ياخير منتصف يهدى له الرشد      ويا إماما به قد اشرق البلد

تشكو اليك عميد الملك أرملة      عدى عليها فاقوى به اسد

فاثرت منها ضياعاً بعد منعها      لما تفرق عنها الاهل والولد

فأطرق المأمون يسيراً ثم رفع راسه وقال ( البسيط )

من دون ما قلت عيل الصبر والجلد      واقرح القلب هذا الحزن والسكد

هذا أو ان صلاة الظهر فانصرفي      واحضر الخصم في اليوم الذي اعد

المجلس السبت ان يقض الجلوس لنا      انصفك منه والا المجلس الاحد

فانصرفت وحضرت يوم الاحد في اول الناس فقال لها المأمون من خصمك فقالت القاسم

علي رأسك العباس ابن امير المؤمنين فقال المأمون لقاضيه يحيى بن اكرم وقيل لوزيره احمد بن ابي خالد اجلسها معه وانظر بينهما فاجلسها معه ونظر بينهما بحضرة المأمون وجعل كلامها يعلو فزجرها بعض حجابيه فقال له المأمون دعها فان الحق انظمتها والباطل اخرسه وامر برد ضياعها عليها ففعل المأمون في النظر بينهما حيث كان بمشيهده ولم يباشره بنفسه لما اقتضته السيادة من وجهين . احدهما انه حكم ربما توجه لولده وربما كان عليه وهو لا يجوز ان يحكم لولده وان جاز ان يحكم عليه . والثاني ان الخصم امرأة يجمل المأمون عن محاورتها وابنه من جلالة القدر بالمكان الذي لا يقدر غيره على الزامه الحق فرد النظر بمشهدته الى من كفاه محاورة المرأة في استيفاء الدعوى واستيضاح الحجة وباشر المأمون رضى الله عنه تنفيذ الحكم والزام الحق . والحالة الثانية في قوة الدعوى ان يقترن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غائب فالذى يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى اربعة اشياء . احدها إرهاب المدعى عليه وربما تعجل من اقراره بقوة الهية ما يغنى عن سماع البينة . والثاني التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر الشاق عليهم . والثالث الأمر بملازمة المدعى عليه ثلاثا ويجهد رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال من قوة الامارة ودلائل الصحة . والرابع ان ينظر في الدعوى فان كانت مالا في الذمة كلفه اقامة كفيلا وان كانت عينا قائمة كالعقار حجر عليه فيها حجرا لا يرفع به حكم يده ورد استغلالها الى امين يحفظه على مستحقه منهما فان تطاولت المدة ووقع الالاس من حضور الشهود جاز لو الى المظالم ان يسأل المدعى عليه عن دخول يده مع تجديده ارهابه فان مالك بن انس رضى الله عنه يرى في مثل هذا الحال سؤال المدعى عليه عن سبب دخول يده وان لم يره الشافعي وابو حنيفة وللتناظر في المظالم استعمال الجائز ولا يلزم الاقتصار على الواجب فان اجاب بما يقطع التنازع أمضاه والا فصل بينهما بمقتضى الشرع . والحالة الثالثة في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب المقترن بها شهود حضور لكنهم غير معدلين عند الحاكم فالذى يختص بنظر المظالم ان يتقدم الناظر فيها باحضارهم وسير أحوالهم فانه يجدهم على أحوال ثلاثة إما أن يكونوا من ذوى الهيات واهل الصيانات فالثقة بشهادتهم أقوى وإما أن يكونوا ارضا فلا يقوى عليهم لكن يقوى برأى ارهاب الخصم وإما أن يكونوا أوساطا



فيجوز له بعد الكشف عن احوالهم ان يستظهر باحلافهم ان رأى قبل الشهادة أو بعدها ثم هو في سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة امور . احدها إما ان يسميها بنفسه فيحكم بها وإما ان يرد الى القاضي سماعها ليؤيدها القاضي اليه ويكون الحكم بها موقوفاً عليه لأن القاضي لا يجوز ان يحكم الا بشهادة من ثبتت عنده عدالته وإما ان يرد سماعها الى الشهود المعدلين فان رد اليهم نقل شهادتهم اليه لم يلزمهم استكشاف احوالهم وان رد الشهادة عنده بما يصح من شهاداتهم لزمهم الكشف عما يقتضى قبول شهادتهم ليشهدوا بها بعد العلم بصحتها ليكون تنفيذ الحكم بحسبها . والحالة الرابعة في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب المقترن بها شهادة شهود موقى معدلين والكتاب موثوق بصحته فالذى يختص بنظر المظالم فيه ثلاثة اشياء . احدها إرهاب المدعى عليه بما يضطره الى الصدق والاعتراف بالحق . والثاني سوءه عن دخول يده لجواز ان يكون من جوابه ما يتضح به الحق . والثالث ان يكشف عن الحال من جيران الملك ومن جيران المتنازعين فيه ليتوصل به الى وضوح الحق ومعرفة الحق فان لم يصل اليه بواحد من هذه الثلاثة ردها الى وساطة محتشم مطاع له بهما معرفة وبماتنازعا خبره ليضطرهما بكثرة الترداد وطول المدى الى التصديق والتصالح فان افضى الأمر بينهما الى احدهما وإلا ثبت الحكم على ما يوجب حكم القضاء . والحالة الخامسة في قوة الدعوى ان يكون مع المدعى خط المدعى عليه بما تضمنته الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه عن الخط وان يقال له أهدأ خطك فان اعترف به يسأل بعد اعترافه عن صحة ما تضمنه فان اعترف بصحته صار مقراً وألزم حكم اقراره وان لم يعترف بصحته فن ولاية المظالم من حكم عليه بخطه اذا اعترف به وان لم يعترف بصحته وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتباراً بالعرف والذي عليه محققوهم وما يراه جميع الفقهاء منهم انه لا يجوز للتاظر منهم أن يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه لان نظر المظالم لا يبيح من الاحكام ما يحظره الشرع ونظر المظالم فيه أن يرجع الى ما يذكره من خطه فان قال كاتبه ليقرضني وما أقرضني أو ليدفع الي ثمن ما بعته ومدفع فهذا مما يفعله الناس أحياناً ونظر المظالم في مثله ان يستعمل فيه من الارهاب بحسب ما يشهد به الحال وتقوى به الامارة ثم يرد الى الوساطة فان أفضت الى الصلح وإلا ثبت القاضي الحكم بينهما بالتعالف وان انكر الخط فن ولاية المظالم من

يختبر الخط بخطوطه التي كتبها ويكلفه من كثرة الكتابة ما يمنع من التصنع فيها ثم يجمع بين الخطين فإذا تشابها حكم به عليه وهذا قول من جعل اعترافه بالخط موجباً للحكم به والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه ولكن لارهابه وتكون الشبهة مع انكاره للخط أضعف منها مع اعترافه به وترفع الشبهة إن كان الخط منافياً لخطه ويعود الارهاب على المدعى ثم يردان إلى الوساطة فإن أفضت الحال إلى الصلح والابت القاضى الحكم بينهما بالإيمان . والحالة السادسة في قوة الدعوى اظهار الحساب بما تضمنت الدعوى وهذا يكون في المعاملات ولا يخلو حال الحساب من أحد أمرين إما أن يكون حساب المدعى أو حساب المدعى عليه فإن كان حساب المدعى فالشبهة فيه أضعف ونظر المظالم يرجع في مثله إلى مراعاة نظم الحساب فإن كان مختلاً يحقل فيه الادغال كان مطرحة وهو بضعف الدعوى أشبه منه بقوتها وإن كان نظمه منسقاً ونقله صحيحاً فالثقة به أقوى فيقتضى من الارهاب بحسب شواهد ثم يردان إلى الوساطة ثم إلى الحكم البات وإن كان الحساب للمدعى عليه كانت الدعوى به أقوى ولا يخلو أن يكون منسوباً إلى خطه أو خط كاتبه فإن كان منسوباً إلى خطه فلناظر المظالم فيه إن يسأل عنه المدعى عليه أم هذا خطك فإن اعترف به قيل أعلم ما هو فإن أقر بمعرفته قيل أعلم صحته فإن أقر بصحته صار بهذه الثلاثة مقراً بمضمون الحساب فيؤخذ بما فيه فإن اعترف بأنه خطه وأنه لم يعام مافيه ولم يعترف بصحته فن حكم بالخط من ولاية المظالم حكم عليه بموجب حسابه وإن لم يعترف بصحته وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط المرسل لأن الحساب لا يثبت فيه قبض مالم يقبض والذي عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء أنه لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف بصحة مافيه ولكن يقتضى من فضل الارهاب به أكثر مما اقتضاه الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما في العرف ثم يردان بعده إلى الوساطة ثم إلى بت القضاء وإن كان الخط منسوباً إلى كاتبه سئل عنه المدعى عليه قبل سؤال كاتبه فإن اعترف بما فيه اخذ به وإن لم يعترف يسأل عنه كاتبه فإن انكره ضعفت الشبهة بانكاره وارهب أن كان متهماً ولم يرهب أن كان مأموماً فإن اعترف به وبصحته صار شاهداً به على المدعى عليه فيحكم عليه بشهادته إن كان عدلاً ويقضى بالشاهد واليمين أما مذهباً وأما سياسة فتقتضيها شواهد الحال فإن لشواهد الحال في المظالم تأثيراً في

في اختلاف الاحكام ولكل حال منها في الارهاب حد لا يتجاوزه تمييزاً بين الاحوال بمقتضى شواهدا

( فصل ) واما ان اقترن بالدعوى مايضعفها فلما اقترن بها من الضعف ستة احوال تنافي احوال القوة فينتقل الارهاب بها من جنبه المدعى عليه الى جنبه المدعى . قاله الاولى ان يقابل الدعوى بكتاب شهوده حضور معدلون يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى وذلك من اربعة اوجه . احدها ان يشهدوا عليه ببيع ماداعاه . والثاني ان يشهدوا على اقراره بأن لاحق له فيما ادعاه . والثالث ان يشهدوا على اقرار ابيه الذي ذكر انتقال الملك عنه أنه لاحق له فيما ادعاه . والرابع ان يشهدوا للمدعى عليه بانه مالك لما ادعاه عليه فبطل دعواه بهذه الشهادة ويقتضى نظر المظالم تأديبه بحسب حاله فان ذكر ان الشهادة بالابتياح كانت على سبيل رهب والبراء وهذا قد يفعله الناس احياناً فيظن في كتاب الابتياح فان ذكر فيه أنه من غير رهب ولا إلقاء ضعفت شبهة هذه الدعوى وان لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى وكان الارهاب في الجهتين بمقتضى شواهد الحالين ورجع الى الكشف بالمجاورين والخطاء فان بان ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل عليه وان لم يكن كان امضاء الحكم بما شهد به شهود الابتياح أحق فان سأل إحلاف المدعى عليه بان ابتياعه كان حقاً ولم يكن على سبيل الرهب والالغاء فقد اختلف الفقهاء في جواز إحلافه لاختلاف ماداعاه فذهب أبو حنيفة رضى الله عنه وطائفة من أصحاب الشافعي الى جواز إحلافه لاحتمال ماداعاه وامكانه وامتنع آخرون من أصحاب الشافعي من إحلافه لان متقدم اقراره مكذب لما تأخر دعواه ولو الى المظالم أن يعمل من القولين بما يقتضيه شواهد الحالين وهكذا لو كانت الدعوى ديناً في الذمة فأظهر المدعى عليه كتاب براءة منه فذكر المدعى أنه أشهد على نفسه قبل أن يقبض ولم يقبض كان إحلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره . والحالة الثانية أن يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى عدولاً غائبين فهذا على ضربين . أحدهما أن يتضمن انكاره اعترافاً بالسبب كقوله لاحق له في هذه الضيقة لاتي ابتعتها منه ودفعت ثمنها اليه وهذا كتاب عهدي بالاشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعياً بكتاب قد غاب شهوده فيكون على ماضي وله زيادة يد وتصرف فتكون الامارة أقوى وشاهد الحال أظهر فان لم يشبه

بها الملك فيرجهما بحسب ما تقتضيه شواهد أحوالهما ويأمر باحضار الشهود ان أمكن  
ويضرب لحضورهم أجلا يردهما فيه الي الوساطة فان أقضت الي صلح عن تراخ  
استقر به الحكم وعدل عن استماع الشهادة اذا حضرت وان لم يبرم ما بينهما صلحا أمعن  
في الكشف عن جبرانهما وجيران الملك وكان لوالي المظالم رأيه في زمان الكشف في  
خصلة من ثلاث منها ما يؤديه اجتهاده اليه بحسب الامارات وشواهد الاحوال إما  
أن يرى انتراع الضيعة من يد المدعى عليه وتسليمها الي المدعى الي أن تقوم عليه بيعة  
بالبيع وإما أن يسلمها الي أمين تكون في يده ويحفظ استقلالها على مستحقه وإما أن  
يقرها في يد المدعى عليه ويحجر عليه فيها وينصب أمينا يحفظ استقلالها ويكون حالها  
على ما يراه والى المظالم في خصلة من هذه الثلاث ما كان راجيا أحد أمرين من ظهور  
الحق بالكشف أو حضور الشهود للاداء فان وقع الايسر منهم بت الحكم بينهما فلو  
سأل المدعى عليه إحلاف المدعى أحلفه له وكان ذلك بتا للحكم بينهما • والضرب  
الثاني أن لا يتضمن انكاره اعترافا بالسبب ويقول هذه الضيعة لي لاحق لهذا المدعى  
فيها وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد وجهين إما على اقراره بان لاحق له  
فيها وإما على اقراره بأنها ملك المدعى عليه فالضيعة مقررة في يد المدعى عليه لا يجوز  
انتراعها منه فأما الحجر عليه فيها وحفظ استقلالها مدة الكشف والوساطة فعتبر بشواهد  
أحوالهما واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينهما الى ان ثبت الحكم بينهما وأن الحالة  
الثالثة أن شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى حضور غير معدلين فيراعى والى المظالم  
فيهم ما قدمنا في جنبه المدعى من أحوالهم الثلاث ويراعى حال انكاره هل يتضمن  
اعترافا بالسبب أم لا فيعمل والى المظالم في ذلك بما قدمناه تمويلا على اجتهاده برأيه في  
شواهد الاحوال • والحالة الرابعة ان يكون شهود الكتاب موتى معدلين فليس يتعلق  
به حكم الا في الارهاب المجرد الذي يقتضى فضل الكشف ثم يعمل في بت الحكم  
على ما تضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب أم لا • والحالة الخامسة ان يتبادل المدعى  
عليه بخط المدعى بما يوجب اكذابه في الدعوى فيعمل بما قدمناه في الخط ويكون  
الارهاب معتبرا بشاهد الحال • والحالة السادسة أن يظهر في الدعوى حساب يقتضى  
بطلان الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه في الحساب ويكون الكشف والارهاب والمطالبة

معتبراً بشواهد الاحوال ثم يثبت الحكم بعد الالباس قطعاً للنزاع

( فصل ) فأما ان تجردت الدعوى عن اسباب القوة والضعف فلم يقتزن بها مايقومها ولا ما يضعفها فنظر المظالم يقتضى مراعاة حال المتنازعين في غلبة الظن ولا يخلو حالهما فيه من ثلاثة أحوال . أحدهما أن تكون غلبة الظن في جنبه المدعى . والثاني أن تكون في جنبه المدعى عليه . والثالث أن يمتدلا فيه والذي يؤثره غلبة الظن في إحدى الجهتين هو إرهابهما وتغليب الكشف من جهتهما وليس لفصل الحكم بينهما تأثير يعتبر فيه الظنون الغالبة فان كانت غلبة الظن في جنبه المدعى وكانت الرية متوجهة الى المدعى عليه فقد يكون من ثلاثة أوجه . أحدها أن يكون المدعى مع خلوه من حجة يظهر بها مضموف اليد مستلان الجنبه والمدعى عليه ذا بأس وقدره فاذا ادعى عليه غصب دار أو ضيعة غلب في الظن ان مثله مع لينه واستضعافه لا يتجاوز في دعواه على من كان ذا بأس وإذا سطوة . والثاني أن يكون المدعى مشهوراً بالصدق والامانة والمدعى عليه مشهوراً بالكذب والخيانة فيغلب في الظن صدق المدعى في دعواه . والثالث ان تتساوى أحوالهما غير أنه قد عرف للمدعى يد متقدمة وليس يعرف لدخول يد المدعى عليه سبب حادث فالذى يقتضيه نظر المظالم في هذه الاحوال الثلاثة شيان . أحدهما إرهاب المدعى عليه لتوجه الرية . والثاني سؤاله عن سبب دخول يده وحدوث ملكه فان ماله بن أنس رضى الله عنه يرى ذلك مذهباً في القضاء مع الارتياح فكان نظر المظالم بذلك أولى وربما أنف المدعى عليه مع علو منزلته عن مساواة خصمه في المحاكمة فينزل عما في يده لخصمه عفوا كالذى حكى عن موسى الهادى جلس يوماً للمظالم وعمار بن حمزة قائم على رأسه وله منزلة فحضر رجل في جملة المتظلمين يدعى ان عماره غصب ضيعة له فأمره الهادى بالجلوس معه للمحاكمة فقال يأمر المؤمنين ان كانت الضيعة له فاعارضه فيها وان كانت لي فقد وهبتها له وما أبيع موصى من مجلس أمير المؤمنين . . وربما تعلقف والى المظالم في ايصال المتظلم الى حقه بما يحفظ معه حشمة المطلوب أو مواضعه المطلوب على ما يحفظ به حشمة نفسه أن يكون منسوباً الى تحيف ومنع من حق كالذى حكاه عون ابن محمد أن أهل نهر المرغاب بالبصرة خاصموا فيه المهدي الى قاضيه عبيد الله بن الحسن العنبرى فلم يسلمه اليهم ولا الهادى بعده ثم قام الرشيد فقتلوا اليه وجعفر بن يحيى

ناظر في المظالم فلم يردده اليهم فاشتراه جعفر بن يحيى من الرشيد بعشرين ألف درهم ووجهه لهم وقال إنما فعلت هذا لتعلموا أن أمير المؤمنين لحقه لججاج فيه وإن عبده اشتراه فوجهه لكم فقال فيه أشجع السلمي (الكامل)

رد السباح بذى يديه وأهلها فيها بمنزلة السماك الأعزل  
قد أيقنوا بذهابها وهلا كهـم والدمر يرعاها يوم أعزل  
فاثكفها لهم وهم من درهم بين الجران وبين حد الكسل  
ما كان يرجى غيره لفكا كهـم ان الكريم لكل أمر معزل

فاحتمل ما فعله جعفر بن يحيى من أن يكون قد ابتدأه من نفسه تنزيها للرشيد عن التظلم فيه واحتمل أن يكون الرشيد واضعه على هذا لئلا ينسب أبوه وأخوه إلى جور في حق وهو الأشبه ولا يهـما كان فقد عاده الحق إلى أهله مع حفظ العشرة وحسم البذلة أما أن كان غلبة الظن في جنبه المدعى عليه فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه . أحدها أن يكون المدعى مشهوراً بالظلم والخيانة والمدعى عليه مشهوراً بالنصفه والأمانة . والثاني . أن يكون المدعى دينياً مبتدلاً والمدعى عليه نزهاً منصوباً فيطلب إحلافه قصداً لبذله . والثالث أن يكون لدخول يد المدعى عليه سبب معروف وليس يعرف لدعوى المدعى سبب فيكون غلبة الظن في هذه الأحوال الثلاثة في جنبه المدعى عليه والريبة متوجهة إلى المدعى فذهب مالك رحمه الله أن كانت دعواه في مثل هذه الحالة بعين قائمة لم يسمعها إلا بعد ذكر السبب الموجب لها وإن كانت في مال في الذمة لم يسمعها إلا بعد أن يقيم المدعى بينة أنه كان بينه وبين المدعى عليه معاملة والشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنهم لا يريان ذلك في حكم القضاء . . فأما نظر المظالم الموضوع على الإصلاح فعلى الجائز دون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة وقصد العناد وبالنسبة في الكشف بالأسباب المؤدية إلى ظهور الحق ويصور المدعى عليه بما اتسع في الحكم فإن وقع الأمر على التحالف وهو غاية الحنك البات الذي لا يجوز دفع طالب عنه في نظر القضاء ولا في نظر المظالم إذا لم يكفه عنه الإرهاب ولا الوعظ فإن فرق دعاويه وأراد أن يحلف في كل مجلس منها على بعضها قصداً لإعنته وبذلكه فالذي يوجه حكم القضاء أن لا يمتنع من تبعض الدعاوى وتفريق الإيمان والذي ينتجه نظر المظالم أن يؤمر المدعى بجمع

دعأويه عند ظهور الاعنات منه وإحلاف الخصم على جميعها يمينا واحدة فأما ان اعتدلت حال المتنازعين وتقابلت بينة المتشاجرين ولم يترجح حجة أحدهما بامارة أو ظنة فينبغي أن يساوى بينهما في العظة وهذا مما يتفق عليه القضاة وولاية المظالم ثم يختص ولاية المظالم بعد العظة بالارهاب لهما معا لتساويهما ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك فان ظهر بالكشف ما يعرف به الحق منهما عمل عليه وان لم يظهر بالكشف ما يفصل به تنازعهما ردهما الي وساطة وجوه الجيران وأكابر العشائر فان نجز بها ما بينهما والا كان فصل القضاء بينهما وهو غاية امرهما بحسب ما يراه من المباشرة لبث الحكم والاستنابة فيه.. وربما ترفع الي ولاية المظالم في غوامض الاحكام ومشكلات الخصام ما يرشده اليه الجلساء ويفتحه عليه العلماء فلا ينكر منهم الابتداء ولا يستكثر أن يعمل به في الانتهاء كالذي رواه الزبير بن بكار عن ابراهيم الحرمي عن محمد بن معن الغفاري ان امرأة أتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت يا أمير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله فقال لها نعم الزوج زوجك فحملت تكرار عليه القول وهو يكرر عليها الجواب فقال له كعب بن سور الاسدي يا أمير المؤمنين هذه امرأة تشكو زوجها في مبادئه اياها عن فراشه فقال له عمر رضى الله عنه كما فهمت كلامها فاقض بينهما فقال كعب على زوجها فأني به فقال ان امرأتك تشكوك فقال أفى طعام أو شراب قال لا في واحد منهما فقالت المرأة (الرجز) يا أيها القاضي الحكيم رشده ألهى خليلي عن فراشي مسجده زهده في مضجعي تعبده نهاده ولبله ما يرقده \*

فلست في أمر النساء أحده فاقض القضاء يا كعب لا تردده فقال الزوج (الرجز)

زهدي في فرشها وفي الحبل اني امرؤ أذهلني ما قد نزل في سورة النحل وفي السبع الطول وفي كتاب الله تخويف جليل فقال كعب (الرجز)

ان اهاحق عليك يا رجل نصيبها في أربع لمن عقل فاعطها ذاك ودع عنك اللعل

ثم قال له ان الله قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع فلك ثلاثة أيام ولياليهن تعبد فيهن ربك ولها يوم ولية فقال عمر لكعب رضى الله عنه والله ما أدري من أى أمريك أعجب أمن فهمك أمهما أم من حكمك بينهما اذهب فقد وليتك القضاء بالبصرة وهذا القضاء من كعب والامضاء من عمر رضى الله عنه كان حكماً بالجائز دون الواجب لان الزوج لا يلزمه أن يقسم للزوجة الواحدة ولا يجيها الى الفراش اذا أصابها دفعة واحدة فدل هذا على أن لوالى المظالم أن يحكم بالجائز دون الواجب

(فصل) في توقيعات الناظر في المظالم واذا وقع الناظر في المظالم في قصص المتظلمين اليه بالنظر بينهم لم يخل حال الموقع اليه من أحد أمرين إما أن يكون والياً على ما وقع به اليه أو غير وال عليه فان كان والياً عليه كتوقيعه الى القاضى بالنظر بينهما فلا يخلو حال ما تضمنه التوقيع من أحد أمرين إما أن يكون اذناً بالحكم أو اذناً بالكشف والواسطة فان كان اذناً بالحكم جاز له الحكم بينهما بأصل الولاية ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانيه وان كان اذناً بالكشف للصورة أو التوسط بين الخصمين فان كان في التوقيع بذلك نهيه عن الحكم فيه لم يكن له أن يحكم بينهما وكان هذا النهى عزلاً له عن الحكم بينهما وهو على عموم ولايته فيما عداها لانه لما جاز أن تكون الولاية نوعين عامة وخاصة جاز أن يكون العزل نوعين عاماً وخاصاً وان لم ينه في التوقيع عن الحكم بينهما حين أمره بالكشف فقد قيل يكون نظره على عمومه في جواز حكمه بينهما لان أمره ببعض ما اليه لا يكون منعاً من غيره وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوراً على ما تضمنه التوقيع من الكشف والواسطة لان خوى التوقيع دليل عليه ثم ينظر فان كان التوقيع بالواسطة لم يلزمه انتهاء الحال اليه بعد الوساطة وان كان بكشف الصورة لزمه انتهاء حالها اليه لانه استخبار منه فلزمه اجابته عنه فهذا حكم توقيعه الى من له الولاية . وأما الحالة الثانية وهو ان يوقع الى من لا ولاية له كتوقيعه الى فقيه أو شاهد فلا يخلو حال توقيعه من ثلاثة احوال . احدها ان يكون بكشف الصورة . والثاني ان يكون بالواسطة . والثالث أن يكون بالحكم فان كان التوقيع بكشف الصورة فعليه أن يكشفها وينهى عنها ما يصح أن يشهد به ليجوز للموقع أن يحكم به فان انتهى ما لا يجوز أن يشهد به كان خبراً لا يجوز أن يحكم



به الموقع ولكن يجعله في نظر المظالم من الامارات التي يفلب بها حال أحد الخصمين في الارهاب وفضل الكشف فان كان التوقيع بالوساطة توسط بينهما ولم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة لان الوساطة لا تقتصر الى تقليد ولا ولاية وانما يفيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود الخصمين اليه اختياراً فان أفضت الوساطة الى صلح الخصمين لم يلزمه انهاؤها وكان شاهداً فيها متى استدعى للشهادة أداها وان لم تنفض الوساطة الى صلحهما كان شاهداً عليهما فيما اعترفا به عنده يورده الى الناظر في المظالم ان عاد الحصان الى التنظيم ولا يلزمه أداؤه ان لم يهودا وان كان التوقيع بالحكم بينهما فهذه ولاية يراعى فيها معاني التوقيع ليكون نظره محمولا على موجهه واذا كان كذلك قللتوقيع حالان . أحدهما ان يحال به على اجابة الخصم الي مائتسه فيعتبر فيه حينئذ ما سأل الخصم في ظلامته ويصير النظر مقصوراً عليه فان سأل الوساطة او الكشف للصورة كان التوقيع موجباً له وكان النظر مقصوراً عليه وسواء خرج التوقيع مخرج الأمر كقوله اجبته الى مائتسه او خرج مخرج الحكاية كقوله رأيتك في اجابته الى مائتسه كان موقفاً لانه لا يقتضى ولاية يلزم حكمها فكان امرها اخف فان سأل المظالم في قصته الحكم بينهما فلا بد ان يكون الخصم مسمى والخصومة مذكورة لتصح الولاية عليها فان لم يسم الخصم ولم تذكر الخصومة لم تصح الولاية لانها ليست ولاية عامة فيحمل على عمومها ولا خاصة للجهل بها وان سمي رافع القصة خصمه وذكر خصومته نظر في التوقيع باجابته الى مائتسه فان خرج مخرج الأمر فوقع اجب الى مائتسه واعمل بما التمسه صحت ولايته في الحكم بينهما فهذا التوقيع وان خرج مخرج الحكاية للحال فوقع رأيتك في اجابته الى مائتسه فهذا التوقيع خارج في الاعمال السلطانية مخرج الامر والعرف باستعماله فيها معتاد فأما في الاحكام الدينية فقد جوزته طائفة من الفقهاء اعتباراً بالعرف فيه وصحت به الولاية ومنعت طائفة اخرى من جوازه وانقضاء الولاية به حتى يقرن به امر تنعقد ولايته به اعتباراً بمعاني الالفاظ فلو كان رافع القصة سأل التوقيع بالحكم بينهما فوقع باجابته الى مائتسه من يعتبر العرف المعتاد صحت الولاية بهذا التوقيع وان وقع من يعتبر معاني الالفاظ لم تصح به الولاية لانه سأل التوقيع بالحكم ولم يسأل الحكم . . والعالة الثانية

في التوقيعات ان يحال فيه علي اجابة الخصم الى ما سأل ويستأنف فيه الأمر بما تضمنه  
 فيصير ما تضمنه التوقيع هو المعبر في الولاية فان كان كذلك فله ثلاثة احوال . حال  
 كمال . وحال جواز . وحال يخلو عن الأمرين . فأما الحالة التي يكون التوقيع فيها  
 كمالا في صحة الولاية فهو ان يتضمن شيئين . احدهما الامر بالنظر . والثاني الأمر  
 بالحكم فيذكر فيه أنظر بين رافع هذه القصة وبين خصمه واحكم بينهما بالحق وموجب  
 الشرع فاذا كان كذلك جاز لان الحكم لا يكون الا بالحق الذي يوجه حكم الشرع  
 وانما يذكر ذلك في التوقيعات وصفاً لا شرطاً فاذا كان هذا التوقيع جامعاً لهذين  
 الامرين من النظر والحكم فهو التوقيع الكامل ويصح به التقليد والولاية . . . وأما  
 الحالة التي يكون فيها التوقيع جائزاً مع قصوره عن حال الكمال فهو ان يتضمن  
 الامر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه أحكم بين رافع هذه القصة وبين خصمه  
 او يقول اقص بينهما فتصح الولاية بذلك لان الحكم والقضاء بينهما لا يكون الا بعد تقدم  
 النظر فصار الامر به متضمناً للنظر لانه لا يخلو منه . . . وأما الحالة التي يكون التوقيع  
 فيها خالياً من كمال وجواز فهو ان يذكر في التوقيع أنظر بينهما فلا تعقد بهذا التوقيع  
 ولاية لان النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائزة ويحتمل الحكم اللازم وهما في الاحتمال  
 سواء فلم تنعقد به مع الاحتمال الولاية وان ذكر فيه أنظر بينهما بالحق فقد قيل ان  
 الولاية به منعقدة لان الحق مالم يزل لا تعقد به لان الصلح والوساطة حق وان لم  
 يلزم والله اعلم

### ( الباب الثامن في ولاية النقابة على ذوى الانساب )

وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوى الانساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في  
 النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحق وأمره فيهم أمضى روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم فانه لا قرب بالرحم اذا قطعت  
 وان كانت قريبة ولا بعد بها اذا وصلت وان كانت بعيدة \* وولاية هذه النقابة نصح من  
 احدى ثلاث جهات . إما من جهة الخليفة المستنولي على كل الامور . وإما من قوت  
 الخليفة اليه تدبير الامور كوزير النفويض وأمير الاقليم . وإما من قيب عام الولاية

استخلف نقيباً خاص الولاية فإذا أراد المولى أن يولى على الطالبين نقيباً أو على العباسيين نقيباً يخير منهم أجلهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأجزلهم رأياً فيولى عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا إلى طاعته برباسته وتستقيم أمورهم بسياسته . والنقابة على ضربين خاصة وعامة . فأما الخاصة فهو أن يقتصر بنظره على مجرد النقابة من غير تجاوز لها إلى حكم واقامة حد فلا يكون العالم معتبراً في شروطها ويلزمه في النقابة على أهله من حقوق النظر اثنا عشر حقاً . أحدها حفظ أنسابهم من داخل فيها وليس منها أو خارج عنها وهو منها فيلزمه حفظ الخارج منها كما يلزمه حفظ الداخل فيها ليكون النسب محفوظاً على صحته معزوا إلى جهته . والثاني تمييز بطونهم ومعرفة انسابهم حتى لا يختفي عايه منهم بنوات ولا يتداخل نسب في نسب ويثبتهم في ديوانه على تمييز انسابهم . والثالث معرفة من ولد منهم من ذكر أو أنثى فيثبتهم ومعرفة من مات منهم فيذكره حتى لا يضيع نسب المولود ان لم يثبت له ولا يدعى نسب الميت غيره ان لم يذكره . والرابع أن يأخذهم من الآداب بما يضاهي شرف انسابهم وكرم عتدهم لتكون حشمتهم في النفوس موفورة وحرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم محفوظة . والخامس أن ينزههم عن المكاسب الدنيئة ويمنعهم من المطالب الخبيثة حتى لا يستقل منهم مبتذل ولا يستنصم منهم متذلل . والسادس أن يكفهم عن ارتكاب المأثم ويمنعهم من انتهاك المحارم ليكونوا على الدين الذي نصره وأغبر ولنكر الذي أزالوه أنكر حتى لا ينطلق بدمهم لسان ولا يشنأهم انسان والسابع أن يمنعهم من التسلط على العامة لشرفهم والتشطط عليهم لنسبهم فيدعوهم ذلك إلى المقت والبغض ويبعدهم عن المناكرة والبعد ويندبهم إلى استعطاف القلوب وتألف النفوس ليكون الميل إليهم أوفى والقلوب لهم أصنى . . والثامن أن يكون عوناً لهم في استيفاء الحقوق حتى لا يضعفوا عنها وعوناً عليهم في أخذ الحقوق منهم حتى لا يتمعوا منها ليصيروا باللعونة لهم منتصفين وباللعونة عليهم منصفين فان من عدل السيرة فيهم انصافهم واتصافهم . والتاسع أن ينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة في سهم ذوى القربى في الفيء والغنجة الذي لا يختص به أحدهم حتى يقسم بينهم بحسب ما أوجبه الله تعالى لهم . والعاشر أن يمنع أبائهم أن يتزوجن إلا من الأكفاء لشرفهن على سائر النساء صيانة لانسابهن وتفظيلاً لحرمتهن أمن

يزوجهن غير الولاية أو ينكحهن غير الكفاءة . والحادى عشر أن يقوم ذوى الهفوات منهم فيما سوى الحدود بما لا يبالغ به حداً ولا ينهر به دماً ويقلل ذا الهيئة منهم عزته ويفسر بمد الوعظ زلته . والثانى عشر مراعاة وقوفهم بحفظ أصولها وتنفيذ فروعها وإذا لم يرد اليه جبايتها راعى الجباة لها فيما أخذوه وراعى قسمتها إذا قسموه وميز المستحقين لها إذا خصت وراعى أوصافهم فيها إذا شرطت حتى لا يخرج منهم مستحق ولا يدخل فيها غير محق

( فصل ) وأما النقابة العامة فعمومها أن يرد اليه في النقابة عليهم مع ما قدمناه من حقوق النظر خمسة أشياء . أحدها الحكم بينهم فيما تازعوا فيه . والثانى الولاية على أبنائهم فيما ملكوه . والثالث إقامة الحدود عليهم فيما ارتكبوه . والرابع تزويج الأيتام اللاتى لا يتعين أولياؤهن أو قد تعينوا فعضلوهن . والخامس إيقاع الحجر على من عته منهم أو سفه وفكك إذا أفاق ورشد فيصير بهذه الخمسة عام النقابة فيعتبر حينئذ في صحة نقابته وعقد ولايته أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد ليصح حكمه وينفذ قضاؤه فإذا انعقدت ولايته لم يخل حالها من أحد امرين . إما أن يتضمن صرف القاضى عن النظر فى احكامه ولا يتضمنه فان كانت ولايته مطلقة العموم لا تتضمن صرف القاضى عن النظر فى احكامهم ولم يكن تقليد التقيب للنظر فى احكامهم موجباً لصرف القاضى عنها جاز لسلك واحد من التقيب والقاضى النظر فى احكامهم اما التقيب بخصوص ولايته التى اوجب دخولهم فيها واما القاضى فعموم ولايته التى اوجب دخولهم فيها فأيهما حكم فى تازعهم وتشاجرهم وفى تزويج أبنائهم نفذ حكمه وجرى امرهما فى الحكم على أهل هذا النسب مجرى قاضيين فى بلد فأيهما حكم نفذ حكمه بين متنازعين ولم يكن للآخر اذا كان بحكمه فى الاجتهاد مساع ان ينقضه وان اختلف متنازعان منهم فدعا احدهما الى حكم التقيب ودعا الآخر الى حكم القاضى فقد قيل ان الداعى الى نظر التقيب اولى بخصوص ولايته وقيل بل هما سواء فيكونان كالتنازعين فى التعاليم الى قاضيين فى بلد فيغلب قول الطالب على المطلوب فان تساوى كان على ما قدمناه من الوجهين . احدهما يقرع بينهما ويعمل على قول من قرع منهما . والثانى يقطع التنازع بينهما حتى يتفقا على احدهما وان كان فى ولاية التقيب صرف القاضى عن النظر بين أهل هذا النسب

لم يجوز للقاضي ان يتعرض للنظر في أحكامهم سواء استعدى اليه منهم مستعداً ولم يستعد وخالف ذلك حال القاضيين في جاني بلد اذا استعدى اليه من الجانب الآخر مستعد يلزمه ان يعديه على خصمه للفرق بينهما وذلك ان ولاية كل واحد من القاضيين محصورة بمكانه فاستوى حكم الطارئ اليه والقاطن فيه لانهما يصيران من اهله وولاية النقابة محصورة بالنسب الذي لا يختلف حاله باختلاف الاماكن فلو تراضى المتنازعان من اهل هذا النسب بحكم القاضي لم يكن له النظر بينهما ولا ان يحكم لهما وعليهما لانه بالصرف منهى عنه وكان النقيب أحق بالنظر بينهما اذا كان التنازع بينهم لا يعتمدهم الى غيرهم فان تعادهم فتنازع طالبي وعباسى فدعا الطالب الى حكم نقيبهم ودعا العباسى الى حكم نقيبهم لم تجب على واحد منهما الاجابة الى حكم غير نقيبهم لوجه عن ولايته فاذا أقاما على تمنعهما من الاجابة الى نقيب احدهما ففيه وجهان . احدهما يرجعان الى حكم السلطان الذى هو عام الولاية عليهما اذا كان القاضي مصروفاً عن النظر بينهما ليكون السلطان هو الحاكم بينهما إما بنفسه او بمن يستنيبه على الحكم بينهما . والوجه الثانى وهو انه ان يجتمع النقيان ويحضر كل واحد منهما صاحبه ويشتركان فى سماع الدعوى ويفرد بالحكم بينهما نقيب المطلوب دون الطالب لانه مندوب الى ان يستوفى من اهله حقوق مستحقها فان تعلق ثبوت الحق بينة تسمع على أحدهما أو يمين بخلف بها أحدهما سمع البينة نقيب المشهود عليه دون نقيب المشهود له وأحلف نقيب الحالف دون نقيب المستحلف ليصير الحاكم بينهما هو نقيب المطلوب دون الطالب وان تمنع النقيان ان يجتمعا لم يتوجه عليهما فى الوجه الاول مأثم وتوجه عليهما المأثم فى الوجه الثانى وكان أغلظ القيين مأثماً نقيب المطلوب منهما لاختصاصه بتنفيذ الحكم فلو تراضى الطالبى والعباسى بالتعاكم الى أحد النقيين فحكم بينهما نقيب أحدهما نظر فان كان الحاكم بينهما نقيب المطلوب صح حكمه وأخذ به خصمه وان حكم بينهما نقيب الطالب ففي نفوذ حكمه عليه وجهان ينفذ حكمه فى أحدهما ويرد فى الآخر ولو أحضر أحدهما بينة عند القاضي لسمعها على خصمه ويكتب بها الى نقيبهم وهو منصرف عن النظر بينهما لم يجوز ان يسمع بينة وان كان يرى القضاء على الغائب لأن حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البينة لو حضر فأولى أن لا ينفذ حكمه عليه مع الغيبة ولو أراد القاضي

الذي يرى القضاء على الغائب سماع ينة علي رجل من غير عمله ليكتب بما ثبت عنده منها الى قاضي بلده جاز والفرق بينهما أن من كان في غير عمله لو حضر عنده نفسه حكمه عليه فلذلك جاز سماع اليانة عليه وأهل هذين النسيين ان حضر أحدهم عنده لم ينفذ حكمه عليه فكذلك لم يحز أن يسمع اليانة عليه ولو كان أحد هذين أقر عند القاضي لصاحبه بحق جاز أن يكون القاضي شاهداً به عليه عند نفيه ولم يحز أن يحز به حكماً لان حكمه لا ينفذ عليه وهكذا لو أقر به عند غير التبيين كان شاهداً فيه عند نفيه ولو أقر به عند نفيه جاز وكان حاكماً عليه بإقراره ولو أقر به عند نقيب خصمه فنيته ما قدمناه من الوجهين يكون في أحدهما شاهداً ويكون في الوجه الآخر حاكماً فيه لما يثناه من الفرق بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا القول في ولايات زعماء العشائر وولاية القبائل المتفردين بالولايات على عشائرهم وقبائلهم

### الباب التاسع في الولايات على إمامة الصلوات

والإمامة على الصلوات تنقسم ثلاثة أقسام • أحدها الإمامة في الصلوات الخمس • والثاني الإمامة في صلاة الجمعة • والثالث الإمامة في صلوات الندب فأما الإمامة في الصلوات الخمس فنصب الإمام فيها معتبر بحال المساجد التي تقام فيها الصلوات وهي ضربان مساجد سلطانية ومساجد عامية • فأما المساجد السلطانية فهي المساجد والجوامع والمشاهد وما عظم وكثر أهلها من المساجد التي يقوم السلطان برعايتها فلا يجوز أن ينتدب للإمامة فيها إلا من ندبه السلطان لها وقلة الإمامة فيها لكلايقتات الرعية عليه فيها هو موكول اليه فإذا قلد السلطان فيها إماماً كان أحق بالإمامة فيها من غيره وإن كان أفضل منه وأعلم وهذه الولاية طريقها طريق الأولى لا طريق اللزوم والوجوب بخلاف ولاية القضاء والنيابة لأميرين • أحدهما أنه لو تراضى الناس بإمام وصلي بهم أجزأهم وصحت جماعتهم • والثاني أن الجماعة في الصلوات الخمس من السنن المختارة والفضائل المستحسنة وليست من الفروض الواجبة في قول جميع الفقهاء إلا داود فإنه تفرد بإيجهاها إلا من عذر وإذا كانت من الندب المؤكد وندب السلطان لهذه المساجد إماماً لم يكن لغيره أن يتقدم فيها مع حضوره فإن غاب واستتاب كان من استتابه فيها أحق بالإمامة وإن لم يستتب في

غيبته استأذن الامام فيمن تقدم فيها أن أمكن وان تعذر استئذانه تراضى أهل البلد  
 فيمن يؤمهم لئلا تتعطل جماعتهم فإذا حضرت صلاة أخرى والامام على غيبته فقد  
 قيل ان المرتضى للصلاة الاولى يتقدم في الثانية وما بعدها الى أن يحضر الامام المولى وقيل  
 بل يختار للصلاة الثانية فان رضى لها غير الاول لئلا يصير هذا الاختيار تقليداً سلطانياً  
 والذي أراه اولى من إطلاق هذين الوجهين أن يراعى حال الجماعة في الصلاة الثانية  
 فان حضرها من حضر في الاولى كان المرتضى في الجماعة الاولى أحق بالامامة في الصلاة  
 الثانية وان حضرها غيرهم كان الاول كأحدهم واستأنفوا اختيار إمام يتقدمهم فإذا  
 صلى امام هذا المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا  
 فيه جماعة وصلوا فيه فرادى لما فيه من اظهار المبانيّة والتهمة بالمشقة والخالفه وإذا قلد  
 السلطان لهذا المسجد إمامين فان خص كل واحد منهما ببعض الصلوات الخمس جاز وكان  
 كل واحد منهما مقصوراً على ما خص به كتقليد احدهما صلاة النهار وتقليد الآخر  
 صلاة الليل فلا يتجاوز كل واحد منهما مارده اليه وان قلد الامامة من غير تخصيص  
 كل واحد منهما ببعض الصلوات لكن رد الى كل واحد منهما يوماً غير يوم صاحبه كان  
 كل واحد منهما في يومه أحق بالامامة فيه من صاحبه فان اطلق تقليدهما من غير  
 تخصيص كانا في الامامة سواء وإيهما سبق إليها كان احق بها ولم يكن للآخر أن يؤم  
 في تلك الصلاة بقوم آخرين لانه لا يجوز أن يقام في المساجد السلطانية جماعتان في  
 صلاة واحدة . . واختلف في السبق الذي يستحق به التقدم على وجهين . احدهما سبقه  
 بالحضور في المسجد . والثاني سبقه بالامامة فيه فان حضر الامامان في حالة واحدة لم  
 يسبق احدهما صاحبه فان اتفقا على تقديم احدهما كان اولى بالامامة وان تنازعا ففيه  
 وجهان . احدهما يقرع بينهما ويتقدم من قرع منهما . والثاني يرجع الى اختيار  
 اهل المسجد لاحدهما . . ويدخل في ولاية هذا الامام تقليد المؤذنين ما لم يصرح له بالصرف  
 منه لأن الاذان من سنن الصلوات التي ولي القيام بها فصار داخلاً في الولاية وله ان  
 يأخذ المؤذنين بما يؤذيه اجتهاده اليه في الوقت والاذان فان كان شافعيّاً يرى تعجيل  
 الصلوات في اول الاوقات وترجيع الاذان وإفراد الإقامة اخذ المؤذنين بذلك وان كان  
 رأبهم بخلافه . وان كان حنفيّاً يرى تأخير الصلوات الى آخر الاوقات الا المغرب ويرى

ترك الترجيع في الاذان وتثنية الاقامة اخذهم بذلك وان كان رأيهم بخلافه . . ثم يعمل الامام على رأيه واجتهاده في احكام صلاته فان كان شافعيًا يرى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم والقنوت في الصبح لم يكن للسلطان ان ينهاء عن ذلك ولاللمؤمنين ان ينكروه عليه وكذلك ان كان حنفيًا يرى ترك القنوت في الصبح وترك الجهر بالبسملة عمل على رأيه ولم يعارض فيه والفرق بين الصلاة والاذان انه يؤدى الصلاة في حق نفسه فلم يجز ان يعارض في اجتهاده والمؤذن يؤذن في حق غيره فجاز ان يعارض في اجتهاده فان احب المؤذن انه يؤذن لنفسه على اجتهاده اذن بعد الاذان العام اذا نأخصاً لنفسه على رأيه يسر به ولا يهر

( فصل ) والصفات المثبتة في تقليد هذا الامام خمس أن يكون رجلاً عادلاً قارئاً فقيهاً سائماً اللفظ من نقص أو أثنى فان كان صيباً أو عبداً أو فاسقاً صحت امامته ولم تعتقد ولايته لان الصغر والرق والفسق يمنع من الولاية ولا يمنع من الامامة قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن مسleme أن يصلي بقومه وكان صغيراً لانه كان أقرأهم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف مولى له وقال صلوا خلف كل بار وفاجر ولا يجوز أن يكون هذا الامام امرأة ولا خنثى ولا أخرس ولا أثنى وإن أمت امرأة أو خنثى فصدت صلاة من ائتم بهما من الرجال والخنثا وإن أم أثنى أو أخرس يسدل الحروف باغيارها بطلت صلاة من ائتم به الا أن يكون علي مثل خرسه . . أو ثغفه وأقل ماعلى هذا الامام من القراءة والفقہ ان يكون حافظاً لآم القرآن علماً بأحكام الصلاة لانه القدر المستحق فيها وان كان حافظاً لجميع القرآن علماً بجميع الاحكام كان اولى واذا اجتمع فقيه ليس بقارئ وقارئ ليس بفقيه فالفقيه اولى من القارئ اذا كان يفهم الفاتحة لان ما يلزم من القرآن محصور وما ينوبه من الحوادث في الصلاة غير محصور ويجوز ان يأخذ هذا الامام ومأذونه رزقا على الامامة والاذان من بيت المسال من سهم المصالح ومنع ابو حنيفة من ذلك واما المساجد العامة التي بينها اهل الشوارع والقبائل في شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم في ائمة مساجدهم وتكون الامامة فيها لمن ائتموا على الرضا بامامته وليس لهم بعد الرضا به ان يصرفوه عن الامامة الا ان يتغير حاله وليس لهم بعد رضاهم به ان يستخلفوا مكانه نائباً عنه ويكون



اهل المسجد أحق بالاختيار وإذا اختلف اهل المسجد في اختيار امام عمل على قول الاكثرين فان تكافى المختلفون اختار السلطان لهم قطعاً لتشاجرهم من هو أدب وأسن وأقرأ وأفقه . . وهل يكون اختياره مقصوراً على العدد المختلف فيه أو يكون عاماً في جميع اهل المسجد علي وجهين . أحدهما أنه يكون مقصوراً على ذلك العدد المختلف في اختياره أحدهم ولا يتعداهم الى غيرهم لانفاقهم على ترك من عداهم . والثاني أنه يختار من جميع اهل المسجد من يراه لامامتهم مستحقاً لان السلطان لا يضيق عليه الاختيار . . وإذا بنى رجل مسجداً لم يستحق الامامة فيه كان هو وغيره من جيران المسجد سواء في امامته وأذانه وقال ابو حنيفة انه احق بالامامة والأذان فيه . . وإذا حضرت جماعة منزل رجل للصلاة فيه كان مالك المنزل أحقهم بالامامة فيه وإن كان دونهم في الفضل فان حضره السلطان كان في أحد القولين أحق من المالك لعموم ولايته عليه والمالك في القول الثاني أحق لاختصاصه بالتصرف في ملكه

( فصل ) وأما الامامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها فذهب أبو حنيفة وأهل العراق الى أنها من الولايات الواجبات وأن صلاة الجمعة لا تصح الا بحضور السلطان أو من يستأيه فيها وذهب الشافعي رضي الله عنه وفقهاء الحجاز الى أن التقليد فيها ندب وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها فان أقامها المصلون على شرائطها انعقدت وصحت ويجوز أن يكون الامام فيها عبداً وإن لم تعتقد ولايته وفي جواز امامة الصبي قولان ولا يجوز إقامتها الا في وطن مجتمع المنازل يسكنه من تعتقد بهم الجمعة لا يظنون عنه شتاء ولا صيفاً الا ظعن حاجة سواء كان مصرأ أو قرية وقال أبو حنيفة تختص الجمعة بالامصار ولا يجوز إقامتها في القرى واعتبر المصرب أن يكون فيه سلطان يقيم الحدود وقاض ينفذ الاحكام . . واختلف في وجوب الجمعة على من كان خارج المصرب فاقطعها أبو حنيفة عنهم وأوجبها الشافعي عليهم اذا سمعوا نداءها منه واختلف الفقهاء في العدد الذي تعتقد به الجمعة فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنها لا تعتقد الا بأربعين رجلاً من اهل الجمعة ليس فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف أمحابه في امامهم هل يكون زائداً على العدد أو واحداً منهم فذهب بعضهم الى أنها لا تصح

الاباربعين سوى الامام وقال أكثرهم يجوز أن يكونوا أربعين مع الامام وقال الزمري ومحمد بن الحسن تعتقد بأثنى عشر سوى الامام وقال أبو حنيفة والمزني تعتقد بأربعة أحدهم الامام . وقال الليث وأبو يوسف تعتقد بثلاثة أحدهم الامام . وقال أبو نور تعتقد بأثنين ككثير الجماعات . وقال مالك لا اعتبار بالعدد في انعقادها وإنما الاعتبار أن يكونوا عدداً تنبئ له الاوطان غالباً . ولا يجوز أن تقام الجمعة في السفر ولا خارج المصر إلا أن يتصل بناؤه وإذا كان للمصر جامعاً لقرى قد اتصل بناؤها حتى اتسع بكثرة أهلها كقنبداد جازاً قامة الجمعة في مواضعه القديمة ولا يتم اتصال البنيان من اقامتها في مواضعها وإن كان المصر واحداً في موضوع الاصل وجامعه يسع جميع أهلها كككة لم يجوز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع واحد منه وإن كان المصر واحداً متصل الابنية لا يسع جامعهم جميع أهلهم لكثرتهم كالبحرة فقد اختلف أصحاب الشافعي في جواز اقامة الجمعة في موضعين منه للضرورة بكثرة أهلها فذهب بعضهم الى جوازها وأباه آخرون وقال إن ضاق بهم اتسعت لهم الطرقات فلم يضطروا الى تفريق الجمعة في مواضع منه . . . وإن أقيمت الجمعة في موضعين في مصر قد منع أهلهم من تفريق الجمعة فيه ففيه قولان . أحدهما أن الجمعة لأسبقهما بإقامتها وعلى المسبوق أن يعيد الصلاة ظهراً . والقول الثاني أن الجمعة للمسجد الاعظم الذي يحضره السلطان سابقاً كان أو مسبوقاً وعلى من صلى في الاصغر إعادة صلاتهم ظهراً وليس لمن قلد امامة الجمعة أن يؤتم في الصلوات الخمس واختلف فيمن قلد امامة الصلوات الخمس هل يستحق الامامة في صلاة الجمعة فنعه منها من جعل الجمعة فرضاً مبتدأً وجوزها له من جعلها ظهراً مقصورة وإذا كان الامام في الجمعة يرى أنها لا تعتقد بأقل من أربعين رجلاً وكان المأمومون وهم أقل من أربعين رجلاً يرون انعقاد الجمعة بهم لم يجوز أن يؤمهم ووجب عليه أن يستخلف عليهم أحدهم ولو كان الامام يرى أنها تعتقد بأقل من أربعين رجلاً والمأمومون لا يرونه وهم أقل لم يلزم الامام ولا المأمومين اقامتها لأن المأمومين لا يرونه والامام لم يجد معه من يصلحها وإذا أمر السلطان الامام في الجمعة أن لا يصلي بأقل من أربعين لم يكن له أن يصلحها بأقل من أربعين وإن كان يراه مذهباً لأنه مقصور الولاية على الاربعين ومصرف عما

دونها ويجوز أن يستخلف عليهم من يصلحها لصرف ولايته عنها وإذا أمره السلطان أن يصلي بأقل من أربعين وهو لا يراه ففي ولايته وجهان . أحدهما أنها باطلة لتعذرهما من جهته . والثاني أنها صحيحة ويستخلف عليهما من يراه منهما

( فصل ) واما الامامة في الصلوات المسنونة في الجمعة فخمس صلاة العيدين والخسوفين والاعتناء وتقليد الامامة فيها ندب لجوازها جماعة وفرادى واختلاف في حكمها فذهب بعض اصحاب الشافعي الى انها من السنن المؤكدة وذهب آخرون منهم الى انها من فروض الكفاية وليس لمن قلد امامة الصلوات الخمس أو امامة الجمعة حق في إقامتها الا أن يقلد جميع الصلوات فتدخل في غيرها . فأما صلاة العيد فوقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها ويختار تعجيل الانحصر وتأخير الفطروي كبر الناس في ليالي العيدين من بعد غروب الشمس الى حين أخذهم في صلاة العيد ويختص عيد الانصرى بالتكبير عقيب الصلوات المفروضة من بعد صلاة الظهر من يوم النحر الى بعد صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ويصلى العيدين قبل الخطبة والجمعة بعدها اتباعا للسنن فيهما ويختص صلاة العيدين بالتكبيرات الزوائد واختلاف الفقهاء في عددها فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنه يزيد في الاولى سبعا سوى تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام قبل القراءة فيهما وقال مالك يزيد في الاولى ستاً وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام وقال أبو حنيفة يكبر في الاولى ثلاثاً قبل القراءة وفي الثانية أربعاً سوى تكبيرة القيام قبل القراءة ويعمل الامام في هذه التكبيرات الزوائد على رأيه واجتهاده وليس لمن ولاه أن يأخذ برأى نفسه بخلاف العدد في صلاة الجمعة لانه يصير بذلك المدد في صلاة الجمعة خاص بالولاية ولا يصير بذلك التكبير في صلاة العيد خاص بالولاية فافترقا . فأما صلاة الخسوفين فيصلحهما من ندبه السلطان لهما أو من عمت ولايته فاشتقت عليهما وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان يطيل القراءة فيهما فيقرأ في القيام الاول من الركعة الاولى سراً بعد الفاتحة بسورة البقرة أو بقدرها من غيرها ويركع مسبحاً بقدر مائة آية ثم يرفع منتصباً ويقرأ بعد الفاتحة بسورة آل عمران أو بقدرها ويركع مسبحاً بقدر ثمانين آية يسجد تسجدتين كسائر الصلوات ثم يصنع في الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها

ويسبح في ركوعها بثنائي مقرأ وسبح في الركعة الاولى ثم يخطف بعدها وقال أبو حنيفة يصلي ركعتين كسائر الصلوات ويصلي لخسوف القمر كهلاة كسوف الشمس جهراً لأنها من صلاة الليل وقال مالك لا يصلي لخسوف القمر كهلاة كسوف الشمس . فأما صلاة الاستسقاء فذهب إليها عند انقطاع المطر وخوف الجذب يتقدم من قلدتها بصيام ثلاثة أيام قبلها والكف فيها عن النظام والتخاضع ويصلح فيها بين المتشاجرين والمتخاصمين والمتهاجرين وهي كهلاة العيد في وقتها وإذا قلد صلاة العيد في عام جاز مع اطلاق ولايته أن يصليها في كل عام مالم يصرف وإذا قلد صلاة الكسوف والاستسقاء في عام لم يكن له مع اطلاق ولايته أن يصليها في غيره الآن يلد لان صلاة العيد رابطة وصلاة الخسوف والاستسقاء عارضة وإذا مطروا وهم في صلاة الاستسقاء أتوها وخطف بعدها شكراً ولو مطروا قبل الدخول فيها لم يصلوا وشكروا الله تعالى بغير خطبة وكذلك في الخسوف إذا انجلى ولو اقتصر في الاستسقاء على الدعاء بغير صلاة أجزأ وروى أبو مسلم عن أنس بن مالك أن أعرابياً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله لقد أتيناك وما لنا بغير يثبط ولا يصبي يصطحب ثم انشده ( الطويل )

أتيناك والمذراء يدمى لبنها      وقد شغلت أم الصبي عن الطفل  
والتي بكفيه الصبي استكانة      من الجوع ضعفاً لا يمر ولا يجلي  
ولاشء مما يأكل الناس عندها      سوى الحنظل العامى والعلهز القمل  
وليس لنا الا اليك فرارنا      وأين فرار الناس الا الى الرسل

فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمر رداءه حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال اللهم اسقنا غيثاً غداً مقبلاً مغنياً سحاباً غير رائث يثبت به الزرع ويعلا به (١) الضرع ونجي به الارض بعد موتها وكذلك تخرجون فما استتم الدعاء حتى التفت السماء بأرواقها فجاء أهل البطانة يصيحون يا رسول الله الفرق فقال حواليا ولا علينا فأنجابت السحاب عن المدينة كالا كليل فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال لله در أبى طالب لو كان حياً لقرت عيناه من الذى ينشد شعره فقام على بن أبى طالب فقال (١) من هنا الى آخر النسخة مقابلة على نسخة بخط المؤلف محفوظه برواق الأثر

كَأَنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتَ قَوْلَهُ ( الطويل )

وَأَبْيَضَ يَسْتَسْقِي الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ      تَمَالُ الْيَتَامَى عَصْمَةً لِلْأَرَامِلِ  
يَلُودُ بِهِ الْهَلَاكُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ      فَهَمُ عَنْدَهُ فِي نِعْمَةٍ وَفَوَاضِلِ  
كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ نَبِيَّ مُحَمَّدًا      وَلَمَّا تَقَاتَلْ دُونَهُ وَنَاضِلِ  
وَنَسَلَهُ حَتَّى نَصَرَ حَوْلَهُ      وَنَذَهَلَ عَنْ أَبْنَائِهِمُ الْخِلَالِ

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ كِنَانَةَ فَأَنشَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( المتقارب )

لَكَ الْحَمْدُ وَالْحَمْدُ مِنْ شُكْرِ      سَقِينَا بِوَجْهِ النَّبِيِّ الْمَطَرِ  
دَعَا اللَّهُ خَالِقَهُ دَعْوَةً      وَأَشْخَصَ مَعَهَا إِلَيْهِ الْبَصَرِ  
فَلَمْ يَكْ أَلَا كَالْفَأْزِ الرَّدَا      وَأَسْرَعَ حَتَّى رَأَيْنَا الْمَطَرِ  
دَفَاقَ الْعِزَالِي جَمِ الْبُغَا      قِ أَنْتَ بِهِ اللَّهُ عَلِيَا مُضَرِ  
وَكَانَ كَمَا قَالَهُ عَمَّهُ      أَبُو طَالِبٍ أَبْيَضَ ذَا غُرِّ  
بِهِ اللَّهُ أَرْسَلَ صَوْبَ الْفَمَا      مَوْهَذَا الْعِيَانِ وَذَاكَ الْخَبْرِ

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ يَكُنْ شَاعِرٌ يَحْسُنُ فَقَدْ أَحْسَنْتَ . . . وَلَبِسَ السَّوَادَ مَخْتَصِ  
بِالْأَعْمَةِ فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي تَقَامُ فِيهَا دَعْوَةُ السُّلْطَانِ اتِّبَاعاً لَشِعَارِهِ الْآنَ وَتَكْرَهُ غَخَالْفَتِهِ فِيهِ  
وَأَنْ لَمْ يَرُدَّ بِهِ شَرْعٌ تَحْرِزاً مِنْ مِبَاقِيهِ . . . وَإِذَا تَغَلَّبَ مِنْ مَنَعَ الْجَمَاعَةَ كَانَ عِذْرًا فِي تَرْكِ  
الْمُجَاهَرَةِ بِهَا وَإِذَا أَقَامَهَا التَّغَلَّبَ مَعَ سُوءِ مَعْتَقَدِهِ اتَّبَعَ فِيهَا وَلَا يَتَّبِعُ عَلَى بَدْعَةٍ بِحَدِيثِهَا

### الباب العاشر في الولاية على الحج

وهذه الولاية على الحج ضربان . أحدهما أن تكون على نسيير الحجيج . والثاني على إقامة  
الحج فأما نسيير الحجيج فهو ولاية سياسة وزعامة وتديرو . والشروط المعتبرة في المولي  
أن يكون مطاعاً ذا رأي وشجاعة وهيبة وهداية والذي عليه في حقوق هذه الولاية  
عشرة أشياء . أحدها جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا ينفرقوا فيخاف عليهم التويع  
والنزعير . والثاني ترتيبهم في المسير والنزول بإعطاء كل طائفة منهم مقادراً حتى يعرف كل  
فريق منهم مقاده إذا سار وبألف مكانه إذا نزل فلا يتنازعون فيه ولا يضلون عنه .

والثالث يرفق به في السير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم ولا يضل عنه منقطعهم . . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الضعيف أمير الرقعة يريد ان من ضعفت دوابه كان على القوم ان يسروا بسيره . . والرابع ان يسلك بهم أوضح الطرق واخصبها ويتجنب اجديها واوعرها . . والخامس أن يرتاد لهم المياه اذا انقطعتم والمراعى اذا قلت . . والسادس ان يحرسهم اذا نزلوا ويحوطهم اذا رحلوا حتى لا يتخطفهم داعر ولا يطعم فيهم متلصص . . والسابع ان يمنع عنهم من يهدم عن المسير ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتال ان قدر عليه او يبذل مال ان اجاب الحجيج اليه ولا يسمعه ان يجبر احداً على بذل الخفارة ان امتنع منها حتى يكون باذلا لها عفواً ومحبياً اليها طوعاً فان بذل المال على التمكنين من الحج لا يجب . . والثامن ان يصلح بين المتشاجرين ويتوسط بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم اجباراً الا ان يفوض الحكم اليه فيعتبر فيه ان يكون من اهله فيجوز له حينئذ الحكم بينهم فان دخلوا بلداً فيه حاكم جاز له ولحاكم البلد ان يحكم بينهم فأيهما حكم فقد حكمه ولو كان التنازع بين الحجيج واهل البلد لم يحكم بينهم الا حاكم البلد . . والتاسع ان يقوم زائتهم ويؤدب خائشهم ولا يتجاوز التعزير الى الحد الا ان يؤذنه فيه فيستوفيه اذا كان من أهل الاجتهاد فيه فان دخل بلداً فيه من يتولى اقامة الحدود على أهله نظر فان كان ما أتاه الحدود قبل دخول البلد فوالى الحجيج اولى باقامة الحد عليه من والى البلد وان كان ما أتاه الحدود في البلد فوالى البلد اولى باقامة الحد عليه من والى الحجيج . . والعاشر ان يراعى اتساع الوقت حتى يؤمن الفوات ولا يلجئهم ضيقه الى الحث في السير فاذا وصل الى الميقات امهلهم للاحرام واقامة سنه فان كان الوقت متسعاً عدل بهم الى مكة ليخرجوا مع اهله الى المواقف وان كان الوقت ضيقاً عدل بهم عن مكة الى عرفة خوفاً من فواتها فيفوت الحج بها فان زمان الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فن أدرك الوقوف بها في شيء من هذا الزمان من ليل او نهار فقد أدرك الحج وان قاته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد قاته الحج وعليه اتمام ما بقى من اركانه وجبرانه بدم وقضاؤه في العام المقبل ان امكنه وفيما بعده ان تمذر عليه ولا يصبر حجة عمره بالفوات ولا يتحلل بعد الفوات

الاباحلال الحج . وقال ابو حنيفة رحمه الله يتحلل بعمل عمرة وقال ابو يوسف يصير احرامه بالفوات عمرة واذا اوصل الحجاج الى مكة فمن لم يكن على العود منهم فقد زالت عنه ولاية الوالي على الحجاج فلم تكن له عليه يد ومن كان منهم على العود فهو تحت ولايته وملزم أحكام طاعته فاذا قضى الناس حجهم أمهلهم الايام التي جرت بها العادة في انجاز علاقتهم ولا يرهقهم في الخروج فيضربهم فاذا عاد بهم سار بهم على طريق المدينة لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجمع لهم بين حج بيت الله عز وجل وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم رعاية لحرمة وقياماً بحقوق طاعته ولئن لم يكن ذلك من فروض الحج فهو من نذب الشرع المستحبة وعادات الحجاج المستحسنة روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زار قبري ورجعت له شفاعتي . . وحكى العتيبي قال كنت عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتانا اعرابي فأقبل وسلم فاحسن ثم قال يا رسول الله اني وجدت الله تعالى يقول (ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) وقد جئتك تائباً من ذنبي مستشفعاً بك الي ربى ثم بكى وأنشأ يقول ( البسيط )

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه قطاب من طيهن القاع والا كم

نفى النداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم ركب راحلته وانصرف قال العتيبي فأغفيت اغفاءً قرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي يا عتيبي ألقى الاعرابي واخبره إن الله سبحانه قد غفر له \* ثم يكون في عوده بهم ملتزماً فيهم من الحقوق ما التزمه في صدرهم حتى يصل بهم الى البلد الذي سار بهم منه فتقطع ولايته عنهم بالعود اليه وان كانت الولاية علي اقامة الحج فهو فيه بمنزلة الامام في اقامة الصلوات . . فمن شروط الولاية عليه مع الشروط المعتبرة في أئمة الصلوات أن يكون عالماً بتناسك الحج وأحكامه عارفاً بمواقفه وأيامه وتكون مدية ولايته مقدرة بسبعة أيام أولها من صلاة الظهر في اليوم السابع من ذي الحجة وآخرها يوم الحلاق وهو النفر الثاني في اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وهو فيما قبلها وي بعدها أحد الرعايا وليس من الولاية واذا كان مطلق الولاية علي اقامة الحج فلها اقامته في كل عام ما لم يصرف عنه

وان عقدت له خاصة على عام واحد لم يتعد الى غيره الا عن ولاية والذي يختص بولايته ويكون نظره مقصوراً عليه خمسة أحكام متفق عليها وسادس يختلف فيه . أحدها إشعار الناس بوقت احرامهم والخروج الي مشاعرهم ليكونوا له متبعين وبأفضاله مقتدين . والثاني ترتيبهم للمناسك علي ما استقر الشرع عليه لانه متبوع فيها فلا يقدم مؤخراً ولا يؤخر مقدماً سواء كان الترتيب مستحقاً أو مستحباً . والثالث تقدير المواقف بمقامه فيها ومسيره عنها كما تقدر صلاة المؤمنين بصلاة الامام . وارباع اتباعه في الاركان المشروعة فيها والتأمين على ادعيته بها ليتبعوه في القول كما اتبعوه في العمل وليكون اجتماع أدعيتهم أفتح لابواب الاجابة . والخامس امامتهم في الصلوات في الايام التي شرعت خطب الحج فيها وجمع الحجيج عليها وهن أربع . فالاولى منهن وهي أول شروعه في مسنواته ومندوباته بعد تقدم إحرامه وان كان لو أخر احرامه أجزاء أن يصلي بهم صلاة الظهر بمكة في اليوم السابع ويخطب بعدها وهي الاولى من خطب الحج الاربع مفتتحاً لهما بالتلبية ان كان محرماً والتكبير ان كان محلاً ويعلم الناس أن مسيرهم في غد الى منى ليخرجوا اليها فيه وهو الثامن من العشر فينزل بخيف من بني كنانة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وببيت بها ويسير بهم من غده وهو التاسع مع طلوع الشمس الي عرفة علي طريق ضب ويعود على طريق المأزمين اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليكن عائداً من غير الطريق الذي صدر منه فاذا أشرف على عرفة نزل ببطن عرفة وأقام به حتى تزول الشمس ثم سار منه الي مسجد ابراهيم صلوات الله عليه بوادي عرفة بخطب بهم الخطبة الثانية من خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة فان جميع الخطب مشروعة بعد الصلاة الا خطبتين خطبة الجمعة وخطبة عرفة فاذا خطبها ذكر للناس فيها ما يلزمهم من اركان الحج ومناسكه وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلي بهم بعد الخطبة صلاة الظهر والعصر جامعاً بينهما في وقت الظهر ويقصرها المسافرون ويتنهما المقيمون اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه وقصره ثم يسير بعد فراغه منهما الي عرفة وهو الموقف المفروض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج وحده .



صرفة ماجاوز وادى عرنة الذى فيه المسجد وليس المسجد ولا وادى عرنة من عرفة الى الجبال المقابلة على عرفة كلها يقف منها عند الجبال الثلاثة النشئة والنشعة والتائب فقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضرس من التائب وجعل بطن راحلته الى المحراب فهذا أحب المواقف أن يقف الامام فيه وأين ماوقف من عرفة والناس أجزأهم ووقوفه على راحلته ليقضى به الناس أولى ثم يسير بعد غروب الشمس الى مزدلفة مؤخراً صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء الآخرة بمزدلفة ويؤتم الناس فيها ويبيت بمزدلفة وحدها من حيث يفيض من مأزى عرفة وليس المأزى منها الى أن يأتى الى قرن محسر وليس القرن منها يلتقط والناس منها حصى الجمار بقدر الانامل مثل حصى الخذف ويسير منها بعد الفجر ولو سار قبله وبعد نصف الليل أجزأ وليس المبيت بها ركناً ويجبره دم أن تركه وجعله أبو حنيفة من الاركان الواجبة ثم يتوجه اذا سار منها الى المشعر الحرام فيقف منه بقزح داعياً وليس الوقوف به فرضاً ثم يسير الى منى فيبدأ برى جرة العقبة قبل الزوال بسبع حصيات ثم ينحرو من ساق معه هدباً من الحجاج ثم يملق أو يقصر بفعل منهما ماشاء والخلق أفضل ثم يتوجه الى مكة فيطوف بها طواف الافاضة وهو الفرض ويسى بعد طوافه ان لم يسع قبل عرفة ويجزئه سعيه قبل عرفة ولا يجزئه طوافه قبلها ثم يعود الى منى فيصلى بالناس الظهر ويخطب بعدها وهى الخطبة الثالثة من خطب الحج الاربع ويذكر للناس ما بقى عليهم من مناسكهم وحكم إحلالهم الاول والثانى وما يستباحونه من محظورات الاحرام بكل واحد منهما على الانفراد ٥٠ وان كان فقيها قال هل من سائل وان لم يكن فقيها لم يتعرض للسؤال ويبيت بمنى ليلته ويرمى من غده وهو يوم النفر يوم الحادى عشر بعد الزوال الجمار الثلاث باحدى وعشرين حصاة كل جرة سبع حصاة ويبيت بها ليلته الثانية ويرمى من غدها وهو يوم النفر الجمار الثلاث ثم يخطب بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة وهى آخر الخطب المشروعة فى الحج ويعلم الناس أن لهم فى الحج نفرتين خيرهم الله تعالى فيهما بقوله (واذكروا الله فى أيام معدودات فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى) والله أعلم أن من نفر من منى قبل غروب الشمس من يومه هذا سقط عنه المبيت بها والرمى للجمار من غده ومن أقام بها حتى غربت الشمس لزمه المبيت بها والرمى فى غده

وليس لهذا الامام بحكم ولايته أن ينفر فى النفر الأول ويقم ليبيت بها وينفر فى النفر الثانى من غده فى يوم الحلاق وهو اليوم الثالث عشر بعد رضى الجمار الثلاث لأنه متبوع فلم ينفر الا بعد استكمال المناسك فاذا استقر حكم النفر الثانى انقضت ولايته وقد ادى ما لزمه فهذه الاحكام الخمسة المتعلقة بولايته . وأما السادس المختلف فيه فثلاثة أشياء . أحدها انه ان فعل أحد الحجيج ما يقتضى تعزيراً أو يوجب فعله حداً فان كان مما لا يتعلق بالحج لم يكن له تعذيبه ولا حده وان كان مما يتعلق بالحج فله تعذيبه زجراً وتأديباً وفى اقامة الحد عليه وجهان أحدهما يحده لأنه من أحكام الحج وفى الآخر لا يحده لخروجه عن أفعال الحج . والثانى انه لا يجوز أن يحكم بين الحجيج فيما تنازعوه من غير أحكام الحج وفى حكمه بينهما فيما تنازعوه من أحكام الحج كالزواجين اذا تنازعا فى إيجاب كفارة الوطء وموئنة القضاء وجهان أحدهما يحكم بينهما والثانى لا يحكم . والثالث أن يأتى أحد الحجيج ما يوجب الفدية فله أن يجبره بوجوبها ويأمره باخراجها وهل يستحق ائزامه لها وبصير خصماً له فى المطالبة أم لا على وجهين كما فى اقامة الحدود . ويجوز لو ألى الحج أن يفق من استفتاه اذا كان فقيهاً وإن لم يجز أن يحكم وليس له أن ينكر عليهم ما يبرغ فعله الا فيما يخفى أن يجمله الجاهل قدوة فقد انكر عمر رضى الله عنه على طاحه بن عبيد الله لبس المضرج فى الحج وقال أخاف أن يقتدى بك الجاهل وليس له أن يحمل الناس فى المناسك على مذهبه ولو أقام للناس الحج وهو حلال غير محرم كره له ذلك وصح الحج معه وهو بخلاف الصلاة التى لا يصح أن يؤمهم فيها وهو غير مصل لها ولو قصد الناس فى الحج التقدم على امامهم فيه والتأخر عنه جاز وان كانت مخالفة المتبوع مكروهة ولو قصدوا مخالفته فى الصلاة فسدت عليهم صلاتهم لارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وانفصال حج الناس عن حج الامام

### الباب الحادى عشر فى ولاية الصدقات

الصدقة زكاة والزكاة صدقة يفتقر الاسم وينفق المسمى ولا يجب على المسلم فى ماله حق سواها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فى المال حق سوى الزكاة . . . . . والزكاة

نحب فى الاموال المرصدة للنهأ اما بأنفسها أو بالعدل فيها طهرة لاهلها ومعونة لاهل  
 السهمين<sup>(١)</sup> . . والاموال المزكاة ضربان ظاهرة وباطنة فالظاهرة مالا يمكن اخفاؤه  
 كالزروع والثمار والمواشى والباطنة ما أمكن اخفاؤه من الذهب والفضة وعروض  
 التجارة . . وليس لوالى الصدقات نظرفى زكاة المال الباطن وأربابه أحق باخراج زكاته  
 منه الا أن يبذلها أرباب الاموال طوعا فيقبلها منهم ويكون فى تصرفها عوناً لهم ونظرة  
 مختص بزكاة الاموال الظاهرة يؤمر أرباب الاموال بدفعها اليه وفى هذا الأمر اذا كان  
 عادلا فيها قولان أحدهما أنه محمول على الايجاب وليس لهم التفرد باخراجها ولا تجزئهم  
 ان أخرجوها والقول الثانى انه محمول على الاستحباب اظهارا للطاعة وان تفردوا  
 باخراجها أجزأتهم وله على القولين معا أن يقاتلهم عليها اذا امتنعوا من دفعها كما قاتل  
 أبو بكر الصديق رضى الله عنه مانى الزكاة لانهم يصيرون بلا امتناع من طاعة ولاية الأمر  
 اذا عدلوا بغاة ومنع أبو حنيفة رضى الله عنه من قتالهم اذا أجابوا الى اخراجها بأنفسهم  
 والشروط المعتبرة فى هذه الولاية أن يكون حراً مسلماً عادلاً عالماً بأحكام الزكاة ان كان  
 من عمال التفويض وان كان منفذاً قديعته الامام على قدر يأخذه جاز أن لا يكون من  
 أهل العلم بها ويجوز أن يقلدها من تحرم عليه الصدقات من ذوى القرى لكن  
 يكون رزقه عن سهم المصالح وله اذا قلدها ثلاثة أحوال . أحدها أن يقلد أخذها وقسمها  
 فله الجمع بين الأمرين على ما سنشرح . والثانى أن يقلد أخذها وينهى عن قسمتها فظفره  
 مقصور على الاخذ وهو ممنوع من القسم والمقلد بهما بتأخير قسمها مأثوم الا أن يجعل  
 تقليدها لمن ينفرد بتجميع قسمها . والثالث أن يطلق تقليده عليها فلا يؤمر بقسمها ولا ينهى  
 عنه فيكون باطلاقة محمولا على عمومها فى الأمرين من أخذها وقسمها فصارت الصدقات  
 مشتقة على الاخذ والقسم لكل واحد منهما حكم وسنجمع بينهما فى هذا الباب على  
 الاختصار ونبدأ بأحكام أخذها فنقول . . ان الاموال المزكاة أربعة . أحدها المواشى  
 وهى الابل والبقر والغنم وسميت ماشية لرعيها وهى ماشية . فأما الابل فأول نصابها خمس  
 وفيها الى تسع شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز والجذع من الغنم ماله سنة

(١) كذا فى الاصل المطبوع واما النسخة المخطوطة فضبطلها (السهمان) وهو الصحيح

أشهر والثنى منها ما أستكمل ستة فاذا بلغت الابل عشرًا ففيها الى أربع عشرة شاة وفى خمس عشرة الى تسع عشرة ثلاث شياه وفى العشرين الى أربع وعشرين أربع شياه فاذا بلغت خمسًا وعشرين عدل فى فرضها عن الغنم وكان فيها الى خمس وثلاثين بنت مخاض وهى التى استكملت السنة فان عدت قابن لبون ذكر فاذا بلغت سنا وثلاثين ففيها الى خمس وأربعين ابنة لبون وهى ما أستكملت سنتين فاذا بلغت سنا وأربعين ففيها الى ستين حقة وهى ما استكملت ثلاث سنين واستحقت الركوب وطروق الفحل فاذا بلغت احدى وستين ففيها الى خمس وسبعين جذعة وهى ما استكملت أربع سنين فاذا بلغت ستًا وسبعين ففيها الى تسعين بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها الى مائة وعشرين حقتان وهذا ماورد به النص وانعقد عليه الاجماع فاذا زادت على مائة وعشرين فقد اختلف الفقهاء فى حكم ذلك فقال أبو حنيفة يستأنف بها الفرض المبتدأ وقال مالك لا اعتبار بالزيادة حتى تبلغ مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون وقال الشافى اذا زادت على مائة وعشرين واحدة كان فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة فيكون فى مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفى مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفى مائة وخمسين ثلاث حقات وفى مائة وستين أربع بنات لبون وفى مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفى مائة وثمانين حقتان وبنات لبون وفى مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون فاذا بلغت مائتين ففيها أحد فرضين إما أربع حقات أو خمس بنات لبون فان لم يوجد فيها الا أحد الفرضين أخذ وان وجد معا أخذ العامل أفضلهما وقيل يأخذ الحقات لانها أكثر منفعة وأقل مؤنة ثم على هذا القياس فيما زاد فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة \* وأما البقر فأول نساها ثلاثون وفيها تباع ذكر وهو ما استكمل ستة أشهر وقدر على اتباع أمه فان أعطى تبعة أنى قبلت منه فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة انى وهى التى قد استكملت سنة فان أعطى مسنة ذكرًا لم يقبل منه ان كان فى بقره أنى وان كانت كلها ذكوراً فقد قيل يقبل المسن الذكر وقيل لا يقبل واختلف فيما زاد على الأربعين من البقر فقال أبو حنيفة فى احدى رواياته يؤخذ من خمسين بقره مسنة وربع وقال الشافى لاشىء فيها بعد الأربعين

حتى تبلغ ستين فيجب فيها تبيعان ثم فيما بعد الستين في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين خمسة فيكون في سبعين ستة وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبع وفي مائة تبيعان ومئة وفي مائة وعشرة مستان وفي مائة وعشرين أحد فرضين كالمائتين من الأبل أما أربعة أتبع أو ثلاث سنوات وقيل يأخذ العامل منهما ما وجد فإن وجدها أخيه أفضلهما وقيل يأخذ السنوات ثم على هذا القياس فيما زاد في كل ثلاثين تبيع وفي كل الأربعين ستة \* وأما الغنم فأول نصابها أربعون وفيها إلى مائة وعشرين شاة جذعة أو ثنية من المز إلا أن تكون كلها صفراء دون الجذاع والثنايا فيؤخذ منها على مذهب الشافعي صغيرة دون الجذع والثنية وقال مالك لا يؤخذ إلا جذعة أو ثنية فإذا صارت مائة واحد عشر فيجب فيها شاتان إلى مائتي شاة فإذا صارت مائتي شاة وشاة ففيها ثلاث شياه إلى أن تبلغ أربع مائة شاة فإذا بلغت ففيها أربع شياه ثم في كل مائة استكملها من بعد الأربع مائة شاة • ويضم الضأن إلى الموز والجواميس إلى البقر والبغايا إلى العرب لا تنهما بوعان من جنس واحد ولا يضم الأبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم للاختلاف الجنس • • ويجمع مال الإنسان في الزكاة وإن تفرقت أمواله والخلطة في النصاب يزكون زكاة لواحد إذا اجتمعت فيها شرائط الخلطة وقال مالك لا تأثر للخلطة حتى يملك واحد منهم نصيبا فيزكون حينئذ زكاة الخلطة وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالخلطة ويؤزى كل واحد منهم ماله على انفراده • • وزكاة المواشي تجب بشرطين أحدهما أن تكون سائمة ترضى السكلاً فتقل مؤنتها ويتوفر درها ونسلها فإن كانت عاملة أو معلوقاً لم تجب فيها زكاة على مذهب أبي حنيفة والشافعي وأوجبها مالك كالسائمة والشرط الثاني أن يحول عليها الحول الذي يستكمل فيه النسل لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول والسكال تزكى بحول أمهاتها إذا ولدت قبل الحول وكانت الأمهات نصيباً فإن نقصت الأمهات على النصاب فعند أبي حنيفة تزكى بحول الأمهات إذا بلغت نصيباً وعند الشافعي أنها يستأنف بها الحول بعد استكمال النصاب • • ولا زكاة في الخيل والبغال والحمير وأوجب أبو حنيفة في إناث الخيل السائمة ديناراً عن كل فرس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم غنوت لكم عن صدقة الخيل والبرقي • • وإذا كان إلى

الصدقات من عمال التفويض أخذها فيما اختلف الفقهاء فيه على رأيه واجتهاده لاعلى اجتهاد الامام ولا على اجتهاد أرباب الاموال . ولم يجوز للامام أن ينص له على قدر ما يأخذه وان كان من عمال التفويض عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الامام دون أرباب الاموال ولم يجوز لهذا العامل أن يجتهد ولزم الامام ان ينص له على القدر المأخوذ ويكون رسولا فى القبض منفذاً لاجتهاد الامام فعلى هذا ان كان هذا العامل عبداً أو ذمياً جاز فان كان فى زكاة عامة لم يجوز لأن فيها ولاية لا يصح ثبوتها مع الكفر والرق وان كان فى زكاة خاصة نظر فان كان فى مال قد عرف مبلغ أصله وقدر زكاته جاز أن يكون هذا المأمور بقبضه عبداً أو ذمياً لانه تجرد من حكم الولاية وتخصص بأحكام الرسالة وان كان فى مال لم يعرف مبلغه ولا قدر زكاته لم يجوز أن يكون المأمور بقبضه ذمياً لانه يؤتمن على مال لا يعمل فيه على خبره وجاز أن يكون عبداً لان خبر العبد مقبول . واذا تأخر عامل الصدقات عن أرباب الاموال بعد وجوب زكاتهم فان كان بعد ورود عمله ونشأله بغيرهم انتظروه لانه لا يقدر على أخذها الا من طائفة بعد طائفة وان تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف فى وقت زكاتهم أخرجوها بأنفسهم لان الامر بدفعها اليه مشروط بالمكينة وساقط مع عدم الامكان وجاز لمن يتولى اخراجها من أرباب الاموال ان يعمل فيها على اجتهاده ان كان من أهل الاجتهاد وان لم يكن من أهل استفتى من الفقهاء من يأخذ بقوله ولا يلزمه أن يستفتى غيره وان استفتى فقيهين فافتاه احدهما بإيجابها وافتاه الآخر بإسقاطها أو افتاه احدهما بقدر وافتاه الآخر بأكثر منه فقد اختلف اصحاب الشافعى فيما يعمل به منهما فذهب بعضهم الى انه يأخذ بأغلظ القولين حكماً وقال آخرون يكون مخيراً فى الاخذ بقول من شاء منهما فلو حضر العامل بعد ان عمل رب المال على اجتهاد نفسه أو اجتهاد من استفتاه وكان اجتهاد العامل مؤدياً الى ايجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخرجه كان اجتهاد العامل أمضى ان كان وقت الامكان باقياً واجتهاد رب المال أنه ان كان وقت الامكان قائماً ولو أخذ العامل الزكاة باجتهاده وعمل فى وجوبها واسقطها على رأيه وأدى اجتهاد رب المال الى ايجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخذه لزم رب المال فى ما بينه وبين الله تعالى اخراج ما أسقطه من أصل أو تركه

من زيادة لانه معترف بوجوبها عليه لاهل السهمان

( فصل ) والمال الثانى من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر فلو جب أبو حنيفة الزكاة فى جميعها وأوجبها الشافى فى ثمار النخل والكرم خاصة ولم يوجب فى غيرها من جميع الفواكه والثمار زكاة وزكاتها نجب بشرطين . أحدهما بدو صلاحها واستطابة أكلها وليس على من قطعها قبل بدو الصلاح زكاة ويكره أن يفعله فراراً من الزكاة ولا يكره أن يفعله لحاجة . والشرط الثانى أن تبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيها عند الشافى ان كانت من أقل خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً والصاع خمسة أرباط وثلاث العراقي وأوجبها أبو حنيفة فى القليل والكثير ومنع أبو حنيفة من خرس الثمار على أهلها وجوزها الشافى تقديراً للزكاة واستظهاراً لاهل السهمان فقدولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على خرس الثمار عمالاً وقال لهم خففوا الخرس فان فى المال الوصية والعربة والواطئة والثابتة فالوصية ما يوصى بها أربابها بعد الوفاة والعربة ما يمرى للصلاة فى حال الحياة والواطئة ما تأكله السابلة منهم وسموها واطئة لوطئهم الارض والثابتة ما يتوب الثمار من الجوائح . فأما ثمار البصرة فيخرص كرومها وهم فى خرسها كغيرهم ولا يخرص عليهم نخلها لكثرة ولحوق المشقة فى خرصه فانهم يبيعون فى التعارف أكل المارة منها وان ما قدر لهم الصدر الاول من ثنائياها فى يومى الجمعة والثلاثاء يصرف معظمه فى أهل الصدقات وجعل لهم فى عوض الثنائيا كبار الثمار وحلها الى كرس البصرة ليستوفى اعشارها منهم هناك وليس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك مخالفين لمن سواهم ولا يجوز خرس الكرم والنخل الا بعد بدو الصلاح فيخرصان بسرا وعتباً وينظر ما يرجع الى ثمره وزبيبا ثم يخير أربابها اذا كانوا أمناء بين ضمانها بمبلغ خرسها لينصرفوا فيها ويضمنوا قدر زكاتها وبين أن تكون فى أيديهم أمانة يتمتعون من التصرف فيها حتى تنتهى فتؤخذ زكاتها اذا بلغت \* وقدر الزكاة العشر إن سقيت عذبا أو سبيحا ونصف العشران سقيت غرباً أو نصحا فان سقيت بهما فقد قيل يعتبر أعلاهما وقيل يؤخذ بقسط كل واحد منهما وإذا اختلف رب المال والعامل فيما سقيت به كان القول قول ربهما وأحلفه العامل استظهاراً فان نكل لم يلزمه الا ما اعترف به ويضم أنواع النخل بعضها

الى بعض وكذلك أنواع الكرم لان جميعها جنس واحد ولا يضم النخل الى الكرم لاختلافهما فى الجنس واذا كانت ثمار النخل والكرم تصير تمراً وزبيباً لم تؤخذ زكاتها الا بعد تنهى جفافهما تمراً أو زبيباً وان كانت مما لا يؤخذ الا رطباً أو عنياً أخذت عشر منهما اذا يعاقدان احتاج أهل السهمان الى حقهم منهما رطباً أو عنياً جازى أخذ القولين اذا قيل ان القسمة تميز نصيب ولم يحز فى القول الثانى اذا قيل ان القسمة يسع واذا هلك الثمار بعد خرصها بمحاشة من أرض أو ساء قبل امكان أداء الزكاة منها سقطت وان هلكت بعد امكان أدائها أخذت

( فصل ) والمال الثالث الزروع أوجب أبو حنيفة الزكاة فى جميعها وعند الشافعى لا تجب الا فيما زرعه الآدميون قوتاً مدخراً ولا تجب عنده فى البقول والخضر ولا تجب عند الشافعى فيهما ولا فيما لا يؤكل من القطن والكتان ولا فيما زرعه الآدميون من نبات الاودية والجلبان وهى مأخوذة عنده من عشرة أنواع البر والشعير والارز والذرة والبقلاء واللوبيا والحصى والعدس والدخن والجلبان فأما القلنس فهو نوع من البر يضم اليه وعليه قسرتان لا تجب الزكاة فيه بقشره الا اذا بلغ عشرة أوسق وكذلك الارز فى قشرته وأما الثنات فهو نوع من الشعير يضم اليه والجاورس نوع من الدخن يضم اليه وما عداها أجناس لا يضم بعضها الى غيره وضم مالك الشعير الى الحنطة وضم ماسواها من انقطنيات بعضها الى بعض . . وزكاة الزرع تجب فيه بعد قوته واشتداده ولا تؤخذ منه الا بعد ديلسه وتصفيته اذا بلغ الصنف منه خمسة اوسق ولا زكاة فيما دونها وأوجبها أبو حنيفة فى قليله وكثيره واذا جزأ المالك زرعه بقلاً أو قصبلاً لم تجب زكاته ويكره أن يفعله فزاراً من الزكاة ولا يكره ان كان حاجة . . واذا ملك الذمى أرض عشر فزرعها فقد اختلف الفقهاء فى حكمها فذهب الشافعى الى أنه لا عشر فيها عليه ولا خراج وقال أبو حنيفة يوضع عليها الخراج ولا يسقط عنها باسلامه وقال أبو يوسف يؤخذ منها ضعف الصدقة المأخوذة من المسلم فإذا أسلم سقط عنها مضاعفة الصدقة وقال محمد بن الحسن وسفيان الثورى يؤخذ منها صدقة المسلم ولا تضاعف . . واذا زرع المسلم أرض خراج أخذ منه عند الشافعى عشر الزرع مع خراج الارض ومنع أبو حنيفة من الجمع بينهما واقتصر



على أخذ الخراج وحده وإذا استأجر أرض خراج فزرعها فالخراج على مؤجرها والعشر على مستأجرها وقال أبو حنيفة عشر الزرع على المؤجر وكذلك المعسر فهذه الاموال الثلاثة كلها أموال ظاهرة

( فصل ) وأما المال الرابع فهو الفضة والذهب وهما من الاموال الباطنة وزكاتها ربع العشر لقوله عليه الصلاة والسلام فى الورق ربع العشر ونصاب الفضة مائتا درهم بوزن الاسلام الذى وزن كل درهم منه ستة دنانير وكل عشرة منها سبعة مثاقيل وفيها اذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم هو ربع عشرها ولا زكاة فيها اذا نقصت عن مائتين وفيما زاد عليها بحسابه وقال ابو حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتين حتى يبلغ أربعين درهماً فيجب فيها درهم سادس والورق المطبوعة والنقار سواء وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً بمثاقيل الاسلام يجب فيه ربع عشره وهو نصف مثقال وفيما زاد بحسابه ويستوى فيه خالصه ومطبوعه . . ولا تنضم الفضة الى الذهب ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده وضم مالك وأبو حنيفة الاقل الى الاكثر وقوماء بقية الاكثر واذا انجز بالدرهم والدنانير تجب زكتهما ويرجحهما تبع لهما اذا حال الحول لان زكاة الفضة والذهب تجب بحول الحول عليهما . . وأسقط داود زكاة ما لا يتجره وشذ بهذا القول عن الجماعة واذا اتخذ من الفضة والذهب حلياً مباحاً سقطت زكاته فى أصح قولى الشافعى وهو مذهب مالك ووجب فى أضعفهما وهو قول أبى حنيفة . وان اتخذ منهما ما يحظر من الحلى والاواني وجبت زكاته فى قول الجميع

( فصل ) وأما المعادن فهى من الاموال الظاهرة واختلف الفقهاء فيما تجب فيه الزكاة منها فأوجبها أبو حنيفة فى كل ما ينطبع من فضة وذهب وصفر ونحاس وأسقطها عما لا ينطبع من مائع وحجر وأوجبها أبو يوسف فيما يستعمل منها حلياً كالجواهر وعلى مذهب الشافعى تجب فى معادن الفضة والذهب خاصة اذا بلغ المأخوذ من كل واحد منهما بمد السبك والتصفية نصاباً فى قدر المأخوذ من زكاته ثلاثة أقاليل . أحدها ربع العشر كالمقتنى من الذهب والفضة . والثول الثانى الخمس كالكازم والقول الثالث يشترط حاله فان كثرت مؤثته ففيه ربع العشر وان قات مؤثته ففيه الخمس ولا

يعتبر فيه الحول لاتها فائدة تركى لوقتها وأما الركاز فهو كل مال وجد مدفونا من ضرب الجاهلية فى موات أو طريق سابل يكون لواجده وعليه خمسة يصرف فى مصرف الزكاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم وفى الركاز الخمس . وقال أبو حنيفة واجد الركاز مخير بين اظهاره وبين اخفائه . . . والامام اذا ظهر له مخير بين أخذ الخمس أو تركه وما وجده فى أرض مملوكة فهو فى الظاهر للمالك الأرض لاحق فيه لواجده ولائى فيه على مالكة الام يجب من زكاة ان يكن قد أداها عنه وما وجد من ضرب الاسلام مدفونا أو غير مدفون فهو لقطة يجب تعريفها حولا فان جاء صاحبها والافلوا وجد أن يملكها مضمونة فى ذمته للملكها اذا ظهر .

( فصل ) وعلى عامل الصدقة أن يدعو لاهلها عند الدفع ترغيباً لهم فى المسارعة وتخييراً لهم من أهل الزمة وامثالاً لقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلتك سكن لهم ) ومعنى قوله سبحانه وتعالى تطهرهم وتزكهم بها أي تطهر ذنوبهم وترك أعمالهم وفى قوله تعالى ( وصل عليهم ) وجهان . أحدهما استغفر لهم وهو قول ابن عباس رضى الله عنه . والثانى ادع لهم وهو قول الجمهور وفى قوله تعالى ( إن صلتك سكن لهم ) أربع تأويلات . أحدها قرينة لهم وهو قول ابن عباس رضى الله عنه . والثانى رحمة لهم وهو قول طائفة . والثالث تثبيت لهم وهو قول ابن قتيبة . والرابع أمن لهم وهو من الاستحباب ان لم يسأل وفى استحقاقه اذا سئل وجهان أحدهما مستحب . والثانى مستحق . واذا كتم الرجل زكاة ماله وأخفاها عن العامل مع عدله أخذها العامل منه اذا ظهر عليها ونظر فى سبب اخفائها فان كان ليتولى اخراجها بنفسه لم يضره وان أخفاها ليقبلها ويمنع حق الله منها عزره ولم يضره زيادة عليها وقال مالك يأخذ منه شعر ماله لقوله عليه الصلاة والسلام من غل صدقة فأنا آخذها وشطر ماله عزمة من عزمات الله ليس لآل محمد فيها نصيب وفى قول النبي عليه الصلاة والسلام ليس فى المال حق سوى الزكاة ما يصرف هذا الحديث عن ظاهره من الإيجاب الى الزجر والارهاب كما قال من قتل عبده قتلناه وان كان لا يقتل بعبده . . . واذا كان العامل جائزاً فى أخذ الصدقة عادلاً فى قسمتها جاز كتمها وأجزأ دفعها اليه واذا كان عادلاً فى

أخذها جائراً في قسمها وجب كتمانها منه ولم يجز دفعها إليه فإن أخذها طوعاً أو جبراً لم يجزهم عن حق الله تعالى في أموالهم ولزمهم إخراجها بأنفسهم إلى مستحقيها من أهل السهمان وقال مالك يجزئهم ولا يلزمهم إعادتها وإذا أقر عامل الصدقات بقبضها من أهلها قبل قوله وقت ولايته سواء كان من عمال التفويض أو من عمال التنفيذ وفي قبول قوله بعد عزله وجهان تخريجا من القولين في دفع زكاة الأموال الظاهرة إليه هل هو مستحب أو مستحق فإن قيل مستحب قبل قوله بعد العزل وإن قيل مستحق لم يقبل قوله إلا بينة ولم يجز أن يكون شاهداً بقبضها وإن كان عدلاً وإذا ادعى رب المال إخراجها فإن كان مع تأخير العامل عنه بعد إمكان أدائها قبل قوله وأحلفه العامل أن اتهمه وفي استحقاق هذه الجبين وجهان • أحدهما مستحقة أن نكل عنها أخذت منه الزكاة • والوجه الثاني استظهارا أن نكل عنها لم تؤخذ منه وإن ادعى ذلك مع حضور العامل لم يقبل قوله في الدفع إن قيل إن دفعها إلى العامل مستحق وقبل قوله إن قيل إنه مستحب

( فصل ) وأما قسم الصدقات في مستحقيها فهي لمن ذكر الله تعالى في كتابه العزيز بقوله ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ) بعد أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها على رأييه واجتهاده حتى لزمه بعض المنافقين وقال اعدل يا رسول الله فقال له شككتك أمك إذا لم اعدل فن يعدل ثم نزلت عليه آية الصدقات بعد فمنداها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يرض في قسمة الأموال بملك مقرب ولا بنى مرسل حتى تولي قسمتها بنفسه فواجب أن تقسم صدقات المواشي وأعشار الزروع والثمار وزكاة الأموال والمعادن وخمس الركاز لأن جميعها زكاة على ثمانية أسهم للإصناف الثمانية إذا وجدوا ولا يجوز أن يخل بصنف منهم وقال أبو حنيفة يجوز أن يصرفها إلى أحد الأصناف الثمانية مع وجودهم ولا يجب أن يدفعها إلى جميعهم وفي تسوية الله تعالى بينهم في آية الصدقات ما يمنع من الاقتصار على بعضهم فواجب على عامل الصدقات بعد تكاملها ووجود جميع من سعى لها أن يقسمها على ثمانية

أسهم بالتسوية فيدفع سهما منها الى الفقراء والفقير هو الذي لاشئ له ثم يدفع السهم الثانى الى المساكين والمسكين هو الذي له مالا يكفيه فكان الفقير أسوأ حالا منه وقال أبو حنيفة المسكين أسوأ حالا من الفقير وهو الذي قد أسكنه العدم فيدفع الى كل واحد منهما اذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى أدنى مراتب الغنى وذلك معتبر بحسب حالهم فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنياً اذا كان من أهل الاسواق يربح فيه قدر كفايته فلا يجوز أن يزداد عليه ومنهم من لا يستغنى الا بمائة دينار فيجوز أن يدفع اليه أكثر منه ومنهم من يكون ذا جلد يكتسب بصناعته قدر كفايته فلا يجوز أن يعطى وان كان لا يملك درهما وقدر أبو حنيفة رضى الله عنه أكثر ما يعطاه الفقير والمسكين بمادون مئتي درهم من الورق ومادون عشرين ديناراً من الذهب ولا تجب عليه الزكاة فيما أخذ من الزكاة . ثم السهم الثالث سهم العاملين عليها وهم صنفان . أحدهما المقيون بأخذها وجبايتها . والثانى المقيون بقسمتها وتفرقةا من أمين ومباشر ومتبوع وتابع جعل الله تعالى أجورهم فى مال الزكاة لئلا يؤخذ من أرباب الاموال سواها فيدفع اليهم من سهمهم قدر أجور أعمالهم فان كانت سهمهم منها أكثر رد الفضل على باقى السهام وان كان أقل تمت أجورهم من مال الزكاة فى أحد الوجهين ومن مال المصالح فى الوجه الآخر . والسهم الرابع سهم المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف صنف يتألفهم لمعونة المسلمين وصنف يتألفهم للكشف عن المسلمين وصنف يتألفهم لرغبتهم فى الاسلام وصنف لترغيب قومهم وعشائرهم فى الاسلام فمن كان من هذه الاصناف الاربعة مسلماً جاز أن يعطى من سهم المؤلفة من الزكاة ومن كان منهم مشركاً عدل به عن مال الزكاة الى سهم المصالح من الفى والغنائم . والسهم الخامس سهم الرقاب وهو عند الشافعى وأبى حنيفة معسوف فى المكاتبين يدفع اليهم قدر ما يعتقون به وقال مالك يصرف فى شراء عبيد يعتقون . والسهم السادس للغارمين وهم صنفان صنف منهم استدانوا فى مصالح أنفسهم فيدفع اليهم مع الفقر دون الفنى ما يقضون به ديونهم وصنف منهم استدانوا فى مصالح المسلمين فيدفع اليهم مع الفقر والفنى قدر ديونهم من غير فضل . والسهم السابع سهم سبيل الله تعالى وهم الغزاة يدفع اليهم من سهمهم

قدر حاجتهم فى جهادهم فان كانوا يرا بطون فى الثغر دفع اليهم نفقة ذهابهم وما يمكن من نفقات مقامهم وان كانوا يهودون اذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم وعودهم .  
والسهم الثامن سهم ابن السبيل وهم المسافرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم يدفع اليهم من سهمهم اذا لم يكن سفر مصيبة قدر كفايتهم فى سفرهم وسواء من كان منهم مبتدئاً بالسفر أو مجتازاً وقال أبو حنيفة أدفعه الى المجتاز دون المبتدئ بالسفر . واذا قسمت الزكاة فى الاصناف الثمانية لم يخل حالهم بعدها من خسة أقسام . أحدها أن تكون وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة فقد خرجوا بما أخذوه من أهل الصدقات وحرم عليهم التعرض لها . والقسم الثانى أن تكون مقصرة عن كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويحالون بباقي كفايتهم على غيرها . والقسم الثالث أن تكون كافية لبعضهم مقصرة عن الباقيين فيخرج المكتفون عن أهلها ويكون المقتضرون على حالهم من أهل الصدقات . والقسم الرابع أن تفضل عن كفاية جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفاية ويرد الفاضل من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد اليهم . والقسم الخامس أن تفضل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقيين فيرد ما فضل عن المكتفين على من عجز من المقصرين حتى يكتفى الفريقان واذا عدم بعض الاصناف الثمانية قسمت الزكاة على من يوجد منهم ولو كان صنفاً واحداً ولا ينقل سهم من عدم منهم في جيران المال الا سهم سبيل الله فى الفزاة فانه ينقل اليهم لانهم يسكنون الثغور فى الغلب وتفريق زكاة كل ناحية فى أهلها ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد الى غيره الا عند عيول أهل النضارة فيه فان نقلها عنه مع وجودهم فيه لم يجزئه فى أحد القولين ولا يجوز أن يرقى القول بالآخر وهو مذهب أبى حنيفة ولا يجوز دفع الزكاة الى كافر بوجوده أبو حنيفة وأصحابه وكذا الفطر خاصة الى الذمى دون المعاهد ولا يجوز دفعها الى ذمى القرنى من بني تميم ونحوه عبد المطلب تنزيهاً لهم عن أساطير النجوب ويجوز أبو حنيفة دفعها اليهم ولا يجوز أن تدفع الى عبد ولا مدبر ولا أم ولد ولا من رقى بعضه ولا يدفعها الى رجل الى زوجته ولا يجوز أن تدفع المرأة زكاتها الى زوجها ونحوه أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع لولد أو كاهن الى من يحب عليه غفلة من ذاب أو ولد أو كاهن به إلا سبق لهم الثغور من المال ثم لا يجوزهم

ويجوز أن يدفعها الى من سواهم من أقاربه وصرفها فيهم أفضل من الاجاب وفي جيران المال أفضل من الأبعد وإذا أحضر رب المال أقاربه الى العامل ليخصمهم بركة ماله فان لم تختلط زكاته بركة غيره خصمهم بها فان اختلطت كانوا في المختلط أسوة غيرهم لكن لا يخرجهم منه لان فيها ما هم به أحق وأخص .. وإذا استراب رب المال بالعامل فى مصرف زكاته وسأله أن يشرف على قسمتها لم يلزمه اجابته الى ذلك لانه قد برئ منها بدفعها اليه ولو سأل العامل رب المال أن يحضر قسمتها لم يلزمه الحضور لبراءته منها بالدفع وإذا هلكت الزكاة فى يد العامل قبل قسمتها أجزأت رب المال ولم يضمها العامل إلا بالمدون وإذا تافت الزكاة فى يد رب المال قبل وصولها الى العامل لم تجز وأعادها ولو تلف ماله قبل اخراج زكاته سقطت عنه ان كان تلفه قبل امكان أدائها ولا تسقط ان كان تلفه بعد امكان أدائها وإذا ادعى رب المال تلف ماله قبل ضمان زكاته كان قوله مقبولا وان اتهمه العامل أحلفه استظهارا ولا يجوز للعامل أن يأخذ رشوة أرباب الاموال ولا يقبل هداياهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا العمال غلول . والفرق بين الرشوة والهدية ان الرشوة مأخذت طلباً والهدية مابذلت عفواً فاذا ظهرت على العامل خيانة كان الامام هو الناظر فى حاله المستدرك لخيانته دون أرباب الاموال ولم يشين لاهل السهمان فى خصوصته الا أن ينظروا الى الامام نظماً ذوى الحاجات ولا تقبل شهادتهم على العامل للهمة اللاحقة بهم فأما شهادة أرباب الاموال عليه فان كانت فى أخذ الزكاة منهم لم تسمع شهادتهم وان كانت فى وضعه لها فى غير حقها سمعت وإذا ادعى أرباب الاموال دفع الزكاة الى العامل وأنكرها أحلف أرباب الاموال على ما دعوه وبرؤا وأحلف العامل على ما أنكره ويرى فان شهد بعض أرباب الاموال لبعض بالدفع الى العامل فان كان بعد التناكر والتخاصم لم تسمع شهادتهم عليه وان كان قبلهما سمعت وحكم على العامل بالفرم فان ادعى بعد الشهادة أنه قدحها فى أهل السهمان لم يقبل منه لانه قد أ كذب هذه الدعوى بانكاره فان شهد له أهل السهمان بأخذها منه لم تقبل شهادتهم لانه قد أ كذبهم بانكار الاخذ وإذا أقر العامل بقبض الزكاة وادعى قدحها فى أهل السهمان فانكره كان قوله فى قسمتها مقبولا لانه مؤمن فيها وقولهم فى الانكار مقبول

في بقاء فقرهم وحاجتهم ومن ادعى من أهل السهمان فقراً قبل منه ومن ادعى غرماً لم يقبل منه ولا بيينة وإذا أقر رب المال عند العامل بقدر زكاته ولم يخبره بمبلغ ماله جاز أن يأخذها منه على قوله ولم يأخذها باحضار ماله جبراً وإذا أخطأ العامل في قسم الزكاة ووضعها في غير مستحق لم يضمن فيمن يخفى حاله من الاغنياء وفي ضمانه لها فيمن لا يخفى حاله من ذوى القربى والكفار والبيد قولان ولو كان رب المال هو الغاطى في قسمها ضمنها فيمن لا يخفى حاله من ذوى القربى والبيد وفي ضمانها فيمن يخفى حاله من الاغنياء قولان ويكون حكم العامل في سقوط الضمان أوسع لان شغله اكثر فكان في الخطأ أعذر

### باب الثاني عشر في قسم النفي والغنية

وأموال النفي والغنائم ما وصلت من المشركين أو كانوا سبب وصولها ويختلف المالان في حكمهما وما مخالفان لاموال الصدقات من أربعة أوجه . أحدها ان الصدقات مأخوذة من المسلمين تطهيراً لهم والنفي والغنية مأخوذان من الكفار انتقاماً منهم ، والثاني ان مصرف الصدقات منصوص عليه ليس للأئمة اجتهاد فيه وفي أموال النفي والغنية ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمة . والثالث أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها في أهلها ولا يجوز لأهل النفي والغنية أن ينفردوا بوضعه في مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة . والرابع اختلاف المصرفين على ما سنوضح . أما النفي والغنية فهما متفقان من وجهين ومختلفان من وجهين قلما وجها اتفاقهما فأحدهما أن كل واحد من المالين واصل بالكفر والثاني ان مصرف خمسهما واحد . واما وجها افتراقهما فأحدهما أن مال النفي مأخوذ عفواً ومال الغنية مأخوذ قهراً . والثاني ان مصرف أربعة أخماس النفي مخالف لمصرف أربعة أخماس الغنية علي ما سنوضح ان شاء الله تعالى .

وسنبداً بمال النفي فنقول ان كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال ولا بإجفاف خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنة والجزية واعشار متاجرهم أو كان واصلاً بسبب من جهتهم كمال الخراج ففيه اذا أخذ منهم أداء الخمس لأهل الخمس مقسوماً علي

خسة وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا خمس فى النىء ونص الكتاب فى خمس النىء بمنع من مخالفته قال الله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) أيقسم الخمس على خمسة أسهم متساوية • سهم منها كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى حياته ينفق منه على نفسه وأزواجه ويصرفه فى مصالحه ومصالح المسلمين واختلف الناس فيه بعد موته فذهب من يقول بميراث الانبياء الى انه موروث عنه مصروف الى ورثته وقال أبو نور يكون ملكا للامام بعده لقيامه بأمر الامة مقامه وقال أبو حنيفة قد سقط بموته وذهب الشافى رحمه الله الى انه يكون مصروفا فى مصالح المسلمين كأرزاق الجيش واعداد الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر وأرزاق القضاة والأئمة وما جرى هذا المجرى من وجوه الصالح • والسهم اثنائى سهم ذوى القربى زعم أبو حنيفة انه قد سقط حقهم منه اليوم وعند الشافى ان حقهم فيه ثابت وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب ابنا عبد مناف خاصة لاحق فيه لمن سواهم من قريش كلها يسوى فيه بين صغارهم وكبارهم وأغنيائهم وفقرائهم وبفضل فيه بين الرجال والنساء لاذكر مثل حظ الانثيين لانهم أعطوه باسم القرابة ولا حق فيه لمواليهم ولا لاولاد بناتهم ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل قسمه كان سهمه منه مستحقا لورثته • والسهم الثالث لليتامى من ذوى الحاجات واليتيم موت الاب مع الصغر ويستوى فيه حكم الغلام والجارية فاذا بلغا زال اسم اليتيم عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلم. والسهم الرابع للمساكين وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم من أهل النىء لان مساكين النىء يتميزون عن مساكين الصدقات لاختلاف مصرفيهما. والسهم الخامس لبنى السبيل وهم المسافرون من أهل النىء لا يجدون ما ينفقون وسواء منهم من ابتداء بالسفر أو كان مجتازا فهذا حكم الخمس فى قسمه • وأما أربعة أخماسه ففيه قولان أحدهما انه للجيش خاصة لا يشاركهم فيه غيرهم ليكون معداً لأرزاقهم والقول الثانى انه مصروف فى المصالح التى منها أرزاق الجيش وما لاغنى للمسلمين عنه ولا يجوز أن يصرف النىء فى أهل الصدقات ولا تصرف الصدقات فى أهل النىء ويصرف كل واحد من المالىين فى أهله وأهل الصدقة من لا هجرة له وليس



من المقاتلة عن المسلمين ولا من حماة البيضة . وأهل النبي هم ذو الهجرة الذابون عن البيضة  
والمؤمنون عن الحريم والمجاهدون للعدو وكان اسم الهجرة لا ينطلق الا على من هاجر  
من وطنه الى المدينة لطلب الاسلام وكانت كل قبيلة أسلمت وهاجرت بأسرها تدعى  
البردة وكل قبيلة هاجر بعضها تدعى الخيرة فكان المهاجرون بررة وخيرة ثم سقط حكم  
الهجرة بعد الفتح وصار المسلمون مهاجرين وأعرابا فكان اهل الصدقة يسمون على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابا ويسمى أهل النبي مهاجرين وهو ظاهر في  
أشعارهم كما قال فيه بعضهم ( السريع )

قد لفها الليل بعصبي أروع خراج من الدوى

مهاجر ليس بأعرابي

ولا اختلاف الفريقين في حكم المالين مائتزا وسوى أبو حنيفة بينهما وجوز  
صرف كل واحد من المالين في كل واحد من الفريقين واذا أراد الامام أن يصل  
قوماً لتعود صلاحاتهم صالح المسلمين كالرسل والمؤلفة جاز أن يصلهم من مال النبي فقد أعطى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلفة يوم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري مائة  
بعير والاقرع بن حابس التميمي مائة بعير والعبار بن مرداس السلمي خمسين بعيراً  
فتمسختها وعتب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وقال ( المتقارب )

كانت نهبا فلايتها بكرى على المهر في الأجرع

وايقاضي القوم أن يرقدوا اذا جمع القوم كم أجمع

فأصبح نهب ونهب العبيد بين عيينة والاقرع

وقد كنت في الحرب ذاقدرة فلم أعط شيئا ولم أمنع

ولا أقاتل أعطيتها عديد قوائمها الاربع

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في جمع

ولا كنت دون امرء منهما ومن تصع اليوم لا يرتفع

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب عليه السلام اذهب فاقطع عني  
لسانه فلما ذهب به قال أريد أن تقطع لساني قال لا ولكن أعطيك حتى ترضى فأعطاه

فكان ذلك قطع لسانه . . . فاما اذا كانت صلة الامام لاتعود بمصلحة على المسلمين وكان المقصود بها نفع المعطي خاصة كانت صلاتهم من ماله . . . روى أن أعرابياً أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال (السريع)

يا عمر الخير جزيت الجنة اكس بنياني وأمنه

وكن لنا من الزمان جنة اقم بالله لتعلمته

فقال عمر رضى الله عنه ان لم أفعل يكون ماذا فقال

إذا أبا حفص لاذهنه

فقال واذا ذهبت يكون ماذا فقال

يكون عن حالي لتسألته يوم تكون الأعطيات هـ

وموقف المسؤل بينهما إما الى نار واما جنة

قال فبكى عمر رضى الله عنه حتى خضبت لحيته وقال يا غلام اعطه قيصى هذا لذلك اليوم لا لشعره أنا والله لأملك غيره فجعل ما وصل به من ماله لامن مال المسلمين لأن صلته لاتعود بنفع على غيره فخرجت من المصالح العامة . . . ومثل هذا الاعرابى يكون من أهل الصدقة غير أن عمر رضى الله عنه لم يعطه منها إما لاجل شعره الذي استنزل فيه وإما لأن الصدقة مصروفة في جيرانها ولم يكن منهم . . . وكان مما نقمه الناس على عثمان رضى الله عنه ان جعل كل الصلاة من مال النبي ولم ير الفرق بين الأمرين . . . ويجوز للامام أن يعطى ذكور أولاده من مال النبي لأنهم من أهله فان كانوا صفاراً كانوا في إعطاء الدرارى من ذوى السابقة والتقدم وان كانوا كباراً ففي إعطاء المقاتلة من أمثالهم حكى ابن اسحاق أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما لما بلغ أتي أباه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وسأله أن يفرض له ففرض له في الفين ثم جاء غلام من أبناء الانصار قد بلغ فسأله أن يفرض له ففرض له في ثلاثة آلاف فقال عبد الله يا أمير المؤمنين فرضت لى في الفين وفرضت لهذا في ثلاثة آلاف ولم يشهد أبو هذا ما قد شهدت قال أجل لكنى رأيت أبا أمك يقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت أبا أم هذا يقاتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وللأم أكثر من الألف . . . ولا يجوز للامام أن يعطى إناث أولاده من مال النبي لأنهم

من جملة ذريته الداخلين في عطائه . . . وأما عبيده وعبيد غيره . فإن لم يكونوا مقاتلة فنفقاتهم في ماله ومال ساداتهم وإن كانوا مقاتلة فقد كان أبو بكر رضى الله عنه يفرض لهم في العطاء ولم يفرض لهم عمر رضى الله عنه والشافى رحمه الله يأخذ فيهم بقول عمر رضى الله عنه فلا يفرض لهم في العطاء . ولكن تزداد ساداتهم في العطاء لاجلهم لأن زيادة العطاء معتبرة بحال الذرية فإن عتقوا جاز أن يفرض لهم في العطاء . ويجوز أن يفرض لقباء أهل النفي في عطائهم ولا يجوز أن يفرض لهم لأن القباء منهم والعالم يأخذون أجر أعلى عماهم . . . ويجوز أن يكون عامل النفي من ذوى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب ولا يجوز أن يكون عامل الصدقات منهما إذا أراد سهمه منها إلا أن يتطوع لأن بنى هاشم وبنى عبد المطلب تحرم عليهم الصدقات ولا يحرم عليهم النفي . . . ولا يجوز لعامل النفي أن يقسم ما جاءه إلا بآذن ويجوز لعامل الصدقات أن يقسم ما جاءه بغير آذن ما لم ينه عنه لما قدمناه من صرف مال النفي عن اجتهد الامام ومصرف الصدقة نص بالكتاب وصفة عامل النفي مع وجود امانته وشهامته تختلف بحسب اختلاف ولايته فيه وهى تقسم ثلاثة أقسام . أحدها أن يتولى تقدير أموال النفي وتقدير وضعها في الجهات المستحقة منها كوضع الخراج والجزية . . . فن شروط ولاية هذا العامل أن يكون حراً مسلماً مجتهداً في أحكام الشريعة مضطعاً بالحساب والمساحة . . . والقسم الثاني أن يكون عام الولاية على جباية ما استقر من أموال النفي كلها . . . فالعبرة في صحة ولايته ثلاثة شروط الاسلام والحرية والاضطلاع بالحساب والمساحة ولا يشتر أن يكون قتيلاً مجتهداً لأنه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره . . . والقسم الثالث أن يكون خاص الولاية على نوع من أموال النفي خاص فيعتبر ما وليه منها فإن لم يستغن فيه عن استنابة اعتبر فيه الاسلام والحرية مع اضطلاع به بشروط ما ولي من مساحة أو حساب ولم يميز أن يكون ذمياً ولا عبداً لأن فيها ولاية وإن استغنى عن الاستنابة جاز أن يكون عبداً لأنه كالرسول المأمور . . . وأما كونه ذمياً فينظر فيما رد إليه من مال النفي . فإن كانت معاملته فيه مع أهل الذمة كالجزية وأخذ العشر من أموالهم جاز أن يكون ذمياً وإن كانت معاملته فيه مع المسلمين كالخراج الموضوع على رقاب الإرضين إذا صارت في أيدي المسلمين في جواز كونه ذمياً وجهان . . . وإذا بطلت

ولاية العامل قبض مال النبي مع فساد ولايته برى الدافع مما عليه اذا لم ينه عن القبض لأن القابض منه مأذون له وان فسدت ولايته وجرى في القبض مجرى الرسول ويكون الفرق بين صحة ولايته وفسادها أن له الاجبار على الدفع مع صحة الولاية وليس له الاجبار مع فسادها فان نهى عن القبض مع فساد ولايته لم يكن له القبض ولا الاجبار ولم يبرأ الدافع بالدفع اليه اذا علم بنهيه وفي براءته اذا لم يعلم بالنهي وجهاً كالوكيل

(فصل) فأما الفتنة فهي أكثر أقساماً وأحكاماً لأنها أصل تفرع عنه النبي فكان حكمها أعم . وتشغل على أربعة أقسام أسرى . وسبي . وأرضين . وأموال . فأما الأسرى فهم الرجال المقاتلون من الكفار اذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء فقد اختلف الفقهاء في حكمهم فذهب الشافعي رحمه الله الى أن الامام أو من استأذنه الامام عليهم في أمر الجهاد يخير فيهم اذا أقاموا على كفرهم في الاصح من أحد أربعة أشياء إما القتل واما الاسترقاق واما الفداء . مال أو أسرى واما المن عليهم بغير فداء فان اسلموا سقط القتل عنهم وكان على خياره في أحد الثلاثة وقال مالك يكون مخيراً بين ثلاثة أشياء القتل أو الاسترقاق أو المفاداة بالرجال دون المال وليس له المن وقال أبو حنيفة يكون مخيراً بين شيتين القتل أو الاسترقاق وليس له المن ولا المفاداة بالمال وقد جاء القرآن بالمن والفداء قال تعالى ( فامنا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ) ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي عزة الجمحي يوم بدر وشرط عليه أن لا يعود لقتاله فعاد لقتاله يوم أحد فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله فقال أم بن علي فقال لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فأمر بضرب عنقه صبراً . ولما قتل النضر بن الحارث بالصفراء بعد انكفائه من بدر لما استوقفته ابنته فتيلة يوم فتح مكة وانشدته قولها

(الكامل)

يارا كبا إن الانيل مظنة	عن صبح خامة وأنت موفق
أبلغ به مينا فان نجبة	ما أن تزال بها الركائب تخفق
مني اليه وعبرة مسفوحة	جادت لسانها وأخرى تخفق
أحمد ياخير ضني كريمة	في قومها والفحل فحل معرق

النضر أقرب من قتل قرابة وأحقهم ان كان عتق يعنى

ما كان ضررك لو مننت وربما من الفقى وهو المعيق المحقق

فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعت شعرها ماقتلته ولولم يميز المن لما قال هذا لأن أقواله أحكام مشروعة . . . وأما الفداء فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسرى بدرًا وفادى بمدبرهم رجلًا برجلين فإذا ثبت خياره فبين لم يسلم بين الأمور الأربعة تصفح أحوالهم واجتهد برأيه فيهم فمن علم منه قوة بأس وشدة نكاية ويأس من إسلامه وعلم ما في قتله من وهن قومه قتله صبرًا من غير مثله ومن رآه منهم ذا جلد وقوة على العمل وكان مأمون الخيانة والخيانة استرقه ليكون عونًا للمسلمين ومن رآه منهم مرجو الإسلام أو مطاعًا في قومه ورجا بلن عليه أما إسلامه أو تألف قومه من عليه وأطلقه ومن وجد منهم ذا مال وجدة وكان بالمسلمين خلة وحاجة فاداه على مال وجعله عدة للإسلام وقوة للمسلمين وإن كان في أسرى عشيرته أحد من المسلمين من رجال أو نساء فاداه على إطلاقهم فيكون خياره في الأربعة على وجه الاحوط الاصلح ويكون المال المأخوذ في الفداء غنيمة تضاف إلى الفنائم ولا يخص بها من أسر من المسلمين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع فداء الأسرى من أهل بدر إلى من أسرهم قبل نزول قسم الغنيمة في الغنائم ومن أباح الإمام دمه من المشركين لعظم نكايته وشدة أذيته ثم أسر جاز له المن عليه والعفو عنه قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ستة عام الفتح ولو تعلقوا بأستار الكعبة . عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول له اكتب غفور رحيم فيكتب عليهم حكيم ثم ارتد فلحق بقريش وقال إني أصرف محمدًا حيث شئت فنزل فيه قوله تعالى (ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله) . . . وعبد الله بن خططل كانت له قينتان تغنيان بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . والحويرث بن نفيل كان يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . ومقيس بن حبابة كان بعض الانصار قتل أخاه خطأ فأخذ دية ثم اغتال القاتل فقتله وعاد إلى مكة مرندًا وأنشأ يقول ( الطويل )

شنى النفس ان قد بات بالقاع مسنداً يصرح ثوبه دماء الاخادع

وكانت هموم النفس من قبل قتله تلم فتحنى عن وطء المضاجع  
 تأرت به قهراً وحملت عقله سراً بنى التجار أبواب قارع  
 وادركت نأري واضطجعت موسداً وكنت عن الاسلام اول راجع  
 وسارة مولاة لبعض بنى عبد المطلب كانت تسب وتؤذى . وعكرمة بن أبي جهل كان  
 يكثر التأليب على النبي صلى الله عليه وسلم طلباً لئلا يراه . فأما عبد الله بن سعد بن  
 أبي سرح فان عثمان رضى الله عنه استأمن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه  
 ثم أعاد الاستئمان ثانية فلما ولي قال ما كان فيكم من يقتله حين أعرضت عنه قالوا لا وأمات  
 إلينا بعينك قال ما كان ليبي أن تكون له خاتنة إلا عين . وأما عبد الله بن خطيل فقتله  
 سعد بن حريث الخزومي وأبو برزة الأسلمي . وأما مقيس بن مجابة فقتله نائلة بن عبد  
 الله رجل من قومه . وأما الحويرث بن نفيل فقتله علي بن أبي طالب صبراً بأمر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ثم قال لا يقتل قريش بعد هذا صبراً إلا بقود . وأما قينثا بن خطيل  
 فقتلت أحمداً وهو ربت الأخرى حتى استؤمن لها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنها . وأما  
 سارة فغيبت حتى استؤمن لها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنها ثم تغيبت من بعد  
 حتى أوطأها رجل من المسلمين فرسا له في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالابطح  
 فقتلها . وأما عكرمة بن أبي جهل فانه سار الى ناحية البحر وقال لا أسكن مع رجل قتل  
 أبا الحكم يعني أباه فلما ركب البحر قال له صاحب السفينة أخلص قال ولم قال لا يصلح  
 في البحر الا الاخلاص فقال والله لئن كان لا يصلح في البحر الا الاخلاص فانه لا يصلح  
 في البر غيره فرجع وكانت زوجته بنت الحارث قد أسلمت وهي أم حليم فأخذت له من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً وقيل بل خرجت اليه بأمانه الى البحر فلما رآه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مرحباً بالراكب المهاجر فأسلم فقال له رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تسألني اليوم شيئاً الا أعطيتك فقال إني أسألك ان تسأل الله أن  
 يغفر لي كل نفقة أنفقها لأصدها عن سبيل الله وكل موقف وقفته لأصده عن سبيل الله  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر له ما سأل فقال والله يا رسول الله لا داع  
 درهما أنفقته في الشرك الا أضقت مكانه في الاسلام درهمين ولا موقفاً وقفته في الشرك

الا وقتت مكانه في الاسلام موقفين فقتل يوم اليرموك رضى الله عنه وهذا الخبر يتعاق

به في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم احكام فذلك استوفينا

(فصل) واما قتل من اضعفه الهرم أو أعجزته الزمانة أو كان ممن نحلى من الرهبان واصحاب

الصوامع فان كانوا يمدون المقاتلة برأيهم ويحرضونهم على القتال جاز قتلهم عند الظفر بهم  
وكانوا في حكم المقاتلة بعد الأسروان لم يخالطوهم في رأي ولا تحريض ففي اباحة قتلهم قولان

(فصل) واما السبي فهم النساء والاطفال فلا يجوز أن يقتلوا اذا كانوا اهل

كتاب لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان ويكونون سيياً مسترقاً

يقسمون مع الفتناء وان كان النساء من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبدة الاوثان

وامتنع من الاسلام فعنه الشافعي يقتلن وعند ابى حنيفة يسترقن ولا يفرق فحين

استرقن بين والدها ولولدها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا توله والدها عن ولدها فان

فادى بالسبي على مال جاز لأن هذا الفداء بيع ويكون مال فدائهم مغنوماً مكانهم ولم يلزمه

استطابة نفوس الغنائين عنهم من سهم المصالح وان اراد ان يفادى بهم عن امرى من المسلمين

في ايدى قومهم عوض الغنائين عنهم من سهم المصالح وان اراد ان عليهم لم يحز الا باستطابة نفوس

الغنائين عنهم إما بالعفو عن حقوقهم منهم واما بما يعوضهم عنهم فان كان المن عليهم

لمصلحة عامة جاز أن يعوضهم من سهم المصالح وان كان لأمر يخصه عاوض عنهم من

مال نفسه.. ومن امتنع من الغنائين عن ترك حقه لم يستزل عنه اجباراً حتى يرضى

وخالف ذلك حكم الأسرى الذي لا يلزمه استطابة نفوس الغنائين في المن عليهم لان قتل

الرجال مباح وقتل السبي محظور فصار السبي مالا مغنوما لا يستزلون عنه الا باستطابة

النفوس قد استعظفت هوازن النبي صلى الله عليه وسلم حين سباهم بخين وأتاه وفودهم

وقد فرق الاموال وقسم السبي فذكروه حرمة رضاعه فيهم من لبن حليمة وكانت من

هوازن حكى ابن اسحاق أن هوازن لما سبيت وغنمت اموالهم بخين قدمت وفودهم

مسلمين على النبي صلى الله عليه وهو بالجمرة فقالوا يا رسول الله اننا اصل وعشيرة وقد

اصابنا من البلاء مالا يخفى عليك فاهن علينا من الله عليك ثم قام منهم ابو صرد زهير بن

صرد فقال يا رسول الله انما في الحظائر عمتك وخالانك وحواضك الاثني كن بكفلتك

ولو انا ما حنا للحارث بن ابي ثمر أو النعمان بن المنذر ثم نزلنا بمثل المنزل الذي نزلنا  
رجونا عطفه وجائزته وانت خير الكفيلين ثم انشأ يقول (البسيط)

أمن على نبي رسول الله في كرم      فأنتك المرة نرجوه وندخر  
أمن على بيضة قد عاقها قدر      ممزق شملها في دمرها غير  
أمن على نسوة قد كنت ترضعها      إذ فوك يملأه من محضها الددر  
الآن إذ كنت طفلاً كنت ترضعها      واذ تربتك مائثي ومائدر  
لا تحبنا كمن شالت نعماته      واستبق منا قانا معشر زهر  
اذ لم تداركنا نعماء تنشرها      يا أرجح الناس حلماً حين يختبر  
انا لنشكرك النعمى وان كثرت      وعندنا بعد هذا اليوم ندخر

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبناؤكم ونسأؤكم أحب إليكم أم أموالكم فقالوا  
خيرتنا بين أموالنا وأحبائنا بل ترد علينا أبناءنا ونساءنا فهم أحب إلينا فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم وقالت قريش ما كان  
لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار ما كان لنا فهو لرسول الله وقال  
الاقرع بن حابس اما انا وبنو تميم فلا وقال عيينة بن حصن اما انا وبنو فزارة فلا وقال  
العباس بن مرداس السلمى اما انا وبنو سليم فلا فقالت بنو سليم ما كان لنا فهو لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال العباس بن مرداس لبنى سليم قد وهنت قوتى فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اما من تمسك منكم بحقه من هذا السبي فله بكل انسان ست  
قلائص فردوا الى الناس ابناءهم ونساءهم فردوا وكان عيينة قد اخذ عجوزاً من عجائز  
هوازن وقال انى لا ارى لها فى الحبي نسباً فمضى ان يعظم فداءها فامتنع من ردها بست  
قلائص فقال ابو صرد خلها عنك فوالله ما فوها ببارد ولا نديها بناهد ولا بطنها بواله  
ولا زوجها بواحد ولا درها بما غد فردها بست قلائص ثم ان عيينة لقي الاقرع فشكا  
اليه فقال انك ما اخذتها ببيضاء غريرة ولا نصفاً وثيرة وكان فى السبي الشباء بنت الحارث  
ابن عبد المزى اخت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فعنف بها الى أن أمته  
وهي تقول انا اخت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلما انتهت اليه قالت له



أما اختك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما علامة ذلك فقالت عضة عضفتنيها وألمتوركنت  
فعرف العلامة وبسط لها رداءه واجلسها عليه وخيرها بين المقام عند مكرمة أو الرجوع إلى  
قومها عتمة فاختارت أن يتبعها ويردها إلى قومها ففعل النبي صلى الله عليه وسلم وذلك  
قبل ورود الوفد ورد النبي فأعطاهما غلاماه يقال له مكحل وجارية فزوجت أحدهما  
بالآخر ففهم من نسلهما بقية وفي هذا الخبر مع الأحكام المستفادة منه سيرة يجب أن  
يقعها الولاية فذلك استوفينا . . وإذا كان في السبايا ذوات أزواج بطل نكاحهن  
بالسبي سواء سبي أزواجهن معهن أم لا وقال أبو حنيفة إن سبين مع أزواجهن فهن على  
النكاح وإن أسلمت منهن ذات زوج قبل حصولها في السبي فهي حرة ونكاحها باطل  
بأنقضاء العدة . . وإذا قسم السبايا في الغنائم حرم وطئن حتى يستبرأ بحبضة إن كن من  
ذوات الأنثاء أو بوضع الحمل إن كن حوامل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مر بسبي هوازن فقال ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض . . وما علب  
عليه المشركون من أموال المسلمين وأحرزوه لم يملكوه وكان باقيا على ملك أربابه من  
المسلمين فإن غنمه المسلمون رد على مالكه منهم بغير عوض وقال أبو حنيفة قدملكه  
المشركون إذ غلبوا عليه حتى لو كانت أمة ودخل سيدها المسلم دار الحرب حرم  
عليه وطئها ولو كانت أرضا أسلم عنها المتقلب عليها كان أحق بها وإذا غنمه المسلمون  
كانوا أحق به من مالكه وقال مالك إن أدركه مالكه قبل القسمة كان أحق به  
وإن أدركه بعدها كان مالكه أحق بثمنه وغنمه أحق بعينه . . ويجوز شراء أولاد أهل  
الحرب منهم كما يجوز سيهم ويجوز شراء أولاد أهل العهد منهم ولا يجوز سيهم ولا يجوز  
شراء أولاد أهل الذمة منهم ولا يجوز سيهم . . ويجوز على ما غنمه الواحد والاثنتان حكم  
الغنجة في أخذ خمسة وقال أبو حنيفة وصاحباها لا يؤخذ خمسة حتى يكونوا أسرية واختلفوا  
في السرية فقال أبو حنيفة ومحمد السرية أن يكونوا عدداً ممتعاً وقال أبو يوسف السرية  
تسعة فصاعد لأن سرية عبد الله بن جحش كانت تسعة وهذا غير معتبر عند أكثر  
الفقهاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن أبيس إلى خالد بن سفيان  
الهدلي سرية وحده فقتله وبعث عمرو بن أمية الضمري وآخر معه سرية . . وإذا أسلم

أحد الأبرين كان اسلاماً الصغار أولادها من ذكور وإناث ولا يكون اسلاماً للبالغين منهم إلا أن يكون البالغ مجنوناً وقال مالك يكون اسلام الأب اسلاماً لهم ولا يكون اسلام الأم اسلاماً لهم - ولا يكون اسلام الأطفال بأنفسهم اسلاماً ولا ردتهم ردة وقال أبو حنيفة اسلام الطفل اسلام وردته ردة إذا كان يعقل ويميز لكن لا يقتل حتى يبلغ وقال أبو يوسف يكون اسلام الطفل اسلاماً ولا تكون ردة ردة وقال مالك في رواية معن عنه

ان عرف نفسه صح اسلامه وان لم يعرفها لم يصح

(فصل) وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام \* أحدها ما ملكت عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء فقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها تكون غنمة كالأموال تقسم بين الغانمين إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين وقال مالك نصير وفقاً على المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمها بين الغانمين وقال أبو حنيفة الإمام فيها بالخيار بين قسمتها بين الغانمين فتكون أرضاً عشرية أو يعيدها إلى أيدي المشركين بخراج يضرب عليها فتكون أرض خراج ويكون المشركون بها أهل ذمة أو يقفها على كافة المسلمين ونصير هذه الأرض دار اسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد إليها المشركون لملك المسلمين لها ولا يجوز أن يستنزل عنها للمشركين لثلاث نصير دار حرب \* والقسم الثاني منها ممالك منهم عفواً لا يجلائهم عنها خوفاً فتصير بالاستيلاء عليها وفقاً وقيل بل لا نصير وفقاً حتى يقفها الإمام لفظاً ويضرب عليها خراجاً يكون أجره لرقابها تؤخذ ممن عومل عليها من مسلم أو معاهد ويجمع فيها بين خراجها وأعشار زروعها وتمارها إلا أن تكون الثمار من نخل كانت فيها وقت الاستيلاء عليها فتكون تلك النخل وفقاً معها لا يجب في ثمرها عشر ويكون الإمام فيها مخيراً بين وضع الخراج عليها أو المساقاة على ثمرتها ويكون ما استوقف غرسه من النخل معشوراً وأرضه خراجاً وقال أبو حنيفة لا يجمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج ونصير هذه الأرض دار اسلام ولا يجوز بيع هذه الأرض ولا رهنها ويجوز بيع ما استحدث فيها من نخل أو شجر \* والقسم الثالث أن يستولى عليها صلحاً على أن تقرر في أيديهم بخراج يؤدونه

عنها فهذا على ضربين . . أحدهما أن يصلحهم على أن ملك الأرض لنا فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الاسلام ولا يجوز بيعها ولا رهنها ويكون الخراج أجرة لا يسقط عنهم باسلامهم فيؤخذ خراجها اذا انتقلت الى غيرهم من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد فان بذلوا الجزية عن رقابهم جاز اقرارهم فيها على التأبيد وان منعوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرروا فيها الا المدة التي يقر فيها أهل العهد وذلك أربعة أشهر ولا يجاوزون السنة وفي اقرارهم فيها ما بين الاربعة أشهر والسنة وجهان والضرب الثاني أن يصلحوا على أن الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه عنها وهذا الخراج في حكم الجزية متى أسدوا سقط عنهم ولا نصير أرضهم دار اسلام وتكون دار عهدولهم بيعها ورهنها واذا انتقلت الى مسلم لم يؤخذ خراجها ويقرون فيها ما أقاموا على الصلح ولا تؤخذ جزية رقابهم لانهم في غير دار الاسلام وقال ابو حنيفة قد صارت دارهم بالصلح دار اسلام وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقضوا الصلح بعد استقراره معهم فقد اختلف فيهم فذهب الشافعي رحمه الله الى أنها ان ملكت أرضهم عليهم فهي على حكمها وان لم تملك صارت الدار حرباً وقال ابو حنيفة ان كان في دارهم مسلم أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار اسلام يجري على أهلها حكم البغاة وان لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال ابو يوسف ومحمد قد صارت دار حرب في الامرين كليهما

( فصل ) واما الاموال المتقولة فهي الفنائم المألوفة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها على رأيه ولما تذازع فيها المهاجرون والانصار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكاً لرسوله يضمها حيث شاء وروى أبو أمامة الباهلي قال سألت عبادة بن الصامت عن الانفال يعني عن قوله تعالى (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم) فقال عبادة بن الصامت فينا أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل فساءت فيه اخلاقنا فانزع الله سبحانه من أيدينا فجعله الى رسوله فقسمه بين المسلمين على سواء واصطنى من غنيمة بدر سيفه ذا الفقار وكان سيف منبه بن الحجاج وأخذ منها سهمه ولم يحمسها الي أن أنزل الله عز وجل بعد بدر قوله تعالى (واعلموا أنما غنم

من شئ فان لله خمسة وارسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فتولى الله سبحانه قسمة الغنائم كما تولى قسمة الصدقات فكان أول غنيمة خمسها رسول الله صلى الله عليه وسلم مد بدر غنيمة بنى قينقاع . واذا جمت الغنائم لم تقسم مع قيام الحرب حتى تتجلى ليعلم بانجلائها تحقق الظفر واستقرار الملك ولئلا يتشاغل المقاتلة بها فيهمزوا فاذا انجلت الحرب كانت تعجيل قسمتها في دار الحرب وجواز تأخيرها الى دار الاسلام بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يقسمها في دار الحرب حتى تصير الى دار الاسلام فيقسمها حينئذ فاذا أراد قسمتها بدأ بالسلب القتل فاعطى كل قاتل سلب قتيله سواء شرط الامام له ذلك أو لم يشترطه وقال ابو حنيفة ومالك ان شرط لهم ذلك استحقوه وان لم يشترطه لهم كان غنيمة فيشتركون فيها وقد نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد حيازة الغنائم من قتل قتيلاً فله سلبه والشرط ما تقدم الغنيمة لاماً آخر عنها وقد اعطى ابا قتادة أسلاب قتلاه وكانوا عشرين قتيلاً . . والسلب ما كان على المقتول من لباس يقيه وما كان معه من سلاح يقاتل به وما كان تحته من فرس يقاتل عليه ولا يكون مافى المسكر من امواله سلبا وهل يكون مافى وسطه من مال وما بين يديه من حقبة سلبا فيه قولان ولا يخمس السلب وقال مالك يؤخذ خمسة لاهل الخس فاذا فرغ من اعطاء السلب فقد اختلف فيما يصنعه بعد ذلك فالصحيح من القولين انه يبدأ بعد السلب باخراج الخس من جميع الغنيمة فيقسمه بين اهل الخس على خمسة أسهم كما قال عز وجل (واعلموا أنما غنم من شئ فان لله خمسة والرسول) الآية وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وعمر ومالك يقسم الخس على ثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل وقال ابن عباس رضى الله عنه يقسم الخس على ستة أسهم سهم لله تعالى يصرف في مصالح الكعبة . . واهل الخس في الغنيمة هم اهل الخس في النى فيكون سهم من الخس لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح والسهم الثانى لذوى القربى من بنى هاشم وبنى المطلب والسهم الثالث لليتامى والسهم الرابع للمساكين والسهم الخامس لبنى السبيل ثم يرضخ بعد الخس لاهل الرضخ وهم في القول الثانى مقدمون على الخس واهل الرضخ من لاسهم له من حاضرى الوقعة من

العبيد والنساء والصبيان والزمنى وأهل الذمة يرزخ لهم من الغنيمة بحسب عنايتهم ولا يبلغ رزخيخ أحد منهم سهم فارس ولا راجل فلو زال نقص أهل الرزخ بعد حضور الوقعة بمقتضى العبد وبلوغ الصبي وإسلام الكافر فإن كان ذلك قبل انقضاء الحرب أسهم لهم ولم يرزخ وإن كان ذلك بعد انقضائها رزخ لهم لم يسهم ثم تقسم الغنيمة بعد إخراج الخمس والرزخ منها بين من شهد الوقعة من أهل الجهاد وهم الرجال الأحرار المسلمون الأصحاء يشرك فيها من قاتل ومن لم يقاتل لأن من لم يقاتل عون للقاتل ورد له عند الحاجة وقد اختلف في قوله تعالى (وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا) على تأويلين أحدهما أنه تكسير السواد وهذا قول السدي وابن جرير والثاني أنه المرباطة على الخيل وهو قول ابن عون . وتقسم الغنيمة بينهم خمسة الاستحقاق لا يرجع فيها إلى خيار القاسم وإلى الجهاد وقال مالك مال الغنيمة موقوف على رأى الإمام إن شاء قسمه بين الثامنين تسوية وتفضيلا وإن شاء أشرك معهم غيرهم ممن لم يشهد الوقعة وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الغنيمة لمن شهد الوقعة ما يدفع هذا المذهب . وإذا اختص بها من شهد الوقعة وجب أن يفضل الفارس على الراجل لفضل عنائه واختلف في قدر تفضيله فقال أبو حنيفة يعطى الفارس سهمين والراجل سهما واحدا وقال الشافعي يعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهما واحدا ولا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل خاصة ويعطى ركائب البغال والحمير والجمال والفيلة سهام الرجالة ولا فرق بين غنات الخيل وجهانها وقال سليمان بن ربيعة لا يسهم إلا للعتاق السوابق وإذا شهد الوقعة بفارسه أسهم له وإن لم يقاتل عليه وإذا خلفه في المعسكر لم يسهم له وإذا حضر الوقعة بفارس لم يسهم إلا لفارس واحد وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسهم لفارسين وبه قال الأوزاعي وقال ابن عينة يسهم لما يحتاج إليه ولا يسهم لما لا يحتاج إليه ومن مات فارسه بعد حضور الوقعة أسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له وكذلك لو كان هو الميت وقال أبو حنيفة إن مات هو أو فارسه بعد دخول دار الحرب أسهم له وإذا جاءهم مدد قبل انجلاء الحرب شاركهم في الغنيمة وإن جاؤا بعد انجلائها لم يشاركهم وقال أبو حنيفة إن دخلوا دار الحرب قبل انجلائها شاركهم ويسوى في قسمة الغنائم بين مرتزقة الجيش وبين

المتطوعة اذا شهد جميعهم الوقعة واذا غزا قوم بغير اذن الامام كان ما غنموه غنموسا  
وقال ابو حنيفة لا يخس وقال الحسن لا يملك ما غنموه . واذا دخل المسلم دار الحرب  
بمان أو كان مأسوراً معهم فاطلقوه وأمنوه لم يجوز ان يقاتلهم في نفس ولا مال وعليه ان  
يؤمنهم وقال داود يجوز ان يقاتلهم في انفسهم واموالهم الا ان يستأمنوه كما امنوه فيلزمه  
الموادعة ويحرم عليه الاغتيال . واذا كان في المقاتلة من ظهر عناؤه وأثر بلاؤه لشجاعته  
واقدامه اخذ سهمه من الفنيمة اسوة بغيره وزيد من سهم المصالح بحسب عتائه فان لذي  
السابقة والاقدام حقاً لا يضاع قد عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم اول راية عقدها  
في الاسلام بعد عمه حمزة بن عبد المطلب لمبيدة بن الحارث في شهر ربيع الاول في  
السنة الثانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن ابى وقاص الى ادنى ماء بالحجاز وكان  
امير المشركين عكرمة بن ابى جهل فرمى سعد ونكى وكان اول من رمى سهماً في  
سبيل الله فقال ( الوافر )

الاهل أنى رسول الله أنى      حيث محابى بصدر نبلى  
أذود بها أوائلهم ذبادا      بكل حزنونة وبكل سهل  
فما يتدأرام في عدو      بسهم يارسل الله قبلى  
وذلك أن دينك دين صدق      وذوق أثبت به وعدل  
فلما قدم اعتذرله رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سبق اليه وتقدم فيه

### ( الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج )

والجزية والخراج حقان وصل الله سبحانه وتعالى المسلمين اليهما من المشركين بمجمعان  
من ثلاثة اوجه وفترقان من ثلاثة اوجه ثم تنفر أحكامهما . فأما الوجة التي بمجمعان  
فيها فأحدها ان كل واحد منهما مأخوذ عن مشرك صفاراً له وذلة . والثاني انهما . الا في  
يصرقان في اهل النى . والثالث انهما يجبان بحلول الحول ولا يستحقان قبله . واما الاجوه  
التي يفترقان فيها . فأحدها ان الجزية نص وان الخراج اجتهاد . والثاني أن اقل الجزية  
مقدر بالتسرع واكثرهما مقدر بالاجتهاد والخراج اقله واكثره مقدر بالاجتهاد . والثالث

أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بمحدث الاسلام والغزاج يؤخذ مع الكفر والاسلام .. فأما الجزية فهي موضوعة على الرؤس واسمها مشتق من الجزاء إما جزاء على كفرهم لآخذها منهم صفارا وإما جزاء على أمانتالهم لآخذها منهم رققا والاصل فيها قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون) أما قوله سبحانه - الذين لا يؤمنون بالله - فأهل الكتاب وان كانوا معترفين بأن الله سبحانه واحد فيحتمل نفى هذا الايمان بالله تأويلين . احدهما لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن . والثاني لا يؤمنون برسوله محمد صلى الله عليه وسلم لان تصديق الرسل ايمان بالمرسل وقوله سبحانه - ولا باليوم الآخر - يحتمل تأويلين . احدهما لا يخافون وعيد اليوم الآخر وان كانوا معترفين بالتواب والعقاب . والثاني لا يصدقون بما وصفه الله تعالى من انواع العذاب وقوله - ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله - يحتمل تأويلين . احدهما ما أمر الله سبحانه بنسخه من شرائعهم . والثاني ما احله الله لهم وحرره عليهم وقوله - ولا يدينون دين الحق - فيه تأويلان . احدهما مافى التوراة والانجيل من اتباع الرسول وهذا قول الكلبي . والثاني الدخول في الاسلام وهو قول الجمهور وقوله - من الذين أوتوا الكتاب - فيه تأويلان . احدهما من دين ابناة الذين أوتوا الكتاب . والثاني من الذين بينهم الكتاب لانهم في اتباعه كابنائهم وقوله تعالى - حتي يعطوا الجزية - فيه تأويلان . احدهما حتي يدفعوا الجزية . والثاني حتي يضمنوا لان بضامتها يجب الكف عنهم . وفي الجزية تأويلان . احدهما انها من الاسماء المجلة التي لا تعرف منها ما اريد بها الا ان يرد بيان . والثاني انها من الاسماء العامة التي يجب اجراؤها على عمومها الا ما قد خصه الدليل وفي قوله سبحانه وتعالى - عن يده - تأويلان . احدهما عن غنا وقسرة . والثاني ان يستقيموا ان لنا في آخذها منهم يداوقدرة عليهم وفي قوله - وهم صاغرون - تأويلان . احدهما اذلا مستكينين . والثاني أن تجري عليهم احكام الاسلام فيجب على ولي الامر أن يضع الجزية على رقاب من دخل في الذمة من أهل الكتاب ليقرأ بها في دار الاسلام ويلتزم لهم بذلك حقان . احدهما الكف عنهم . والثاني

الحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين روى نافع عن ابن عمر قال كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم ان قال احفظوني في ذمتي . والعرب في اخذ الجزية منهم كثيرهم وقال ابو حنيفة لا آخذها من العرب لئلا يجري عليهم صفار ولا تؤخذ من مرند ولا دهرى ولا عابدون واخذها ابو حنيفة من عبدة الاوثان اذا كانوا عجماء ولم يأخذها منهم اذا كانوا عربا واهل الكتاب هم اليهود والنصارى وكتابهم التوراة والانجيل ويجري المجوس مجراهم في اخذ الجزية منهم وان حرم اكل ذبائحهم وتكاح نسائهم وتؤخذ من الصابئين والسامرة اذا وافقوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم وان خالفوهم في فروعه ولا تؤخذ منهم اذا خالفوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم ومن دخل في اليهودية والصرانية قبل تبديلها اقر على ما دان به منهما ولا يقر ان دخل بعد تبديلها ومن جهلت حاله اخذت جزيته ولم تؤكل ذبيحته ومن انتقل من يهودية الى نصرانية لم يقر في اصح القولين واخذ بالاسلام فان عاد الى دينه الذي انتقل عنه ففي اقراره عليه قولان ويهود خبير وغيرهم في الجزية سواء باجاء الفقهاء . ولا تجب الجزية الا على الرجال الاحرار العقلاء ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد لاهم اتباع وذراى ولو تفردت منهم امرأة على ان تكون تبعا لزوج أو صبي لم يؤخذ منها جزية لانها تبع لرجال قومها وان كانوا اجانب منها ولو تفردت امرأة من دار الحرب قبلت الجزية للمقام في دار الاسلام لم يلزمها ما بذلته وكان ذلك منها كإبنة لا تؤخذ منها ان امتنعت ولزمت ذمتها وان لم تكن تبعا لقومها . ولا تؤخذ الجزية من خنثى مشكل فان زال اشكاله وبأنه رجل اخذ بها في مستقبل امره وما ضيه . واختلف الفقهاء في قدر الجزية فذهب ابو حنيفة الى تصنيفهم ثلاثة اصناف اغنياء يؤخذ منهم ثمانية واربعون درهما وأوساط يؤخذ منهم اربعة وعشرون درهما وفقراء يؤخذ منهم اثنا عشر درهما فجعلها مقدرة الأقل والاكثر ومنع من اجتهاد الولاة فيها وقال مالك لا يقتصر اقلها ولا اكثرها وهي موكولة الاجتهاد الولاة في الطرفين وذهب الشافعي الى انها مقدرة الأقل بدنيار لا يجوز الاقتصار على أقل منه وعنده غير مقدرة الاكثر يرجع فيه الى اجتهاد الولاة ويجتهد رأيه في التسوية بين جميعهم او التفضيل بحسب احوالهم فاذا اجتهد



وأبى في عقد الجزية معها علي مرأسة أولى الامر منهم صارت لازمة لجميعهم ولا عقابهم قرناً بعد قرن ولا يجوز لوال بعده أن يغيره الى نقصان منه أو زيادة عليه فان صولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم ضوعفت كما ضاعف عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع تنوخ وبهراء ونفى تغلب بالشام ولا تؤخذ من النساء والصبيان لأنها جزية تصرف في اهل الفى تخالفت الزكاة المأخوذة من النساء والصبيان فان جمع بينها وبين الجزية اخذتا معاً وان اقتصر عليها وحدها كانت جزية اذا لم تنقص في السنة عن دينار واذا صولحوا على ضيافة من مر بهم من المسلمين قدرت عليهم ثلاثة أيام وأخذوا بها لا يزادون عليها كما صالح عمر نصارى الشام على ضيافة من مر بهم من المسلمين ثلاثة أيام مما يأكلون ولا يكلفهم ذبح شاة ولا دجاجة وتبيت دوابهم من غير شعير وجعل ذلك على أهل السواد دون المدن فان لم يشترط عليهم الضيافة ومضاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم فى زرع ولا ثمر ولا يلزمهم اضافة سائل ولا سابل . ويشترط عليهم فى عقد الجزية شرطان مستحق ومستعجب أما المستحق فسته شروط . أحدها أن لا يذكروا كتب الله تعالى بطن فيه ولا تحريف له . والثانى أن لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكذب له ولا ازدراء . والثالث أن لا يذكروا دين الاسلام بدم له ولا قدح فيه . والرابع أن لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسكاح . والخامس أن لا يفتنوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لماله ولا دينه والساس أن لا يعينوا أهل الحرب ولا يودوا أغنياءهم فهذه الستة حقوق ملتزمة فتلزمهم بغير شرط وانما اشترط إشعاراً لهم وتأكيدهم والتعليق العهد عليهم ويكون ارتكابها بعد ذلك ط نقضاً لعهدهم وأما المستعجب فسته أشياء . أحدها تغيير هياكلهم بلبس الغبار وشدة الزنار . والثانى أن لا يعلوا على المسلمين فى الابنية ويكون ان لم يتقصوا مساوين لهم . والثالث أن لا يسمعوهم أصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم فى عزير والمسيح . والرابع أن لا يجاهرهم بشرب خمرهم ولا بظهر صلبانهم وخنازيرهم . والخامس أن يحفوا دفن موتاهم ولا يجاهرها بنسب عليهم ولا نياحة والسادس ان ينعوا من ركوب الخيل عتاقاً وهجاً ولا ينعوا من ركوب البغال والخمير وهذه الستة المستعجة لا تلزم بمقد الذمة حتى تشتط تقصير بالشرط ملتزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم لكن يؤخذون بها إجباراً ويؤدبون

عليها زجراً ولا يؤدون ان لم يشترط ذلك عليهم. ويثبت الامام ما استقر من عقد الصلح معهم في دواوين الامصار ليؤخذوا به اذا تركوه فان لكل قوم صلحا وبما خالف ما سواه ولا تجب الجزية عليهم في السنة الا مرة واحدة بعد انقضائها بشهور هلالية ومن مات منهم فيها اخذ من تركته بقدر ما مضى منها ومن أسلم منهم كان مالزم من جزيته دينا في ذمته يؤخذ بها وأسقطها ابو حنيفة باسلامه وموته ومن بلغ من صفارهم أو آفاق من مجانينهم استقبل به حول ثم اخذ بالجزية ويؤخذ الفقير بها اذا بسر وينظر بها اذا أعسر ولا تسقط عن شيخ ولا زمن وقيل تسقط عنهما وعن الفقير. واذا تشاجروا في دينهم واختافوا في معتقدهم لم يعارضوا فيه ولم يكشفوا عنه واذا تنازعوا في حق وترفعوا فيه الى حاكمهم لم يتمتعوا منه فان ترفعوا فيه الى حاكمنا حكم بينهم بما يوجب دين الاسلام وتقام عليهم الحدود اذا أتوها ومن نقض منهم عهده بلغ مأمنه ثم كان حربا ولاهل العهد اذا دخلوا دار الاسلام الامان على نفوسهم واموالهم ولهم ان يقيموا فيها اربعة اشهر بغير جزية ولا يقيمون سنة الا بجزية وفيما بين الزميين خلاف ويلزم الكف عنهم كاهل الذمة ولا يلزم الدفع عنهم بخلاف اهل الذمة. واذا أمن بالغ عاقل من المسلمين حربيا لزم أمناه كافة المسلمين والمرأة في بذل الامان كالرجل والمبذ فيه كالحر وقال ابو حنيفة ولا يصح امان العبد الا ان يكون مأذونا له في القتال ولا يصح امان الصبي ولا المجنون ومن أمناء فهو حرب الا أن جهل حكم أمانيهم فيبلغ مأمنه. ويكون حربا. واذا تظاهر أهل العهد والذمة بقتال المسلمين كانوا حربا لوقتهم فيقتل مقاتلهم ويعتبر حال ماعداء المقاتلة بالرضى والانتكار. واذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية كان نقضاً لمعهدهم وقال ابو حنيفة وينقض به عهدهم الا ان يلحقوا بدار الحرب ويؤخذ منهم جبرا كالديون. ولا يجوز أن يحدنوا في دار الاسلام بيعة ولا كنيسة فان احدثوها هدمت عليهم ويجوز ان يبنوا ما استهدم من بيعة وكنائسهم الصيقة واذا نقض أهل الذمة عهدهم لم يستبح بذلك قتالهم ولا غنم اموالهم ولا سبي ذرارهم مالم يقاتلوا ووجب إخراجهم من بلاد المسلمين آمنين حتى يلحقوا بأمنهم من أدنى بلاد الشرك فان لم يخرجوا طوعا أخرجوا كرها

( فصل ) وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الارض من حقوق تؤدى عنها وفيه من نص الكتاب بينة خالفت نص الجزية فلذلك كان موقوفا على اجتهاد الائمة قال الله تعالى أم تسألهم خراجا فخراج ربك خير وفي قوله - أم تسألهم خراجا - وجهان . أحدهما أجراً . والثاني نقما وفي قوله - فخراج ربك خير - وجهان . أحدهما فرزق ربك في الدنيا خير منه وهذا قول الكلبي . والثاني فأجر ربك في الآخرة خير منه وهذا قول الحسن قال أبو عمرو بن العلاء والفرق بين الخرج والخراج ان الخرج من الرقاب والخراج من الارض والخراج في لغة العرب اسم للكراء والغلة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضم . . وأرض الخراج تميز عن أرض العشر في الملك والحكم . والارضون كلها تنقسم أربعة أقسام . أحدها ما استأنف المسلمون إحياء فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج والكلام فيها يذكر في إحياء الموات من كتابنا هذا . والقسم الثاني ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به فتكون على مذهب الشافعي رحمه الله أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج وقال أبو حنيفة الامام غير بين أن يجعلها خراجا أو عشرا فان جعلها خراجا لم يجوز أن تنقل الى العشر وان جعلها عشرا جاز أن تنقل الى الخراج . والقسم الثالث ممالك من المشركين غنوة وقهراً فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنمة تقسم بين الغائبين وتكون أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج وجعلها ممالك وفقاً على المسلمين بخراج يوضع عليها وقال أبو حنيفة يكون الامام مخيراً بين الامرين . والقسم الرابع ما صرح عليه المشركون من أرضهم فهي الارض المختصة بوضع الخراج عليها وهي على ضربين . أحدهما ما خلا عنه أهله حتى خلصت للمسلمين بغير قتال فتصير وفقاً على مصالح المسلمين ويضرب عليها الخراج ويكون أجره نقر على الابد وان لم يقدر بمدة لما فيها من عموم المصلحة ولا يتغير باسلام ولا ذمة ولا يجوز بيع رقابها اعتباراً بالحكم الوقوف . والضرب الثاني ما أقام فيه أهله وصلحوا على اقراره في أيديهم بخراج يضرب عليهم فهذا على ضربين . أحدهما أن ينزلوا عن ملكنا لنا عند صلحنا فتصير هذه الارض وفقاً على المسلمين كالذي أنجلي عنه أهله ويكون الخراج المضروب عليهم أجره لا يسقط باسلامهم ولا يجوز لهم بيع رقابها ويكونون أحق

بها ما أقاموا على صلحهم ولا تنزع من أيديهم سواء أقاموا على شرهم أم أسلموا كما لا تنزع الأرض المستأجرة من يد مستأجرها ولا يسقط عنهم بهذا الخراج جزية رقابهم إن صاروا أهل ذمة مستوطنين وإن لم ينتقلوا إلى الذمة وأقاموا على حكم العهد لم يجوز أن يقرروا فيها سنة وجاز إقرارهم فيها دونها بغير جزية. والضرب الثاني أن يستبقوها على أملاكهم ولا ينزلوا عن رقابها ويصلحوا عنها بخراج يوضع عليها فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا على شرهم وتسقط عنهم بإسلامهم ويجوز أن لا يؤخذ منهم جزية رقابهم ويجوز لهم بيع هذه الأرض على من شاؤا منهم أو من المسلمين أو من أهل الذمة فإن تباعوها فيها بينهم كانت على حكمها في الخراج وإن بيعت على مسلم سقط عنه خراجها وإن بيعت على ذي أهل أن لا يسقط عنه خراجها لبقاء كفره واحتفل أن يسقط عنه خراجها بخروجه بالذمة عن عقده من صلح عليها ثم ينظر في هذا الخراج الموضوع عليها فإن وضع على مساح الجربان بأن يؤخذ من كل جريب قدراً من ورق أو حب فإن سقط عن بعضها بإسلام أهلها كان مابق على حكمه ولا يضم إليه خراج ما سقط بالإسلام وإن كان الخراج الموضوع عليها صلحا على مال مقدر لم يسقط على مساحة الجربان فذهب الشافعي أنه يحيط عنهم من مال الصلح ما سقط منه بإسلام أهلها وقال أبو حنيفة يكون مال الصلح باقياً بكامله ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصه بإسلامه. فاما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما تحمله الأرض فإن عمر رضي الله عنه حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب في بعض نواحيه على كل جريب قفيزاً ودرهماً وجرى في ذلك على ما استوفقه من رأى كسري بن قباذ قاته أول من مسح السواد ووضع الخراج وحدد الحدود ووضع الدواوين وراعى ما تحمله الأرض من غير حيف بمالك ولا إجحاف بزراع وأخذ من كل جريب قفيزاً ودرهماً وكان القفيز وزنه ثمانية أرباط وثمانية دراهم بوزن الثقال ولا تشار ذلك بما ظهر في جاهلية العرب قال زهير بن أبي سلمى ( الطويل )

فتسلل لكم ما لا تغل لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم

وضرب عمر رضي الله عنه على ناحية أخرى غيرها غير هذا القدر فاستعمل عثمان بن حنيف

عليه وأمره بالمساحة ووضع ما تمخضه الأرض من خراجها فسخ ووضع على كل جريب من الكرم والشجر الملتص عشرة دراهم ومن النخل ثمانية دراهم ومن قصب السكر ستة دراهم ومن الرطبة خمسة دراهم ومن البر أربعة دراهم ومن الشعير درهمين وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأمضاه وعمل في نواحي الشام على غير هذا فعلم انه راعى في كل أرض ما تمخضه وكذلك يجب أن يكون واضح الخراج بعدميراعى في كل أرض ما تمخضه فانها تختلف من ثلاثة أوجه يؤثر كل واحد منها في زيادة الخراج وتقصانه . أحدها ما يختص بالأرض من جودة يزكوا بها زرعها أو رداءة يقل بهاربعها . والثاني ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والنار فنها ما يكثر ثمنه ومنها ما يقل ثمنه فيكون الخراج بحسبه . والثالث ما يختص بالسقي والشرب لأن ما التزم المؤنة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحقل من الخراج ما يحقله سقى السيوح والأمطار . . وشرب الزرع والأشجار ينقسم أربعة أقسام . أحدها ماسقاه الأدميون بغير آلة كالسيوح من العيون والأنهار يساقى إليها فيسبح عليها عند الحاجة ويتمع منها عند الاستفناء وهذا أوفر المياه منفعة وأقلها كلفة . والقسم الثاني ماسقاه الأدميون بآلة من نواضع ودواليب أو دوالي وهذا أكثر المياه مؤنة وأشقها عملاً . والقسم الثالث ماسقته السماء بمطر أو تلج أو طل ويسمى الصدى . والقسم الرابع ماسقته الأرض بنداوتها وما استكن من الماء في قرارها فيشرب زرعها أو شجرها بمروقه ويسمى البعل . فأما الغيل وهو ما شرب بالقناة فان ساح فهو من القسم الاول وان لم يسح فهو من القسم الثاني . وأما الكطائم فهو ما شرب من الآبار فان نضح منها بالغروب فهو من القسم الثاني وان استخرج من القناة فهو غيل يلحق بالقسم الاول . . واذا استقر ما ذكرناه فلا بد لواضع الخراج من اعتبار ما وصفناه من الواجه الثلاثة من اختلاف الأرضين واختلاف الزروع واختلاف السقي ليعلم قدر ما تمخضه الأرض من خراجها فيقصد العدل فيها فيما بين أهلها وبين أهل النية من غير زيادة تجحف بأهل الخراج ولا نقصان يضر بأهل النية نظراً للفرقين ومن الناس من اعتبر شرطاً رابعاً وهو قربها من البلدان والأسواق وبعدها لزيادة ثمناتها وتقصانها وهذا إنما يعتبر فيما يكون خراجها ورقاً ولا يعتبر فيما يكون خراجها جناتاً وللك

الشروط الثلاثة تعتبر في الحب والورق وإذا كان الخراج معتبراً بما وصفنا فكذا ذلك ما اختلف قدره وجاز أن يكون خراج كل ناحية مخالفاً لخراج غيرها ولا يستعصى في وضع الخراج غاية ما يحق له وليجعل فيه لأرباب الأرض بقية يجبرون بها التواب والحوائج . حكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد فتمعه من ذلك وكتب إليه لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وأبق لهم لحوماً يعقدون بها شعوماً . فإذا قرر الخراج بما احتلته الأرض من الوجوه التي قدمناها راعى فيها أصلح الأمور من ثلاثة أوجه . أحدها أن يضعه على مسائح الأرض . والثاني أن يضعه على مسائح الزرع . والثالث أن يجعلها مقاسة فإن وضعه على مسائح الأرض كان معتبراً بالسنة الهلالية وإن وضعه على مسائح الزرع كان معتبراً بالسنة الشمسية وإن جعله مقاسمة كان معتبراً بكامل الزرع وتصفيته فإذا استقر على أخذها مقداراً بالشروط المعتبرة فيه صار ذلك مؤبداً لا يجوز أن يزداد فيه ولا ينقص منه ما كانت الأرضون على أحوالها في سقيها ومصلحتها فإن تغير سقيها ومصلحتها إلى الزيادة أو النقصان فنذلك ضربان . أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان بسبب من جهتهم كزيادة حدثت بشق أنهار أو استنباط مياه أو نقصان حدث انقصر في عمارته أو عدول عن حقوق ومصلحة فيكون الخراج عليهم بحاله لا يزداد عليهم فيه زيادة عمارتهم فيه ولا ينقص منه لنقصانها ويؤخذون بالعمارة لئلا يستديم خرابها فتمطل . والضرب الثاني أن يكون حدوث ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان لشق انشق أو نهر تمطل فإن كان سده وعمله تمكننا وجب على الإمام أن يعمل من بيت المال من سهم المصالح والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل وإن لم يمكن عمله فخراج تلك الأرض ساقط عن أهلها إذا عدم الانتفاع بها فإن أمكن الانتفاع بها في غير الزراعة كعوائد أو مراعي جاز أن يستأنف وضع خراج عليها بحسب ما يحق له الصيد والمرعى وليست كالأرض الموات التي لا يجوز أن يوضع على معاندها ومراعيها خراج لأن هذه الأرض مملوكة وأرض الموات مباحة . وأما الزيادة التي أحدثها الله تعالى فكأنها حفرها السيل وصارت الأرض بها سائعة بعد أن كانت تسقى بآلة فإن كان هذا جارياً

لا يوثق بدوامه لم يجز أن يزداد في الخراج وان وثق بدوامه راعى الامام فيه المصلحة  
لارباب الضياع وأهل النية وعمل في الزيادة أو المتاركة بما يكون عدلا بين الفريقين ..  
وخراج الارض اذا أمكن زرعها مأخوذ منها وان لم تزرع وقال مالك لاخراج عليها  
سواء تركها مختاراً أو معذوراً وقال أبو حنيفة يؤخذ منها ان كان مختاراً ويسقط عنها  
ان كان معذوراً واذا كان خراج مأخوذ بزرعه يختلف باختلاف الزرع أخذ منه فيما  
أخذ بزرعه عن أقل ما يزرع فيها لانه لو اقتصر على زرع لم يمرض فيه .. واذا  
كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراح في عام وتزرع في عام  
آخر روى حالها في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر أصلح الامور لارباب الضياع  
وأهل النية في خصلة من ثلاث .. إما أن يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع  
في كل عام فيؤخذ من المزروع والمتروك .. وإما ان يسمح كل جريسين منها بحريبه ليكون  
أحدهما للمزروع والآخر للمتروك .. وإما أن يضعه بكامله على مساحة المزروع والمتروك  
ويستوفى من أربابه الشطر من زراعة أرضهم .. واذا كان خراج الزرع والثمار  
مختلفاً باختلاف الانواع فزرع أو غرس ما لم ينص عليه اعتبر خراجه بأقرب  
المنصوصات به شها وفقاً .. واذا زرعت أرض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط  
عشر الزرع بخراج الارض وجمع فيها بين الحقين على مذهب الشافعي رحمه الله وقال  
أبو حنيفة لا أجمع بينهما واقتصر على أخذ الخراج وأسقاط العشر ولا يجوز أن تنقل  
أرض الخراج الى العشر ولا أرض العشر الى الخراج وجوز أبو حنيفة واذا سقي  
بماء الخراج أرض عشر كان المأخوذ منها عشرا واذا سقي بماء العشر أرض خراج  
كان المأخوذ منها خراجا اعتباراً بالأرض دون الماء وقال أبو حنيفة يعتبر حكم الماء  
فيؤخذ بماء الخراج من أرض العشر الخراج ويؤخذ بماء العشر من أرض  
الخراج العشر اعتباراً بالماء دون الأرض واعتبار الأرض أولى من اعتبار الماء لان  
الخراج مأخوذ عن الأرض والعشر مأخوذ عن الزرع وليس على الماء خراج ولا  
عشر فلم يعتبر في واحد منهما وعلى هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج  
أن يسقي بماء العشر ومنع صاحب العشر أن يسقي بماء الخراج ولم يمنع الشافعي رحمه الله

واحداً منهما أن يسقى بأى المائين شاء . . وان بنى فى أرض الخراج أبنية من دور أو حوانيت كان خراج الأرض مستحقاً لأن لرب الأرض أن ينتفع بها كيف شاء وأستطاع أبو حنيفة إلا أن تزوع أو تفرس والذي أراه أن لا يستغنى عن بنيانه من مقامه فى أرض الخراج لزراعتها عفو يسقط عنه خراجها لانه لا يستقر إلا بمسكن يستوطنه وما جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراجها . وإذا أوجرت أرض الخراج أو أعيرت فخراجها على المالك دون المستأجر والمستعير وقال أبو حنيفة خراجها فى الاجارة على المالك وفى العارية على المستعير . وإذا اختلف العامل ورب الأرض فى حكمها فادعى العامل أنها أرض خراج وادعى ربها أنها أرض عشر وقولهما ممكن فالقول قول المالك دون العامل فإن اتهم أحلف استظهاراً ويجوز أن يعمل فى مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية إذا علم محضها ووثق بكتابتها وقلمها بشكل ذلك الا فى الحدود . وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل منه قوله ولو ادعى دفع العشر قبل قوله ويجوز أن يعمل فى دفع الخراج على الدواوين السلطانية إذا عرف محضها اعتباراً بالعرف المعتاد فيها ومن أعسر بخراجها أنظر به الى إيساره وقال أبو حنيفة يجب بإيساره ويسقط بالأعسار . . وإذا مطل بالخراج مع إيساره حبس به إلا أن يوجد له مال فيباع عليه فى خراجها كالمديون فإن لم يوجد له غير أرض الخراج فإن كان السلطان يرى جواز بيعها باع منها عليه بقدر خراجها وإن كان لا يرى ذلك أجراها عليه واستوفى الخراج من مستأجرها فإن زادت الاجرة زيادتها وإن نقصت كان عليه نقصانها . . وإذا عجز رب الأرض عن عمارتها قبل له إما أن تؤجرها أو ترفع يدك عنها لتدفع الي من يقوم بعمارتها ولم يترك على خرابها وإن دفع خراجها لثلاث تصير بالخراب مواتاً . وعامل الخراج يعتبر فى محبة ولايته الحرية والامانة والكفاية ثم يختلف حاله باختلاف ولايته فإن ولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقهاً من أهل الاجتهاد وأن ولى جباية الخراج نعمت ولايته وإن لم يكن فقهاً مجتهداً . . ورزق عامل الخراج فى مال الخراج كما أن رزق عامل الصدقة فى مال الصدقة من سهم العاملين وكذلك أجور المساح . . وأما أجرة القسام فقد اختلف الفقهاء فيها فذهب الشافى رحمه الله الى أجور قسام العشر والخراج معاً فى الحق الذى استوفاه السلطان



منهما وقال أبو حنيفة أجور من يقسم غلة العشر وغلة الخراج وسط من أصل الكيل وقال سفيان الثوري أجور الخراج على السلطان وأجور العشر على أهل الأرض وقال مالك أجور العشر على صاحب الأرض وأجور الخراج على الوسط

(فصل) والخراج حق معلوم على مساحة معلومة فاعبر في العلم بها ثلاثة مقادير تنفي الجهالة عنها أحدها مقدار الجريب بالذراع المسوح به والثاني مقدار الدرهم المأخوذ به والثالث مقدار السكيل المستوفى به فاما الجريب فهو عشر قصبات في عشر قصبات والقفيز عشر قصبات في قصبه والعشير قصبه في قصبه والقصبه ستة أذرع فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستائة ذراع مكسرة والقفيز ثلاثمائة وستون ذراعا مكسرة وهو عشر الجريب والعشير ستة وثلاثون ذراعا وهو عشر القفيز وأما الذراع فالأذرع سبع أقصرها القاضية (١) ثم اليوسفية ثم السوداء ثم الهاشمية الصغرى وهى البلالية ثم الهاشمية الكبرى وهى الزبادية ثم العمرية ثم المبرانية فاما القاضية وتسمى ذراع الدور فهى أقل من ذراع السوداء بأصبع وثنى أصبع وأول من وضعها ابن أبى ليلى القاضى وبها يتعامل أهل كلواذى وأما اليوسفية وهى التى تذرع بها القضاة الدور بمدينة السلام فهى أقل من الذراع السوداء بثنى أصبع وأول من وضعها أبو يوسف القاضى وأما الذراع السوداء فهى أطول من ذراع الدور بأصبع وثلثى أصبع وأول من وضعها الرشيد رحمه الله تعالى قدرها بذراع خادم أسود كان على رأسه وهى التى يتعامل بها الناس فى ذرع البز والتجارة والابنية وقياس نيل مصر وأما الذراع الهاشمية الصغرى وهى البلالية فهى أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثنى أصبع وأول من أحدثها بلال بن أبى بردة وذكر أنها ذراع جده أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه وهى أقص من الزبادية ثلاثة أرباع عشر وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة وأما الهاشمية الكبرى وهى ذراع الملك وأول من نقلها الى الهاشمية المتصور رحمه الله تعالى فهى أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثلثى أصبع فتكون ذراعا وثمان وعشرا بالسوداء وتنقص عنها الهاشمية الصغرى بثلاثة أرباع عشر وسميت زبادية لازديادها سبعها أرض السواد وهى التى

(١) كذا فى الاصل المطبوع وفى المخطوط الفضية وليحرر

يذرع بها أهل الاهواز . . . وأما الذراع العمرية فهي ذراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض السواد وقال موسى بن طلحة رأيت ذراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض السواد وهي ذراع وقبضة وإيهام قائمة قال الحكم بن عيينة إن عمر رضي الله عنه عمد إلى أطولها ذراعاً وأقصرها وأوسطها فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها وزاد عليه قبضة وإيهاماً قائمة ثم ختم في طريقه بالرماس وبعث بذلك إلى حذيفة وعثمان بن حنيف حتى مسح بها السواد وكان أول من مسح بها بعده عمر بن هبيرة أما الذراع الميزانية فتكون بالذراع السوداء ذراعين وثاني ذراع وثلاثي أصبع وأول من وضعها المؤمن رضي الله عنه وهي التي يتعامل الناس بها في ذرع البراءة والمساكن والأسواق وكراء الأنهار والخفائر . . . وأما الدرهم فيحتاج فيه إلى معرفة وزنه ونقده فأما وزنه فقد استقر الأمر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دنانير ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . . . واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم أن الدراهم كانت في أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطاً ودرهم وزنه عشرة قيراطات فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة وهو اثنان وأربعون قيراطاً فكان أربعة عشر قيراطاً من قيراط المثقال فلما ضربت الدراهم الإسلامية على الوسط من هذه الأوزان الثلاثة قيل في عشرتها وزن سبعة مثاقيل لأنها كذلك وذكر آخرون أن السبب في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم وأن منها البغلي وهو ثمانية دنانير ومنها الطبري وهو أربعة دنانير ومنها المغربي وهو ثلاثة دنانير ومنها اليمنى وهو دنانير قالوا فظفروا الأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري فجمع بينهما فكانا اثني عشر دنانيراً فأخذ نصفها فكان ستة دنانير فجعل الدرهم الإسلامي في ستة دنانير وبنى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ومضى نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان . . . فأما النقض فمن خالص الفضة وليس لمغشوشه مدخل في حكمه وقد كان الفرس

عند فساد أمورهم فسدت تقوهم فجاء الاسلام وتقوهم من العين والورق غير خالصة الا أنها كانت تقوم في المعاملات مقام الخالصة وكان غشها عفواً لعدم تأثيره بينهم الى أن ضربت الدراهم الاسلامية ففتير المشوش من الخالص . واختلف في أول من ضربها في الاسلام فقال سعيد بن المسيب إن أول من ضرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان وكانت الدنانير ترد رومسية والدراهم ترد كسروية وحميرية قليلة قال أبو الزناد فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج أن يضرب الدراهم بالعراق فضربها سنة أربع وسبعين وقال المدائني بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس وسبعين ثم أمر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين وقيل إن الحجاج خاصها تخلصاً لم يستقصه وكتب عليها الله أحد الله الصمد وسميت مكروهة واختلف في تسميتها بذلك فقال قوم لأن الفقهاء كرهوها لما عليها من القرآن وقد يحملها الجنب والحديث وقال آخرون لأن الاعاجم كرهوا قصاتها فسميت مكروهة ثم ولي بعد الحجاج عمر بن هبيرة في أيام يزيد بن عبد الملك فضربها أجود مما كانت ثم ولي بعده خالد بن عبد الله القسري فشدد في تجويدها وضرب بعده يوسف بن عمر فأفرط في التشديد فيها والتجويد فكانت الهيرية والخالدية والبوسفية أجود تقود بنى أمية وكان المنصور رضى الله عنه لا يأخذ في الخراج من تقوهم غيرها وحكى يحيى بن التمان الفغاري عن أبيه إن أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير عن أمر أخيه عبد الله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الا كاسرة وعليها بركة في جانب والله في الجانب الآخر ثم غيرها الحجاج بعد سنة وكتب عليها اسم الله في جانب والحجاج في جانب وإذا خلص العين والورق من غش كان هو المعتبر في النقود المستعفة والمطبوع منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه المأمون من تبديله وتليسه هو المستحق دون نقار النضة وسبائك الذهب لأنه لا يوثق بهما الا بالسك والتصفية والمطبوع موثوق به ولذلك كان هو الثابت في الذم فيما يطلق من أنعمان المبيعات وقيم المتلفات . ولو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع اتفاقها في الجودة فطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة نظر فإن كان من ضرب سلطان الوقت أجيب اليه لأن في المدلول عن ضربه مباينة له في الطاعة وإن كان من ضرب غيره نظر فإن كان هو المأخوذ

في خراج من تقدمه أجيب إليه استصحاباً لما تقدم وان لم يكن مأخوذاً فيما تقدم كانت المطالبة به غنياً وحيثاً ٠٠ وأما مكسور الدراهم والدنانير فلا يلزم أخذه لالتباسه وجواز اختلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح ٠٠ واختاف الفقهاء في كراهية كسرها فذهب مالك وأكثر فقهاء المدينة إلى أنه مكروه لانه من جملة الفساد في الأرض وينكر على فاعله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن كسر سكة المسلمين التجارية بينهم والسكة هي الحديدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت لدراهم المضروبة سكة وقد كان ينكر ذلك ولاة بنى أمية حتى أسرفوا فيه فحكي ان مروان ابن الحكم أخذ رجلاً قطع درهماً من دراهم فارس فقطع يده وهذا عدوان محض وليس له في التأويل مسامحة وحكى الواقدي أن أبان بن عثمان كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطاً وطاف به قال الواقدي وهذا عندنا فحين قطعها ودس فيها المفرغة والزيوف فان كان الامر على ما قاله الواقدي فما فعله أبان بن عثمان ليس بعدوان لانه ما خرج به عن حد التعزير والتعزير على التدليس مستحق وأما فعل مروان فظلم وعدوان وذهب أبو حنيفة وفقهاء العراق إلى أن كسرها غير مكروه وقد حكى صالح بن حفص (١) عن أبي بن كعب في قول الله تعالى (أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) قال كسر الدراهم ومذهب الشافعي رحمه الله انه قال إن كسرها لحاجة لم يكره له وان كسرها لغير حاجة كره له لان ادخال النقص على المال من غير حاجة سفه وقال أحمد بن حنبل ان كان عليها اسم الله عز وجل كره كسرها وان لم يكن عليها اسمه لم يكره. وأما الخبر ان روى في النهي عن كسر السكة فكان محمد بن عبد الله الانصاري قاضي البصرة يحمله على النهي عن كسرها لتعاد تبرأ فتكون على حالها مرصدة للتنفقة وحمله آخرون على النهي عن كسرها ليتخذ منها أواني وزخرف وحمله آخرون على النهي عن أخذ أطرافها قرضاً بالمقاريض لانهم كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها عدداً فصار أخذ أطرافها بخساً وتطقيفاً \* وأما الكيل فان كان مقاسمة فبأي قفيز كيل تعدات فيه القسمة وان كان خراجاً مقدراً فقد حكى القاسم أن القفيز الذي وضعه عثمان بن حنيف

على أرض السواد قامضاه عمر رضى الله عنه كان مكبلا لهم يعرف بالشارقان قال يحيى ابن آدم وهو المختوم الحجاجي وقيل وزنه ثلاثون رطلا فان استؤنف وضع النراج كبلا مقدرا على ناحية مبتدأة روى فيه من المكابيل ما استقر مع أهلها من مشهور القفران بتلك الناحية

• (الباب الرابع عشر فيما يختلف أحكامه من البلاد) •

بلاد الاسلام تنقسم على ثلاثة أقسام حرم وحجاز وما عداهما • أما الحرم فمكة وما طاف بها من نصب حرمها وقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه مكة وبكة فذكر مكة في قوله عز وجل (وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم) ومكة مأخوذ من قولهم تمسكت المنع من العظيم تمسكا إذا استخرجته عنه لانه تمك الفاجر عنها وتخرجه منها على ما حكاه الاصمعي وأنشد قول الراجز في تليثه يامكة الله جرمي مكى • ولا تمسكى مذحجا وعكا

وذكر بكة في قوله عز وجل (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا) قال الاصمعي وسميت ببكة لان الناس يبك بعضهم بعضا فيها أى يدفع وأنشد (الرجز) اذا الشرب أبخذته أكه \* نخله حتى يبك بكة

واختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما لغتان والمسمى بهما واحد لان العرب تبدل الميم بالباء فتقول ضربة لازم وضربة لازب لقرب المخرجين وهذا قول مجاهد وقال آخرون بل هما اسمان والمسمى بهما شيان لان اختلاف الاسماء موضوع لاختلاف المسمى ومن قال بهذا اختلف في المسمى بهما على قولين أحدهما أن مكة اسم الله كله وبكة اسم البيت وهذا قول ابراهيم النخعي ويحيى بن أبى أيوب والثاني أن مكة الحرم كله وبكة المسجد وهذا قول الزهري وزيد بن أسلم وحكى مصعب بن عبد الله الزبيري قال كانت مكة في الجاهلية تسمى صلاحا لأنها وأنشد قول أبى سفيان بن حرب بن أمية لابن الحضرمي (الوافر)

أبامطر علم الى صلاح • فيكميك التدامى من قريش  
وتنزل بلدة عزت قديما • وتأمين أن يزورك رب جيش

وحكى مجاهد ان من اسماء مكة أم زحم واللباسة فاما أم زحم فلان الناس يتراحمون بها ويتنازعون وأما اللباسة فلانها تبس من ألحد فيها أى تحطمة وتهلكة ومنه قول الله تعالى ويست الجبال بسا) ويروى الناسة بالون ومعناه انها تنس من ألحد فيها أى تطرده وتغنيه . وأصل مكة وحرمتها ما عظمه الله سبحانه من حرمة بينه حتى جعلها لاجل البيت الذى أمر برفع قواعده وجعله قبلة عباده أم القرى كما قال الله سبحانه ( لتذرا أم القرى ومن حولها ) وحكى جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي رضى الله عنهم ان سبب وضع البيت والطواف به ان الله تعالى قال للملائكة ( انى جاعل فى الارض خليفة قالوا أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال انى أعلم ما لا تعلمون ) فنضب عليهم فعاذوا بالعرش فطافوا حوله سبعة أطواف يسترضون ربهم فرضى عنهم وقال لهم ابنوا لى فى الارض بيتا يموذ به من سخطت عليه من بنى آدم ويطوف حوله كما فعلتم بمرشى فأرضى عنهم فبنوا له هذا البيت فكان أول بيت وضع للناس قال الله تعالى ( ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين ) فلم يختلف أهل العلم انه أول بيت وضع للناس للمبادة وانما اختلفوا هل كان أول بيت وضع لغيرها فقال الحسن وطائفة قد كان قبله بيوت كثيرة وقال مجاهد وقادة لم يكن قبله بيت وفى قوله تبارك وتعالى - مباركا - تأويلان . أحدهما ان بركته بما يستحق من ثواب القصد اليه . والثانى انه آمن لمن دخله حتى الوحش فيجتمع فيه الطيب والطيب والذئب وهدى للعالمين - فمحمل تأويلين . أحدهما هدى لهم الى توحيده . والثانى الى عبادته فى الحج والصلاة - فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا - وكانت الآية فى مقام ابراهيم تأثير قدميه فيه وهو حجر صلد والآية فى غير المقام آمن الخائف وهيبة البيت عند مشاهدته واستماع الطير من العلوق عليه وتمجيد العقوبة لمن عتأ فيه وما كان فى الجاهلية من أصحاب انفيل وما عطف عليه قلوب العرب فى الجاهلية من تعظيمه وأن من دخله من الجاهلية وهم غير أهل كتاب ولا متبى شرع ياتزمون أحكامه حتى ان الرجل منهم كان يرى فيه قاتل أخيه وأبيه فلا يطلبه بئاره فيه وكل ذلك آيات الله تعالى ألقاها على قلوب عباده . وأما أمته فى الاسلام فى قوله سبحانه وتعالى ( ومن دخله كان آمنا ) تأويلان . أحدهما

آمننا من النار وهذا قول يحيى بن جعدة . والثاني آمننا من القتل لأن الله تعالى أوجب الاحرام على داخله وحظر عليه أن يدخله محلاً وقال أيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة عام الفتح محلاً لا أحلت لي ساعة من نهار ولم تحل لأحد من قبلي ولتحل لأحد من بعدي ثم قال (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فجعل حجه فرضاً بعد أن صار في الصلاة قبله لأن استقبال الكعبة في الصلاة فرض في السنة الثانية من الهجرة والحج فرض في السنة السادسة \* وأذ قد تعلق بمكة للكعبة من أركان الاسلام عبادتان وباينت بحرماتها سائر البلدان وجب أن نصفها ثم نذكر حكم حرمها . فآما بناؤها فآول من تولاه بعد الطوفان ابراهيم عليه السلام فانه سبحانه قال (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم) فدل ما سألناه من القبول على انهما كانا يتناهاهما أمورين وسميت كعبة لعلوها مأخوذ من قولهم كعبت المرأة اذا علا ثديها ومنه سمي الكعب كعباً لعلوه وكانت الكعبة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم مع جرمهم والعمالقة الى أن انقرضوا حتى قال فيهم عامر بن الحارث (الطويل)

كان لم يكن بين الحجبون الى الصفا \* أنيس ولم يسمر بمكة سامر  
بلى نحن كنا أهلها فأبادنا \* صروف الليالي والجدود العوار  
وخلفهم فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم لكثرتهم بعد القلة وعزتهم بعد الذلة  
تأسباً لما يظهره الله تعالى فيهم من النبوة فكان أول من جدّد بناء الكعبة من قريش بعد ابراهيم عليه السلام قصي بن كلاب وسقفاً بخشب الدوم وجريد النخل  
قال الاعشى (الطويل)

حلفت بثوبي راءب الشام والقي \* بناها قصي جدّه وابن جرم  
لئن شب نيران العداوة ينشأ \* ليرتحلن مني على ظهر شيه  
ثم بنها قريش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرين سنة وشهد بناءها وكان بابها في الارض فقال أبو حذيفة بن المغيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل الابسم فانه لا يدخلها حينئذ الا من أردتم فان جاء أحد من تكرهون رميته

به فيسقط فكان نكالا لمن رآه ففعلت قريش ذلك وسبب بنائها ان الكعبة استهدمت وكانت فوق القامة فارادوا تعليتها وكان البحر قد ألقى سفينة لرجل من تجار الروم الى جدة فأخذوا خشبها وكان في الكعبة حية يخافها الناس فخرجت فوق جدار الكعبة فنزل طائر فاختطفها فقالت قريش إنا نرجو أن يكون الله سبحانه قد رضى ما أردنا فهدموها وبناها بخشب السفينة وكانت على سائها الى أن حوصر ابن الزبير بالمسجد من الحصين بن نمير وعسكر الشام حين حاربوه سنة أربع وستين في زمن يزيد بن معاوية فأخذ رجل من أصحابه نارا في ليفة على رأس رمح وكانت الريح عاصفة فطارت شرارة فعملت نأبتار الكعبة فأحرقها فتصدعت حيطانها واسودت وتناثرت أحجارها فلما مات يزيد وانصرف الحصين بن نمير شاوور عبد الله بن الزبير أسعابه في هدمها وبناها فأشار به جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير وأتاه عبد الله بن عباس وقال لا تهدم بيت الله تعالى فقال ابن الزبير أما ترى الحمام يقع على حيطان البيت فتتناثر حجاراته ويظل أحدكم يبني بيته ولا يبني بيت الله ألا أنى هادمه بالهداء فقد بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو كانت لأسعة لبنية على أس إبراهيم ولجعلت له بابين شرقا وغربا وسأل الأسود هل سمعت من عائشة رضى الله عنها في ذلك شيئا فقال نعم أخبرتنى ان النبي عليه الصلاة والسلام قال لها ان النفقة قصرت بقومك فقتصروا ولو لا حدثان عهدهم بالكفر لهدمته وأعدت فيه مائر كوا فاستقر رأى ابن الزبير على هدمه فلما أصبح أرسل الى عبيد بن عمير فقبل هو نائمه فأرسل اليه وايقظه وقال له أما بلغك ان النبي عليه الصلاة والسلام قال ان الأرض لنضج الى الله تعالى من نومة العلماء في الضحى فهدمها فأرسل اليه ابن عباس ان كنت هادما فلا تدع الناس بلا قبلة فلما هدمت قال الناس كيف نصلى بلا قبلة فقال جابر وزيد صلوا الى موضعها فهو القبلة وأمر ابن الزبير بموضعها فسترو وضع الحجر في تابوت في خرقه حرير قال عكرمة رأيت ما رأيت هو ذراع أو يزيد وكان جوفه ابيض مثل الفضة وجعل حلى الكعبة عند الحجبة في خزانة الكعبة فلما أراد بناءها حفر من قبل الحطيم حتى استخرج أس إبراهيم عليه السلام فجمع الناس ثم قال هل تعلمون ان هذا أس إبراهيم قالوا نعم فبناها على أس إبراهيم صلى الله عليه وسلم وأدخل فيها من الحجر ستة أذرع وترك منه



أربعا وقيل أدخل سبعة أذرع وترك ثلاثا وجعل لها بايين ملصوقين بالارض شرقاً وغرباً يدخل من واحد ويخرج من الآخر وجعل على بابها صفائح الذهب وجعل مفاصلها من ذهب وكان ممن حضر بناءها من رجال قريش أبو الجهم بن حذيفة المدوي فقال عملت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوة غلام نفاع وأخرى في الاسلام بقوة كبير فان ٥٠ وذكر الزبير بن بكار أن عبد الله بن الزبير وجد في الحجر صفائح حجارة خضر قد أطبق بها على قبر فقال له عبد الله بن صفوان هذا قبر نبي الله اسمعيل عليه السلام فكشف عن تحريك تلك الحجارة ثم بقيت الكعبة في أيام ابن الزبير على حالها الى أن حاربه الحجاج وحصره في المسجد ونصب عليه المتجنقات الى أن ظفر به وقد تصدعت الكعبة بأحجار المتجنق فهدمها الحجاج وبنائها بأمر عبد الملك بن مروان وأخرج الحجر منها وأعادها الى بناء قريش على ما هي عليه اليوم فكان عبد الملك بن مروان يقول وددت اني كنت حلت ابن الزبير من أمر الكعبة وبنائها ما تحمله \* وأما كسوة الكعبة فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان أول من كسا البيت سعد اليماني ثم كساها رسول الله صلى الله عليه وسلم الثياب اليمنية ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما القباطي ثم كساها يزيد بن معاوية الديباج الحسرواني وحكي محارب بن دثار ان أول من كسا الكعبة الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أصاب لطيمة في الجاهلية وفيها نط ديباج فاطه بالكعبة ثم كساها ابن الزبير والحجاج الديباج ثم كساها بنو أمية في بعض أيامهم الحلل التي كانت على أهل النجران في حربهم وفوقها الديباج ثم جدد المتوكل رخام الكعبة وأزرها بفضة وألبس سائر حيطانها وسقفها بذهب ثم كسا أساطينها الديباج ثم لم يزل الديباج كسوتها في الدولة العباسية بأسرها \* وأما المسجد الحرام فقد كان فناء حول الكعبة للطائفتين ولم يكن له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه جدار يحيط به فلما استخلف عمر رضي الله عنه وكثر الناس وسع المسجد واشترى دورا هدمها وزادها فيه وهدم على قوم من جيران المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الاثمان حتى أخذوها بعد ذلك واتخذ للمسجد جداراً قصيراً دون القامة وكانت المصابيح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ جداراً للمسجد فلما استخلف عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل أقوام ووضع لهم أثمانها فضجوا منه عند البيت فقال انما جراً كم علي حلقى عنكم فقد فعل بكم عمر رضي الله عنه هذا فاقروا له ورضيت ثم أمر بهم الى الحبس حتى كله فيهم عبد الله بن خالد بن أسد فخلا سيلهم وبني المسجد

الاروقة حين وسعه فكان عثمان رضي الله عنه أول من اتخذ للمسجد الاروقة ثم ان الوليد ابن عبد الملك وسع المسجد وحمل اليه أعمدة الحجارة والرخام ثم ان المنصور رحمه الله زاد في المسجد وبناه وزاد فيه المهدي رحمه الله بعده وعليه استقر بناؤه الى وقتنا هذا \* وأما مكة فلم تكن ذات منازل وكانت قريش بمدجرهم والمالقة ينتجعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرمها انتسابا الى النكبة لاستيلائهم عليها وتخصصا بالحرم لخلوهم فيه ويرون انه سيكون لهم بذلك شأن وكذا كثر فيهم العدد ونشأت فيهم الرياسة قوي أمهم وعلموا أنهم سيتقدمون على العرب وكان فضلاؤهم وذوو الرأي والتجربة منهم يخيّلون أن ذلك لرياسة في الدين وتأسيس لنبوة ستكون لأنهم تمسكوا من أمور النكبة بما هو بالدين أخص.. فأول من شر بذلك منهم وألهه كعب بن لؤي بن غالب وكانت قريش تجتمع اليه في كل جمعة وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية عروبة فسماه كعب يوم الجمعة وكان يخطب فيه على قريش فيقول على ما حكاه الزبير بن بكار أما بعد فاسمعوا وتعلموا وافهموا واعلموا أن الليل ساح والنهار صاح والارض مهاد والجبال أوتاد والسماء بناء والنجوم أعلام والاولين كالأخرين والذكر والاثنى زوج الى أن يأتي ما يهيج فصولا أرحامكم واحفظوا أصهاركم ونمروا أموالكم فهل رأيتم من هالك رجع أو ميت انتشر والدار أمامكم والظن غير ما تقولون حرمكم زينوه وعظموه وتمسكوا به فسيأتي له نبأ عظيم وسبخرج منه نبي كريم ثم يقول (الطويل)

نهار وليس كل يوم بمحدث \* سواء علينا ليلا ونهارها  
يؤوبان بالأحداث فينا فأوبا \* وبالنم الضافي علينا ستورها  
صروف وأنباء قلب أهلها \* لها عقد ما يستحيل مررها  
على غفلة يأتي النبي محمد \* فيخبر أخباراً صدوقاخيرها  
ثم يقول أما والله لئن كنت فيها ذا سمع وبصر ويد ورجل لتصببت فيها تنصبا الجمل  
ولا رفلت فيها أرقال الفحل ثم يقول (البيسط)

يا ليتني شاهد فحواء دعوته \* حين الشيرة تبني الحق خذلانا  
وهذا من فطن الالهامات التي نخبأها العقول فصدقت وتصورتها النفوس فتحققت  
ثم انتقلت الرياسة بعده الى قصي بن كلاب فبنى بمكة دار الندوة ليحكم فيها بين قريش  
ثم صارت الدار لتشاورهم وعقد الألوية في حروبهم قال السكبي فكانت أول دار بنيت  
بمكة ثم تتابع الناس فبنوا من الدور ما استوطنوه وكما قربوا من عصر الاسلام ازدادوا  
قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب فصدقت الخيلة الاولى في الرياسة عليهم ثم بعث

الله سبحانه نبيه رسولا فصدقت المحيلة الثانية في حدوث النبوة فيهم قآ من به من هدى  
 وجحد من عائد وهاجر عنهم صلى الله عليه وسلم حين اشتد به الازدى حتى عاد ظافراً  
 بعد ثمان سنين من هجرته عنهم . واختلف الناس في دخوله صلى الله عليه وسلم مكة عام  
 الفتح هل دخلها عنوة أو صاحبا مع اجماعهم على أنه لم يغنم منها مالا ولم يسب فيها ذرية  
 فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه دخلها عنوة فعنى عن الغنائم ومن على السبي وأن للامام  
 اذا فتح بلدا عنوة أن يعفو عن غنائمه ويمن على سبيه وذهب الشافعي الى أنه دخلها  
 صاحبا عقده مع أبي سفيان كان الشرط فيه ان من أغلق بابه كان آمنا ومن تعلق بأستار  
 الكعبة فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن الاستة أنفس استثنى قتلهم ولو  
 تعلقوا بأستار الكعبة وقد مضى ذكرهم ولاجل عقد الصلح لم يغنم ولم يسب وليس  
 للامام اذا فتح بلدا عنوة أن يعفوا عن غنائمه ولا أن يمن على سبيه لما فيهما من حقوق  
 الله تعالى وحقوق الغانمين فصارت مكة وحرمتها حين لم تقسم أرض عشر إن زرعت  
 لا يجوز أن يوضع عليها خراج . واختلف الفقهاء في بيع دور مكة واجارتها فنع أبو حنيفة  
 من بيعها وأجاز اجارتها في غير أيام الحج ومنع منها في أيام الحج لرواية الاعمش عن  
 مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام لا يحل بيع رباها ولا أجور بيوتها  
 وذهب الشافعي رحمه الله الى جواز بيعها واجارتها لأن رسول الله عليه الصلاة والسلام  
 أفرم عليها بعد الاسلام على ما كانت عليه قبله ولم يغنمها ولم يعارضهم فيها وقد كانوا  
 يتبايعونها قبل الاسلام وكذلك بعده هذه دار التدوة وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد  
 قصي لبعد الدار بن قصي وابناها معاوية في الاسلام من عكرمة بن عاصم بن هشام بن  
 عبد الدار بن قصي وجعلها دار الامارة وكانت من أشهر دار ابنت ذكراً وأنشراها في الناس  
 خبراً فأنكر بيعها أحد من الصحابة وابتاع عمر وعثمان رضى الله عنهما مازادام في  
 المسجد من دور مكة وتملك أهلها أئمانها ولو حرم ذلك لما بذلاه من أموال المسلمين  
 ثم جرى به العمل الى وقتنا هذا فكان اجماعا متبوعا وتحمل رواية مجاهد مع ارسالها  
 على أنه لا يحل بيع رباها على أهلها تنبيها على أنها لم تقسم فقلك عليهم فلذلك لم تسع  
 وكذلك حكم الاجارة

❦ فصل ❦ وأما الحرم فهو ما أطاق بمكة من جوانبها وحده من طريق المدينة  
 دون التسعم عند بيوت بني قحار على ثلاثة اميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالنقط  
 على سبعة اميال ومن طريق الجعرانة بشعب آل عبد الله بن خالد على تسعة اميال ومن  
 طريق الطائف على عرفة من بطن نمرة على سبعة اميال ومن طريق جدة منقطع

المشائر على عشرة أميال فهذا حد ما جعله الله تعالى حرماً لما اختص به من التحريم  
وبين بحكمه سائر البلاد قال الله عز وجل (واذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً)  
يعني مكة وحرماً (وارزق أهلها من الثمرات) لأنه كان وادياً غير ذي زرع فسأل الله تعالى  
أن يجعل لأهلها الأمن والحصب ليكونوا بهما في رغد من العيش فاجابه الله تعالى إلى  
ما سأل فجعله حرماً آمناً يخطف الناس من حوله وجبا إليه ثمرات كل بلد حتى جمعها  
فيه. واختاف الناس في مكة وما حولها هل صارت حرماً آمناً بسؤال إبراهيم عليه السلام  
أو كانت قبله كذلك على قولين. أحدهما أنها لم تزل حرماً آمناً بسؤال إبراهيم عليه السلام  
من الحيازة والمسلمين ومن الخسوف والزلازل وإنما سأل إبراهيم عليه السلام ربه  
سبحانه أن يجعله حرماً آمناً من الجذب والقحط وأن يرزق أهلها من الثمرات لرواية  
سعيد بن أبي سعيد قال سمعت أبا شريح الخزاعي يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما فتح مكة قام خطيباً فقال أيها الناس إن الله سبحانه حرم مكة يوم خلق السموات  
والأرض فهي حرام إلى يوم القيامة لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك  
بها دماً أو يضرب بها شجراً وأنها لا تحل لأحد بعدي ولم تحل لي إلا هذه الساعة غضبا  
على أهلها ألا وهي قد رجعت على حالها بالأمس ألا يبلغ المشاهد الغائب فمن قال إن  
رسول الله قتل بها أحداً فقولوا إن الله تعالى قد أحلها لرسوله ولم يحلها لك. والقول  
الثاني أن مكة كانت حلالاً قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد وأنها صارت  
بدعوته حرماً آمناً حين حرمها كما صارت المدينة بحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حرماً بعد أن كانت حلالاً لرواية الأشعث عن نافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم عليه السلام كان عبد الله وخليته وإني عبد الله ورسوله  
وإن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها عضاهها وصيدها ولا يحل بها  
سلاح لقتال ولا يقطع بها شجر إلا لعنف بغير. والذي يختص به الحرم من الأحكام التي  
تباين بها سائر البلاد خمسة أحكام. أحدها أن الحرم لا يدخله محل قدم إليه حتى يحرم  
لدخله إما بمحج أو بعمره يتحلل بها من إحرامه وقال أبو حنيفة يجوز أن يدخلها المحل  
إذا لم يردحجاً أو عمرة وفي قول النبي عليه الصلاة والسلام حين دخل مكة عام الفتح حلالاً  
أحلت لي ساعة من نهار لم تحل لأحد بعدي مما يدل على وجوب الإحرام على داخلها إلا  
أن يكون ممن يكثر الدخول إليها لمنافع أهلها كالحطائيين والسقائيين الذين يخرجون منها غدوة  
ويعودون إليها عشية فيجوز لهم دخولها محلين لدخول المشقة عليهم في الإحرام كما دخلوا  
فإن علماء مكة أقروهم على دخولها محلين تخالفوا حكم من عداهم فإن دخل القادم إليها

حلالا فقد أثم ولا قضاء عليه ولا دم لأن القضاء متمذر فانه اذا خرج للقضاء كان  
احرامه الذي يستأنفه مختصا بدخوله الثاني فلم يصح أن يكون قضاء عن دخوله الاول  
تتمذر القضاء وأعوز فسقط وأما الدم فلا يلزمه لأن الدم يلزم في جبران النسك ولا يلزم  
جبرانا لأصل النسك. والحكم الثاني ان لا يحارب أهلها لتحريم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قتالهم فان بقوا على أهل العدل فقد ذهب بعض الفقهاء الى تحريم قتالهم مع بغيم  
ويضيق عليهم حتى يرجعوا عن بغيمهم ويدخلوا في أحكام أهل العدل والذي عاياه أكثر  
الفقهاء انهم يقاتلون على بغيمهم اذا لم يمكن ردهم عن النبي الا بقتال لأن قتال أهل النبي  
من حقوق الله تعالى التي لا يجوز أن تضاع ولأن تكون محفوفة في حرمة أولى من أن  
تكون مضاعة فيه. فاما اقامة الحدود في الحرم فذهب الشافعي رحمه الله الى أنها تقام فيه على  
من أتاها ولا يمنع الحرم من اقامتها سواء أتاها في الحرم أو في الحل ثم لجأ الى الحرم  
وقال أبو حنيفة ان أتاها في الحرم أقيمت فيه وان أتاها في الحل ثم لجأ الى الحرم لم يقم  
عليه فيه وألحقني الى الخروج منه فاذا خرج أقيمت عليه. والحكم الثالث تحريم صيده على  
الحرمين والحائين من أهل الحرم ومن طرأ اليه فان أصاب في صيده وجب عليه ارساله  
فان تلف في يده ضمنه بالجزاء كالحرم وهكذا لورمي من الحرم صيدا في الحل ضمنه  
لانه قاتل في الحرم وهكذا لورمي من الحل صيدا في الحرم ضمنه لانه مقتول في الحرم  
ولو صيد في الحل ثم أدخل الحرم كان حلالا له عند الشافعي رحمه الله وحراما عليه عند  
أبي حنيفة. ولا يحرم قتل ما كان مؤذيا من السباع وحشرات الارض. والحكم الرابع  
يحرم قطع شجره الذي أنبت الله تعالى ولا يحرم قطع ما غرسه الآدميون كما لا يحرم فيه  
ذبح الأنيس من الحيوان ولا يحرم رعي خلاه ويضمن ما قطعه من محظور شجره فيضمن  
الشجرة الكبيرة ببقرة والشجرة الصغيرة بشاة والغنص من كل واحد منهما يسقطه من  
ضمان أصله ولا يكون ما استخاف بعد قطع الأصل مسقطا للضمان الاصل. والحكم الخامس  
ان ليس لجميع من خالف دين الاسلام من ذمي أو معاهد أن يدخل الحرم لا مقيما فيه  
ولا مارا به وهذا مذهب الشافعي رحمه الله وأكثر الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخوله اليه  
اذا لم يستوطنوه وفي قوله تعالى (انما المشركون نجس) فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم  
هنا (نص يجمع ماعداه فان دخله مشرك عز وجل دخله بغير إذن ولم يستبح قتله وان دخله  
بإذن لم يعزر وانكر على الآذن له وعزران اقتضت حاله التعزير واخرج منه المشرك  
أمتنا واذا اراد مشرك دخول الحرم ليسلم فيه منع منه حتى يسلم قبل دخوله: واذا مات مشرك  
في الحرم حرم دفنه فيه ودفن في الحل فان دفن في الحرم نقل الى الحل الا ان يكون

قد بلى فترك فيه كما تركت اموات الجاهلية واما سائر المساجد فيجوز ان يؤذن لهم في دخولها ما لم يقصدوا بالدخول استبذا لها بأكل أو نوم فيمنعوا وقال مالك لا يجوز ان يؤذن لهم دخولها بحال

﴿فصل﴾ واما الحجاز فقد قال الاصمعي سمي حجازا لانه حجز بين نجد وتهامة وقال ابن الكلبي سمي حجازا لما احتجز به من الحيلال وما سوى الحرم منه مخصوص من سائر البلاد بأربعة احكام . ١٠ احدها ان لا يستوطنه مشرك من ذمي ولا ماهاد وجوزء ابو حنيفة وقد روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود رحمه الله عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان آخر ما عهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال لا يجتمع في جزيرة العرب دينان واجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه اهل الذمة عن الحجاز وضرب لمن قدم منهم تاجرا أو صائغا مقام ثلاثة ايام ويخرجون بعد انقضائها تجزى به العمل واستقر عليه الحكم فنع اهل الذمة من استيطان الحجاز ويكنون من دخوله ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه اكثر من ثلاثة ايام فاذا انقضت صرف عن موضعه وجاز ان يقيم في غيره ثلاثة ايام ثم يصرف الى غيره فان اقام بموضع منه اكثر من ثلاثة ايام عزران لم يكن معذورا . والحكم الثاني ان لا تدفن امواتهم ويقتلوا ان دقوا فيه الى غيره لان دقهم مستدام فصار كالاستيطان الا ان يبعد مسافة اخراجهم منه ويتبرأوا ان اخرجوا فيجوز لاجل الضرورة ان يدقوا فيه . والحكم الثالث ان لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجاز حرما محظورا ما بين لابتيها يمنع من تنفير صيده وعضد شجره كحرم مكة واباحه ابو حنيفة وجعل المدينة كثيها وفيما قدمناه من حديث ابي هريرة دليل على ان حرم المدينة محظور فان قتل صيده وعضد شجره فقد قيل ان جزاءه سلب ثيابه وقيل تعزيره والحكم الرابع ان ارض الحجاز تنقسم لاختصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتحها قسمين : احدهما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي اخذها بحقيقه فان احد حقيقه خمس الخمس من الثمن والغنائم والحق الثاني اربعة اخماس التي الذي افاءه الله على رسوله تام لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فما صار اليه بواحد من هذين الحقين فقيده رضى عنه منه لبعض اصحابه وترك باقية لنفسه وصلاة ومصالح المسلمين حتي مات عنه صلى الله عليه وسلم فاختلف الناس في حكمه بعد موته فجعله قوم موروثا عنه ومقسوما على الموارث ملكا وجعله آخرون للامام القائم مقامه في حماية البيضة وجهاد العدو والذي عليه جمهور الفقهاء انها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة المنافع مصروفة في وجوه المصالح العامة وما سوى صدقاته ارض عشر لخراج عليها لانهما بين مغنوم ملك على اهله أو متروك

لمن أسلم عليه وكلا الأمرين معثور لاخراج عليه فاما صدقات النبي عليه الصلاة والسلام فهي محصورة لانه قبض عنها فتعنت وهي ثمانية: احداها وهي اول ارض ملكها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصبة مخيريق اليهودي من أموال بني النضير حكى الواقدي أن مخيريق اليهودي كان جبراً من علساء بن النضير آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وكانت له سبعة حوائط وهي المييت والصابية والدلال وحسني وريقة والاعراف والمسربة (١) فوصى بها رسول الله وجعلها صدقة عليه حين أسلم وقاتل معه بأحد حتى قتل رحمه الله: والصدقة الثانية أرضه من أموال بني النضير بالمدينة وهي أول أرض أفاءها الله على رسوله فأجلاهم عنها وكف عن دماهم وجعل لهم ما حلتهم الا بل من أموالهم الا الحلقة وهي السلاح فخرجوا بما استقلت إليهم الى خيبر والشام وخلصت أرضهم كلها لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما كان ليامين بن عمر وأبي سعد بن وهب فانهما أسلما قبل الظفر فأحرز لهما اسلامهما جميع أموالهما ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماسوى الارضين من أموالهم على المهاجرين الاولين دون الانصار إلا سهل بن حنيف وأبا دجانة سمالك بن خشره فانهما ذكرا قرا فأعطاهما وحبس الأرضين على نفسه فكانت من صدقاته يضعها حيث يشاء وينفق منها على أزواجه ثم سلمها عمر الى العباس وعلى رضوان الله عليهما ليقوما بمصرفها : والصدقة الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون من خيبر وكانت خير ثمانية حصون ناعم والقموص وشق والنطاة والكنتية والوطيح والسلام وحصن الصعب بن معاذ وكان أول حصن فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ناعم وعنده قتل محمود بن مسلمة أخو محمد بن مسلمة والثاني القموص وهو حصن ابن أبي الحقيق ومن سيده اصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيي بن أخطب وكانت عند كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق فأعتقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجها وجعل عتقها صدقاتها ثم حصن الصعب بن معاذ وكان أعظم حصون خيبر وأكثرها مالا وطعاما وحيوانا ثم شق والنطاة والكنتية فهذه الحصون الستة فتحها عنوة ثم افتتح الوطيح والسلام وهي آخر فتوح خيبر صلحاً بعد أن حاصرهم بضع عشر ليلة فسألوه أن يسير بهم ويحقق لهم دماءهم ففعل ذلك وملك من هذه الحصون الثمانية ثلاثة حصون الكنتية والوطيح والسلام أما الكنتية فأخذها بخمس الفينة وأما الوطيح والسلام فهما مما أفاء الله عليه لانه فتحهما صلحاً فصارت هذه الحصون

الثلاثة بالنبيء والحس خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتصدق بها وكانت من صدقاته وقسم الخمسة الباقية بين الثمانين وفي جعلها وادي خيبر ووادي السرير ووادي حاضر على ثمانية عشر سهماً وكانت عدة من قسمت عليه ألفاً وأربعمائة وهم أهل الحديبية من شهد منهم خيبر ومن غاب عنها ولم يغب عنها إلا جابر بن عبد الله قسم له كسهم من حضرها وكان فيهم مائتا فارس أعطاهم ستمائة سهم وألف ومائتا سهم لآل ف ومائتي رجل فكانت سهام جميعهم ألفاً ومائتاً سهم أعطى لكل مائة سهماً فذلك صارت خيبر مقسومة على ثمانية عشر سهماً؛ والصدقة السادسة النصف من فدك فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح خيبر جاءه أهل فدك فضالحوه بسفارة محبصة بن مسعود على أن له نصف أرضهم ونخلهم ياملهم عليه ولم ينصف الآخر فصار النصف منها من صدقاته معاملة مع أهلها بالنصف من ثمرها والنصف الآخر خالصة لهم إلى أن أجلاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيمن أجلاه من أهل الذمة عن الحجاز قوّم فدك ودفع إليهم نصف القيمة فبلغ ذلك ستين ألف درهم وكان الذي قوّمها مالك بن النّهان وسهل ابن أبي حنيفة وزيد بن ثابت فصار نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصفها الآخر لكافة المسلمين ومصرف النصفين الآن سواء؛ والصدقة السابعة الثالث من أرض وادي القرى لأن ثلثها كان لبني عذرة وثلثها لليهود فصالحهم رسول الله عليه الصلاة والسلام على نصفه فصارت اثلاثاً ثلثها لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من صدقاته وثلثها لليهود وثلثها لبني عذرة إلى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه عنها وقوم حقهم فيها قبلت قيمته تسعين ألف دينار فدفعها إليهم وقل لبني عذرة أن شتم أديم نصف ما أعطيت ونعطيك النصف فأعضوه وهو خمسة وأربعون ألف دينار فصار نصف الوادي لبني عذرة والنصف الآخر الثالث منه في صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم والسدس منه لكافة المسلمين ومصرف جميع النصف سواء؛ والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة يقال له مهرود استقطمها مروان من عثمان رضي الله عنه فنقم الناس بها عليه فاحتمل أن يكون اقتطاع تضمين لا تملك ليكون له في الجواز وجه فيه ثمان صدقات حكاهما أهل السير ونقلها وجوه رواة المغازي والله أعلم بصحة ما ذكرناه. وقاما ما سوى هذه الصدقات الثمانية من أمواله فقد حكى الواقدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه عبد الله أم أيمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة من غنم وقيل ومولاه شقران وابنه صالحاً وقد شهد بدرًا وورث من أمه آمنه بنت وهب الزهريه دارها التي ولد فيها في شعب بن علي وورث من زوجته خديجة بنت خويلد



رضى الله عنها دارها بمكة بين الصفا والمروة خلف سوق المطارين وأموا وكان حكيم ابن حزام اشترى لحديجة زيد بن حارثة من سوق عكاظ بأربعمائة درهم فاستوبه منها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقه وزوجه أم إيمان فولدت أم إيمان اسماء بعد النبوة فاما الداران فان عقيل بن أبي طالب باعها بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في اي داريك تنزل فقال هل ترك لنا عقيل من ربيع فلم يرجع فيما باعه عقيل لانه تقاب عليه ومكة دار حرب يومئذ فأجرى عليه حكم المستهلك فخرجت هاتان الداران من صدقاته . . . واما دور ازواج النبي عليه الصلاة والسلام فقد كان اعطى كل واحدة منهن الدار التي تسكنها ووصى بذلك لمن فان كان ذلك منه عطية تملك فهي خارجة من صدقاته وان كان عطية سكني وارفاق فهي من جملة صدقاته وقد دخلت اليوم في المسجد ولا احسب منها ما هو خارج عنه . . . واما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلته فقد روى هشام الكلبي عن عوانة بن الحكم ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه دفع الى علي رضي الله عنه آله رسول الله صلى الله عليه وسلم ودابته وحذاءه وقال ماسوى ذلك صدقة وروى الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعا من شعير فان كانت درعه المعروفة بالبراء فقد حكى انها كانت على الحسين بن علي رضوان الله عليهما يوم قتل فأخذها عبيد الله ابن زياد فلما قتل المختار عبيد الله بن زياد صارت الدرع الى عباد بن الحصين الخنظلي ثم ان خالد بن عبد الله بن خالد بن اسيد وكان امير البصرة سأل عباداً عنها فجحد لها فصره مائة سوط فكتب اليه عبد الملك بن مروان مثل عباد لا يضرب انما كان ينبغي أن يقتل أو يعفى عنه ثم لم يعرف للدرع خبر بعد ذلك . . . واما البردة فقد اختلف الناس فيها فحكى أبان بن ثعلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وهبها لكعب بن زهير واشتراها منه معاوية رضي الله عنه وهي التي يلبسها الخلفاء وحكى ضمرة بن ربيعة أن هذه البردة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها أهل ايلة امانا لم فأخذها منهم سعيد بن خالد بن أبي أوفى وكان عاملا عليهم من قبل مروان بن محمد فبعث بها اليه وكانت في خزانته حتى أخذت بعد قتله وقيل اشتراها ابو العباس السفاح بثلاثمائة دينار . . . واما القضيبة فهو من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي صدقة وقد صار مع البردة من شعار الخلافة . . . واما الخاتم فابسه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم حتى سقط من يده في بئر فلم يجده فهذا شرح ما قبض عن رسول الله من صدقاته وتركته

﴿ فصل ﴾ وأما ما عدا الحرم والحجاز من سائر البلاد فقد ذكرنا انقسامها أربعة أقسام. قسم أسلم عليه أهله فيكون أرض عشر وقسم أحياء المسلمون فيكون بما أحيوه معشوراء وقسم أحرزه الغانمون غنوة فيكون معشرا. وقسم صولح أهله عليه فيكون فيثاً يوضع عليه الخراج وهذا القسم ينقسم قسمين: أحدهما ما صولحوا على زوال ملكهم عنه فلا يجوز بيعه ويكون الخراج أجرة لا تسقط بإسلام أهله فتؤخذ من المسلم وأهل الذمة : والثاني ما صولحوا على بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون الخراج جزية تسقط بإسلامهم ويؤخذ من أهل الذمة ولا يؤخذ من المسلمين .. وإذا قد انقسمت البلاد على هذه الأقسام فسنشرح حكم أرض السواد فاتها أصل حكم الفقهاء فيها بما يشتر به نظائرها وهذا السواد يشار به إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض العراق سمي سواداً لسواده بالزرع والأشجار لأنه حين تأخى جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر كانوا إذا خرجوا من أرضهم إليه ظهرت لهم خضرة الزرع والأشجار وهم يجمعون بين الخضرة والسواد في الاسم كما قال الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب وكان أسود اللون ( الرمل )

وأنا الأخضر من يعرفني \* أخضر الجليدة من نسل العرب

فسموا خضرة العراق سواداً : وسمي عراقاً لاستواء أرضه حين خات من جبال تملو وأودية تنخفض والعراق في كلام العرب هو الاستواء قال الشاعر ( السريع )

سقم إلى الحق لم وساقوا \* سياق من ليس له عراق

أى ليس له استواء : وحد السواد طولاً من حدثة الموصل إلى عبادان وعرضه من عذيب القادسية إلى حلوان يكون طوله مائة وستين فرسخاً وعرضه ثمانين فرسخاً : فأما العراق فهو في الموضع مستوعب لأرض السواد عراقاً وقصر عن طوله في العرف لأن أوله من شرقي دجلة العلق وفي غربها حربى ثم يمتد إلى آخر أعمال البصرة من جزيرة عبادان فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً يقصر عن السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً وعرضه مع تبعه في العرف ثمانون فرسخاً كالسواد : قال قدامة بن جعفر يسكون ذلك مكسراً عشرة آلاف فرسخ وطول الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع بالذراع المرسلة ويكون بذراع المساحة وهي الذراع الهاشمية تسعة آلاف ذراع فيكون ذلك إذا ضرب في مثله وهو تكبير فرسخ في فرسخ اثنين وعشرين ألف جريب وخمسمائة جريب فإذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ وهي عشرة آلاف فرسخ بلغ مائتي ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف جريب يسقط منها بالتخمين مواضع التلال والآكام والسبخ والآجام

ومداس الطرق والحاج ومجاري الانهار وعراض المدن والقرى ومواضع الارحاء والبريدات (١) والقناطر والشادروانات والبنادر ومطارج القصب وأتاتين الأجر وغير ذلك الثلث وهو خمسة وسبعون ألف جريب يصير الباقي من مساحة العراق مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب يراح منها النصف ويكون النصف مزروعا مع مافي الجميع من النخل والسكرم والاشجار فإذا أضيف الى ما ذكره قدامة في مساحة العراق ما زاد عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخاً كانت الزيادة على تلك المساحة قدر ربعها فيصير ذلك مساحة جميع ما يصلح للزرع والفرس من أرض السواد وفي المتعذر أن يستوعب زرع جميعه وقد يتعطل منه بالعوارض والحوادث ما لا ينحصر وقد قيل إنه بلغت مساحة السواد في أيام كبرى قباز مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب فكان مبلغ ارتفاعه مائتي ألف ألف وسبعة وثمانين (٢) ألف ألف درهم بوزن سبعة لانه كان يأخذ على كل جريب درهما وقفيزاً ثمنه ثلاثة دراهم بوزن المقيال وان مساحة ما كان يزرع منه على عهد عمر رضي الله عنه من اثنين وثلاثين ألف ألف جريب الى ستة وثلاثين ألف ألف جريب ٥٠٠ وإذ قد استقر ما ذكرناه من حدود السواد ومساحة مزارعه فقد اختلف الفقهاء في فتحه وفي حكمه فذهب أهل العراق الى أنه فتح عنوة لكن لم يقسمه عمر رضي الله عنه بين الفاتحين وأقره على سكانه وضرب الخراج على أرضه والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد أنه فتح عنوة واقتسمه الفاتحون ملكاً ثم استنزله عمر رضي الله عنه فجزلوا الاطائفة استطاب نفوسهم بمال عاوضهم به عن حقوقهم منه فلما خلاص للمسلمين ضرب عمر رضي الله عنه عليه خراجا واختلف أصحاب الشافعي في حكمه فذهب أبو سعيد الاصطخري في كثير منهم الى أن عمر رضي الله عنه وقفه على كافة المسلمين وأقره في أيدي أربابه بخراج ضربه على رقاب الارضين يكون أجرة لها تؤدي في كل عام وان لم تنفد مدتها لعموم المصلحة فيها وصارت بوقفه لها في حكم ما أقامه الله على رسوله من خيبر والعوالي وأموال بني النضير ويكون المأخوذ من خراجها مصروفا في المصالح ولا يكون فيئاً مخموساً لانه قد خمس ولا يكون مقصوراً على الجيش لانه وقف على عامة المسلمين فصار مصرفه في عموم مصالحهم التي منها أرزاق الجيش وتحصين الثغور وبناء الجوامع والقناطر وكراء الانهار وأرزاق من تم بهم المصلحة من النضاة والشهود والفقهاء والقراء والائمة والمؤذنين

فهذا يمنع من بيع رقابها وتكون المعاوضة عليها بالاتساع والانتقال لا يدي وجواز التصرف لاثبوت الملك إلا على ما أحدث فيها من غرس وبناء وقيل إن عمر رضي الله عنه وقف السواد برأي علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما وقال أبو العباس ابن سريج في نهر من أصحاب الشافعي أن عمر رضي الله عنه حين استنزل الغائمين عن السواد باعه على الأكرة والدعايقن بلال الذي وضعه عليها خراجاً يؤدونه في كل عام فكان الخراج ثمناً وجاز مثله في عموم المصلح كما قيل بجواز مثله في الإجارة وأن بيع أرض السواد يجوز ويكون البيع موجباً للملك . . . وأما قدر الخراج المضروب عليها فقد حكى عمرو بن ميمون أن عمر رضي الله عنه حين استخلص السواد بمث حذيفة على ماوراء دجلة وبمث عثمان بن حنيف على مادون دجلة قال الشعبي فسمح عثمان بن حنيف السواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب فوضع على كل جريب درهماً وقيزاً قال القاسم بلنفي أن القفيز ميكال لم يدعى الشارقان قال يحيى بن آدم هو الخنوم الحجابي وروى قتادة عن أبي محمد أن عثمان بن حنيف جعل على كل جريب من الكرم عشرة دراهم وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم وعلى كل جريب من قصب السكر ستة دراهم وعلى كل جريب من الرطبة خمسة دراهم وعلى كل جريب من البر أربعة دراهم وعلى كل جريب من الشعير درهمين فكان خراج البر والشعير في هذه الرواية مغالفاً لخراجهما في الرواية الأخرى وهذا لاختلاف النواحي بحسب ما تختمل وكانت ذراع حذيفة وعثمان بن حنيف ذراع اليد وقبضة وإبهاما ممدوداً وكان السواد في أول أيام الفرس جارياً على المقاسمة إلى أن مسحه ووضع الخراج عليه قباذ بن فيروز فارتفع له بالمساحة مائة وخمسون ألف ألف درهم بوزن المتقال وكان السبب في مساحته وإن كان من قبل جارياً على المقاسمة ما حكى أنه خرج يوماً يتصيد فأفقى إلى شجر ملتف فدخل فيه الصيد فصعد إلى رابية يشرف منها على الشجر ليرى ما فيه من الصيد فرأى امرأة تحفر في بستان فيه نخل ورمال مشر ومعهما صبي يريد أن يتناول شيئاً من الرمال وهي تمنعه فغضب منها وأنفذ إليها رسولا يسألها عن سبب منع ولدها من الرمال فقالت إن للملك حقاً لم يأت القاسم لقبضه ونحاف أن ننال منه شيئاً إلا بعد أخذ حقه فرق الملك لقولها وأدركته رافة برعيته فتقدم إلى وزرائه بالمساحة التي يقارب قسطها ما يحصل بالمقاسمة لتجهد يد كل إنسان إلى ما يملكه في وقت حاجته إليه فكان الفرس على هذا في بقية أيامهم وجاء الإسلام فأقره عمر بن الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتفاعه في أيامه مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف ألف درهم وحياله عبيد الله بن زياد مائة ألف ألف

وخمسة وثلاثين ألف ألف درهم بنشمه وظله وجباه الحجاج مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف بنشمه وخرايه وجياه عمر بن عبد العزيز رحمه الله مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف ببدله وعمارته وكان ابن حبيزة يحميه مائة ألف ألف سوى طعام الجند وأرزاق المقاتلة وكان يوسف بن عمر يحصل منه في كل سنة من ستين ألف ألف الى سبعين ألف ألف ويحتسب ببطاه من قبله من أهل الشام ستة عشر ألف ألف وفي نفقة البريد أربعة آلاف ألف درهم وفي الطوارق ألف ألف ويبقى في بيوت الاحداث والعوايق عشرة آلاف ألف درهم وقال عبد الرحمن بن جعفر بن سليمان ارتفاع هذا الاقليم في الحقين ألف ألف ألف ثلاث مرات فما نقص من مال الرعية زاد في مال السلطان وما نقص من مال السلطان زاد في مال الرعية ولم يزل السواد على المساحة والحراج الى أن عدل بهم المصور رحمه الله في الدولة العباسية عن الحراج الى المقاسة لان السعر نقص فلم تف الغلات بخراجها وخرب السواد فجعله مقاسة وأشار أبو عبيد الله على المهدي أن يجعل أرض الحراج مقاسة بالنصف ان سقي سيجاً وفي الدوالي على الثلث وفي الدوالي على الربع لاشيء عليهم سواء وأن يعمل في التخل والكرم والشجر مساحة خراج تقدر بحسب قربه من الاسواق والفرش ويكون البين مثل المقاسة فاذا بلغ حاصل الفلّة ما يفي بخراجين أخذ منها خراجاً كاملاً واذا نقص ترك فهذا ماجرى في أرض السواد. والذي يوجب الحكم أن خراجها هو المضروب عليها أولاً وتغييره الى المقاسة اذا كان لسبب حادث اقتضاء اجتهاد الائمة فيكون أمضى مع بقاء سبيه وإلا أعيد الى حاله الاول عند زوال سببه اذ ليس للامام أن ينقض اجتهاد من تقدمه. فاما تضمين الممال لاموال العشر والحراج فباطل لا يتعلق به في الشرع حكم لأن العامل مؤتمن يستوفى ماوجب ويؤدي ما حصل فهو كالوكيل الذي اذا أدى الأمانة لم يضمن نقصاناً ولم يملك زيادة وضمان الاموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تملك ما زاد وغرم ما نقص وهذا مناف لوضع المالة وحكم الامانة فبطل وحكي أن رجلاً أتى ابن عباس رضي الله عنه يتقبل منه الابل بمائة ألف درهم فضربه مائة سوط. وصلبه حياً تعزيراً وأدباه. ولقد خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فجمع في خطبته بين صفتهم وصفة ولايته عليهم وحكم المال الذي يليه بما هو الصواب المسموع والحق المتبوع فقال أيها الناس اقرؤا القرآن تعرفوا به واعملوا بما فيه تكونوا من أهله ولن يبلغ ذو حق حقه أن يطاع في مصية الله ألا وانه لن يبعد من رزق ولن يقرب من أجل أن يقول المرء حقاً ألا واتى ما وجدت صلاح ما ولا في الله الا بثلاث أداء الأمانة



إن إحياء كان المحي أحق به من المتعجر فإن أراد المتعجر على الأرض بيعها قبل  
 إحيائها لم يجز على الظاهر من مذهب الشافعي وجوزة كثير من أصحابه لأنه لما صار  
 بالمتعجر عليها أحق بها جاز له بيعها كالأملاك فلي هذا لو باعها فقلب عليها في يد  
 المشتري من أحيائها فقد زعم ابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن المشتري  
 لتلف ذلك في يده بعد قبضه وقال غيره من أصحابه القائلين بجواز بيعه أن الثمن يسقط عنه لأن  
 قبضه لم يستقر فاما إذا تعجر وساق الماء ولم تحرت فقدم ملك الماء وما جرى فيه من الموات  
 وحريره ولم يملك ماسواه وإن كان به أحق وجاز له بيع ما جرى فيه الماء وفي جواز بيع  
 ماسواه من المحجور ما قدمناه من الوجوه . . وما أحق من الموات معشور لا يجوز أن يضرب  
 عليه خراج سواء سقي بماء العسر أو بماء الخراج وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن ساق  
 إلى ما أحياء ماء العسر كانت أرض عشر وإن ساق إليها ماء الخراج كانت أرض خراج  
 وقال محمد بن الحسن إن كانت الأرض الحية على أنها حفرتها إلا عجم فهي أرض خراج  
 وإن كانت على أنهار أجراها الله عز وجل كدجلة والفرات فهي أرض عشر وقد أجمع  
 العراقيون وغيرهم على أن ما أحيا من موات البصرة وسبخا أرض عشر أما على قول  
 محمد بن الحسن فلأن دجلة البصرة مما أجراه الله تعالى من الأنهار وما عليها من الأنهار  
 الحديثة فهي حياة احتقرها المسلمون في الموات وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف  
 أصحابه في تعليل ذلك على قولين فجعل بعضهم العلة فيه أن ماء الخراج يفيض في دجلة  
 البصرة وفي جزرها وأرض البصرة تشرب من مدها والد من البحر وليس من دجلة  
 والفرات وهذا التعليل قاسد (لأن المد يفيد الماء العذب من البحر ولا يمتزج بمائه ولا تشرب  
 وإن كان المد شربا إلا من ماء دجلة والفرات) وقال أصحابه منهم طلحة بن آدم بل العلة  
 فيه أن ماء دجلة والفرات يستقر في البطائح فينقطع حكمه وزول الانتفاع به ثم يخرج إلى  
 دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لأن البطائح ليست من أنهار الخراج وهذا تعليل  
 قاسد أيضاً لأن البطائح بالعراق انبطحت قبل الإسلام فتدبر حكم الأرض حتى صارت مواتا  
 ولم يعتبر حكم الماء وبسببه ما حكاه صاحب السير أن ماء دجلة كان ماضيا في الدجلة المعروفة بالقور  
 الذي ينتهي إلى دجلة البصرة من المدائن في منافذ مستقيمة المسالك محفوظة الجواب وكان  
 موضع البطائح الآن أرض مزارع وقرى ذات منازل فلما كان الملك قباذ بن فيروز انتفع  
 في أسافل كسكر بشق عظيم أغفل أمره حتى غلب ماؤه وغرق من السمارات ما علاه فلما  
 ولى أبو شروان ابنه أمر بذلك الماء فتزحم بالمسنيات حتى عاد بعض تلك الأرض إلى  
 عمارتها وكانت على ذلك سنة ست من الهجرة وهي السنة التي بحث فيها رسول الله صلى

الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة السهمي الى كسرى رسولا وهو كسرى ابروز فزادت  
دجلة والفرات زيادة عظيمة لم ير مثلاً فانبثقت بثوق عظام اجتهد ابروز في سكرها  
حتى صلب في يوم واحد سبعين سكارى وبسط الاموال على الانطاع فلم يقدر للماء على  
حيلة ثم ورد المسلمون العراق وتشاغلوا بالفرس بالحروب فكانت البثوق تنفجر فلا  
يلتفت اليها ويعجز الدهاقين عن سدها فانتسعت البطيحة وعظمت فلما ولي معاوية رضي  
الله عنه ولي مولاة عبد الله بن دراج خراج العراق فاستخرج له من أرض البطائح ما بلغت  
غلاته خمسة آلاف ألف درهم واستخرج بعده حسان البجلي لوليد بن عبد الملك ثم لهشام  
من بعده كثيراً من أرض البطائح ثم جرى الناس على هذا الى وقتنا حتى صارت جوامدها  
مثل بطائحها وأكثر وكان هذا التعليل من أصحاب أبي حنيفة مع ما شرحناه من أحوال  
البطائح عذراً دعاهم اليه ماشاءوا الصحابة عليه من اجماعهم على ان ما أحيا من موات  
البعرة أرض عشر وما ذلك لعله غير الاحياء . وأما حريم ما أحياء من الموات لسكنى  
أو زرع فهو عند الشافعي معتبر بما لا تستغني عنه تلك الأرض من طريقها وقائماً وبحار  
ماؤها شرباً ومغياً وقال أبو حنيفة حريم أرض الزرع ما بعد منها ولم يبلغه ماؤها وقال  
أبو يوسف حريمها ما انتهى اليه صوت المنادى من حدودها ولو كان لهذين القولين وجه  
لما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت داران وقد مصرت الصحابة رضي الله عنهم البعرة على عهد  
عمر رضي الله عنه وجعلوها خططا لقبائل أهلها فجعلوا عرض شارعها الاعظم وهو مر بدها  
ستين ذراعاً وجعلوا عرض ماسوا من الشوارع عشرين ذراعاً وجعلوا عرض كل زقاق  
سبعة أذرع وجعلوا وسط كل خطة رحبة فسيحة لرباط خيامهم وقبور موتاهم وتلاصقوا  
في المنازل ولم يضلوا ذلك الا عن رأى اتفقوا عليه ونص لا يجوز خلافه وقد روى بشير  
ابن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تدارأ القوم في طريق  
فليجعل سبعة أذرع

❦ فصل ❦ وأما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة أقسام مياه أنهار ومياه آبار ومياه  
عيون قاما الانهار فتقسم ثلاثة أقسام . أحدها ما أجراه الله تعالى من كبار الانهار التي  
لا يجتفرها الآدميون كدجلة والفرات وبسيمان الراقيين فاؤها يتسع للزرع وللشاربة  
وليس يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعو فيه الى تنازع أو مشاحنة فيجوز  
لمن شاء من الناس أن يأخذ منها لضيعة شرباً ويحمل من ضيعة اليها مغياً ولا يمنع من  
أخذ شرب ولا يعارض في احداث مغيض . والقسم الثاني ما أجراه الله تعالى من صفار  
الانهار وهو على ضربين : أحدها ان يعلو ماؤها وان لم يجبس ويكنى جميع أهله من



غير قصير فيجوز لكل ذى أرض من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ولا يعارض بعضهم بعضا فان أراد قوم أن يستخرجوا منه نهرا يساق الى أرض أخرى أو يجعلوا اليه مفيض نهر آخر نظر فان كان ذلك مضرا بأهل هذا النهر منع منه وان لم يضر بهم لم يمنع : والضرب الثاني أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعلو للشرب الا بحبسه فلاول من أهل النهر أن يبتدئ بحبسه ليسقي أرضه حتى تكفي منه وترتوى ثم يحبسه من يليه حتى يكون أرضا آخرهم حبسا روي عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شرب النخل من السيل أن للأعلى أن يشرب قبل الأسفل ثم يرسل الماء الى الأسفل الذي يليه كذلك حتى ينفضى الارضون ٠٠ واما قدر ما يحبسه من الماء في أرضه فقد روي محمد بن اسحق عن أبي مالك بن ثعلبة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في وادي مهزور ان يحبس الماء في الأرض الى الكمين فإذا بلغ الى الكمين ارسل الى الأخرى وقال مالك وقضى في سيل بطحان بمثل ذلك فقد ربه بالكمين وليس هذا القضاء منه على العموم في الأزمان والبلدان لانه مقدر بالحاجة وقد يختلف من خمسة اوجه : احدها باختلاف الارضين فبها ما يرتوي باليسير ومنها مالا يرتوي الا بالكثير : والثاني باختلاف ما فيها فان للزرع من الشرب قدرا وللنخل والشجار قدرا : والثالث باختلاف الصيف والشتاء فان لكل واحد من الزمانين قدرا : والرابع باختلافها في وقت الزرع وقبله فان لكل واحد من الوقتين قدرا : والخامس باختلاف حال الماء في بقائه واقطاعه فان المقطع يؤخذ منه ما يدخر والدائم يؤخذ منه ما يستعمل فلاختلافه من هذه الالوجه الخمسة لم يكن تحديده بما قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحدها وكان معتبرا بالعرف المعهود عند الحاجة اليه فلو سقى رجل أرضه أو فجرها فسال من مائها الى أرض جاره ففرقها لم يضمن لانه تصرف في ملكه بمباح فان اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني أحق بصيده من الاول لانه في ملكه ٠٠ والقسم الثالث من الانهار ما احتقره الآديون لما أحيوه من الارضين فيكون النهر بينهم ملكا مشتركا كالزقاق المرفوع بين أهله لا يختص أحدهم بملكه فان كان هذا النهر بالبصرة يدخله ماء المدن فهو يرم جميع أهله لا يتشاحون فيه لاتساع مائه ولا يحتاجون الى حبسه لعلوه بالمدن الى الحد الذي ترتوي منه جميع الارضين ثم يقبض بعد الارتواء في الجزر وان كان بغير البصرة من البلاد التي لا مدنها ولا جزر قاله مملوك لمن احتقره من أرباب الارضين لاحق فيه لغيره في شرب منه ولا مفيض ولا يجوز لواحد من أهله أن ينفرد بنصب عبارة عليه ولا يرفع مائه ولا ادارة رحي فيه الا عن مراضة جميع أهله لاشترائهم فيما

هو ممنوع من التفرد به كما لا يجوز في الزقاق المرفوع أن يفتح إليه باب ولا أن يخرج عليه جناحا ولا يمد عليه سابطا إلا بمراضة جميعهم . . ثم لا يخلو حال شربهم منه من ثلاثة أقسام: أحدها أن يتناوبوا عليه بالأيام انقلوا وبالساعات ان كثروا ويقتربوا ان تنازعوا في الترتيب حتى يستقر لهم ترتيب الاول ومن يليه ويختص كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها ثم هو من بعدها على ما ترتبوا : والقسم الثاني أن يقسموا ثم التهر عرضا بخشبة تأخذ جانبي التهر وقسم فيها حفور مقدرة بحقوقهم من الماء يدخل في كل حفرة منها قدر ما استحقه صاحبها من خمس أو عشر يأخذها الى أرضه على الادوار والقسم الثالث أن يحفر كل واحد منهم في وجه أرضه شربا مقدرا لهم باتفاقهم أو على مساحة أملاكهم يأخذ من ماء التهر قدر حقه ويساوي فيه جميع شركائه وليس له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه ولا لواحد منهم أن يؤخر شربا مقدما كما ليس لواحد من أهل الزقاق المرفوع أن يؤخر بابا مقدما وليس له أن يقدم شربا مؤخرا وإن جاز أن يقدم بابا مؤخرا لأن في تقديم الباب المؤخر اقتصارا على بعض الحق وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق . . فأما حريم هذا التهر الحفوري في الموات فهو عند الشافعي معتبر بعرف الناس في مثله وكذلك حكم القناة لأن القناة نهر باطن وقال أبو حنيفة حريم النهر ملقى طينه قال أبو يوسف وحريم القناة ما لم يسح على وجه الأرض وكان جامعا للماء ولهذا القول وجه مستحسن

﴿ فصل ﴾ وأما الآبار فلها ثلثة أحوال : أحدها أن يحفرها لسابلة فيكون ماؤها مشتركا وحافرها فيه كاحدهم قد وقف عثمان رضي الله عنه بئر رومة فكان يضرب بدلوه مع الناس ويشترك في ماؤها اذا اتسع شرب الحيوان وسقي الزرع فان ضاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع ويشترك فيها الادميون والبهائم فان ضاق عنهما كان الادميون بمائها أحق من البهائم : والحالة الثانية أن يحفرها لارتقائه بمائها كالبادية اذا انصبوا أرضا وحفروا فيها بئرا لشربهم وشرب مواشيهم كانوا أحق بمائها ما أقاموا عليها في نجعتهم وعليهم بذل الفضل من مائها للشاربين دون غيرهم فإذا ارتحلوا عنها صارت البئر سابلة فتكون خاصة الابتداء وعامة الانتهاء فان عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وغيرهم سواء فيها ويكون السابق إليها أحق بها : والحالة الثالثة أن يحفرها لنفسه ملكا فلم يبلغ بالحفر الى استنباط مائها لم يستقر ملكه عليها وإذا استنبط ماءها استقر ملكه بكامل الأحياء الا أن يحتاج الى طي فيكون طينها من كمال الأحياء واستقرار الملك ثم يصير مالها وحريمها . . واختلف الفقهاء في قدر حريمها فذهب الشافعي رحمه

الله الى انه معتبر بالعرف المهود في مثلها وقال أبو حنيفة حريم البئر الناضح خمسون ذراعاً وقال أبو يوسف حريمها ستون ذراعاً الا أن يكون رشاؤها أبدياً فيكون لها منتهى رشاؤها قال أبو يوسف وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وهذه مقادير لا تثبت الا بنص فإن جاءها نص كان متبعا والا فهو معلول وللتقدير يمتنهي الرشاء وجه يصح اعتباره ويكون داخلا في العرف المتبر فإذا استقر ملكه على البئر وحريمها فهو أحق بمائها واختلف أصحاب الشافعي هل يصير مالكا له قبل استقائه وحيازته فذهب بعضهم الى انه يجري على ملكه في قراره قبل حيازته كما اذا ملك معدنا ملك ما فيه قبل أخذه ويجوز بيعه قبل استقائه ومن استقاه بغير اذنه استرجع منه وقال آخرون لا يملكه الا بعد الحيازة لان أصله موضوع على الاباحة وله أن يمنع من التصرف فيها باستقائه فان غلبه من استقاه لم يترجع منه شيئا فإذا استقر حكم هذه البئر في اختصاصه بملكها واستحقاقه لمائها فله سقي مواشيه وزرعه ونخيله وأشجاره فان لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل شيء منه الا المضطر على نفس وروى الحسن رحمه الله أن رجلا أتى أهل ماء فاستسقام فلم يسقوه حتى مات فاغرمهم عمر رضي الله عنه الدية وإن فضل منه بعد كفايته فضل لزمه على مذهب الشافعي أن يبذل فضل مائه للشاربة من أبواب المواشي والحيوان دون الزرع والأشجار وقال من أصحابه أبو عبيدة بن جبرئيلة لا يلزمه بذل الفضل منه لحيوان ولا زرع وقال آخرون منهم يلزمه بذله للحيوان دون الزرع وما ذهب اليه الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الزرع هو المشروع روى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع فضل الماء لمنعه به فضل الكلاء منعه الله فضل رحمته يوم القيامة وبذل هذا الفضل معتبر بأربعة شروط: أحدها أن يكون في قرار البئر فان استقاه لم يلزمه بذله: والثاني أن يكون متصلا بكلاء يريه فان لم يقرب من الكلاء لم يلزمه بذله: والثالث أن لا نجد المواشي غيره فان وجدت مباحا غيره لم يلزمه بذله وعدلت المواشي الى الماء المباح فان كان غيره من الموجود مملوكا لزم كل واحد من مالكي المائتين أن يبذل فضل مائه لمن ورد اليه فإذا اكتفت المواشي بفضل أحد المائتين سقط الفرض عن الآخر: والرابع أن لا يكون عليه في ورود المواشي الى مائه ضرر يلحقه في زرع ولا ماشية فان لحقه بورودها ضرر منعت وجاز للرعاة استقائه فضل الماء لها فإذا كملت هذه الشروط الأربع لزمه بذل الفضل وحرم عليه أن يأخذ له ثمنه ويجوز مع الإخلال بهذه الشروط أن يأخذ ثمنه اذا باعه مقدراً بكيل أو وزن ولا يجوز أن يبيعه جزافاً ولا مقدراً بري ماشية أو زرع واذا احتقر براً أو ملكها وحريمها

ثم احتقر آخر بعد حريمها برأ فغضب ماء الاول اليها وغار فيها أقر عليها ولم يمنع منها وكذلك لو حفرها لظهور تغير بها ماء الاول أقرت وقال مالك اذا نضب ماء الاول اليها أو تغير بها منع منها وطمت

﴿ فصل ﴾ وأما الميوت فتقسم ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون بما أنبج الله تعالى ماءها ولم يستنبطه الآدميون فحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من الانهار ولمن أحيا أرضا بماءها أن يأخذ منه قدر كفايته فان تشاحوا فيه لضيقه روعي ما أحيا بماءها من الموات فان تقدم فيه بعضهم على بعض كان لأسبقهم احياء ان يستوفي منها شرب أرضه ثم لمن يليه فان قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق الاخير وان اشتركوا في الاحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا نحا صوافيه إما بقسمة الماء وإما بالمهايات عليه : والقسم الثانى ان يستنبطها الآدميون فتكون ملكا لمن استنبطها ويملك معها حريمها وهو على مذهب الشافعي معتبر بالعرف المهود في مثلها ومقدر بالحاجة الداعية اليها وقال أبو حنيفة حريم العين خمسة ذراع لمستبطن هذه العين سوق مائها الى حيث شاء وكان ماجرى فيه ماؤها ملكا له وحريمه : والقسم الثالث أن يستنبطها الرجل في ملكه فيكون أحق بمائها لشرب أرضه فان كان قدر كفايتها فلا حق عليه فيه الا لشرب مضطروا وان فضل عن كفايته وأراد أن يحيي فضله أرضا مواتا فهو أحق به لشرب ما أحياء وان لم يرد موات أحياء لزمه بذله لأرباب المواشي دون الزرع كفضل ماء البئر فان اعتاض عليه من أرباب الزرع جاز وان اعتاض من أرباب المواشي لم يجز ويجوز لمن احتقر في البادية برأ فملكها أو عينا استنبطها أن يبيعها ولا يحرم عليه ثمنها وقال سعيد بن المسيب وابن أبي ذئب لا يجوز له بيعها ويحرم عليه ثمنها وقال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد ان باعها لرغبة جاز وان باعها لخلاء لم يجز وكان أقرب الناس الى المالك أحق بها بغير ثمن فان رجع الحالى فهو أملك لها



### ﴿ الباب السادس عشر في الحى والارفاق ﴾

وحى الموات هو المنع من احيائه املاكا ليكون مستقبى الاباحة ثبتت السكلا ورعي المواشى : قد حى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وصعد جبلا بالقيع قال أبو عبيد هو النقيع بالنون وقال هذا حماي وأشار بيده الى القاع وهو قدر ميل في ستة أميال حماه لحيل المسلمين من الانصار والمهاجرين فأما حى الأئمة من بعده فان حواه جميع الموات أو أكثره لم يجز وان حوا أقله خلص من الناس ولا غنياتهم لم يجز وان حواه

لكافة المسلمين أو للفقراء والمساكين في جوازه قولان أحدهما لا يجوز ويكون الحمى خاصا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرواية الصعب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حصى البقيع قال لاحمى الا لله ولرسوله والقول الثاني ان حمى الأئمة بعده جائز كجوازه له لانه كان يفعل ذلك لصالح المسلمين لا لنفسه فكذلك من قام مقامه في مصالحهم قد حمى أبو بكر رضى الله عنه بالريضة لأهل الصدقة واستعمل عليه مولاة أبا سلامة وحمى عمر رضى الله عنه من السرف مثل ماحماه أبو بكر من الريضة وولى عليه مولى له يقال له هني وقال ياهني ضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصرمة ورب الغنيمة وياك ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان يهلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الصرمة ورب الغنيمة يأتياني بيماله فيقول يا أمير المؤمنين افاركم أنا لأبالك قال كلا أهون على من الدينار والدرهم والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شيئا ٥٠ فاما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحمى الا لله ولرسوله فتناه لاحمى الا على مثل ماحماه الله ورسوله للفقراء والمساكين ولصالح كافة المسلمين لاعلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية من فرد العزير منهم بالحمى لنفسه كالذي كان يفعله كليب بن وائل فانه كان يوافي بكلب على نشاز من الارض ثم يستعديه ويحمى ما انتهى اليه عواؤه من كل الجهات وتشارك الناس فيما عداه حتى كان ذلك سبب قتله وفيه يقول العباس بن مرداس ( الطويل )

كما كان يبغيها كليب بظلمه \* من العز حتى طاح وهو قتيلا

على وائل إذ يترك الكلب نابجا \* واذا تمتع الاقناء منها حلولا

واذا جرى على الارض حكم الحمى استبقا لمواتها سابلا ومنعا من احيائها ملكا روعي حكم الحمى فان كان للكافة تساوي فيه جميعهم من غنى وفقير ومسلم وذمي في رعي كلاه بخيلهم وماشيئهم فان خص به المسلمون اشترك فيه أغنيائهم وفقراؤهم ومنع منهم أهل الذمة وان خص به الفقراء والمساكين منع منه الاغنياء وأهل الذمة ولا يجوز ان يختص به الاغنياء دون الفقراء ولا أهل الذمة دون المسلمين وان خص به نعم الصدقة أو خيل المجاهدين لم يشركهم فيه غيرهم ثم يكون الحمى جاريا على ما استقر عليه من عموم وخصوص فلو اتسع الحمى لخصوص لعموم الناس جاز ان يشتركوا فيه لارتفاع الضرر عن خص به ولو ضاق الحمى العام عن جميع الناس لم يجز ان يختص به أغنيائهم وفي جواز اختصاص قرائتهم به وجهان واذا استقر حكم الحمى على أرض فاقدم عليها من أحيائها وتخص حماها روعي الحمى فان كان مما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الحمى تابئا

والاحياء باطلا والمتعرض لاختائه مردودا من جور الاسيا اذا كان سبب الحمى باقيا لانه لا يجوز أن يعارض حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقض ولا ابطال وان كان من حمى الائمة بعده ففي اقرار احياؤه قولان . . . أحدهما لا يقر ويجرى عليه حكم الحمى كالذى حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه حكم نفذ بحق . . . والقول الثاني يقرأ لاحياء ويكون حكمه أثبت من الحمى لتصریح رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أحيى أرضا مواتا فهي له ولا يجوز لاحد من الولاة ان يأخذ من ارباب المواشي عوضا عن مراعي موات أو حمى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والنار والكلأ

**﴿ فصل ﴾** واما الارفاق فهو ارفاق الناس بمقاعد الاسواق وافية الشوارع وحريم الامصار ومنازل الاسفار فيقسم ثلاثة اقسام . . . قسم يختص الارفاق فيه بالصعاري والفلوات . . . وقسم يختص الارفاق فيه باقية الاملاك . . . وقسم يختص بالشوارع والطرق \* فاما القسم الاول وهو ما اختص بالصعاري والفلوات فكمنازل الاسفار وحلول المياه وذلك ضربان . . . أحدهما أن يكون لاجتياز السابلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده عنه وضرورة السابلة اليه والذي يختص السلطان به من ذلك اصلاح عورته وحفظ مياهه والتخيلة بين الناس وبين نزوله ويكون السابق الى المنزل احق بحلوه فيه من المسبوق حتى يرتحل عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم مني مناخ من سبق اليها فان وردوه على سواء وتنازعوا فيه نظر في التعديل بينهم بما يزيل تنازعهم وكذلك البادية اذا استجبعوا ارضا طلبا للكلأ وارتقاها بالرعي واستقلا من ارض الى أخرى كانوا فيما نزولهم وارحلوا عنه كالسابلة لا اعتراض عليهم في تسلمهم ورعيهم . . . والضرب الثاني ان يقصدوا بنزول الارض الاقامة فيها والاستيطان لها فللسلطان في نزولهم بها نظري راعي فيه الاصلح فان كان مضرا بالسابلة منعوا منها قبل النزول وبعده وإن لم يضر بالسابلة راعى الاصلاح في نزولهم فيها أو منعهما ونقل غيرهم اليها كما فعل عمر حين مصر البصرة والكوفة نقل الى كل واحد من المصرين من رأى المصلحة فيه ثلثا يجتمع فيه المسافرون فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء وكما يفضل في اقطاع الموات ما يرى فان لم يستأذنه حتى نزولهم لم يمنعه منه كما لا يمنع من احيى مواتا بغير اذنه ودبرهم بما يراه صلاحهم ونهاهم عن احدث زيادة من بعد إلا عن اذنه روى كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده قال قدما مع عمر بن الخطاب في عمره سنة سبع عشرة فكلمه اهل المياه في الطريق ان يبنوا بيوتا فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك فاذن لهم واشترط عليهم ان ابن السبيل احق بالماء والظل \*

واما القسم الثاني وهو ما يختص باقية الدور والاملاك فان كان مضرا بأربابها منع المرتفقون

منها الا ان يأذنوا بدخول الضرر عليهم فيمكنوا وان كان غير مضرهم في اباحة ارتفاقهم به من غير اذنتهم قولان . . احدهما ان لهم الارتفاق بها وان لم يأذن رايها لان الحريم مرفق اذا وصل اهله الى حقهم منه ساواهم الناس فيما عداه . . والقول الثاني انه لا يجوز الارتفاق بحريمهم الا عن اذنتهم لانه تبع لاملاكهم فكانوا به احق وبالتصرف فيه اخص فلما حرم الجوامع والمساجد فان كان الارتفاق به مضرا باهل المساجد والجوامع منعوا منه ولم يحز للسلطان ان يأذن لهم فيه لأن المصلين به احق وان لم يكن مضرا جاز ارتفاقهم بحريمها وهل يعتبر فيه اذن السلطان لهم على وجهين من القولين في حريم الاملاك \* وأما القسم الثالث وهو ما اخص باقية الشوارع والطرق فهو موقوف على نظر السلطان وفي حكم نظره وجهان: أحدهما ان نظره فيه مقصور على كفهم عن التعدي ومنعهم من الاضرار والاصلاح بينهم عند التشاجر وليس له ان يقيم جالسا ولا ان يقدم مؤخرا ويكون السابق الى المكان أحق به من المسبوق: والوجه الثاني ان نظره فيه نظر يجتهد فيما يراه صلاحا في اجلاس من يجلسه ومنع من يمنعه وتقديم من يقدمه كما يجتهد في أموال بيت المال واقطاع الموات ولا يجمل السابق أحق وليس له على الوجهين ان يأخذ منهم على الجلوس أجرا وإذا تركهم على التراضي كان السابق منهما الى المكان أحق به من المسبوق فاذا انصرف عنه كان هو وغيره من القد فيه سواء يراعى فيه السابق اليه وقال مالك اذا عرف أحدهم بمكان وصار به مشهورا كان أحق به من غيره قطعاً للتنازع وحسماً للتشاجر واعتبار هذا وان كان له في المصلحة وجه يخرج به عن حكم الاباحة الى حكم الملك

﴿ فصل ﴾ وأما جلوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد والنصدي للتدريس والفتيا فلي كل واحد منهم زاجر من نفسه ان لا يتصدى لما ليس له باهل فيفضل به المستهدي ويزل به المسترشد وقد جاء الاثر بان أجراً كم على الفتيا أجرؤ كم على جرائم جهنم وللسلطان فيهم من النظر ما يوجبه الاختيار من اقرار أو انكار . . فاذا أراد من هو لذلك أهل أن يترتب في أحد المساجد لتدريس أو فتيا فنظر حال المسجد فان كان من مساجد المحال التي لا يترتب الأئمة فيها من جهة السلطان لم يلزم من ترتب فيه للتدريس والفتيا استئذان السلطان في جلوسه كما لا يلزم ان يستأذنه فيه من ترتب للامامة وان كان من الجوامع وكبار المساجد التي ترتب الأئمة فيها بتقليد السلطان روعي في ذلك عرف البلد وعادته في جلوس أمثاله فان كان للسلطان في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب للجلوس فيه الا عن اذنه كما لا يترتب للامامة فيه الا عن اذنه لتلايقات عليه في ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر فهو ملزم استئذانه للترتيب فيه وصار كغيره من

المساجد وإذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد فقد جملة مالك أحق بالموضع إذا عرف به والذي عليه جمهور الفقهاء أن هذا يستعمل في عرف الاستحسان وليس بحق مشروع وإذا قام عنه زال حقه منه وكان السابق إليه أحق لقول الله تعالى (سواء المالك فيه والباد) ويمنع الناس في الجوامع والمساجد من استطراق حلق الفقهاء والقراء صيانة لحرماتها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا حي إلا في ثلاث ثلثة البرز وطول الفرس وحلقة القوم فأما ثلثة البرز فهو منتهى حرعها وأما طول الفرس فهو مدار فيه بمقوده إذا كان مربوطا وأما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث وإذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه إلا أن يحدث بينهم تنافر فيكفوا عنه وإن حدث منازع ارتكب مالا يسوغ فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه فإن أقام عليه وتظاهر باستغواء من يدعو إليه لزم السلطان أن يحسم بزواج السلطنة ظهور بدعته وبوضع بدلائل الشرع فساد مقالته فإن لكل بدعة مستقما ولكل مستقما متبعها وإذا تظاهر بالصلاح من استبطن ماسواه ترك وإذا تظاهر بالعلم من عري منه هتك لأن الداعي إلى صلاح ليس فيه مصلح والداعي إلى علم ليس فيه مصلح



### الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع

واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره ولا يصح فيما تعين فيه مالكة وتميز مستحقه وهو ضربان. اقطاع تملك. واقطاع استغلال \* فأما اقطاع التملك فتقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة أقسام موات وعامر ومعادن \* فأما الموات فعلى ضربين \* أحدهما ما لم يزل مواتا على قديم الدهر فلم تجر فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك فهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه من يحميه ومن يعمره ويكون الاقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطا في جواز الاحياء لانه يمنع من إحياء الموات إلا بأذن الامام وعلى مذهب الشافعي أن الاقطاع يجعله أحق بأحيائه من غيره وإن لم يكن شرطا في جوازه لانه يجوز إحياء الموات بغير إذن الامام وعلى كلا المذهبين يكون المقطع أحق بأحيائه من غيره \* قد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام ركض فرسه من موات النقيع فأجره ثم رمي بسوطه رغبة في الزيادة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه منتهى سوطه \* والضرب الثاني من الموات ما كان عامرا فخرّب فصار مواتا عطلا وذلك ضربان أحدهما ما كان جاهليا كارض عاد وثمود فهي كاللوات الذي لم يثبت فيه عمارة ويجوز اقطاعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني أرض



عاد : والضرب الثاني ما كان اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا فقد اختلف الفقهاء في حكم احيائه على ثلاثة أقوال فذهب الشافعي فيه الى انه لا يملك بالاحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا وقال مالك يملك بالاحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا وقال أبو حنيفة رحمه الله ان عرف أربابه لم يملك بالاحياء وان لم يعرفوا ملك بالاحياء وان لم يحجز على مذهبه أن يملك بالاحياء من غير اقطاع فان عرف أربابه لم يحجز اقطاعه وكانوا أحق ببيعه وحيائه وان لم يعرفوا جاز اقطاعه وكان الاقطاع شرطا في جواز احيائه فاذا صار الموات على ما شرعناه اقطاعا فمن خصه الامام به وصار بالاقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الاحياء فان شرع في احيائه صار بكمال الاحياء مالم كاله وان أمسك عن احيائه كان أحق به يدا وان لم يصبر ملكا ثم روى امساكه عن احيائه فان كان لمذر ظاهر لم يترض عليه فيه وأقر في يده الى زوال عذره وان كان غير معذور قال أبو حنيفة لا يعارض فيه قبل مضي ثلاث سنين فان أحياء فيها والا بطل حكم اقطاعه بعدها احتجاجا بان عمر رضي الله عنه جعل أجل الاقطاع ثلاث سنين وعلى مذهب الشافعي ان تأجيله لا يلزم وانما المعتبر فيه القدرة على احيائه فاذا مضى عليه زمان يقدر على احيائه فيه قيل له اما ان تحييه فيقر في يدك وإما ان ترفع يدك عنه ليعود الى حاله قبل اقطاعه وأما تأجيل عمر رضي الله عنه فهو قضية في عين يجوز أن يكون لسبب إقتضاء أو لاستحسان رآه فلو تغلب على هذا الموات المستقطع متغلب فاحياه فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاث مذاهب مذهب الشافعي أن يحيه أحق به من مستقطعه وقال أبو حنيفة ان أحياء قبل ثلاث سنين كان ملكا للمقطع وان أحياء بعدها كان ملكا للمحيي وقال مالك ان أحياء علما بالاقطاع كان ملكا للمقطع وان أحياء غير عالم بالاقطاع خير المقطع بين أخذه واعطاء المحي نفقة عمارته وبين تركه للمحيي والرجوع عليه بقيمة الموات قبل احيائه

﴿ فصل ﴾ وأما العامر فضربان \* أحدهما ماتمين مالكة فلا نظر للسلطان فيه الا ما يتعاق بتلك الارض من حقوق بيت المال اذا كانت في دار الاسلام سواء كانت لمسلم أو ذمي فان كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الامام أن يقطعها لملكها المقطع عند النظر بها جاز وقد سأل نعيم الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه ففعل وسأله أبو ثعلبة الخشني أن يقطعه أرضا كانت بيد الروم فأعجبه ذلك وقال ألا تسمعون ما يقول فقال والذي بمنك يلحق ليفتحن عليك فكتب له بذلك كتابا وهكذا لو استنوب من الامام مال في دار

الحرب وهو على ملك أهلها أو استوهب أحد من سبها وذريتها ليكون أحق به إذا فتحها جاز ومحت المعطية فيه مع الجهالة بها لتملقها بالأمور العامة \* روى الشعبي أن حريم بن أوس بن حارثة الطائي قال للبي صلى الله عليه وسلم إن فتح الله عليك الحيرة فاعطني بنت نفيلة فلما أراد خالد صلح أهل الحيرة قال له حريم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لي بنت نفيلة فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة فاستتناها من الصلح ودفعها إلى حريم فأشترت منه بألف درهم وكانت عجوزاً قد حالت عن عهده فقيل له وبحك لقد أرخصتها كان أهلها يدفعون اليك ضعف ما ألت بها فقال ما كنت أظن أن عدداً يكون أكثر من ألف... وإذا صح الاقطاع والتملك على هذا الوجه نظر حال الفتح فإن كان صلحاً خاضت الأرض لقطعها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق وإن كان الفتح غنوة كان المستقطع والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من الغنائم ونظر في الغنائم فإن علموا بالاقطاع والهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بموضع ما استقطع ووهب وإن لم يعلموا حتى فتحوا عاوضهم الإمام عنه بما يستطيب به نفوسهم كما يستطيب نفوسهم عن غير ذلك من الغنائم وقال أبو حنيفة لا يلزمه استطابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم إذا رأى المصلحة في أخذها منهم \* والضرب الثاني من العامر ما لم يتعين مالكوه ولم يتميز مستحقوه وهو على ثلاثة أقسام : أحدها ما اصطفاه الإمام لبيت المال من فتوح البلاد أما بحق الخمس فأخذه باستحقاق أهله له وأما بأثر يصطفيه باستطابة نفوس الغنائم عنه فقد اصطفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا فكان مبلغ غلتها تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها ثم إن عثمان رضي الله عنه أقطعها لأنه رأى اقطاعها أوفر لغلتها من تعطيها وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق النقي فكان ذلك منه اقطاع اجارة لا اقطاع تملك فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل خمسين ألف ألف درهم فكان منها صلانه وعطاياه ثم تناقلها الخلفاء بعده فلما كان عام الجحاجم سنة اثنتين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم فهذا النوع من العامر لا يجوز اقطاع رقبته لأنه قد صار باصطفائه لبيت المال ملكاً لكافة المسلمين فجري على رقبته حكم الوقوف المؤبدة وصار استغلاله هو المال الموضوع في حقوقه والسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الاصلح بين أن يستتله لبيت المال كما فعل عمر رضي الله عنه وبين أن يخيره له من ذوي المكنة والعمل من يقوم بمهارة رقبته بخراج يوضع عليه مقدر بوفور الاستغلال ونقصه

كما فعل عثمان رضي الله عنه ويكون الحراج أجرة تصرف في وجوه المصالح الا أن يكون مأخوذاً بالمخس فيصرف في أهل المخس فان كان ما وضعه من الحراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزروع جاز في النخل كما ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على النصف من ثمار النخل وجوازها في الزرع معتبر باختلاف الفقهاء في جواز المخاربة فمن أجازها أجاز الحراج بها ومن منع منها منع من الحراج بها وقيل بل يجوز الحراج بها وان منع من المخاربة لما يتعلق بها من عموم المصالح التي يتبع حكمها عن أحكام العقود الخاصة ويكون العشر واجبا في الزرع دون الثمر لان الزرع ملك لزارعيه والثمره ملك لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم : والقسم الثاني من العامر أرض الحراج فلا يجوز اقطاع رقابها تمايكا لانها تنقسم على ضربين ضرب يكون رقابها وقفاً وخراجها أجرة تملك الوقف لا يصح باقطاع ولا بيع ولا هبة وضرب يكون رقابها ملكا وخراجها جزية فلا يصح اقطاع مملوك تعين مالكه قاما اقطاع خراجها فذكره بعد في اقطاع الاستقلال : والقسم الثالث مامات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب فينتقل الى بيت المال ميراثا لكافة المسلمين مصروفا في مصالحهم وقال أبو حنيفة ميراث من لا وارث له مصروف في الفقراء خاصة صدقة عن الميت ومصروفة عند الشافعي في وجوه المصالح أهم لانه قد كان من الاملاك الخاصة وصار بعد الانتقال الى بيت المال من الاملاك العامة وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما انتقل الى بيت المال من رقاب الاموال هل يصير وقفا عليه بنفس الانتقال اليه على وجهين أحدهما انها تصير وقفا لعموم مصرفها الذي لا يختص بجهة فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا اقطاعها والوجه الثاني لا تصير وقفا حتى يقفها الامام فعلى هذا يجوز له بيعها اذا رأى بيعها اصلح لبيت المال ويكون ثمنها مصروفا في عموم المصالح وفي ذوي الحاجات من أهل النبي وأهل الصدقات وأما ققطاعها على هذا الوجه فقد قيل بجوازه لانه لا جاز بيعها وصرف ثمنها الى من يراه من ذوي الحاجات وأرباب المصالح جاز اقطاعها له ويكون تملك رقبتها كتمليك ثمنها وقيل ان اقطاعها لا يجوز وان جاز بيعها لان البيع معاوضة وهذا الاقطاع صلة والامان اذا سارت ناضة لها حكم يخالف في العطايا حكم الاضول الثابتة فاقتربا وان كان الفرق بينهم ضيقاً وهذا الكلام في اقطاع التملك

﴿ فصل ﴾ وأما اقطاع الاستقلال فعلى ضربين عشر وخراج ١٠٠ فأما العشر فاقطاعه لا يجوز لانه زكاة لا صاف يشتر وصف استحقاقها عند دفعها اليهم وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت استحقاقها لانها تجب بشروط يجوز أن لا توجد فلا تجب فان وجبت وكان

مقطعها وقت الدفع مستحقا كانت حوالة بعشر قد وجب على ربه لمن هو من أهله صح  
وجاز دفعه اليه ولا يصير ديناً له مستحقاً حتى يقبضه لأن الزكاة لا تملك الا بالقبض فان  
منع من العشر لم يكن له خصم فيه وكان عامل العشر بالمطالبة أحق وأما الخراج فيختلف  
حكم اقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاثة أحوال أحدها أن يكون من أهل الصدقات  
فلا يجوز أن يقطع مال الخراج لان الخراج في الاستحقاق أهل الصدقة كما لا يستحق  
الصدقة أهل النبي وجوز أبو حنيفة ذلك لانه يجوز صرف النبي في أهل الصدقة والحالة  
الثانية أن يكون من أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض فلا يصح أن يقطعه على  
الاطلاق وإن جاز أن يعطاه من مال الخراج لانه من قتل أهل النبي لامن فرضه وما  
يعطى له إنما هو من صلات المصالح فان جعل له من مال الخراج شيء أجرى عليه حكم  
الحوالة والتسبب لا حكم الاقطاع فيعتبر في جوازه شرطان أحدهما أن يكون بمال مقدر  
قد وجد سبب استباحته والثاني أن يكون مال الخراج قد حصل ووجب ليصح التسبب  
عليه والحوالة به نخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع والحالة الثالثة أن يكون من  
مرتزقة أهل النبي وفرضية الديوان وهم أهل الجيش وهم أخص الناس بجواز الاقطاع  
لان لهم أرزاقاً مقدرة تصرف اليهم مصرف الاستحقاق لانها تويض عما أرسدوا نفوسهم  
له من حماية البيضة والذب عن الحرم فإذا صح أن يكونوا من أهل الاقطاع روعي  
حينئذ مال الخراج فان له حالين حال يكون جزية وحال يكون اجرة فأما ما كان منه  
جزية فهو غير مستقر على التأييد لانه مأخوذ مع بقاء الكفر وزائل مع حدوث  
الاسلام فلا يجوز اقطاعه أكثر من سنة لانه غير موقوف باستحقاقه بعدها فان أقطعه  
سنة بعد حلوله واستحقاقه صح وإن أقطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جوازه وجهان  
أحدهما يجوز إذا قيل ان حول الجزية مضروب للاداء والثاني لا يجوز إذا قيل ان  
حول الجزية مضروب للوجوب وأما ما كان من الخراج أجرة فهو مستقر الوجوب على  
التأييد فيصح اقطاعه سنتين ولا يلزم الاقتصار منه على سنة واحدة بخلاف الجزية التي  
لا تستقر وإذا كان كذلك فلا يخلو حال اقطاعه من ثلاثة أقسام : أحدها ان يقدر سنين  
معلومة كاقطاعه عشر سنين فيصح اذا روعي فيه شرطان أحدهما ان يكون رزق المقطوع  
معلوم القدر عند باذل الاقطاع فان كان مجهولاً عنده لم يصح والثاني ان يكون قدر  
الخراج معلوماً عند المقطوع وعند باذل الاقطاع فان كان مجهولاً عنده أو عند أحدهما لم  
يصح وإذا كان كذلك لم يخل حال الخراج من أحد أمرين إما ان يكون مقاسمة أو  
مساخة فان كان مقاسمة فن يجوز من الفقهاء وضع الخراج على المقاسمة جبهه من للعلوم

لذي يجوز اقطاعه ومن منع من وضع الخراج على المقاسمة جعله من المجهول الذي لا يجوز اقطاعه وان كان الخراج مساحة فهو ضريان احدهما ان لا يختلف باختلاف الزرع فهذا معلوم يصح اقطاعه والثاني ان يختلف باختلاف الزرع فينظر رزق مقطعه فان كان في مقابلة اعلى الخراجين صح اقطاعه لانه راض بتقص ان دخل عليه وان كان في مقابلة اقل الخراجين لم يصح اقطاعه لانه قد يوجد فيه زيادة لا يستحقها ثم يراعى بعد صحة الاقطاع في هذا القسم حال المقطع في مدة الاقطاع فانها لا تخلو من ثلاثة احوال احدها ان يبقى الى انقضاءها على حال السلامة فهو على استحقاق الاقطاع الى انقضاء المدة والحالة الثانية ان يموت قبل انقضاء المدة فيبطل الاقطاع في المدة الباقية بعد موته ويعود الى بيت المال فان كانت له ذرية دخلوا في اعطاء الذراري لافي ارزاق الجند فكان ما يعطونه سبباً لا اقطاعاً والحالة الثالثة ان يحدث به زمانة فيكون باقي الحياة مفقود الصحة ففي بقاء اقطاعه بعد زمانته قولان احدهما انه باق عليه الى انقضاء مدته اذا قيل ان رزقه بالزمانه قد سقط فهذا حكم القسم الاول اذا قدر الاقطاع فيه بمدة معلومة : والقسم الثاني من اقسامه ان يستقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا اقطاع باطل لانه قد خرج بهذا الاقطاع من حقوق بيت المال الى الاملاك الموروثة واذا بطل كان ما اجتبه منه مأذوناً فيه عن عقد فاسد فيراً أهل الخراج بقبضه وحسب من حلة رزقه فان كان أكثر رد الزيادة وان كان أقل رجع بالباقي وأظهر السلطان فساد الاقطاع حتى يمنع من القبض ويمنع أهل الخراج من الدفع فان دفعوه بعد اظهار ذلك لم يبرؤا منه : والقسم الثالث ان يستقطعه مدة حياته ففي صحة الاقطاع قولان .. أحدهما انه صحيح اذا قيل ان حدوث زمانته لا يقتضي سقوط رزقه .. والقول الثاني انه باطل اذا قيل ان حدوث زمانته يوجب سقوط رزقه واذا صح الاقطاع فأراد السلطان استرجاعه من مقطعه جاز ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها ويعود رزقه الى ديوان العطايا فاما في السنة التي هو فيها فينظر فان حل رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه وان حل خراجها قبل حلول رزقه جاز استرجاعه منه لان تعجيل المؤجل وان كان جائزاً ليس بلازم ، وأما أرزاق ماعدا الجيش اذا أقطعوا بها مال الخراج فيقسمون ثلاثة أقسام : أحدها من يرتزق على عمل غير مستديم كمال المصالح وجباة الخراج فالأقطاع بارزاقهم لا يصح ويكون ما حصل لهم بها من مال الخراج تسبباً وحوالة بعد استحقاق الرزق وحلول الخراج : والقسم الثاني من يرتزق على عمل مستديم ويجرى رزقه مجرى الجعالة وهم الناظرون في أعمال البر

التي يصح التطوع بها اذا ارتزقوا عليها كالمؤذنين والأئمة فيكون جعل الخراج لهم في أرزاقهم تسيماً به وحوالة عليه ولا يكون اقطاعاً : والقسم الثالث من يرتزق على عمل مستديم ويجري رزقه مجرى الاجارة وهو من لا يصح نظره الا بولاية وتقليد مثل القضاة والحكام وكتاب الدواوين فيجوز أن يقطبوا بارزاقهم خراج سنة واحدة ويحمل جواز اقطاعهم أكثر من سنة وجهين أحدهما يجوز كالحيش والثاني لا يجوز لما يتوجه اليهم من العزل والاستبدال

**فصل ١٠** وأما اقطاع المعادن وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر الارض فهي ضربان ظاهرة وباطنة . فاما الظاهرة فهي ما كان جوهرها المستودع فيها بارزاً كعادن الكحل والملح والقار والنفط وهو كالماء الذي لا يجوز اقطاعه والناس فيه سواء يأخذه من ورد اليه . . . روى ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده أن الابيض بن حمال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم مباح مارب فأقطعه فقال الاقرع بن حابس التميمي يا رسول الله اني وردت هذا الملح في الجاهلية وهو بارض ليس فيها غيره من ورده أخذه وهو مثل الماء المد بالارض فاستقل الابيض في قطعة الملح فقال قد أفلتت على أن تجعله في صدقة فقال النبي عليه الصلاة والسلام هو منك صدقة وهو مثل الماء المد من ورده أخذه قال أبو عبيد الماء المد هو الذي له مواد تمدد مثل العيون والآبار وقال غيره هو الماء المتجمع المد . . . فن أقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم وكان المقطع وغيره فيها سواء وجميع من ورد اليها اسوة مشتركون فيها فان منعهم المقطع منها كان بالمتع متعدياً وكان لما أخذه مالكاً لانه متعدي بالمتع لأبالاخذ فكف عن المتع وصرف عن مداومة العمل لئلا يئته اقطاعاً بالصحة أو يصير معه كالاملاك المستقرة . . . وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكناً فيها لا يوصل اليه الا بالعمل كعادن الذهب والفضة والصفير والحديد فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج المأخوذ منها الى سبك وتخليص أو لم يحتج وفي جواز اقطاعها قولان : أحدهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع (١) والقول الثاني يجوز اقطاعها لرواية كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف المزني عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعادن القبلية جلسها وغورها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يقطعه حق

(١) شرع بالتحريك أو التسخين أى سواء وبستوى فيه الواحد والاكثر والمذكور والمؤث كذا من هامش الاصل

مسلم وفي الجلبي والنعوري وأوبلان أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن وهب والثاني أن الجلبي بلاد نجد والنعوري بلاد تهامة وهذا قول أبي عبيدة ومنه قول الشماخ (الطويل)

فرت على ماء العذيب وعينها \* كوقب الحصى جلسها قد تغورا  
فعلى هذا يكون المقطع أحق بها وله منع الناس منها وفي حكمه قولان : أحدهما أنه اقطاع تملك بصير به المقطع مال الكارقة المعدن كسائر أمواله في حال عمله وبعد قطعه يجوز له بيعه في حياته وينقل إلى ورثته. بعد موته : والقول الثاني أنه اقطاع إرفاق لا يملك به رقبة المعدن ويملك به الارتفاق بالعمل فيه مدة مقامه عليه وليس لأحد أن ينزعه فيه ما أقام على العمل فإذا تركه زال حكم الاقطاع عنه وعاد إلى حال الإباحة فإذا أحيى موأنا باقطاع أو غير اقطاع فظهر فيه بالأحياء معدن ظاهر أو باطن ملكه المحي على التأييد كما يملك ما استنبطه من العيون واحتفزه من الآبار



### الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه

والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وفي تسميته ديواناً وجهان أحدهما أن كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أي عجائز فسمي موضعهم بهذا الاسم ثم حذفت الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفاً للاسم فقيل ديوان والثاني أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور وقوتهم على الخلق والحق وجمعهم لما شذ وتفرق ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان. وأول من وضع الديوان في الاسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه واختلف الناس في سبب وضعه له فقال قوم سببه ان أباه ريرة قدم عليه بقال من البحرين فقال له عمر ماذا جئت به فقال خمسمائة ألف درهم فاستكثره عمر فقال له أنذري ما تقول قال نعم مائة ألف خمس مرات فقال عمر أطيب هو فقال لا أدري فصعد عمر المنبر فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أيها الناس قد جأنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كلاً وان شئتم عدنا لكم عداً فقام إليه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد رأيت الاعاجم يدنون ديواناً لهم فدون أنت لنا ديواناً. وقال آخرون بل سببه ان عمر بعث بشا وكان عنده الهرمزان فقال لعمر هذا بعث قد أعطيت أهله الاموال فان تخلف منهم رجل وآجل بمكانه فن أن يعلم صاحبك به فأثبت لهم ديواناً فسأله عن الديوان حتى فسرهم لهم وروى عابد بن يحيى

عن الحارث بن فضال أن عمر رضي عنه استشار المسلمين في تدوين الديوان فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه قسم كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تمسك منه شيئاً وقال غنم بن عفان رضي الله عنه أرى مالا كثيراً يتبع الناس فإن لم يحصوا حتى يعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشيت أن ينتشر الأمر فقال خالد بن الوليد (١) قد كنت بالشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديواناً وجندوا جنوداً فدون ديواناً وجند جنوداً فأخذ بقوله ودعا عقيل بن أبي طالب وعمره بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من شأن قريش وقل أكتبوا الناس على منازلهم فبدؤا ببني هاشم فكتبوهم ثم أبصوهم أبا بكر وقومه ثم عمر وقومه وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة ثم رضوه إلى عمر فلما نظر فيه قال لا ماوددت أنه كان هكذا ولكن أبدأ بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب فالأقرب حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله فشكروا العباس رضوان الله عليه على ذلك وقال وصلتكم رحم وروى زيد بن أسلم عن أبيه أن بني عدي جاؤا إلى عمر فقالوا انك خليفة رسول الله وخليفة أبي بكر وأبو بكر خليفة رسول الله فلو جعلت نفسك حيث جعلك الله سبحانه وجعلك هؤلاء القوم الذين كتبوا فقال يج يج يا بني عدي أردتم الإكل على ظهري وأن أهب حسناتي لكم لا ولكنكم حتى تأتكم الدعوة وأن ينطبق عليكم الدفر ببني ولو لمكتبوا آخر الناس أن لي صاحبين سلكا طريقاً فإن خالفتهما خولف بي ولكنه والله ما أدركنا الفضل في الدنيا ولا ترجوا الثواب عند الله تعالى على علمنا إلا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهو شرفنا وقومه أشرف العرب ثم الأقرب فالأقرب ووالله لئن جاءت الأعاجم بعمل وجئنا بغير عمل لهم أولى بمحمد صلى الله عليه وسلم منا يوم القيامة فإن من قصر به عمله لم يسرع به نسبه وروى عامر أن عمر رضي الله عنه حين أراد وضع الديوان قال بمن أبدأ فقال له عبد الرحمن بن عوف أبدأ بنفسك فقال عمر أذكر أني حضرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبدأ ببني هاشم وبني عبد المطلب فبدأ به عمر ثم بمن يليهم من قبائل قريش بطنا بعد بطن حتى استوفى جميع قريش ثم انتهى إلى الأنصار فقال عمر أبدأ برهط سعد بن معاذ من الأوس ثم بالأقرب فالأقرب لسعد وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه كان ذلك في الحرم سنة عشرة (٢) فلما استقر ترتيب الناس في الدواوين على قدر

(١) كذا بالأصل وفي فتوح البلدان للبلاذري الوليد بن هشام بن المغيرة فليحمر

(٢) كذا بالأصل وفي فتوح البلدان للبلاذري سنة عشرين يعني من الهجرة وهو الصحيح



النسب المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بينهم في العطاء على قدر السابغة في الاسلام واقتربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله عنه يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفضيل بالسابغة وكذلك كان رأي علي رضي الله عنه في خلافته وبه أخذ الشافعي ومالك وكان رأي عمر رضي الله عنه التفضيل بالسابغة في الاسلام وكذلك كان رأي عثمان رضي الله عنه بعده وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق وقد نظر عمر أبا بكر حين سوى بين الناس فقال أتسوى بين من هاجر المجرىين وصلى الى القبلتين وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف فقال له أبو بكر انما عملوا لله وانما أجورهم على الله وانما الدنيا دار بلاغ للراكب فقال له عمر لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه فلما وضع الديوان فضل بالسابغة فقرض لكل من شهد بدرأ من المهاجرين الاولين خمسة آلاف درهم في كل سنة منهم علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم وفرض لنفسه معهم خمسة آلاف درهم وألحق به العباس بن عبد المطلب والحسن والحسين رضوان الله عليهم لمكانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل بل فضل العباس وفرض له سبعة آلاف درهم وفرض لكل من شهد بدرأ من الانصار أربعة آلاف درهم ولم يفضل على أهل بدر أحد الا أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه فرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الا عائشة فانه فرض لها اثني عشر ألف درهم وألحق بهن جويرة بنت الحارث وصفيّة بنت حيي وقيل بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم وفرض لكل من هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ولما أسلم بعد الفتح اثني درهم لكل رجل وفرض لفلان أحداث من أبناء المهاجرين والانصار كفرائض مسلمي الفتح وفرض لعمر بن أبي سلمة الخزومي أربعة آلاف درهم لان أمه ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال له محمد بن عبد الله بن جحش لم تقض عمر علينا وقد هاجر أبؤنا وشهدوا بدرأ فقال عمر أفضله لمكانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فليأت الذي يستعجب بأمر مثل أم سلمة أعته وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم فقال له عبد الله بن عمر فرضت لي ثلاثة آلاف درهم وفرضت لأسامة أربعة آلاف درهم وقد شهدت ما لم يشهد أسامة فقال عمر زدته لانه كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك وكان أبوه أحب الى رسول الله من أبيك ثم فرض للناس على منازلهم وقرامتهم القرآن وجهادهم وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والمراق لكل رجل منهم من ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة ولم يتقص أحدأ

( ٢٣ — احكام )

منها وقال لأن كثرة المال لا يفرض لكل رجل أربعة آلاف درهم ألفا لفرسه وألفا لسلاحه وألفا لسفره وألفا لمخلفها في أهله وفرض للمنفوس مائة درهم فإذا ترمع بلغ به مائتي درهم فإذا بلغ زاده وكان لا يفرض لمولود شيئا حتى يظلم إلى أن سمع امرأة ذات لية وهي تكره ولدها على الفطام وهو يبكي فسالها عنه ف قالت ان عمر لا يفرض للمولود حتى يظلم فأنا أكرهه على الفطام حتى يفرض له فقال يا ويل عمر كم احتجب من وزر وهو لا يعلم ثم أمر عمر مناديه فنادى ألا لا تعجلوا أولادكم بالفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ثم كتب إلى أهل العوالي وكان يجري عليهم القوت فأمر بجريب من الطعام فطحن ثم خبز ثم ردت ثم دعا ثلاثين فأكلوا منه غداهم حتى أصدرهم ثم فعل في المشاء مثل ذلك فقال يكفي الرجل جريبان في كل شهر وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوكة جريبين في كل شهر وكان اذا أراد الرجل أن يدعو على صاحبه قال له قطع الله عنك جريك • وكان الديوان موضوعا على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضيل العطاء معتبرا بالسابقة في الاسلام وحسن الأثر في الدين ثم روعي في التفضيل عند اقراض أهل السوابق بالتقدم في الشجاعة والبلاء في الجهد فهذا حكم ديوان الحيش في ابتداء وضعه على السعوة القريبة والترتيب الشرعي • • وأما ديوان الاستيفاء وجباية الاموال فجري هذا الامر فيه بعد ظهور الاسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام بالرومية لانه كان من ممالك الروم وكان ديوان العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس فلم يزل أمرهما جاريا على ذلك إلى زمن عبد الملك بن مروان فقلل ديوان الشام إلى العربية سنة احدى وثمانين وكان سبب نقله إليه ما حكاه المدائني ان بعض كتاب الروم في ديوانه أراد ماء لدواته فقال فيها بدلا من الماء فأذ به وأمر سليمان بن سعد أن ينقل الديوان إلى العربية فساله أن يمينه بجراج الاردن سنة ففعل وولاه الاردن وكان خراجه مائة وثمانين ألف دينار فلم تنقض السنة حتى فرغ من الديوان فقتله وأتى به إلى عبد الملك بن مروان فدعا سرجون كاتبه ففرضه عليه فضمه وخرج كتيبا فلقية قوم من كتاب الروم فقال لهم اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة وقد قطعها الله عنكم • وأما ديوان الفارسية بالعراق فكان سبب نقله إلى العربية ان كاتب الحجاج كان يسمى زادان فروخ وكان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية فوصله زادان فروخ بالحجاج فخف على قلبه فقال صالح لزادان فروخ ان الحجاج قد قرئني ولا آمن عليك أن يقدمني عليك فقال لا تقطن ذلك فهو إلى أحوج مني إليه لانه لا يجد من يكفيه حسابه غيري فقال صالح والله لو شئت أني

أحول الحساب الى العربية لعمت قال خول منه ورقة أو سطراً حتى أرى فعمل ثم قتل زادان فروخ في أيام عبد الرحمن بن الأشعث فاستخلف الحجاج صالحاً مكانه فذكر له ماجرى بينه وبين زادان فروخ فأمره أن ينقله فأجابه الى ذلك وأجله فيه أجلاً حتى نقله الى العربية فلما عرف مردان شاه بن زادان فروخ ذلك بذل له مائة ألف درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل فقال له قطع الله أوصالك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية فكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان يقول لله در صالح ما أعظم منته على الكتاب

❦ فصل ❦ والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم اربعة اقسام : احدها ما يختص بالحيش من اثبات وعطاء : والثاني ما يختص بالاعمال من رسوم وحقوق : والثالث ما يختص بالعمال من تقليد وعزل : والرابع ما يختص ببيت المال من دخل وخرج فهذه اربعة اقسام تقتضيها احكام الشرع يتضمن تفصيلها ما ربما كان لكتاب الدواوين في أفرادها عادة هم بها اخص ❦ فأما القسم الاول فيما يختص بالحيش من اثبات وعطاء فاثباتهم في الديوان معتبر بثلاثة شروط أحدها الوصف الذي يجوز به اثباتهم الثاني السبب الذي يستحق به ترتيبهم والثالث الحال التي يقدر به عطاؤهم . . . فأما شرط جواز اثباتهم في الديوان فيراعي فيه خمسة أوصاف أحدها البلوغ فان الصبي من جملة الذراري والاتباع فلم يجوز أن يثبت في ديوان الحيش فكان جارياً في عطاء الذراري والثاني الحرية لان المملوك تابع لسيد فكان داخلاً في عطائه وأسقط أبو حنيفة اعتبار الحرية وجوز أفراد المبد بالمعطاء في ديوان المقاتلة وهو رأي أبي بكر وخالفه فيه عمر واعتبر الحرية في العطاء وبه أخذ الشافعي والثالث الاسلام ليدفع عن الملة باعتقاده ويونق بنصحه واجتهاده فان أثبت فيهم ذمياً لم يجوز وان ارتد منهم مسلم سقط والرابع السلامة من الآفات المسانعة من القتال فلا يجوز ان يكون زمناً ولا أعمى ولا أقطع ويجوز أن يكون أحرس أو أصم فأما الاصرع فان كان فارساً أثبت وان كان راجلاً لم يثبت والخامس أن يكون فيه إقدام على الحروب ومعرفة بالقتال فان ضعفت منته (١) عن الاقدام أو قلت معرفته بالقتال لم يجوز اثباته لانه مرصداً لا هو عاجز عنه فاذا تكاملت فيه هذه الاوصاف التحس كان اثباته في ديوان الحيش موقوفاً على الطلب والايجاب فيكون منه الطلب اذا مجرد عن كل عمل ويكون لمن ولي الامر الاجابة اذا دعت الحاجة اليه فان كان مشهور

الاسم فيه القدر لم يحسن اذا أثبت في الديوان أن يحل فيه أو ينبت فان كان من المعمورين في الناس حلي ونبت قد ذكر سنه وقده ولونه وحلي وجهه ووصف بما يتميز به عن غيره لئلا تنفق الاسماء ويدعى وقت العطاء وضم الى قبيل عليه أو عريف له ليكون مأخوذاً بذكره

**فصل** وأما ترتيبهم في الديوان اذا أثبتوا فيه فمعتبر من وجهين أحدهما عام والآخر خاص . فاما العام فهو ترتيب القبائل والاجناس حتى يتميز كل قبيلة عن غيرها وكل جنس عن خالفه فلا يجمع فيه بين المختلفين ولا يفرق بين المتفقين لتكون دعوة الديوان على نسق واحد معروف النسب يزول به التنازع والتجاذب واذا كان هكذا لم يحل حالهم من أن يكونوا عرباً أو عجماً فان كانوا عرباً تجمعهم أنساب وتفرق بينهم أنساب ترتب قبائلهم بالقرابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل عمر رضي الله عنه حين دوتهم . فيبدأ بالترتيب في أصل النسب ثم بما يتفرع عنه فالعرب عدنان وخطان فتقدم عدنان على خطان لأن النبوة فيهم وعدنان يجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر على ربيعة لأن النبوة فيهم ومضر يجمع قريشاً وغير قريش فتقدم قريش لأن النبوة فيهم وقريش يجمع بني هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لأن النبوة فيهم فيكون بنو هاشم قطب الترتيب ثم بمن يليهم من أقرب الانساب اليهم حتى يستوعب قريشاً ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع مضر ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع عدنان وقد رتب أنساب العرب ستة مراتب فجعلت طبقات أنسابهم وهي شعب . ثم قبيلة . ثم عمارة . ثم بطن . ثم نخذ . ثم فصيلة . فالشعب النسب الا بعد مثل عدنان وخطان سمي شعباً لأن القبائل منه نشعت ثم القبيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل ربيعة ومضر سميت قبيلة لتقابل الانساب فيها ثم العمارة وهي ما انقسمت فيها أنساب القبائل مثل قريش وكنانة ثم البطن وهو ما انقسمت فيه أنساب العمارة مثل بني عبد مناف وبني مخزوم ثم النخذ وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن مثل بني هاشم وبني أمية ثم الفصيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب النخذ مثل بني أبي طالب وبني العباس فالنخذ يجمع الفصائل والبطن يجمع الانخاذ والعمارة تجمع البطون والقبيلة تجمع المائر والشعب يجمع القبائل واذا تباعدت الانساب صارت القبائل شعوباً والمائر قبائل . وان كانوا عجماً لا يجتمعون على نسب فالذي يجمعهم عند فقد النسب أمران إما أجناس وإما بلاد فالتميزون بالاجناس كالترك والهند ثم يتميز الترك أجناساً والهند أجناساً والتميزون بالبلاد كالديلم والجيل ثم يتميز الديلم بلداً والجيل بلداً واذا تميزوا بالاجناس أو البلدان فان كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في الديوان وان لم تكن

لهم سابقة ترتيبوا بالقرب من ولي الامر فان تساوا فالسبق الى طاعته ٠٠ وأما الترتيب الخاص فهو ترتيب الواحد بعد الواحد يرتب بالسابقة في الاسلام فان تكافؤا في السابقة ترتيبوا بالدين فان تباروا فيه ترتيبوا بالنسب فان تباروا فيها ترتيبوا بالشجاعة فان تباروا فيها فولي الامر بالخيار بين أن يرتبهم بالترعة أو يرتبهم على رأيه واجتهاده

فصل ١٠ وأما تقدير المعطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة قطعته عن حماية البيضة والكفاية : مثيرة من ثلاثة أوجه : أحدها عدد من يعوله من الذراري والماليك : والثاني عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر : والثالث الموضع الذي يحمله في الغلاء والرخس فيقدر كفايته في نفقته وكسوته لعامه كله فيكون هذا المقدر في عطائه ثم تعرض حاله في كل عام فان زادت رواتبه الماسة زيد وان نقصت نقص واختلف الفقهاء اذا تعدد رزقه بالكفاية هل يجوز أن يزداد عليها فنع الشافعي من زيادته على كفايته وان اتسع المال لان أموال بيت المال لا توضع الا في الحقوق اللازمة وجوز أبو حنيفة زيادته على الكفاية اذا اتسع المال لها ويكون وقت المعطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق وهو معتبر بالوقت الذي تستوفي فيه حقوق بيت المال فان كانت تستوفي في وقت واحد من السنة جعل المعطاء في رأس كل سنة وان كانت تستوفي في وقتين جعل المعطاء في كل سنة مرتين وان كانت تستوفي في كل شهر جعل المعطاء في رأس كل شهر ليكون المال مصروفا اليهم عند حصوله فلا يجبس عنهم اذا اجتمع ولا يطالبون به اذا تأخر واذا تأخر عنهم المعطاء عند استحقاقه وكان حاصله في بيت المال كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة وان أعوز بيت المال لموارض أبطلت حقوقه أو أخرتها كانت أرزاقهم ديناً على بيت المال وليس لهم مطالبة ولي الامر به كما ليس لصاحب الدين مطالبة من أعسر بدينه واذا أراد ولي الامر اسقاط بعض الجيش لسبب أوجه أو لعذر اقتضاء جاز وان كان لغير سبب لم يجوز لانهم جيش المسلمين في الذب عنهم واذا أراد بعض الجيش اخراج نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ولم يجوز مع الحاجة اليه الا أن يكون معذورا واذا جرد الجيش لقتال فامتموا وهم اكفاء من حاربهم سقطت أرزاقهم وان ضعفوا عنه لم تسقط واذا نفقت دابة أحدهم في حرب عوض عنها وان نفقت في غير حرب لم يعرض واذا استهلك سلاحه فيها عوض عنه ان لم يكن يدخل في تقدير عطائه ولم يعرض ان دخل فيه واذا جرد لسفر أعطي نفقة سفره ان لم تدخل في تقدير عطائه ولم يعط ان دخلت فيه واذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطائه موروثاً عنه على فرائض الله تعالى وهو دين لورثته في بيت المال ٠ واختلف الفقهاء

في استبقاء نفقات ذريته من عطائه في ديوان الجيش على قولين أحدهما أنه قد سقطت نصيبهم من ديوان الجيش لذهاب مستحقه ومحالون على مال العشر والصدقة والقول الثاني أنه يستبقى من عطائه نفقات ذريته رغبا له في المقام وبمثاله على الاقدام واختلف الفقهاء أيضا في سقوط عطائه اذا حدثت به زمانة على قولين أحدهما يسقط لانه في مقابلة عمل قد عدم والقول الثاني أنه باق على العطاء رغبا في التجند والارتزاق

**فصل** • وأما القسم الثاني فيما اختص بالاعمال من رسوم وحقوق فيشتمل على ستة فصول • أحدها تحديد اصل بما يتميز به من غيره وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها فيجعل لكل بلد حدا لا يشاركه فيه غيره ويفصل نواحي كل بلد اذا اختلفت أحكام نواحيه وان اختلفت أحكام الضياع في كل ناحية فصلت ضياعه كتفصيل نواحيه وان لم تختلف اقتصر على تفصيل النواحي دون الضياع • والفصل الثاني أن يذكر حال البلد هل فتح غنوة او صلحا وما استقر عليه حكم ارضه من عشر او خراج وهل اختلفت أحكام نواحيه او تساوت فانه لا يخلو من ثلاثة احوال إما ان يكون جميعه ارض عشر او جميعه ارض خراج أو يكون بعضه عشرا وبعضه خراجا فان كان جميعه ارض عشر لم يلزم اثبات مسأحه لان العشر على الزرع دون المساحة ويكون ما استوفى زرعه مرفوعا الى ديوان العشر لاستخراج منه ويلزم تسمية أربابه عند رفعه الى الديوان لان وجوب العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الارضين واذا رفع الزرع بإسماء أربابه ذكر مبلغ كليه وحال سقيه بسبح أو عمل لاختلاف حكمه ليستوفى على موجه وان كان جميعه ارض خراج لزم اثبات مسأحه لان الخراج على المساحة فان كان هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية أرباب الارضين لانه لا يختلف باسلام ولا كفر وان كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية أربابه ووصفهم بالاسلام والكفر لاختلاف حكمه باختلاف أهله وان كان بعضه عشرا وبعضه خراجا فصل في ديوان العشر ما كان منه عشرا وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجا لاختلاف الحكم فيهما وأجري على كل واحد منهما ما يختص بحكمه • والفصل الثالث أحكام خراجه وما استقر على مسأحه هل هو مقاسمة على زرعه أو هو رزق مقدر على خراجه فان كان مقاسمة لزم اذا أخرجت مسأحه الارضين من ديوان الخراج أن يذكر معها مبلغ المقاسمة من ربع أو ثلث أو نصف ويرفع الى للديوان مقادير الكيول لتستوفى المقاسمة على موجهها وان كان الخراج وورقا لم يخل من ان يكون متساويا مع اختلاف الزروع أو مختلفا فان كان متساويا مع اختلاف الزروع أخرجت المسأحه من ديوان الخراج ليستوفى خراجها ولا يلزم أن يرفع اليه الا

ما قبض منها وإن كان الحراج مختلفا باختلاف الزروع لزم اخراج المساغ من ديوان الحراج وأن يرفع اليه أجناس الزروع ليستوفي خراج المساحة على ما يوجه حكم الزرع . والفصل الرابع ذكر من في كل بلد من أهل الذمة وما استقر عليهم في عقد الجزية فإن كانت مختلفة باليسار والاعسار سموا في الديوان مع ذكر عددهم ليختبر حال يسارهم واعسارهم وإن لم يختلف في اليسار والاعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم ووجب مراعاتهم في كل عام ليثبت من بلغ ويسقط من مات أو أسلم لينحصر بذلك ما يستحق من جزيتهم . والفصل الخامس أن كان من بلدان المعادن أن يذكر أجناس معادنه وعدد كل جنس منها ليستوفي حق المعدن منها وهذا مما لا ينضبط بمساحة ولا ينحصر بتقدير لاختلافه وإنما ينضبط بحسب المأخوذ منه إذا أعطي وأنال ولا يلزم في أحكام المعادن أن يوصف في الديوان أحكام فنوحها هل هي من أرض عشر أو خراج لأن الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من نيلها وحققا لا يختلف باختلاف فنوحها وأحكام أرضها وإنما يختلف فلك في حقوق العاملين فيها والآخذين وقد تقدم القول في اختلاف الفقهاء في أجناس ما يؤخذ حق المعدن منه وفي قدر المأخوذ منه فإن لم يكن قد سبق للأئمة فيها حكم اجتهد إلى الوقت برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وعمل عليه في الأمرين مما إذا كان من أهل الاجتهاد وإن كان من سبق من الأئمة والولاية قد اجتهد برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وحكم به فيها حكما أيده وأمضاه استقر حكمه في الاجناس التي يجب فيها حق المعدن ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من المعدن لأن حكمه في الجنس معتبر بالمعدن الموجود وحكمه في القدر يعتبر بالمعدن لأن حكمه بالجنس معتبر بالمعدن الموجود وحكمه في القدر معتبر بالمعدن المفقود . والفصل السادس أن كان البلد تقرا يتأخم دار الحرب وكانت أموالهم دخلت دار الاسلام مشورة عن صلح استقر معهم أثبت في ديوان عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم من عشر وأخس وزيادة عليه أو فصلان منه فإن كان يختلف باختلاف الامتعة والاموال فصلت فيه وكان الديوان موضوعا لخراج رسومه ولاستيفاء ما يرفع اليه من مقادير الامتعة المحمولة اليه . وأما أعيان الاموال المتصلة في دار الاسلام من بلد إلى بلد فحرمة لا يبيعها شرع ولا يسوغها اجتهاد ولا هي من سياسات العدل ولا من قضايا النصفه وقل ما تكون الا في البلاد الجائرة وقدرروي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال شر الناس العشارون الحشارون وإذا غيرت الولاية أحكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اغشبر ما فعلوه فإن كان مسوغا في الاجتهاد لأمر اقتضاء لا يمنع للشرع منه لحدوث سبب يسوغ الشرع الزيادة لاجله أو نقصان لحدوثه جاز وصار الثاني

هو الحق المستوفى دون الاول واذا استخرج حال العمل من الديوان جاز أن يقتصر على اخراج الحال الثانية دون الاولى والا حوط أن يخرج الحاليين لجواز أن يزول السبب الحادث فيعود الحكم الاول وان كان ما اخذ به الولاية من تفسير الحقوق غير مسوغ في الشرع ولا له وجه في الاجتهاد كانت الحقوق على الحكم الاول وكان الثاني مردودا سواء غيروه الى زيادة أو نقصان لان الزيادة ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حقوق بيت المال واذا استخرج حال العمل من الديوان وجب على رافعه من كتاب الدواوين اخراج الحاليين ان كان المستدعي لاجرائها من الولاية لا يلزم حالها فيما تقدم وان كان علما بها لم يلزم اخراج الحال الاول اليه لان علمه بها قد سبق وجاز الاقتصار على اخراج الحال الثانية مع وصفها بأنها مستعجلة

**فصل** • واما القسم الثالث فيما اختص بالمال من تقليد وعزل فيشتمل على ستة فصول • احدها ذكر من يصح منه تقليد العمال وهو معتبر بنفوذ الامر وجواز النظر فكل من جاز نظره في عمل تفذت فيه أو امره وصح منه تقليد العمال عليه وهذا يكون من أحد ثلاثة إما من السلطان المستولى على كل الامور وإما من وزير التفويض وإما من عامل عام الولاية كعامل إقليم أو مصر عظيم يقلد في خصوص الاعمال عاملا : فاما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد عامل الا بعد المظالمة والاستبصار • والفصل الثاني من يصح أن يتقلد العمالة وهو من استقل بكفايته ووثق بامانه فان كانت عمالة تفويض تنقتر الى اجتهاد روعي فيها الحرية والاسلام وان كانت عمالة تنفيذ لا اجتهاد للعامل فيها لم يقتصر الى الحرية والاسلام • والفصل الثالث ذكر العمل الذي قلده وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها تحديد الناحية بما تتميز به عن غيرها والثاني تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر والثالث العلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينتهي عنه الجمالة فاذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل علمه بالمولي والمولى صح التقليد ونفذ • والفصل الرابع زمان النظر فلا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يقدره بمدة محصورة الشهور أو السنين فيكون تقديرها بهذه المدة مجوزا للنظر فيها ومانعا من النظر بعد انقضائها ولا يكون النظر في المدة المقيدة لازما من جهة المولي وله صرفه والاستبدال به اذا رأى ذلك صلاحا فاما لزومه من جهة العامل المولى فتعتبر بحال جارية عليها فان كان الجاري معلوما بما تصح به الاجور لزمه العمل في المدة الى انقضائها لان العمالة فيها نصير من الاجارات المحضه ويؤخذ العامل فيها بالعمل الى انقضائها اجبارا والفرق بينهما في تخيير المولي ولزومه للمولى أنها في جنبه المولي من العقود العامة لثبانه فيها عن الكافة فروعي الاصلح في التخيير



وهي في جنبه المولى من المقود الخاصة لعقده لها في حق نفسه فيجري عليها حكم الزوم وان لم يتقدر جاريه بما يصح في الاحور لم تلزمه المدة وجاز له الخروج من العمل اذا شاء بعد ان ينهى الى مولىه حال تركه حتى لا يخلو عمله من ناظر فيه : والحالة الثانية ان يقدر بالعمل فيقول المولى فيه قد قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة أو قلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله فاذا فرغ منه انزل عنه وهو قبل فراغه على ما ذكرنا يجوز ان يعزله المولى وعزله لنفسه معتبر بصحة جاريه وفساده : والحالة الثالثة أن يكون التقليد مطلقا فلا يقدر بمدة ولا عمل فيقول فيه قد قلدتك خراج الكوفة أو اعشار البصرة أو حماية بغداد فهذا تقليد صحيح وان جهلت مدته لان المقصود منه الاذن لجواز النظر وليس المقصود منه الزوم المعتبر في عقود الاجارات واذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل حانه من أحد أمرين إما أن يكون مستديما أو منقطعا فان كان مستديما كالنظر في الحياة والقضاء وحقوق المعادن فيصح نظره فيها عاما بعد عام مالم يعزل وان كان منقطعا فهو على ضربين أحدهما أن لا يكون معهود العود في كل عام كالوالى على قسم الغنيمة فينزل بعد فراغه منها وليس له النظر في قسمة غيرها من الفنائم والضرب الثاني أن يكون عائدا في كل عام كالخراج الذى اذا استخرج في عام عاد فيما يابه فقد اختلف الفقهاء هل يكون اطلاق تقليده مقصورا على نظر عامه أو محمولا على كل عام مالم يعزل على وجهين أحدهما أنه يكون مقصورا للنظر على العام الذى هو فيه فاذا استوفى خراجه أو أخذ اعشاره انزل ولم يكن له ان ينظر في العام الثاني الا بتقليد مستجد اقتصارا على اليقين والوجه الثاني أنه يحمل على جواز النظر في كل عام مالم يعزل اعتبارا بالعرف : والفصل الخامس في جاري العامل على عمله ولا يخلو فيه من ثلاثة أحوال أحدها ان يسمى معلوما الثانى ان يسمى مجهولا والثالث ان لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم فان سمي معلوما استحق المسمى اذا وفي العمالة حقها فان قصر فيها روعي تقصيره فان كان لترك بعض العمل لم يستحق جاري ما قابله وان كان لحيانة منه مع استيفاء العمل استكمل جاريه وارتمج ماخان فيه وان زاد في العمل روعيت الزيادة فان لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها مردودا لا ينفذ وان كانت داخلة في حكم نظره لم يخل من أحد أمرين إما أن يكون قد أخذها بحق أو ظلم فان كان أخذها بحق كان متبرعا بها لا يستحق لها زيادة على المسمى في جاريه وان كان ظلما وجب ردها على من ظلم بها وكان عدوانا من العامل يؤخذ بجريرته وأما ان سمي جاريه مجهولا استحق جاري مثله فيما عمل فان كان جاري العمل مقدرا في الديوان وعمل به جماعة من العمال

صار ذلك القدر هو جاري المثل وان لم يعمل به الا واحدا لم يصير ذلك مألوفا في جاري المثل وأما ان لم يسم جاريه معلوم ولا بمجهول فقد اختلف الفقهاء في استحقاته لجاري مثله على عمله على أربعة مذاهب قالها الشافعي وأصحابه فذهب الشافعي فيها انه لا جاري له على عمله ويكون متطوعا به حتى يسمى جاريا معلوما أو مجهولا لخلو عمله من عوض وقال المزني له جاري مثله وان لم يسمه لاستيفاء عمله عن اذنه وقال أبو العباس بن سريج ان كان مشهورا بأخذ الجاري على عمله فله جاري مثله وان لم يشهر بأخذ الجاري عليه فلا جاري له وقال أبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي ان دعي الى العمل في الابتداء أو أمر به فله جاري مثله فان ابتداء بالطلب فأذن له في العمل فلا جاري له واذا كان في عمله مال يجتي جاريه مستحق فيه وان لم يكن فيه مال جاريه في بيت المال مستحق من سُم المصالح: والفصل السادس فيما يصح به التقليد فان كان نطقا يلفظ به المولي صح به التقليد كما تصح به سائر العقود وان كان عن توقيع المولي بتقليده خطأ لا لفظا صح التقليد وانعقدت به الولايات السلطانية اذا اقرنت به شواهد الحال وان لم تصح به العقود الخاصة اعتبارا بالعرف الجاري فيه وهذا اذا كان التقليد مقصورا عليه لا يمتداه الى استنابة غيره فيه ولا يصح اذا كان التقليد عاما متعبدا فاذا صح التقليد بالشروط المعتبرة فيه وكان العمل قبله خاليا من ناظر تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاريه من أول وقت نظره فيه وان كان في العمل ناظر قبل تقليده نظر في العمل فان كان بما لا يصح الاشتراك فيه كان تقليده الثاني عزلا للاول وان كان مما يصح فيه الاشتراك روعي العرف الجاري فيه فان لم يجز العرف بالاشتراك فيه كان عزلا للاول وان جرى العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليد الثاني عزلا للاول وكانا عاملين عليه وناظرين فيه فان قبله عليه مشرف كان العامل مباشرا للعمل وكان المشرف مستوفيا له يمنع من زيادة عليه أو نقصان منه أو تفرد به ٠٠ وحكم المشرف بخالف حكم صاحب البريد من ثلاثة أوجه أحدها انه ليس للعامل أن يتفرد بالعمل دون المشرف وله أن يتفرد به دون صاحب البريد والثاني ان للمشرف منع العامل مما أقسد فيه وليس ذلك لصاحب البريد والثالث ان المشرف لا يلزمه الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفاسد اذا انتهى اليه ويلزم صاحب البريد الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفاسد لان خبر المشرف استمداء وخبر صاحب البريد انتهاء والفرق بين خبر الانتهاء وخبر الاستمداء من وجهين أحدهما ان خبر الانتهاء يشتمل على الفاسد والصحيح وخبر الاستمداء مختص بالفاسد دون الصحيح والثاني ان خبر الانتهاء فيما رجح عنه العامل وفيما لم يرجح عنه وخبر الاستمداء مختص بما لم يرجح عنه دون

ما رجع عنه وإذا أنكر العامل استعداء للمشرف أو انتهاء صاحب البريد لم يكن قول واحد منهما مقبولا عليه حتى يبرهن عنه فإن اجتمعا على الانتهاء والاستعداء صارا شاهدين عليه فيقبل قولهما عليه إذا كانا مأمونين وإذا طوبى العامل برفع الحساب فيما تولاه لزمه رفعه في عمالة الخراج ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لأن مصرف الخراج إلى بيت المال ومصرف العشر إلى أهل الصدقات وعلى مذهب أبي حنيفة يؤخذ برفع الحساب في المالكين لاشتراك مصرفهما عنده وإذا ادعى عامل العشر صرف العشر في مستحقه قبل قوله فيه ولو ادعى عامل الخراج دفع الخراج إلى مستحقه لم يقبل قوله إلا بتصديق أو بينة وإذا أراد العامل أن يستخلف على عمله فذلك ضربان أحدهما أن يستخلف عليه من يتفرد بالنظر فيه دونه فهذا غير جائز منه لأنه يجري مجرى الاستبدال وليس له أن يستبدل غيره بنفسه وإن جاز له عزل نفسه والضرب الثاني أن يستخلف عليه معينا له فإعازي مخرج التقليد فانه لا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يتضمن إذا بالاستخلاف فيجوز له أن يستخلف ويكون من استخلفه نائباً عنه يعزل بعزله إن لم يكن مسمى في الأذن فإن سمى له من يستخلفه فقد اختلف الفقهاء فيه إذا استخلفه هل ينزل بعزله فقال قوم ينزل وقال آخرون لا ينزل والحالة الثانية أن يتضمن التقليد نهياً عن الاستخلاف فلا يجوز له أن يستخلف وعليه أن يتفرد بالنظر فيه إن قدر عليه فإن عجز عنه كان التقليد فاسداً فإن نظر مع فساد التقليد صح من نظره ما اختص بالأذن من أمر ونهي ولم يصح منه ما اختص بالولاية من عقد وحل والحالة الثالثة أن يكون التقليد مطلقاً لا يتضمن إذاً ولا نهياً فيعتبر حال العمل فإن قدر على التفرد بالنظر فيه لم يجوز أن يستخلف عليه وإن لم يقدر على التفرد بالنظر فيه جاز له أن يستخلف فيما عجز عنه ولم يجوز أن يستخلف فيما قدر عليه

**فصل** وأما القسم الرابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج فهو إن كل مال استحقه المسلمون ولم يتبين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال فإذا قبض صار بالقبض مضافاً إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرزه أو لم يدخل لأن بيت المال عبارة عن الجهة لأعن المكان وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال فإذا صرف في جهته صار مضافاً إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج لأن ما صار إلى أعمال المسلمين أو خرج من أيديهم حكم بيت المال جار عليه في دخله إليه وخرجه .. وإذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة أقسام في غنيمة وصدقة فأما التي فمن حقوق بيت المال لأن مصرفه موقوف

على رأي الامام واجتهاده وأما الغنينة فليست من حقوق بيت المال لانها مستحقة للفقارين الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي الامام ولا اجتهاد له في منعهم منها فلم تصر من حقوق بيت المال وأما خمس النبي والغنينة فيقسم ثلاثة أقسام قسم منه يكون من حقوق بيت المال وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم المصروف في المصالح العامة لوقوف مصرفه على رأي الامام واجتهاده وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوي القربى لانه مستحق لجماعتهم فتمن مالكوه وخرج عن حقوق بيت المال لخروجه عن اجتهاد الامام ورأيه وقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على جهاته وهو سهم اليتامي والمساكين وابن السبيل ان وجدوا دفع اليهم وان فقدوا أحرز لهم وأما الصدقة فضربان صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال لجواز أن يفرد أربابه باخراج زكاته في أهلها والضرب الثاني صدقة مال ظاهر كاعشار الزروع والتجار وصدقات المواشي فنقد أبي حنيفة انه من حقوق بيت المال لانه يجوز صرفه على رأي الامام واجتهاده ولم يبينه في أهل السهمين وعلى مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لانه معين الجهات عنده لا يجوز صرفه على غير جهاته لكن اختلف قوله هل يكون بيت المال محلا لاحترازه عند تعذر جهاته فذهب في القديم الى ان بيت المال اذا تعذرت الجهات محل لاحترازه فيه الى أن توجد لانه كان يرى وجوب دفعه الى الامام ورجع عنه في مستجد قوله الى أن بيت المال لا يكون محلا لاحترازه استحقاقا لانه لا يرى فيه وجوب دفعه الى الامام وان جاز أن يدفع اليه فذلك لم يستحق احترازه في بيت المال وان جاز احترازه فيه وأما المستحق على بيت المال فضربان أحدهما ما كان بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه معتبر بالوجود فان كان المال موجودا فيه كان صرفه في جهاته مستحقا وعدمه مسقط لاستحقاقه والضرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحقا فهو على ضربين أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على وجه البذل كأرزاق الجند وأثمان الصكرع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم فان كان موجودا عجل دفعه كالديون مع اليسار وان كان معدوما وجب فيه على الانظار كالديون مع الاعسار والضرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصاحبة والارفاق دون البذل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فان كان موجودا في بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وان كان معدوما سقط وجوبه عن بيت المال وكان إن عم ضرره من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد وان كان مما لا يعم ضرره كوعور طريق قريب يجد الناس طريقا غيره بعيدا أو انقطاع

شرب يجد الناس غيره شربا فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكفاية لوجود البدل فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لاحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً فيه فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لو إلى الأمر إذا خاف الفساد أن يقتض على بيت المال ما يصره في الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من الولاية مأخوذاً بقضائه إذا اتسع له بيت المال وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد اختلف الفقهاء في فاضله فذهب أبو حنيفة إلى أنه يدخر في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث وذهب الشافعي إلى أنه يقبض على أموال من يعم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأن التوائب تعين فرضها عليهم إذا حدثت فهذه الأقسام الأربعة التي وضعت عليها قواعد الديوان

**فصل** وأما كاتب الديوان وهو صاحب ذمامه فالمعتبر في محبة ولايته شرطان العدالة والكفاية : فأما العدالة فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والريعية فاقضى أن يكون في العدالة والامانة على صفات المؤتمنين : وأما الكفاية فلأنه مباشر لعمل يقتضي أن يكون في القيام مستقلاً بكفاية المباشرين فإذا صح تقليده فالذي ندب له ستة أشياء حفظ القوانين واستيفاء الحقوق وأثبتت الرفوع ومحاسبات العمال وأخراج الأحوال وتصفح الظللمات فأما الأول منها وهو حفظ القوانين على الرسوم العادلة من غير زيادة تخيف بها الرعية أو نقصان يتلزم به حق بيت المال فإن قررت في أيامه لبلاد استؤنف فتحها أولموات ابتدئ في إحيائه أنبأها في ديوان الناحية وديوان بيت المال الجامع للحكم المستقر فيها وأن تقدمته القوانين المقررة فيها رجع فيها إلى ما أنبأه أمناه الكتاب إذا وثق بخطوطهم وتسلمه من أمنائهم تحت ختمهم وكانت الخطوط الخارجة على هذه الشروط مقنعة في جواز الأخذ بها والعمل عليها في الرسوم الديوانية والحقوق السلطانية وإن لم تقع في أحكام القضاء والشهادات اعتباراً بالعرف المعهود فيها كما يجوز للمحدث أن يروي ما وجدته من سماعه بالخط الذي يثق به ويحجي على قول أبي حنيفة أنه لا يجوز لكاتب الديوان أن يعمل على الخط وحده حتى يأخذه سماعاً من لفظ نفسه يحفظه عنه بقلبه كما يقول في رواية الحديث اعتباراً بالقضاء والشهادات وهذا شاق مستبعد والفرق بينهما أن القضاء والشهادات من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشر لها والقيم بها فلم يضق الحفظ لها بالقلب فلذلك لم يجوز أن يعمل فيها على مجرد الخط وأن القوانين الديوانية من الحقوق العامة التي يقل المباشر لها مع كثرتها وانتشارها فضاقت حفظها بالقلب فلذلك جاز التعويل فيها على مجرد الخط وكذلك رواية الحديث . . . وأما الثاني وهو استيفاء الحقوق فهو على ضربين أحدهما استيفاءها من

وجبت عليه من العاملين والثاني استفاؤها من القاضين لها من المال فأما استيفاؤها من العاملين فيعمل فيه على اقرار العمال بقبضها وأما العمل فيها على خطوط العمال بقبضها فالذي عليه كتاب الدواوين انه اذا عرف الخط كان حجة القبض سواء اعترف العامل بأنه خطه أو أنكره اذا قيس بخطه المعروف والذي عليه الفقهاء أنه ان لم يعترف العامل بأنه خطه وأنكره لم يلزمه ولم يكن حجة في القبض ولا يسوغ أن يقاس بخطه في الالزام اجبارا وانما يقاس بخطه اربابا ليعترف به طوعا وان اعترف بالخط وأنكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي انه يكون في الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع وحجة على العمال بالقبض اعتباراً بالمعرف والظاهر من مذهب أبي حنيفة أنه لا يكون حجة عليهم ولا للعاملين حتى يقربه لفظا كالديون الخاصة وفيما قدمناه من الفرق بينهما منقطع وأما استيفاؤها من العمال فان كانت خراجا الى بيت المال لم يحتج فيها الى توقيع ولي الامر وكان اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في براءة العمال منها والكلام في خطه اذا تجرد عن اقراره على ما قدمناه في خطوط العمال انه يكون حجة على الظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر من مذهب أبي حنيفة وان كانت خراجا من حقوق بيت المال ولم تكن خراجا اليه لم يمس العمال الا بتوقيع ولي الامر وكان التوقيع اذا عرفت صحته حجة مقننة في جواز الدفع واما الاحتساب به فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون الاحتساب به موقوفا على اعتراف الموقع له بقبض ما تضمنه لان التوقيع حجة بالدفع اليه وليس بحجة في القبض منه والوجه الثاني يحتسب به العامل في حقوق بيت المال فان أنكر صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه وأخذ العامل بأقامة الحجة عليه فان عدما أحلف صاحب التوقيع وأخذ العامل بالنفرم وهذا الوجه أخص بعرف الديوان والوجه الاول أشبه بتحقيق الفقه فان استراب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب للعامل به على الوجهين مما حتى يرضه على الموقع فان اعترف به صح وكان الاحتساب به على ما تقدم وان أنكره لم يحتسب به للعامل ونظر في وجه الخراج فان كان في خاص موجود رجع به العامل عليه وان كان في جهات لا يمكن الرجوع بها سأل العامل احوال الموقع على انكاره وان لم يعرف صحة الخراج لم يكن للموقع احوال العامل لافي عرف السلطة ولا في حكم القضاء فان علم بصحة الخراج فهو من عرف السلطنة مدفوع عن احوال الموقع وفي حكم القضاء يجاب عليه ٠٠ وأما الثالث فهو اثبات الرفوع فيقسم ثلاثة أقسام رفوع مساحة وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع خرج ونفقة فأما رفوع المساحة والعمل فان كانت أصولها مقدرة في الديوان اعتبر صحة الرفع بمقابلة الاصل وأثبت في الديوان

ان وافقها وان لم يكن لها في الديوان أصول عمل في اثباتها على قول رافعها وأما رفوع القبض والاستيفاء فيعمل في اثباتها على مجرد قول رافعها لانه يقر به على نفسه لا لها وأما رفوع الخرج والتففة فرافعها مدع لها فلا تقبل دعواه الا بالحجج البالغة فان احتج بتوقعات ولالة الامور استعرضا وكان الحكم فيها على ما قدمناه من أحكام التوقعات . . . وأما الرابع وهو محاسبة العمال فيختلف حكمها باختلاف ما قبلوه وقد قدمنا القول فيها فان كانوا من عمل الخراج لزمهم رفع الحساب ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما دفعوه وان كانوا من عمال العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان العشر عنده صدقة لا يقف مصرفها على اجتهاد الولاية ولو تفرد أهلها بمصرفها أجزأت ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان مصرف الخراج والعشر عنده مشترك واذا حوسب من وجبت عليه محاسبته من العمال نظر فان لم يقطع بين العامل وكاتب الديوان خلف كان كاتب الديوان مصدقا في بقايا الحساب فان استراب به ولي الامر كلفه احضار شواهد فان زالت الريبة عنه سقطت اليمين فيه وان لم تزل الريبة وأراد ولي الامر الاحلاف على ذلك أحلف العامل دون كاتب الديوان لان المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب وان اختلفا في الحساب نظر فان كان اختلافهما في دخل فالقول فيه قول العامل لانه منكر وان كان اختلافهما في خرج فالقول فيه قول الكاتب لانه منكر وان كان اختلافهما في مساحة تمكن اعادتها اعتبرت بعد الاختلاف وعمل فيها على ما يخرج بصحيح الاعتبار . . . وأما الخامس وهو اخراج الاحوال فهو استنهاد صاحب الديوان على ما ثبت فيه من قوانين وحقوق فصار كالشهادة واعتبر فيه شرطان أحدهما أن لا يخرج من الاموال الا ما علم محته كمال يشهد الا بما علمه وتحققه والثاني أن لا يتدي بذلك حتى يستدعي منه كمال يشهد حتى يستشهد والمستدعي لاجراج الاحوال من نفذت توقعاته كما ان المشهود عنده من نفذت أحكامه فاذا أخرج حالا لزم الموقع باخراجها الاخذ بها والعمل عليها كما يلزم الحاكم تنفيذ الحكم بما يشهد به الشهود عنده فان استراب الموقع باخراج الحال جاز أن يسأله من أين أخرجه ويطلبه باحضار شواهد الديوان بها وان لم يجز للمحاكم أن يسأل شاهداً عن سبب شهادته فان أحضرها ووقع في النفس محنتها زالت عنه الريبة وان عدما وذكر انه أخرجها من حفظه لتقدم علمه بها صار معلول القول والموقع بخير بين قبول ذلك منه أو رده عليه وليس له استخلافه . . . وأما السادس وهو تصفح الظلمات فهو يختلف بسبب اختلاف التظلم وليس يخلو من أن يكون

المتظلم من الرعية أو من المال فإن كان المتظلم من الرعية تظلم من عامل تحيفه في معاملته كان صاحب الديوان فيها حاكماً بينهما وجاز له أن يتصفح الظلامة ويزيل التحيف سواء وقع النظر إليه بذلك أو لم يقع لانه مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق فصار بعقد الولاية مستحقاً لتصفح الظلامة فإن منعه منها امتنع وصار عزلاً عن بعض ما كان إليه وإن كان المتظلم عاملاً جوزف في حساب أو غولط في معاملة صار صاحب الديوان فيها خصماً وكان المتصفح لها والي الأمر



### ﴿ الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم ﴾

الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بمجد أو تعزير ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية ولها عند ثبوتها ومحتها حال استيفاء توجبه الأحكام الشرعية . فأمّا حالها بعد التهمة وقبل ثبوتها ومحتها فتعتبر بحال الناظر فيها فإن كان حاكماً رفع إليه رجل قد اتهم بسرقة أو زناً لم يكن لتهمة بها تأثير عنده ولم يحجز أن يحبس للكشف والاستبراء ولأن يأخذ به بأسباب الاقرار اجباراً ولم يسمع الدعوى عليه في السرقة إلا من خصم مستحق لما قرف وراعى ما يبدو من اقرار المتهم أو انكاره وإن اتهم بالزنا لم يسمع الدعوى عليه إلا بعد أن يذكر المرأة التي زنا بها ويوصف ما فعله بها بما يكون زناً موجباً للحد فإن أقر حده بموجب اقراره وإن أنكر وكانت بينه سمعاً عليه وإن لم تكن أحلفه في حقوق الأديمين دون حقوق الله تعالى إذا طلب الخصم العين وإن كان الناظر الذي رفع إليه هذا المتهم أميراً أو من أولاد الأحداث والمعاون كان له مع هذا المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاة والحكام وذلك من تسمة أوجبه يختلف بها حكم النظرين أحدها أنه لا يجوز للامير أن يسمع قرف المتهم من أعوان الامارة من غير تحقيق للدعوى المقررة ويرجع الى قولهم في الاخبار عن حال المتهم وهل هو من أهل الرب وهل هو معروف بمثل ما قرف به أم لا فإن برأوه من مثل ذلك خفت التهمة ووضعت وعجل اطلاقه ولم يلفظ عليه وإن قرفوه بأمثاله وعرفوه بأشباهه غلظت التهمة وقويت واستعمل فيها من حال الكشف ما سذكروه وليس هذا للقضاة والثاني أن للامير أن يراعى شواهد الحال وأوصاف المتهم في قوة التهمة وضعفها فإن كانت التهمة زناً وكان المتهم مطيعاً للنساء ذا فكاكة وخلابة قويت التهمة وإن كان بضده ضعفت وإن كانت التهمة بسرقة وكان المتهم بها ذا عيارة أو في يده آثار ضرب أو كان معه حين أخذ من قب قوت التهمة وإن كان بضده ضعفت وليس هذا للقضاة أيضاً والثالث أن للامير أن يسجل حبس المتهم للكشف



والاستبراء واختلف في مدة حبسه لذلك فذكر عبد الله الزبيري من أصحاب الشافعي أن حبسه للاستبراء والكشف مقدر بشهر واحد لا يتجاوزوه وقال غيره بل ليس بمقدر وهو موقوف على رأي الامام واجتهاده وهذا أشبه وليس للقضاة أن يحبسوا أحدا الا بحق وجب : والرابع أنه يجوز للامير مع قوة الهمة أن يضرب المتهم ضرب التعزير لا يضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به وأنهم فإن أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه فإن ضرب ليقر لم يكن لاقراءه تحت الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه واستعيد اقراره فإذا أعاده كان مأخوذاً بالاقرار الثاني دون الاول فإن اقتصر على الاقرار الاول ولم يستعده لم يضيق عليه أن يعمل بالاقرار الاول وان كرهناه : والخامس أنه يجوز للامير فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر عنها بالحدود أن يستديم حبسه اذا استنصر الناس بجرأئمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته وكسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس وان لم يكن ذلك للقضاة : والسادس أنه يجوز للامير احلاف المتهم استبراء لحاله وتقليظا عليه في الكشف عن أمره في الهمة بمحقوق الله تعالى وحقوق الادميين ولا يضيق عليه أن يجعله بالطلاق والعتاق والصدقة كالإيمان بالله في البيعة السلطانية وليس للقضاة احلاف أحد على غير حق ولا أن يجاوزوا الإيمان بالله الى الطلاق أو العتق : والسابع أن للامير أن يأخذ أهل الجرائم بالتوبة اجبارا ويظهر من الوعيد عليهم ما يقودهم اليها طوعا ولا يضيق عليهم الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد ارهاب يخرج عن حد الكذب الى حيز التعزير والادب ولا يجوز أن يحقق وعيده بالقتل فيقتل فيما لا يجب فيه القتل : والثامن أنه لا (١) يجوز للامير أن يسمع شهادات أهل الملل ومن لا يجوز أن يسمع منه القضاة اذا كثر عددهم : والتاسع أن للامير النظر في المواثبات وان لم توجب غراما ولا حداً فإن لم يكن بواحد منهما أثر سمع قول من سبق بالدعوى وان كان بأحدها أثر فقد ذهب بعضهم الى أنه يبدأ بسماع دعوى من به الاثر ولا يراعى السبق والذي عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أسبقهما بالدعوى ويكون المبتدئ بالمواثبة أعظمهما جرما وأغلظهما تأديبا ويجوز أن يخالف بينهما في التأديب من وجهين أحدهما بحسب اختلافهما في الاعتراف والتعدي والثاني بحسب اختلافهما في الهية والتصاون واذا رأى من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وينادي عليهم بجرأئهم ساغ له ذلك فهذه أوجه يقع بها الفرق في

(١) كذا بالاصل وليتأمل

الجرائم بين نظر الامراء والقضاة في حال الاستبراء وقبل ثبوت الحد لاختصاص الامير  
بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام

**(فصل ١٠)** وأما بعد ثبوت جرائمهم فيستوي في اقامة الحدود عليهم أحوال  
الامراء والقضاة وثبوتها عليهم يكون من وجهين اقرار وبينه ولكل واحد منهما حكم  
يذكر في موضعه . والحدود زواج وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما يحظر وترك  
ما أمر لما في الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بما جل اللذة فجعل الله  
تعالى من زواج الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذرا من ألم العقوبة وخيفة من نكال  
الفضيحة ليكون ما يحظر من محارمه ممنوعا وما أمر به من فروض متبوعا فتكون  
المصلحة أعم والتكليف أتم قال الله تعالى (وما أرسلناك الا رحمة للعالمين) يعني في استغلاظهم  
من الجهالة وارشادهم من الضلالة وكفهم عن المماضي وبعثهم على الطاعة وإذا كان كذلك  
فالزواج ضربان حد وتزوير : فأما الحدود فضربان أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى  
والثاني ما كان من حقوق الآدميين فأما المختصة بحقوق الله تعالى فضربان أحدهما ما وجب  
في ترك مفروض والثاني ما وجب في ارتكاب محظوره . فأما ما وجب في ترك مفروض  
كترك الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها يسأل عن تركها فان قال لنسيان أمر بها  
قضاء في وقت ذكرها ولم ينتظر بها مثل وقتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
نلم عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غير ذلك وان تركها  
لمرض صلاحها بحسب طاقته من جلوس أو اضطجاع قال الله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا  
وسعها) وان تركها جاحدا لوجوبها كان كافرا حكمه حكم المرتد يقتل بالردة اذا لم يتب  
وان تركها استغلا لفعلا مع اعترافه بوجوبها فقد اختلف الفقهاء في حكمه فذهب أبو  
حنيفة الى أنه يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل وقال أحمد بن حنبل وطائفة من  
أصحاب الحديث يصير بتركها كافرا يقتل بالردة وذهب الشافعي الى أنه لا يكفر بتركها ولا  
يقتل حداً ولا يصير مرتداً ولا يقتل الا بعد الاستتابة فان تاب وأجاب الى فعلها ترك  
وأمر بها فان قال أصلها في منزلي وكلت الى أمانته ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس  
وان امتنع من التوبة ولم يجبر الى فعل الصلاة قتل بتركها في الحال على أحد القولين  
وبعد ثلاثة أيام في القول الثاني ويقتله بسيف صبرا وقال أبو العباس بن سريج يقتله ضربا  
بالخشب حتى يموت ويعدل عن السيف الموحى ليستدرك التوبة بتناول المدى واختلف  
أصحاب الشافعي في وجوب قتله بترك الصلوات الفوائت اذا امتنع من قضائها فذهب  
بعضهم الى أن قتله بها كالموتات وذهب آخرون الى أنه لا يقتل بها لاستقرارها في الذمة

بالقوات ويصلى عليه بعد قتله ويدفن في مقابر المسلمين لانه منهم ويكون ماله لورثته . فاما تارك الصيام فلا يقتل بإجماع الفقهاء وبحبس عن الطعام والشراب مدة صيام شهر رمضان ويؤدب تعزيراً فان أجاب الى الصيام ترك ووكل الى أمانته فان شوهه أكلًا عذر ولم يقتل . وأما ترك الزكاة فلا يقتل بها ويؤخذ اجباراً من ماله ويعزر ان كنتها بغير شبهة وان تمذر أخذها منه لامتناعه حورب عليها وان أفضى الحرب الى قتله حتى تؤخذ منه كما حارب أبو بكر الصديق مانعي الزكاة : وأما الحج فحضره عند الشافعي على التراخي ما بين الاستطاعة والموت فلا يتصور على مذهبه تأخيره عن وقته وهو عند أبي حنيفة على الفور فيتصور على مذهبه تأخيره عن وقته ولكنه لا يقتل به ولا يعزر عليه لانه يضلّه بعد الوقت أداء لاقضاء فان مات قبل أدائه حج عنه من رأس ماله . وأما المعتق من حقوق الأدميين من ديون وغيرها فتؤخذ منه جبراً ان أمكن وبحبس بها اذا تعذرت الا أن يكون بها معسراً فينظر الى ميسرة فهذا حكم ما وجب بترك المفروضات \* وأما ما وجب بارتكاب المحظورات فضربان أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهي أربعة حد الزنا وحد السرقة وحد الحاربة والضرب الثاني من حقوق الأدميين شيان حد القذف بالزنا والغذف في الجنابات وسنذكر كل واحد منهما مفصلاً

### الفصل الاول في حد الزنا

الزنا هو تعيب البالغ العاقل حشفة ذكره في أحد الفرجين من قبل أو دبر من لاصصة بينهما ولا شبهة وجعل أبو حنيفة الزنا مختصاً بالقبل دون الدبر ويستوي في حد الزنا حكم الزاني والزانية ولكل واحد منهما حالتان بكر ومحسن أما البكر فهو الذي لم يوطأ زوجة بشكاح فيمعد ان كان حراً مائة سوط تفرق في جميع بدنه الا الوجه والمقاتل ليأخذ كل عضو حقه بسوط لا حديد فيقتل ولا خاق فلا يؤلم واختلف الفقهاء في تقريبه مع الجلد فنع منه أبو حنيفة اقتصاراً على جلده وقال مالك يضرب الرجل ولا تقرّب المرأة وأوجب الشافعي تقريبهما عاماً عن بلدهما الى مسافة أقلها يوم وليلة لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتقرّب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وحد الكافر والمسلم سواء عند الشافعي في الجلد والتقرّب وأما البدن ومن جرى عليه حكم الرق من المدبر والمكتاب وأم الولد فخدمهم في الزنا خمسون جلدة على النصف من حد الحر لنقصهم بالرق واختلف في تقريب من رق منهم فقيل لا يقرب لما في التقرّب من الاضرار بسيدته وهو قول مالك وقيل يقرب عاماً كاسلاك الحر وهو ظاهر مذهب الشافعي أنه يضرب نصف عام كالجلد في تنصيفه وأما

المحصن فهو الذي أصاب زوجته بشكاح صحيح وحده الرجم بالاحجار أو ما قام مقامها حتى يموت ولا يلزم توقي مقاتله بخلاف الجلد لأن المقصود بالرجم القتل ولا يجلد مع الرجم وقال داود يجلد مائة سوط ثم يرجم والجلد منسوخ في المحصن وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعزاً ولم يجلد له وليس الاسلام شرطاً في الاحصان فيرجم الكافر كالسليم وقال أبو حنيفة الاسلام شرط في الاحصان فإذا زنا الكافر جلد ولم يرجم وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنياً ولا يرجم الا محصناً فأما الحرية فهي من شروط الاحصان فإذا زنا البكر لم يرجم وإن كان ذا زوجة جلد خمسين وقال داود يرجم كالحرة واللواط وأتيان البهائم زناً يوجب جلد البكر ورجم المحصن وقيل بل يوجب قتل البكر والمحصن وقال أبو حنيفة لأحد فبهما وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اقتلوا البيمة ومن أتاها وإذا زنا البكر بمحصنة أو المحصن بالبكر جلد البكر منهما ورجم المحصن وإذا عاود الزنا بعد الحد حد وإذا زنا مراراً قبل الحد حد للجميع حداً واحداً \* والزنا يثبت بأحد أمرين إما باقرار أو بينة \* فأما الاقرار فإذا أقر البالغ العاقل بالزنا مرة واحدة طوعاً أقيم عليه الحد وقال أبو حنيفة لا تأخذه حتى يقر أربع مرات وإذا وجب الحد عليه باقراره ثم رجع عنه قبل الجلد سقط عنه الحد وقال أبو حنيفة لا يسقط الحد برجوعه عنه \* وأما البينة فهو أن يشهد عليه بفعل الزنا أربعة رجال عدول لا امرأة فيهم يذكرون أنهم شاهدوا دخول ذكره في الفرج كدخول المروء في المسكحلة فإن لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة فليست شهادة فإذا قاموا بالشهادة على حقها مجتمعين أو متفرقين قبلت شهادتهم وقال أبو حنيفة ومالك لا أقبلها إذا تفرقوا في الاداء واجملهم قذفة وإذا شهدوا بالزنا بعد سنة أو أكثر سعت شهادتهم وقال أبو حنيفة لا أسمعها بعد سنة واجملهم قذفة وإذا لم يكمل شهود الزنا أربعة فهم قذفة يحدون في أحد القولين ولا يحدون في الثاني وإذا شهدت البينة على اقراره بالزنا جاز الاقتصار على شاهدين في أحد القولين ولا يجوز في القول الثاني أقل من أربعة وإذا رجم الزاني بالبينة حفر له بئر عند رجمه ينزل فيها إلى وسطه يتمتع من الحرب فإن هرب أتبع ورجم حتى يموت وإن رجم باقراره لم تحفر له وإن هرب لم يتبع ويجوز للإمام أو من حكم بجمه من الولاية أن يحضر رجمه ويجوز أن لا يحضر وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يرجم الا بحضور من حكم بجمه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اغد يا أنيس على هذه المرأة فإن اعترفت فأرجمها ويجوز أن لا يحضر الشهود رجمه وقال أبو حنيفة يجب حضورهم وأن يكونوا أول من يرميه ولا تحمد حامل حتى تضع ولا بعد الوضع حتى

يوجد لولدها مريض وإذا ادعى في الزنا شبهة محتملة من نكاح فاسد أو اشتبهت عليه بزوجه أو جهل محريم الزنا وهو حديث الإسلام دري بها عنه الحد قال النبي صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات وقال أبو حنيفة إذا اشتبهت عليه الأجنبية بزوجه لم يكن ذلك شبهة له وحدت من أصابها وإذا أصاب ذات محرم بعقد نكاح حد ولا يكون المقعد مع محريمها بالنسبة في درء الحد وجعله أبو حنيفة شبهة يسقط بها الحد عنه وإذا تاب الزاني بعد القدرة عليه لم يسقط عنه الحد ولو تاب قبل القدرة عليه يسقط عنه الحد في أظهر القولين قال الله تعالى (ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعدهم وأصلحو أن ربك من بعدها لغفور رحيم) وفي قوله — بجهالة — تأويلان أحدهما بجهالة سوء والثاني لغلبة الشهوة مع العلم بأنها سوء وهذا أظهر التأويلين لكن من جهل بأنها سوء لم يأنم بها ولا يحل لأحد أن يشفع في إسقاط حد عن زان ولا غيره ولا يحل للمشفوع إليه أن يشفع فيه قال الله تعالى (من يشفع شفاعحة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعحة سيئة يكن له كفل منها) وفي — الحسنة والسيئة — ثلاث تأويلات أحدها أن الشفاعحة الحسنة التماس الخير لمن يشفع له والشفاعة السيئة التماس الشر له وهذا قول الحسن وبجاهد والثاني أن الحسنة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والسيئة الدعاء عليهم والثالث وهو محتمل أن الحسنة تخليصه من الظلم والسيئة دفعه عن الحق وفي — الكفل — تأويلان أحدهما الأتم وهو قول الحسن والثاني أنه النصيب وهو قول السدي

#### ﴿ الفصل الثاني في قطع السرقة ﴾

كل مال محرر بلغت قيمته نصابا إذا سرقه بالغ عاقل لاشبهة له في المال ولا في حرزه قطعت يده اليمنى من مفصل الكوع فإن سرق ثمانية بعد قطعه إما من ذلك المال بعد إحرازه أو من غيره قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب فإن سرق ثلاثة قال أبو حنيفة لا يقطع فيها وعند الشافعي تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وإن سرق خمسة عزر ولم يقتل وإن سرق مرارا قبل القطع فليس عليه إلا قطع واحد واختلف الفقهاء في قدر النصاب الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي إلى أنه مقدور بما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعدا من غالب الدنانير الحيدة وقال أبو حنيفة هو مقدور بعشرة دراهم أو دينار ولا يقطع في أقل منه وقدره إبراهيم النخعي بأربعين درهما أو أربعة دنانير وقدره ابن أبي ليلى بخمسة دراهم وقدره مالك بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكثير والقليل من غير تقدير واختلف الفقهاء في المال الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي إلى أنه يقطع في كل مال جرم على سارقه وقال أبو حنيفة لا يقطع فيما كان أصله مباحا كالصيد والحطب

والحمش وعند الشافعي يقطع فيه بمد تملكه وقال أبو حنيفة لا يقطع في الطعام الرطب وعند الشافعي يقطع فيه وقال أبو حنيفة لا يقطع سارق المصحف وعنه الشافعي يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع إذا سرق من قناديل المسجد أو أستاذ الكعبة وعنه الشافعي يقطع وإذا سرق عبدا صغيراً لا يعقل أو أعجيباً لا يفهم قطع عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع ولو سرق صبياً صغيراً لم يقطع وقال مالك يقطع واختاف الفقهاء في الحرز فشدّ فهم داود ولم يمتدّه وقطع كل سارق من حرز أو من غير حرز وذهب جمهورهم إلى اعتبار الحرز في وجوب القطع وأنه لا يقطع على من سرق من غير حرز روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقطع في حريسة الخيل حتى (تولى) إلى مساقلها وهكذا لو استأجر شخص لم يقطع وقال أحمد بن حنبل يقطع واختاف في جسد الحرز شرطاً في صفته فسوى أبو حنيفة بين الأحرار في كل الأموال وجعل حرز أقل الأموال حرز أهلها والأحرار عند الشافعي تختلف باختلاف الأموال اعتباراً بالعرف فيها فيخف الحرز فيما قلت قيمته من الخشب والحطب ويغلظ ويشدّ فيما كثرت قيمته من الذهب والفضة فلا يحصل حرز الحطب حرز الفضة والذهب فيقطع سارق الخشب منه ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه ويقطع نباش البصير إذا سرق أكفنان، وتالها لأن القبور أحرارها في العرف وإن لم تكن أحراراً لغيرها من الأموال وقال أبو حنيفة لا يقطع النباش لأن القبر ليس بحرز لغير الكفن وإذا شد الرجل مناعه على بهيمة سائرة كما جرت العادة بشده فسرق سارق من المتاع ما بلغت قيمته ربع دينار قطع لأنه سارق من حرز ولو سرق البهيمة وما عاينها لم يقطع لأنه سرق الحرز والحروز ولو سرق إناء من فضة أو ذهب قطع وإن كان استعماله محظوراً لأنه مال مملوك سواء كان فيه طعام أو لم يكن وقال أبو حنيفة إن كان في الإناء المسروق طعام أو شراب أو ماء مشروب فسرقه لم يقطع ولو أفرغ الإناء من الطعام والشراب ثم سرقه قطع وإذا اشترك إثنان في قبة الحرز ثم انفراد أحدهما باخذ المال قطع المنفرد منهما بالأخذ دون المشارك في النقب ولو اشترك إثنان فنقب أحدهما ولم يأخذ وأخذ الآخر ولم ينقب لم يقطع واحد منهما وفي مثلها قال الشافعي القس الظريف لا يقطع وإذا دخل الحرز واستهلك المال فيه غرم ولم يقطع وإذا قطع السارق والمال باق ردّ على مالكه فإن عاد السارق بعد قطعه فسرق ثانية بعد أحراره قطع وقال أبو حنيفة لا يقطع في مال مرتين وإذا استهلك السارق ما سرقه قطع وأغرم وقال أبو حنيفة إن قطع لم يبرم وإن أغرم لم يقطع وإذا وهبت له السرقة لم يسقط عنه القطع وقال أبو حنيفة يسقط وإذا غنى رب المال عن القطع لم يسقط قد عني صفوان بن

أمية عن سارق رداؤه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عني الله عني ان عفوت وأمر بقطعه وحكي ان معاوية أتى بلصومس فقطعه حتى بقي واحد منهم فقدم ليقطع فقال (الطويل)

يمني أمير المؤمنين أعينها \* بعفوك أن تلقى نكالا بينها

بدي كانت الحسناء لو تم سترها \* ولا تدم الحسناء عينا يشنها

فلا خير في الدنيا وكانت خيثة \* اذا ماشى فارقها يمينها

فقال معاوية كيف أصنع بك وقد قطعت أحبابك قالت أم السارق اجملها من حلة ذنوبك التي تتوب الى الله منها غلّي سيله فكان أول حد ترك في الاسلام ويستوي في قطع السرقة الرجل والمرأة والحرة والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع صبي ولا يقطع المغني عليه اذا سرق في اغنامه ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ولا والد سرق من مال ولده وقال داود يقطعان

### ﴿ الفصل الثالث في حد الخمر ﴾

كل ما أسكر كثيره أو قليله من خمر أو نبيذ حرام حد شاربه سواء سكر منه أو لم يسكر وقال أبو حنيفة يحد من شرب الخمر وان لم يسكر ولا يحد من شرب النبيذ حتى يسكر والحد أن يحد أربعين بالأيدي وأطراف الثياب ويبكت بالقول الممض والكلام الرادع للخبر المأثور فيه وقيل بل يحد بالسوط اعتبارا بسائر الحدود ويجوز أن يتجاوز الأربعين اذا لم يرتدع بها الى ثمانين جلدة فان عمر رضي الله عنه حد شارب الخمر أربعين الى أن رأى تهافت الناس فيه فشاورة الصحابة فيه وقال أرى الناس قد تهافتوا في شرب الخمر فذا ترون فقال علي عليه السلام أرى أن تحده ثمانين لانه اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى فحده ثمانين حد القرية فجلد فيه عمر بن الخطاب والأئمة من بعده ثمانين فقال علي عليه السلام ما أحدا أقم عليه الحد فيموت فأجبت نفسي منه شيئا (١) ألحق قتله الا شارب الخمر فانه شيء رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حد شارب الخمر أربعين فأت منها كانت نفسه هدرًا وان حد ثمانين فأت ضمنت نفسه وفي قدر ما يضمن منها قولان أحدهما جميع دينه لمجاوزته النص في حده والثاني نصف دينه لأن نصف حده نص ونصفه مزيد ومن أكره على شرب الخمر أو شربها وهو لا يعلم أنها حرام فلا حد عليه وان شربها لعلش حد لانها لا تروي وان شربها لداء لم يحد لأنه ربما برأ بها واذا اعتقد اباحة النبيذ حد وان كان على عدائه ولا يحد السكران حتى يقر بشرب

الحمر المسكر أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب مختاراً ما لم يعلم أنه مسكر وقال أبو عبيد الله الزيري أحده للسكر وهذا سهو لانه قد يكره على شرب السكر وحكم السكران في جريان الاحكام عليه كالصاحي اذا كان عاصيا بسكره فان خرج عن حكم الله صيه لا كراهه على شرب الحمر أو شرب ما لا يعلم أنه مسكر لم يجر عليه قلم كالمنفى عليه واختلف في حد المسكر فذهب أبو حنيفة الى أن حد السكر مازال معه العقل حتى لا يفرق بين الارض والنساء ولا يعرف أمه من زوجته وحده أصحاب الشافعي بأنه ما أفضى بصاحبه الى أن يتكلم بلسان منكسر ومعنى غير منتظم ويتصرف بحركة مختبط ومنه متبايل واذا جمع بين اضطراب الكلام فهما وافهما وبين اضطراب الحركة مشبا وقيا ماصار بإخلا في حد السكر وما زاد على هذا فهو زيادة في حد السكر

#### ﴿ الفصل الرابع في حد القذف والامان ﴾

حد القذف بالزنا ثمانون جلدة ورد النص بها وانقصد الاجماع عليها لايزاد فيها ولا ينقص منها وهو من حقوق الآدميين يستحق بالطلب ويسقط بالعفو فاذا اجتمعت في القذف بالزنا خمسة شروط وفي القاذف ثلاثة شروط وجب الحد فيه ١٠٠ أما الشروط الخمسة في المقتدوف فهو أن يكون بالغا عاقلاً مسلماً حراً عفيفاً فان كان صيماً أو مجنوناً أو عبداً أو كافراً أو ساقط العصمة بزنا حد فيه فلا حد على قاذفه ولكن يميز لأجل الأذى ولبناء اللسان وأما الشروط الثلاثة في القاذف فهو أن يكون بالغا عاقلاً حراً فان كان صغيراً أو مجنوناً لم يحد ولم يميز وإن كان عبداً حد أربعين نصف الحد للحر لنصفه بالبرق ويحد الكافر كالسلم وتحد المرأة كالرجل ويفسق القاذف ولا يعمل بشهادته فان تاب زال فسقه وقبلت شهادته قبل الحد وبعدة وقال أبو حنيفة قبل شهادته ان تاب قبل الحد ولا قبل شهادته ان تاب بعد الحد والقذف باللواط وآتيان البهائم كقذف الزنا في وجوب الحد ولا يحد القاذف بالكفر والسرقة ويميز لأجل الأذى والقذف بالزنا ما كان صريحاً فيه كقوله يازان أو قد زنت أو رأيتك زنى فان قال يا فاجر أو يا فاسق أو يا لوطي كان كناية لاحتاله فلا يجب به الحد الا أن يريد به القذف ولو قال يا عامر كانت كناية عند بعض أصحاب الشافعي لاحتاله وصريحاً عند آخرين لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وجعل مالك رحمه الله التعريض فيه كالصريح في وجوب الحد والتعريض أن يقول في حال الغضب والملاحاة أنا ما زنت فجعله بمثابة قوله أنك زنت ولا حد في التعريض عند الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله حتى يقر أنه أراد به القذف فاذا قال يا ابن الزانية كان قاذفاً لا بوجه دونه فيحد لهما انت طلباً أو



أحدهما إلا أن يكونا متبين فيكون الحد موروثاً عنهما وقال أبو حنيفة حد القذف لا يورث ولو أراد المقدوف أن يصلح عن حد القذف بمال لم يحجز وإذا قذف الرجل أباه حد له ولو قذف ابنه لم يحجد وإذا لم يحجد القاذف حتى زنا المقدوف لم يسقط حد القذف وقال أبو حنيفة يسقط وإذا قذف الرجل زوجته بالزنا حد لها إلا أن يلاعن منها واللعان أن يقول في المسجد الجامع على المنبر أو عنده بمحض من الحاكم وشهود أقلها أربعة أشهد بالله أتتني من الصادقين فيما رويت به زوجتي هذه من الزنى بفلان وإن هذا الولد من زنى وما هو مني إن أراد أن ينفي الولد ويكرر ذلك أربعاً ثم يقول في الخامسة لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين فيما رويتها به من الزنى بفلان إن كان ذكر الزاني بها وإن هذا الولد من الزنى وما هو مني فإذا قال هذا فقد أكمل لعانه وسقط حد القذف عنه ووجب به حد الزنى على زوجته إلا أن تلاعن فتقول أشهد بالله إن زوجي هذا من الكاذبين فيما رماني به من الزنى بفلان وإن هذا الولد منه وما هو من زنى تكرر ذلك أربعاً ثم تقول في الخامسة وعلي غضب الله أن كان زوجي هذا من الصادقين فيما رماني به من الزنى بفلان فإذا أكلت هذه سقط حد الزنى عنها وانقضى الولد عن الزوج ووقعت الفرقة بينهما وحرمت على الأب ٥٠ واختلف الفقهاء فيما وقت به الفرقة فذهب الشافعي إلى أن الفرقة واقعة بلمان الزوج وحده وقال مالك الفرقة بلعانها مما قال أبو حنيفة لا تقع الفرقة بلعانها حتى يفرق بينهما الحاكم وإذا قذفت المرأة زوجها حدث ولم تلاعن وإذا أ كذب الزوج نفسه بعد اللعان لحق به الولد وحد للقذف ولم تحل له الزوجة عند الشافعي وأحلها أبو حنيفة

#### ✽ الفصل الخامس في قود الجنائيات وعقوبتها ✽

الجنائيات على النفوس ثلاثة عمد وخطأ وعمد شبه الخطأ ٥٥ فأما العمد المحض فهو أن يتعمد قتل أنفوس بما يقطع بمجده كالحديد أو بما يعمور في اللحم مور الحديد أو ما يقتل غالباً بقتله كالجسارة والخشب فهو قتل عمد بوجب الحد وقال أبو حنيفة العمد الموجب للقود ما قتل بمجده من حديد وغيره إذا مار في اللحم موراً ولا يكون ما قتل بقتله أو ألمه من الاحجار والخشب عمدًا ولا يوجب قوداً وحكم العمد عند الشافعي أن يكون ولي المقتول حراً مع تكافؤ الدمين بين القود والدية وقال أبو حنيفة لولي المقتول أن ينفرد بالقود وليست له الدية إلا عن مراضة القاتل وولي الدم هو وارث المال من ذكر أو أنثى بفرض أو تمصيب وقال مالك أولياؤه ذكور الورثة دون إناثهم ولا قود لهم إلا أن يجتمعوا على استيفائه فإن عفا أحدهم سقط القود ووجبت الدية وقال مالك لا يسقط

وإذا كان فيهم صغير أو مجنون لم يكن للبالغ والعاقل أن يغرد بالقود وتكافؤ الدمين عند الشافعي أن لا يفضل القاتل على المقتول بحرية ولا اسلام فان فضل القاتل عليه بأحدهما قتل حر عبداً أو مسلم كافراً فلا قود عليه وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التكافؤ فيقتل الحر بالبدن والمسلم بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم وما تحاماه النفوس من هذا وتأباه قد منع القاتلين به من العمل عليه حكى انه رفع الى أبي يوسف القاضي مسلم قتل كافراً فحكم عليه بالقود فأثامه رجل برقة فألحاه اليه فأذاها مكتوب ( السريع )

يا قاتل المسلم بالكافر \* جرت وما العادل كالجائر

يا من ببغداد وأطرافها \* من علماء الناس أو شاعر

استرجعوا وابكوا على دينكم \* واصطبروا فالاجر للصار

جار على الدين أبو يوسف \* بقتله المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر وأقرأه الرقعة فقال له الرشيد تدارك هذا الأمر بحيلة لئلا تكون فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أصحاب الدم بينة على صحة الذمة وشوئها فلم يأتوا بها فأسقط القود والتوصل الى مثل هذا سائق عند ظهور المصلحة فيه ويقتل العبد بالعبد وان فضات قيمة القاتل على المقتول وقال أبو حنيفة لا قود على القاتل اذا زادت قيمته على قيمة المقتول واذا اختلف أديان الكفار قيد بعضهم ببعض ويقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل والكبير بالصغير والعاقل بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون ولا يقاد والد بولد ويقاد الولد بالوالد والاخ بالاخ \* وأما الخطأ المحض فهو أن يتسبب اليه في القتل من غير قصد فلا يقاد القاتل بالمقتول كرجل رمى هدماً فأثام انساناً أو حفر بئراً فوقع فيها انسان أو أشرع جناحاً فوقع على انسان أو ركب دابة فرمحت ووطئت انساناً أو وضع حجراً فعثر به انسان فهذا وما أشبهه اذا حدث عنه الموت قتل خطأ محض يوجب الدية دون القود وتكون على عاقلة الجاني لافي ماله مؤجلة في ثلاث سنين من حين يموت القاتل وقال أبو حنيفة من حين يحكم الحاكم بدينه والعاقلة من عدا الآباء والابناء من العصبات فلا يحمله الاب وان علا ولا الابن وان سفل وجعل أبو حنيفة ومالك الآباء والابناء من العاقلة ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئاً من الدية وقال أبو حنيفة ومالك يكون القاتل كأحد العاقلة والذي يتحملة الموسر منهم في كل سنة نصف دينار أو قدره من الابل ويتحمل الاوسط ربع دينار أو قدره من الابل ولا يتحمل الفقير شيئاً منها ومن أيسر بعد فقره يتحمل ومن افتقر بعد يساره لم يتحمل ودية نفس الحر المسلم ان قدرت ذهباً ألف دينار من غالب الدنانير الحيدة وان قدرت

ورقا اثنا عشر ألف درهم وقال أبو حنيفة عشرة آلاف درهم وإن كانت ابلا فهي مائة  
بعمراً خاساً منها عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن لبون وعشرون  
حقة وعشرون جذعة وأصل الدية الأبل وما عداها بدل ودية المرأة على النصف من  
دية الرجل في النفس والأطراف واختاف في دية اليهودي والنصراني فذهب أبو حنيفة  
إلى أنها كدية المسلم وقال مالك نصف دية المسلم وعند الشافعي أنها ثلث دية المسلم وأما  
المجوسي فدينه ثلثا عشر دية المسلم ثمانمائة درهم ودية العبد قيمته ما بلغت وإن زادت  
على دية الحر إذا ما عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يبلغ بها دية الحر إذا زادت وأقصى  
منها عشرة دراهم \* وأما العمد شبه الخطأ فهو أن يكون عامداً في الفعل غير قاصد للقتل  
كرجل ضرب رجلاً بخشبة أو رمى بحجر يجوز أن يسلم من مثاها أو يتلف فأقصى  
إلى قتله أو كعظم ضرب صبياً بمحمود أو عزير السلطان رجلاً على ذنب فتلف فلا قود  
عليه في هذا القتل وفيه الدية على العاقلة مغالطة وتعليظها في الذهب والفضة والورق إن  
يزاد عليها ثلثها وفي الأبل إن تكون اثلاثاً منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون  
خلفة في بطونها أولادها ٠٠ وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل العاقلة عبداً  
ولا عمداً ولا صاحبا ولا اعتراقاً ودية الخطأ المحض في الحرم والأشهر الحرم وذو الرحم  
مغلظة ودية العمد المحض إذا عني فيه عن القود مغلظة تستحق في مال القاتل حالة وإذا  
اشترك جماعة في قتل واحد وجب القود على جميعهم فعليه دية واحدة وإن كثروا ولولي  
الدم أن يعفو عن من شاء منهم ويقتل باقهم وإن عفا عن جميعهم فعليه دية واحدة تقسط  
عليهم على عدد رؤوسهم فإن كان بعضهم ذابحاً وبعضهم جارحاً أو موجئاً فالقود في النفس  
على الذابح والموجئ والجارح مأخوذ بحكم الجراحة دون النفس وإذا قتل الواحد جماعة  
قتل بالاول ولزمته في ماله دية الباقيين وقال أبو حنيفة يقتل بجميعهم ولا دية عليه وإذا  
قتلهم في حالة واحدة أقرع بينهم وكان القود لمن قرع منهم إلا أن يترضا أولياؤهم على  
تسليم القود لاحد فقاد له ويلزم في ماله ديات الباقيين وإذا أمر المطاع رجلاً بالقتل  
فالقود على الأمر والمأمور معا ولو كان الأمر غير مطاع كان القود على المأمور دون  
الأمر وإذا أكره على القتل وجب القود على المكره وفي وجوبه على المكره قولان ٠٠  
وأما القود في الأطراف فكل طرف قطع من مفصل ففيه القود فيقاد من اليد باليد  
والرجل بالرجل والأصبع بالأصبع والأظلة بالأظلة والسن بمنثلها ولا تهداد يئى يسرى  
ولا عليا بسفلى ولا ضرر بسن ولا تية برباعية ولا يؤخذ بسن من قد تفر سن من  
لم يشتر ولا تؤخذ يد سائمة بيد شلاء ولا لسان ناطق بلسان أخرس وتؤخذ اليد

الكتابة والصانعة بيد من ليس بكاتب ولا صانع وتؤخذ العين بالعين وتؤخذ الجلاء بالحولاء والمشواء ولا تؤخذ العين ألقامة والبد الشلاء الا بمثلها ويقاد الالف الذي يشم بالالف الاخشم وأذن السميع بأذن الاصم وقال مالك لا قود عليه ويقاد من العربي بالمعجم ومن الشرف بالذي ٠٠ فان عني عن القود بهذه الاطراف الى الدية في الدين الدية الكاملة وفي احدها نصف الدية وفي كل إصبع عشر الدية وهو عشر من الابل وفي كل واحدة من أنامل الاصابع ثلاثة وثلاث الأتلة الابهام فيها خمس من الابل ودية الدين كالرجلين الا في أناملهما فيكون في كل أتلة منها خمس من الابل وفي العينين الدية وفي احدها نصف الدية ولافضل لعين الاعور على من ليس باعور وأوجب مالك رحمه الله في عين الاعور جميع الدية وفي الجفون الاربع جميع الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وفي الأنف الدية وفي الاذنين الدية وفي احدها نصف الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين ربع الدية وفي كل سن خمس من الابل ولافضل لسن على ضرس ولا ثنية على ناجذ وفي ذهاب السمع الدية فان قطع أذنيه فأذهب سمعه فعليه ديتان وكذلك لو قطع أنفه فأذهب شمه فعليه ديتان وفي اذهاب الكلام الدية فان قطع لسانه فأذهب كلامه فعليه دية واحدة وفي اذهاب العقل الدية وفي اذهاب الذكر الدية وذكر الحصى والنين وغيرهما سواء وقال أبو حنيفة في ذكر النين والحصى حكومة وفي الاتنين الدية وفي احدها نصف الدية وفي ندي المرأة ديتها وفي احدها نصف الدية وفي ندي الرجل حكومة وقيل دية \* وأما الشجاج فأولها الحارصة وهي التي أخذت في الجلد ولا قود فيها ولا دية وفيها حكومة ثم الدامية وهي التي أخذت في الجلد وأدمت وفيها حكومة ثم الدائمة وهي التي قد خرج دماؤها من قطع الجلد كالدمعة وفيها حكومة ثم المتلاحمة وهي التي قطعت وأخذت في اللحم وفيها حكومة ثم الباضة وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ثم السمحاق وهي التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد وأثبت على عظم الرأس غشاوة رقيقة وفيها حكومة وحكومات هذه الشجاج تزيد على حسب ترتيبها ثم الموضحة وهي التي قطعت الجلد واللحم والغشاوة وأوضحت عن العظم ففيها القود فان عني عنها ففيها خمس من الابل ثم الهاشمة وهي التي أوضحت عن اللحم حتى ظهر وهشمت عظم الرأس حتى تكسر وفيها عشر من الابل فان اراد القود من الهشم لم يكن له وان اراده من الموضحة قيد له منها واعطي في زيادة الهشم خمسا من الابل وقال مالك في الهشم حكومة ثم المنقلة وهي التي اوضحت وهشمت حتى شظي العظم وزال عن موضعه واحتاج الى قتله واعادته وفيها خمس عشرة من الابل

فان استعاد من الموضحة اعطى في المهنم والتثقل عشرأ من الابل ثم المأمومة وتسمى الدائمة وهي التي وصلت الى أم الدماغ وفيها ثلث الدية \* وأمأجراح الجسد فلا تهدر دية شيء منها الا الجافية وهي الواصلة الى الجوف وفيها ثلث الدية ولا قود في جراح الجسد الا الموضحة عن عظم ففيها حكومة وإذا قطعت أطرافه فاندامت وجبت عليه دياتها وان كانت أضفاف دية النفس ولو مات منها قبل اندماها كانت عليه دية النفس وسقطت ديات الاطراف ولو مات بعد اندمال بعضها وجبت عليه دية النفس فيما لم يندمل مع دية الاطراف وفيما اندمل من لسان الاخرس ويد الاشل والاصبع الزائد والعين القائمة حكومة \* والحكومة في جميع ذلك أن يقوم الحاكم المجني عليه لو كان عبدا لم يحسن عليه ثم يقوم لو كان عبدا بعد الجناية عليه ويعتبر ما بين القيمتين من دينه فيكون قدر الحكومة في جنابته واذا ضرب بطن امرأة فألفت من الضرب جنيئا ميتا ففيه اذا كان حرا غرة عبد أو أمة تحملها العاقلة ولو كان مملوكا ففيه عشر قيمة أمة يستوي فيه الذكر والانثى فان استهل الجنين صارخا ففيه الدية كاملة ويفرق بين الذكر والانثى وعلى كل قاتل نفس ضمن ديتها الكفارة عامدا كان أو خاطئا وأوجبها أبو حنيفة على الخاطيء دون العامد والكفارة عتق رقبة مؤمنه سليمة من العيوب المضرة بالعمل فان أعوزها صام شهرين متتابعين فان عجز عنه أطعم ستين مسكينا في أحد القولين ولا شيء عليه في القول الآخر واذا ادعى قوم قتلا على قوم ومع الدعوى لوث واللوث ان يعنوا بالدعوى ما يوقع في النفس صدق المدعي فيصير القول باللوث قول المدعي فيحلف خمسين يمينا ويحكم له بالدية دون القود ولو نكل المدعي عن اليمين أو بعضها حلف المدعي عليه خمسين يمينا وبرئ واذا وجب القود في نفس أو طرف لم يكن لوليه أن ينفرد باستيفائه الا بأذن السلطان فان كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه حتى يتولاه غيره وأجرة الذي يتولاه في مال المقتص منه دون المقتص له وقال أبو حنيفة تكون في مال المقتص له دون المقتص منه فان كان القصاص في نفس جاز أن يأذن له السلطان في استيفائه بنفسه اذا كان ثابت النفس والا استوفاه السلطان له بأوحى سيف وأمضاء فان تهردولي القود باستيفائه من نفس أو طرف ولم يتعد عزره السلطان لاستيفائه عليه وقد صار الى حقه بالقود فلا شيء عليه

### ﴿ الفصل السادس في التعزير ﴾

والتعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيوافق الحدود من وجه وهو انه تأديب استصلاح وزجر يخاف بحسب اختلاف

الذنب ويخالف الحدود من ثلاثة أوجه : أحدها أن تأديب ذي الهية من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاء والسفاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم أقبلوا ذوي الهيات عثراتهم فتدرج في الناس على منازلهم فإن تساوا في الحدود المقدرة فيكون تعزير من جل قدره بالأعراض عنه وتعزير من دونه بالتعنيف له وتعزير من دونه بزواجرج الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذي يحبسون فيه على حسب ذنبهم وبحسب هفواتهم ففهم من يحبس ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غاية مقدرة وقال أبو عبد الله الزيري من أصحاب الشافعي قدر غايته بشهر للاستبراء والكشف وبسته أشهر للتأديب والتقويم ثم يعدل بمن دون ذلك إلى التني والا إماما إذا تعدت ذنوبه إلى اجتذاب غيره إليها واستضراره بها واختلف في غاية فيه وإيماده فالظاهر من مذهب الشافعي تقدر بما دون الحول ولو بيوم واحد لئلا يصير مساويا لتعزير الحول في الزنى وظاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزداد فيه على الحول بما يرى من أسباب الزواجرج ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الضرب ينزلون فيه على حسب الهفوة في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الامتثال والصيانة واختلف في أكثر ما ينتهي إليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب الشافعي أن أكثره في الحر تسعة وثلاثون سوطا لينقص عن أقل الحدود في الحر فلا يبلغ بحر أربعين وبأبعد عشرين وقال أبو حنيفة أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا في الحر والعبد وقل أبو يوسف أكثره خمسة وسبعون وقال مالك لا حد لا أكثره ويجوز أن يتجاوز به أكثر الحدود وقال أبو عبد الله الزيري تعزير كل ذنب مستبطن من حده المشروع فيه وأعلى خمسة وسبعون يقصر به عن حد القذف بخمسة أسواط فإن كان الذنب في التعزير بالزنى روعي منه ما كان فإن أصابوه ينال منها مادون الفرج ضربوها أعلى التعزير وهو خمسة وسبعون سوطا وإن وجدوها في أزار لا حائل بينهما متباشرين غير متعاملين للجماع ضربوها ستين سوطا وإن وجدوها غير متباشرين ضربوها أربعين سوطا وإن وجدوها خالين في بيت عليهما ثيابهما ضربوها ثلاثين سوطا وإن وجدوها في طريق يكلمها وتكلمها ضربوها عشرين سوطا وإن وجدوه يتبعها ولم يلقوا على غير ذلك يحقوا على غير ذلك وجدوها بشير إليها وتشير إليه بنير كلام ضربوها عشرة أسواط وهكذا يقول في التعزير بسرقة مالا يجب فيه القطع فإذا سرق نصابا من غير حرز ضرب أعلى التعزير خمسة وسبعين سوطا وإذا سرق من حرز أقل من نصاب ضرب ستين سوطا وإذا سرق أقل من نصاب من غير حرز ضرب خمسين سوطا فإذا جمع المال في الحرز واسترجع منه قبل إخراجه ضرب أربعين سوطا

وإذا قُبِحَ الحرز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين سوطا وإذا قُبِحَ الحرز ولم يدخل ضرب عشرين سوطا وإذا تعرض للقب أو لفتح باب ولم يكمله ضرب عشرة أسواط وإذا وجد معه منقب أو كان مرصدا للمال بمحقق ثم على هذه العبارة فيما سوى هذين وهذا الترتيب وإن كان مستحسنا في الظاهر فقد تجرد الاستحسان فيه عن دليل يتقرر به وهذا الكلام في أحد الوجوه التي يختلف فيها الحد والتعزير : والوجه الثاني أن الحد وإن لم يجز العفو عنه ولا الشفاعة فيه فيجوز في التعزير العفو عنه وتسوغ الشفاعة فيه فإن تفرد التعزير بحق السلطة وحكم القويم ولم يتعلق به حق لادمي جاز لوالي الأمر أن يراعي الأصلح في العفو أو التعزير وجاز أن يشفع فيه من سأل العفو عن الذنب روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اشفعوا إلي ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء ولو تعلق بالتعزير حق لادمي كالتعزير في الشتم والمواثبة ففيه حق للمشتوم والمضروب وحق السلطة للقويم والتهذيب فلا يجوز لوالي الأمر أن يسقط بفهمه حق المشتوم والمضروب وعليه أن يستوفي له حقه من تعزير الشتم والضارب فإن عفى المضروب والمشتوم كان ولي الأمر بعد عفوهما على خياره في فعل الأصلح من التعزير تقويما والصفح عنه عفوا فإن تمافوا عن الشتم والضرب قبل التراجع إليه سقط التعزير لادمي واختلف في سقوط حق السلطة عنه والقويم على الوجهين أحدهما وهو قول أبي عبد الله الزبيري أنه يسقط وليس لولي الأمر أن يعزر فيه لأن حد القذف أغلظ ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطة أسقط والوجه الثاني وهو الأظهر أن لولي الأمر أن يعزر فيه مع العفو قبل التراجع إليه كما يجوز أن يعزر فيه مع العفو بعد التراجع إليه مخالفة للعفو عن حد القذف في الموضعين لأن القويم من حقوق المصاحبة العامة ولو تشاتم وتوأتب والدفع ولد سقط تعزير الوالد في حق الولد ولم يسقط تعزير الولد في حق الوالد كما لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده وكان تعزير الأب مختصا بحق السلطة والقويم لاحق فيه للولد ويجوز لولي الأمر أن ينفرد بالعفو عنه وكان تعزير الولد مشتركا بين حق الوالد وحق السلطة فلا يجوز لولي الأمر أن ينفرد بالعفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له وهذا الكلام في الوجه الثاني الذي يختلف فيه الحد والتعزير : والوجه الثالث أن الحد وإن كان ما حدث عنه من التلف هدرًا فإن التعزير يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف قد أُرهب عمر بن الخطاب امرأة فأخصمت بطنها فألفت جنينا ميتا فشاور عيا على السلام وحمل دية جنينها واختلف في محل دية التعزير قليل تكون على عاقلة ولي الأمر وقيل تكون في بيت المال فاما الكفارة ففي ماله أن قيل إن الدية على عاقلة وإن قيل

ان الدية في بيت المال ففي محل الكفارة وجهان أحدهما في ماله والثاني في بيت المال وهكذا العلم اذا ضرب صيا أدبا مبهودا في العرف فأفضى الى تلفه ضمن ديبته على عاقلته والكفارة في ماله ويجوز للزوج ضرب زوجته اذا نشزت عنه فان تلفت من ضربه ضمن ديتها على عاقلته الا أن يعتمد قتلها فيقاد بها . وأما صفة الضرب في التعزير فيجوز أن يكون بالعصا وبالسوط الذي كسرت ثمرته كالحد واختلف في جوازه بسوط لم تكسر ثمرته فذهب الزيري الى جوازه فان زاد في الصفة على ضرب الحدود وانه يجوز أن يبلغ به إتهار الدم وذهب جمهور أصحاب الشافعي رضي الله عنه الى حظره بسوط لم تكسر ثمرته لان الضرب في الحدود أبلغ وأغلظ وهو كذلك محظور فكان في التعزير أولى أن يكون محظورا أولا يجوز أن يبلغ بتعزير إتهار الدم وضرب الحد يجب أن يفرق في البدن كله بمد توقي المواضع القاتلة ليأخذ كل عضو نصيبه من الحد ولا يجوز أن يجمع في موضع واحد من الجسد واختلف في ضرب التعزير فأجراه جمهور أصحاب الشافعي مجرى الضرب في تعريقه وحظر جمعه وخالفهم الزيري فجوز جمعه في موضع واحد من الجسد لانه لما جاز اسقاطه عن جميع الجسد جاز اسقاطه عن بعضه بخلاف الحد ويجوز أن يصاب في التعزير حيا قد صلب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا على جيل يقال له أبو ناب ولا يمنع اذا صلب أداء طعام ولا شراب ولا يمنع من الوضوء للصلاة ويصلي موميا ويعيد اذا أرسل ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام ويجوز في نكال التعزير أن يجرى من ثيابه الا قدر ما يستر عورته ويشهر في الناس وينادي عليه بذنبه اذا تكرر منه ولم يبق ويجوز ان يخلق شعره ولا يجوز أن يخلق لحيته واختلف في جواز تسويد وجوههم فحوزه الا كثرون ومنع منه الأقلون



### ﴿ الباب العشرون في أحكام الحسبة ﴾

الحسبة هي أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله قال الله تعالى ( ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) وهذا وان صح من كل مسلم فالفرق فيه بين المتطوع والمحتسب من تسعة أوجه : أحدها ان فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية وفرضه على غيره داخل في فروض الكفاية : والثاني ان قيام المحتسب به من حقوق نصرته الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنه بغيره : والثالث أنه منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره وليس المتطوع منصوبا للاستعداد : والرابع ان على المحتسب اجلبة من استعداد



وليس على المتطوع اجابته : والخامس ان عليه أن يبحث عن المتكرات الظاهرة ليصل الى انكارها ويضخص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر باقامته وليس على غيره من المطوعة بحث ولا فحص : والسادس ان له أن يتخذ على انكاره أعوانا لانه عمل هوله منصوب واليه مندوب ليكون له أقهر وعليه أقدر وليس للمتطوع أن يتبدل ذلك أعوانا : والسابع ان له أن يميز في المتكرات الظاهرة لا يتجاوز الى الحدود وليس للمتطوع أن يميز على منكر : والثامن ان له أن يرتزق على حسبه من بيت المال ولا يجوز للمتطوع أن يرتزق على انكار منكر : والتاسع ان له اجتهاد رأيه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في الاسواق واخراج الاجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما أداه اجتهاده اليه وليس هذا للمتطوع فيكون الفرق بين والى الحسبة وان كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وان جاز أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة واذا كان كذلك .. فمن شروط والى الحسبة أن يكون حرا عدلا ذارأي وصرامة وخشونة في الدين وعلم بالمتكرات الظاهرة واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الامور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا على وجهين أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري ان له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالما من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه والوجه الثاني ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ولا يقودهم الى مذهبه لتسوية الاجتهاد للكافة وفيما اختلف فيه فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد اذا كان عارفا بالمتكرات المتفق عليها

**فصل ١٠** واعلم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم فأما ما بينها وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين ومقصورة عنه من وجهين وزائدة عليه من وجهين .. فأما الوجهان في موافقتها لأحكام القضاء فأحدهما جواز الاستمداء اليه وسماعه دعوى المستعدي على المستعدي عليه في حقوق الآدميين وليس هذا على عموم الدعاوي وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعوى أحدها أن يكون فيما يتعلق بخسر وتلف في كيل أو وزن والثاني ما يتعلق بفش أو تدليس في مبيع أو ثمن والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع المسكنة وإنما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوي دون ما عداها من سائر الدعاوي لتعلقها بمنكر ظاهري هو منصوب لازاته واختصاصها بمعروف بين هو مندوب الى اقامته لان موضوع الحسبة الزام الحقوق والمعونة على استيفائها وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك الى الحكم الناجز والفضل البات

( ٢٧ — احكام )

فهذا أحد وجهي الموافقة والوجه الثاني أن له الزام المدعى عليه للخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحقوق وإنما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها وإذا وجبت باعتراف وإقرار مع تمكنه وإيساره فليزم المقر المؤسر الخروج منها ودفعها إلى مستحقها لأن في تأخيرها لها منكر هو منصوب لآرائه ٠٠ وأما الوجهان في قصور هاتين أحكام القضاء فأحدهما قصور هاتين سماع عموم الدعاوي الخارجة عن ظواهر المتكررات من الدعاوي في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز أن يتدب لسماع الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لافي كثير الحقوق ولا في قليلها من درهم فادونه إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحسبة فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعاً بين قضاء وحسبة فإعراى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد وإن أقصر به عن مطاق الحسبة فالقضاء والحكم بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحق فهذا وجه والوجه الثاني أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها فأما ما يتدخله التجاحد والتناكر فلا يجوز له النظر فيه لأن الحاكم فيها يقف على سماع بينة وأحلاف يمين ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة على إثبات الحق ولا أن يحلف بيمينا على نفي الحق والقضاء والحكم بسماع البينة وأحلاف الخصوم أحق ٠٠ وأما الوجهان في زيادتها على أحكام القضاء فأحدهما أنه يجوز للناظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من المنكر وإن لم يحضره خصم مستعد وأيس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه فإن تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعدة نظره والثاني أن للناظر في الحسبة من سلطة السلطة واستطالة الحماية فيما تعلق بالمتكررات ما ليس للقضاء لأن الحسبة موضوعة للرهبنة فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلطة والفظلة تجاوزاً فيها ولا خرقاً للقضاء موضوع للمناصفة فهو بالإناء والوقار أحق وخروجه عنهما إلى سلطة الحسبة تجاوز وخرق لأن موضوع كل واحد من المتصيين مختلف فالتجاوز فيه خروج عن حده ٠٠ وأما ما بين الحسبة والمظالم فينهما شبه مؤتلف وفرق مختلف فأما الشبه الجامع بينهما فن وجهين أحدهما أن موضوعهما مستقر على الرهبنة المختصة بسلطة السلطة وقوة الصرامة والثاني جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع إلى انكار العدوان الظاهر: وأما الفرق بينهما فن وجهين أحدهما أن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء والنظر في الحسبة موضوع لما رفته عنه القضاء ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ورتبة الحسبة أخفض وجاز لوالي المظالم أن يوقع إلى القضاء والمحتسب ولم يجوز للقاضي أن يوقع إلى والي المظالم وجاز

له أن يوقع الى المحتسب ولم يجوز للمحتسب أن يوقع الى واحد منهما فهذا الفرق الثاني أنه يجوز لوالي المظالم أن يحكم ولا يجوز لوالي الحسبة أن يحكم

**فصل** واذا استقر ما وصفناه من موضوع الحسبة ووضع الفرق بينهما وبين القضاء والمظالم فهي تشتمل على فصلين أحدهما أمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأما الأمر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما يتعلق بمحقوق الله تعالى والثاني ما يتعلق بمحقوق الادميين والثالث ما يكون مشتركاً بينهما .. فأما المتعلق بمحقوق الله عز وجل فضرران أحدهما يلزم الأمر به في الجماعة دون الافراد كترك الجمعة في وطن مسكون فإن كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالاربعين فما زاد فواجب أن يأخذهم بأقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الاخلال بها وإن كانوا عدداً قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم فله ولم أربعة أحوال أحدها أن يتفق رأيهم ورأي القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه أن يأمرهم بأقامتها وعليهم أن يسارعوا الى أمره بها ويكون في تأديبهم على تركها ألين من تأديبه على ترك ما انعقد الإجماع عليه والحل الثانية أن يتفق رأيهم ورأي القوم على أن الجمعة لا تنعقد بهم فلا يجوز أن يأمرهم بأقامتها وهو بالنهي عنها لو أقيمت أحق والحالة الثالثة أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب فلا يجوز له أن يعارضهم فيها ولا يأمر بأقامتها لانه لا يراه ولا يجوز أن ينهاهم عنها ويمنعهم مما يرونه فرضا عليهم والحل الرابعة أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته فهل للمحتسب أن يأمرهم بأقامتها اعتباراً بهذا المعنى أم لا على وجهين لأصحاب الشافعي رضي الله عنه أحدهما وهو مقتضى قول أبي سعيد الاصطخري أنه يجوز له أن يأمرهم بأقامتها اعتباراً بالصلة لثلاثين الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه فتد راعى زياد مثل هذا في صلاة الناس في جامع البصرة والكوفة فانهم كانوا اذا صلوا في صحنه فرغوا من السجود مسحوا جباههم من التراب فأمر بالبقاء الحصى في صحن المسجد الجامع وقال لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير اذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة والوجه الثاني لا يتعرض لأمرهم بها لانه ليس له حمل الناس على اعتقاده ولا أن يأخذهم في الدين برأيه مع تسويغ الاجتهاد فيه وأنهم يستقدون أن نقصان العدد يمنع من أجزاء الجمعة : وأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها وهل يكون الأمر بها من الحقوق اللازمة أو من الحقوق الجائزة على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها هل هي مسنونة أو من فروض الكفاية

فان قيل انها مسنونة كان الامر بها ندبا وان قيل انها من فروض الكفاية كان الامر بها حتما : فأما صلاة الجماعة في المساجد واقامة الاذان فيها للصلاة فمن شأئر الاسلام وعلامات التعبد التي فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الاسلام ودار الشرك فإذا اجتمع أهل بلد أو محلة على تعطيل الجماعة في مساجدهم وترك الاذان في أوقات صلواتهم كان المحتسب مندوبا الي أمرهم بالاذان والجماعة في الصلوات وهل ذلك واجب عليه يأثم بتركه أو مستحب له يتأب على فعله على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي في اتفاق أهل بلد على ترك الاذان والاقامة والجماعة وهل يلزم السلطان عاربتهم عليه أم لا . . . فاما من ترك صلاة الجمعة من آحاد الناس أو ترك الاذان والاقامة لصلاته فلا اعتراض للمحتسب عليه اذا لم يجعله عادة وإلغا لانها من التدب الذي يسقط بالاعذار الا أن يقتن به استراية أو يجعله إلغا وعادة ويخاف تعدى ذلك الى غيره في الاقتداء به فيراعى حكم المصلحة به في زجره عما استهان به من سنن عبادته ويكون وعيده على ترك الجماعة معتبرا بشواهد حاله كالذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت أن آمر أصحابي أن يجمعوا خطبا وأمر بالصلاة فيؤذن لها وتقام ثم أخالف الى منازل أقوام لا يحضرون الصلاة فأحرقها عليهم . . . وأما ما يأمر به آحاد الناس وافرادهم فكتأخير الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكرها ويأمر بفعلها ويراعي جوابه عنها فان قال تركتها لنسيان حش على فعلها بعد ذكره ولم يؤد به وان قال تركتها لثوان وهوان أدبه زجرا وأخذه بفعلها جبرا ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق أهلها على تأخير صلواتهم الى آخره والمحتسب يرى فضل تعجيلها فهل له أن يأمرهم بالتعجيل على وجهين لان اعتبار جميع الناس لتأخيرها يفضي بالصغير الناشئ الى اعتقاد أن هذا هو الوقت دون ما تقدم ولو مجملها بعضهم ترك من أخرها منهم ومابراه من التأخير : فأما الاذان والفتوت في الصلوات اذا خالف فيه رأي المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهي وان كان يرى خلافه اذا كان ما يضل مسوغا في الاجتهاد لخروجه عن معنى ما قدمناه : وكذلك الطهارة اذا فعلها على وجه سائق يخالف فيه رأي المحتسب من ازالة التجاسة بالماءات والوضوء بماء تغير بالمذرورات الطاهرات أو الاقتصار على مسح أقل الرأس أو العفو عن قدر الدرهم من التجاسات فلا اعتراض له في شئ من ذلك بأمر ولا نهي وكان له في اعتراضه عليهم في الوضوء بنبيذ التمر عند عدم الماء وجهان لما فيه من الافضاء الى استباحته على كل حال فإنه ربما آل الى السكر من شربه ثم على نظائر هذا المسال تكون أوامره بالمعروف

في حقوق الله تعالى

**﴿فصل﴾** فأما الأمر بالمعروف في حقوق الآدميين فمضربان عام وخاص ٥٠  
فأما العام فكالبلد اذا تعطل شره أو استهدم سورته أو كان يطرقه بنو السيل من ذوي  
الحاجات فكفوا عن معونتهم فان كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه ضرر أمر  
باصلاح شرهم وبناء سورهم وبمعونة بني السيل في الاجتياز بهم لانها حقوق تلزم بيت  
المال دونهم وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم فلما اذا أعوز بيت المال كان الأمر  
ببناء سورهم واصلاح شرهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة بني السيل فيهم متوجها  
الى كافة ذوي المكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الأمر به وان شرع ذوو المكنة في  
عمله وفي مراعاة بني السيل وباشروا القيام به سقط عن المحتسب حق الأمر به ولم يلزمهم  
الاستئذان في مراعاة بني السيل ولا في بناء ما كان مهدوما ولكن لو أرادوا هدم  
ما يصيدون بناءه من المسترم والمستهدم لم يكن لهم الاقدام على هدمه فيما عم أهل البلد من  
سوره وجامعه الا باستئذان ولي الأمر دون المحتسب ليأذن لهم في هدمه بعد تضييهم  
القيام بعمارة وجاز فيما خص من المساجد في العشاير والقبائل أن لا يستأذنوه وعلى المحتسب  
أن يأخذهم ببناء ما هدموه وليس له أن يأخذهم بعام ما استأنفوه فأما اذا كف ذوو  
المكنة عن بناء ما استهدم وعمارة ما استرم فان كان المقام في البلد ممكنا وكان الشرب  
وان قل مقنعا تاركهم واياهم وان تعذر المقام في البلد لتعطيل شره وانحطاس سوره نظر  
فان كان البلد تقرا يضر بدار الاسلام تعطيله لم يجوز لولي الأمر أن يفسخ في الانتقال  
عنه وكان حكمه حكم التوازل اذا حدث في قيام كافة ذوي المكنة به وكان تأثير  
المحتسب في مثل هذا اعلام السلطان به وترغب أهل المكنة في عمله وان لم يكن  
هذا البلد تقرا مضرا بدار الاسلام كان أمره أيسر وحكمه أخف ولم يكن للمحتسب أن  
يأخذ أهله جبرا بعمارة لان السلطان أحق أن يقوم به ولو أعوزه المال فيستجده فيقول  
لهم المحتسب ما استدام يحجز السلطان عنه أنتم تخيرون بين الانتقال عنه أو التزام ما يصرف  
في مصالحه التي يمكن معها دوام استيطانه فان أجابوه الى التزام ذلك كلف جماعتهم  
ما تسمح به نفوسهم ولم يجوز أن يأخذ كل واحد منهم في عينه أن يلتزم جبرا ما لا تسمح  
به نفسه من قليل ولا كثير ويقول ليخرج كل واحد منكم ماسهل عليه وطاب نفسا به  
ومن أعوزه المال أعان بالعمل حتى اذا اجتمعت كفاية المصلحة أو بلوح اجتماعها لضمان  
كل واحد من أهل المكنة قدرا طاب به نفسا شرع حيث في عمل المصلحة وأخذ كل  
ضامن من الجماعة بالتزام ماضيه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات الخاصة

لأن حكم ماع من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه أوسع وإذا عمت هذه المصلحة لم يكن للمحتسب أن يقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها لئلا يصير بالتفرد مفتناً عليه إذ ليست هذه الصاحبة من معهود حسبه فان قلت ونشق استئذان السلطان فيها أو خيف زيادة الضرر لبعد استئذانه جاز شروعه فيها من غير استئذان .. وأما الخاص فكل حقوق إذا مطلات والديون إذا أخرت فله محتسب أن يأمر بالخروج منها مع المكنة إذا استعده أصحاب الحقوق وليس له أن يحبس بها لأن الحبس حكم وله أن يلازم عليها لأن صاحب الحق أن يلازم وليس له الأخذ بنفقات الاقارب لافتقار ذلك الى اجتهاد شرعي فيمن يجب له ويجب عليه الا أن يكون الحاكم قد فرضها فيجوز له أن يأخذ له بأدائها وكذلك كفالة من يجب كفالته من الصغار ولا اعتراض له فيها حتى يحكم بها الحاكم فيجوز حينئذ للمحتسب أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها .. وأما قبول الوصايا والودائع فليس له أن يأمر فيها أعيان الناس وآحادهم ويجوز أن يأمر بها على العموم حثاً على التعاون بالبر والتقوى ثم على هذا المثال تكون أوامره بالمعروف في حقوق الأدميين

﴿ فصل ﴾ وأما الامر بالمعروف فيما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين فكأخذ الأولياء بنكاح الأيامي من أكفأهن إذا طلبن والزام النساء أحكام العدد إذا فورقن وله تأديب من خالف في العدة من النساء وليس له تأديب من امتنع من الأولياء ومن بنى ولداً قد ثبت فراش أمه ولحق نسبته أخذه بأحكام الآباء جبراً وعزراً عن النبي أدباً ويأخذ السادة بحقوق العبيد والاماء وإن لا يكلفون من الاعمال مالا يطيقون وكذلك أرباب البهائم يأخذهم بموقوفها إذا قصرُوا وإن لا يستعملوها فيها لا تطبق ومن أخذ لقيطاً وقصر في كفالته أمره أن يقوم بحقوق التقاطه من التزام كفالته أو تسليمه الى من يلتزمها ويقوم بها وكذلك واجد الضوال إذا قصر فيها يأخذ بمثل ذلك من القيام بها ويكون ضامناً للضالة بالتقصير ولا يكون به ضامناً للقيط وإذا أسلم الضالة الى غيره ضمنها ولا يضمن للقيط بالتسليم الى غيره ثم على نظائر هذا المثال يكون أمره بالمعروف في الحقوق المشتركة

﴿ فصل ﴾ وأما النهي عن التكرات فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الأدميين والثالث ما كان مشتركاً بين الحقيين .. فاما النهي عنها في حقوق الله تعالى فعلى ثلاثة أقسام أحدها متعلق بالعبادات والثاني متعلق بالمحظورات والثالث ما تعلق بالمعاملات : فاما المتعلق بالعبادات فكل لقاصد مخالفة هيأتها المشروعة والمتعمد تغير أوصافها السنوية مثل من يقصد الجهر في صلاة الاسرار

والإسرار في صلاة الجهر أو يزيد في الصلاة أو في الأذان إذا كان غير مستنوي فله محتسب إنكارها وتأديب المعاند فيها إذا لم يقل بما ارتكبه أمام متبوع وكذلك إذا أدخل بتطهير جسده أو توبه أو موضع صلاته أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه ولا يؤاخذ به بالتم ولا بالظنون كالذي حكى عن بعض الناظرين في الحسبة أنه سأل رجلا داخلا إلى المسجد بنعلين هل يدخل بهما بيت طهارته فلما أنكر ذلك أراد إحلافه عليه وهذا جهل من فاعله تمدى فيه أحكام الحسبة وغلب فيه سوء الظنة وهكذا لو ظن رجل أنه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم يؤاخذ به بالتم ولم يعامله بالإنكار ولكن يجوز له بالتهمة أن يعظ ويحذر من عذاب الله على إسقاط حقوقه والإخلال بمفروضاته فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يقدم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا التبست أحواله فربما كان مريضا أو مسافرا ويلزمه السؤال إذا ظهرت منه أمارات الريب فإن ذكر من الأعداء ما يحتمله حاله كفى عن زجره وأمره بإخفاء أكله لئلا يعرض نفسه للتهمة ولا يلزم إحلافه عند الاسترابة بقوله لأنه موكل إلى أمانته فإن لم يذكر عذرا جاهرا بالإنكار عليه بمجاهرة ردع وأدبه وتأديب زجر وهكذا لو علم عذره في الأكل أنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للتهمة ولئلا يقتدي به من ذوي الجلالة بمن لا يميز حال عذره من غيره . . . وأما الممتنع من إخراج الزكاة فإن كان من الأموال الظاهرة فعامل الصدقة يأخذها منه جبرا أخص وهو يتغزيره على الفلول أن لم يجد له عذرا أحق وأن كان من الأموال الباطنة فيحتمل أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة ويحتمل أن يكون العامل بالإنكار عليه أخص لأنه لو دفعها له أجزاء ويكون تأديبه معتبرا بشواهد حاله في الامتناع من إخراج زكاته فإن ذكر أنه يخرجها سرا وكل إلى أمانته فيها . . . وإن رأى رجلا يتعرض لمسئلة الناس في طلب الصدقة وعلم أنه غني أما بمال أو عمل أنكره عليه وأدبه فيه وكان المحتسب بإنكاره أخص من عامل الصدقة قد فعل عمر رضي الله عنه مثل ذلك بقوم من أهل الصدقة ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسأل الناس أعلمه تحريمها على المستغنى عنها ولم ينكره عليه لجواز أن يكون في الباطن فقيرا وإذا تعرض للمسئلة ذو جلد وقوة على العمل زجره وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله فإن أقام على المسئلة عزره حتى يقلع عنها وإن دعت الحالة عند الحاح من حرمت عليه المسئلة بمال أو عمل إلى أن يتفق على ذي المال جبرا من ماله ويؤجر ذا العمل ويتفق عليه من أجرته لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه لأن هذا حكم والحكام به أحق فيرفع أمره إلى الحاكم ليتولى ذلك أو يأذن فيه . . . وإذا وجد من يتصدي لعلم

الشرع وليس من أهله من قهيه أو واعظ ولم يأمن اغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف جواب أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله وظهر أمره فلا يفتربه ومن أشكل عليه أمره لم يقدم عليه بالانكار إلا بعد الاختبار قد مر علي بن أبي طالب عليه السلام بالحسن البصري وهو يتكلم على الناس فاختبره فقال له ماعمد الدين فقال الورع قال فما آفته قال الطمع قل تكلم الآن إن شئت وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به الاجماع وخالف فيه النص ورد قوله علماء عصره أنكروه عليه وزجره عنه فان أقبل وتاب والا فالسلطان بهذيب الدين أحق . . . وإذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة تنكف له غرض معانيه أو تفرد بعض الرواة بأحاديث منكرة تنفر منها النفوس أو يفسد بها التأويل كان على المختصب انكار ذلك والتمنع منه وهذا إما يصح منه انكاره إذا تميز عنه الصحيح من الفاسد والحق من الباطل وذلك من أحد وجهين إما أن يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه حتى لا يخفى ذلك عليه وإما بأن يتفق علماء الوقت على انكاره وابتداعه فيستعدونه فيه فيعملون في الانكار على أقوالهم وفي التمتع منه على اغفاهم

﴿ فصل ﴾ وأما ما يتعلق بالمخطورات فهو أن يجمع الناس من مواقف الريب ومظان التهمة فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم دع ما يريك إلى ما لا يريك فقدم الانكار ولا يجعل بالتأديب قبل الانكار حكى إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء فرأى رجلاً يصلي مع النساء فضربه بالدرة فقال الرجل والله إن كنت أحسنت لقد ظلمتني وإن كنت أسأت فما علمتني فقال عمر أما شهدت عزمي فقال ما شهدت لك عزمة فالتى إليه الدرة وقال له اقتص قال لا اقتص اليوم قال فاعف عني قال لا أعفو فاقترقا على ذلك ثم لقيه من القدر فغير لون عمر فقال له الرجل يا أمير المؤمنين كافي أرى ما كان مني قد أسرع فيك قال أجل قال فأشهد الله أنني قد عفوت عنك وإذا رأي وقتة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما أمارات الريب لم يعترض عليهما بزجر ولا انكار فما يجذب الناس بداً من هذا وإن كانت الوقفة في طريق خال نخلو المسكان رية فينكرها ولا يجعل بالتأديب عليهما حذراً من أن تكون ذات محرم وليقل أن كانت ذات محرم فضنها عن مواقف الريب وإن كانت اجنبية تخفى الله تعالى من خلوة تؤديك إلى معصية الله تعالى وليكن زجره بحسب الامارات حكى ابو الازهر أن ابن عائشة رأى رجلاً يكلم امرأة في طريق فقال له إن كانت حرمتك أه لتبيع بك إن تكلمها بين الناس وإن لم تكن حرمتك فهو اقبح ثم ولى عنه وجلس للناس يتحدثهم فإذا



برقة قد التبت في حجره مكتوب فيها ( الكامل )

- \* إن التي أبصرني \* سحرأأكلها رسول \*
- \* أدت الي رسالة \* كادت لها نفسي تسيل \*
- \* من فتر الاحاظ يجذب خصره ردف ثقل \*
- \* متكباً قوس الصبي \* يرمى وليس له رسيل \*
- \* فلو ان أذنك يتنا \* حتى تسمع ما تقول \*
- \* لرأيت ما استقبلت من \* أمرى هو الحسن الجميل \*

فقرأها ابن عائشة ووجد مكتوباً على رأسها أبو نواس فقال ابن عائشة مالي والتعرض لابي نواس وهذا القدر من انكار ابن عائشة كاف لثله ولا يكون لمن نذب للانكار من ولاية الحسبة كافيا وليس فيها قاله أبو نواس تصريح بفجور لاحتمال أن يكون اشارة الى ذات محرم وان كانت شواهد حاله وخفى كلامه ينطقان بفجوره وربته فيكون من مثل أبي نواس منكراً وان جاز أن لا يكون من غيره منكراً : فاذا رأى المحتسب في هذه الحال ما ينكره تأني وتفحص وراعى شواهد الحال ولم يجعل بالانكار قبل الاستخبار كالذي رواه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة قال بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه يطوف بالبيت اذ رأى رجلاً يطوف وعلى عاقه امرأة مثل المهابة يعني حسناً وجمالاً وهو يقول ( السريع )

- قدت لهذي جلا ذلولا \* موطأً اتبع السهولا
  - أعد لها بالكف أن تميلا \* أحذر أن تسقط أو تزولا
- أرجو بذلك تأثلاً جزيلاً

فقال له عمر رضي الله عنه يا عبد الله من هذه التي وهبت لها حجك فقال امرأتى يا أمير المؤمنين وأنها حمقاء مرغامه أكلول قامه لا يبقى لها خامه فقال له مالك لا تطلقها قال أنها حسناء لا تفرك وأمت صبيان لا تترك قال فثأنك بها قال أبو زيد المرغام المختلط فلم يقدم عليه بالانكار حتى استخبره فلما اتفت عنه الزبية لأن له ٥٠ واذا جاهر رجل باظهار الجمر فان كان مسلماً أراقها عليه وأدبه وان كان ذمياً أدبه على اظهارها واختلف الفقهاء في اراقها عليه فذهب أبو حنيفة الى انها لا تراق عليه لانها عنده من أموالهم المضمونة في حقوقهم ومذهب الشافعي انها تراق عليهم لانها لا تضمن عنده في حق مسلم ولا كافر واما الجاهمة باظهار التبيذ فقد أبى حنيفة أنه من الاموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من اراقته ومن التأديب على اظهاره وعند الشافعي أنه ليس بمالك كالجمر وليس في اراقته

غرم فيعتبر والى الحسبة بشواهد الحال فيه فينبغي فيه عن المجاهرة وزجر عليها ان كان لمعاقره ولا يريقه عليه الا أن يأمره بارتقته حاكم من أهل الاجتهاد لئلا يتوجه عليه غرم ان حوكم فيه: وأما السكران اذا تظاهر بسكره وسخف بهجعه أذبه على السكر والمجرع تمزيراً لا حداً لقلة مراقبته وظهور سخفه : وأما المجاهرة باظهار الملاهي المحرمة فلي المحاسب أن يفصلها حتى تصير خشباً لتزول عن حكم الملاهي ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرهما ان كان خشبها يصلح لغير الملاهي: وأما اللعب فليس يقصد بها المعاصي وانما يقصد بها الف البنات لتربية الاولاد وفيها وجه من وجوه التدبير تقارنه معصية بتصور ذوات الازواج ومشابهة الاصنام فلتتمكن منها وجه وللنعم منها وجه وبحسب ما تقتضيه شواهد الاحوال يكون انكاره واقاراره قد دخل النبي عليه الصلاة والسلام على عائشة رضي الله عنها وهي تلعب بالبنات فاقرها ولم ينكر عليها وحكى أن أبا سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي قلده حسبة بغداد في أيام المقتدر فأزال سوق الدادي ومنع منها وقال لا يصلح الا للبيذ المحرم وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها وقال قد كانت عائشة رضي الله عنها تلعب بالبنات بمشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليها وليس ما ذكره من اللعب بالبعد من الاجتهاد وأما سوق الدادي فالأغلب من حاله أنه لا يستعمل الا في البيذ وقد يجوز أن يستعمل نادراً في الدواء وهو بعيد فيبعه عند من يرى اباحة البيذ جائز لا يكره وعند من يرى تحريمه جائز لجواز استعماله في غيره ومكرهه اعتباراً بالأغلب من حاله وليس منع أبي سعيد منه لتحريم بيعه عنده وانما منع من المظاهرة بأفراد سوقه والمجاهرة ببيعها الحاقاً له باباحة ما اتفق الفقهاء على اباحته مقصده ليقع لعوام الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات وليس يمنع انكار المجاهرة ببعض المباحات كإيثار المجاهرة بالمباح من مباشرة الازواج والاماء: وأما ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحاسب أن يحبس عنها ولا أن يهتك الاستار وحذراً من الاستتار بها قال النبي عليه الصلاة والسلام من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله فانه من يبد لناصفحته قم حدة الله تعالى عليه فان غلب على الظن استمرار قوم بها لا مارات دلت وآثار ظهرت فذلك ضربان أحدهما أن يكون ذلك في انتهاك حرمة يفوت استدراكها مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلاً خلا بامرأة ليزني بها أو رجل ليقته فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث حذراً من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والبحث في ذلك والانكار كالذي كان من شأن النيرة بن شعبة قد روي أنه كان يختلف إليه

بالبصرة امرأة من بني هلال يقال لها أم حجيل بنت محجم بن الاقثم وكان لها زوج من ثقيف يقال له الحجاج بن عبيد فبلغ ذلك أبا بكر بن مسروح وسهل بن معبد ونافع ابن الحارث وزيد بن عبيد فرصدوه حتى اذا دخلت عليه هجموا عليها وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر رضي الله عنه ما هو مشهور فلم ينكر عليهم عمر رضي الله عنه مجرمهم وان كان حدهم للذف عند قصور الشهادة والضرب الثاني ما خرج عن هذا الحد وقصر عن حد هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه حتي أن عمر رضي الله عنه دخل على قوم يتعاقرون على شراب ويوقدون في اخصاص فقال نهيتكم عن المعاقرة فما قرتم ونهيتكم عن الايقاد في الاخصاص فأوقدتم فقالوا يا أيبر المؤمنين قد نهاك الله عن التجسس فتجسست ونهاك عن الدخول بغير اذن فدخلت فقال عمر رضي الله عنه هتان بهاتين وانصرف ولم يعرض لهم فمن سمع أصوات ملاة منكرا من دار تظهر أهلها بأصواتهم أنكرها خارج الدار ولم يهجم عليهم بالدخول لأن المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عما سواء من الباطن

**فصل** وأما المعاملات المنكرة كالزنى والبيع الفاسدة وما منع الشرع منه مع راضي المتعاقدين به اذا كان متفقا على حظره فعلى والي الحسبة انكاره والمنع منه والزجر عليه وأمره في التأديب مختلف بحسب الاحوال وشدة الخطر وأما ما اختلف الفقهاء في حظره واباحته فلا مدخل له في انكاره الا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محظور متفق عليه كزنا النقد فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة الى زنا النساء المتفق على تحريره فهل يدخل في انكاره بحكم ولايته أم لا على ما قدمناه من الوجهين . وفي معنى المعاملات وان لم تكن منها عقود المناكح المحرمة ينكرها ان اتفق العلماء على حظرها ولا يتعرض لانكارها ان اختلف الفقهاء فيها الا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محظور متفق عليه كالثاعة فربما صارت ذريعة الى استباحة الزنى ففي انكاره لها وجهان وليكن بدل انكاره لها الترغيب في العقود المتفق عاها : وما يتعلق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الأمان فينكره ويتمتع منه ويؤدب عليه بحسب الحال فيه وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس منا من غش فان كان هذا الغش تدليسا على المشتري ونحفي عليه فهو أغلظ الغش محرما وأعظمها مائما فالانكار عليه أغلظ والتأديب عليه أشد وان كان لا ينحفي على المشتري كان أخف مائما وألين انكاراً وينظر في مشتريه فان اشتراه ليبيعه من غيره توجه الانكار على البائع لغشه وعلى المشتري بابتاعه لانه قد يبيعه لمن لا يعلم بغشه فان كان يشتريه ليستعمله خرج المشتري

من جملة الإنكار وفرد البائع وحده وكذلك القول في تدليس الأمان . . . وينع من  
تصرة المواشي وتخفيف ضروعها عند البيع انتهى عنه فانه نوع من التدليس . . . وما هو  
عمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكييل والموازين والصنجات لوعيد الله  
تعالى عليه عند نهيه عنه ولكن الأدب عليه أظهر والمعاينة أكثر ويجوز له إذا استتاب  
بموازين السوق ومكييلهم أن يختبرها ويعايرها ولو كان له على ما عاير منها طابع  
معروف بين العامة لا يتعاملون إلا به كان أحوط وأسلم فإن فعل ذلك وتعامل قوم بغير  
ما طبع بطابعه توجه الإنكار عليهم أن كان مبخوساً من وجهين أحدهما مخالفته في العدول  
عن مطبوعه وإنكاره من الحقوق السلطانية والثاني للبخس والتطفيف في الحق وإنكاره  
من الحقوق الشرعية فإن كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليماً من بخس وقص توجه  
الإنكار عليهم بحق السلطة وحدها لأجل المخالفة وإن زور قوم على طابعه كان المزور  
فيه كالمبهرج على طابع الدراهم والدنانير فإن قرن التزوير بنش كان الإنكار عليه  
والتأديب مستحقاً من وجهين أحدهما في حق السلطة من جهة التزوير والثاني من  
جهة الشرع في التش وهو أغلظ التكرين وإن سلم التزوير من غش فردد بالإنكار  
السلطاني منهما فكان أحقهما . . . وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله فيه إلى كيالين ووزاين  
وقادين تخيرهم المحتسب ومنع أن يتدب لذلك الأمن ارتضاء من الأمانة الثقات وكانت  
أجورهم من بيت المال أن اتسع لها فإن ضاق عنها قدرها لهم حتى لا يجري بينهم فيها  
استزادة ولا قبضان فيكون ذلك ذريعة إلى الممايلة والتخفيف في مكيل أو موزون وقد كان  
الأمراء يقومون باختيارهم وترتيبهم لذلك ويثبتونهم بأسمائهم في الدواوين حتى لا يختلط  
بهم غيرهم ممن لا تؤمن وساطته فإن ظهر من أحدهؤلاء المختارين للكيل والوزن تخفيف  
في تطفيف أو ممالة في زيادة أدب وأخرج عن جملة المختارين ومنع أن يتعرض للوساطة  
بين الناس . . . وكذلك القول في اختيار الدالين بقر منهم الأمانة ومنع الخونة وهذا مما يتولاه  
ولاة الحسبة إن قعد عنه الأمراء . . . وأما اختيار القسام والذراع فالقضاة أحق باختيارهم  
من ولاة الحسبة لأنهم قديستابون في أموال الأيتام والقيس . . . وأما اختيار الحراسين في  
القبائل والأسواق وإلى الحماة وأصحاب المعاوين وإذا وقع في التطفيف تخاصم جاز أن  
ينظر المحتسب إن لم يكن مع الخصم فيه تجاحد وتناكر فإن أفضى إلى تجاحد وتناكر  
كان القضاة أحق بالنظر فيه من ولاة الحسبة لأنهم بالأحكام أحق وكان التأديب فيه  
إلى المحتسب فإن تولاه الحاكم جاز لاتصاله بمحكمهم . . . وما ينكره المحتسب في العموم ولا  
ينكره في الخصوص والآحاد التبايع بما لم يأله أهل البلد من المكييل والأوزان التي

لا تعرف فيه وإن كانت معروفة في غيره فإن تراضي بها اثنان لم يعترض عليهما بالانكار  
والتمع ويمتنع أن يرسم بها قوم من العموم لانه قد يمامهم فيهامن لا يعرفها فيصير مغروراً  
﴿ فصل ﴾ وأما ما ينكر من حقوق الآدميين الحصة فمثل أن يتعدى رجل في  
حد لجاره أو في حريم لداره أو في وضع اجذاع على جداره فلا اعتراض للمحتسب  
فيه ما لم يستعده الجار لأنه حق يخصه فيصح منه العفو عنه والمطالبة به فإن خاصه فيه  
كان للمحتسب النظر فيه ان لم يكن بينهما تنازع وتناكل وأخذ المتعدي بإزالة تعديه  
وكان له تأديبه عليه بحسب شواهد الحال فإن تنازعا كان الحاكم بالنظر فيه أحق ولو أن  
الجار أقر جاره على تعديه وعفا عن مطالبته بهدم ما تعدى فيه ثم عاد مطالباً بعد ذلك  
كان له ذلك وأخذ المزمدي بعد العفو عنه بهدم ما بناه ولو كان قد ابتدأ البناء ووضع  
الاجذاع باذن الجار ثم رجع الجار في اذنه لم يؤخذ الثاني بهدمه ولو انتشرت أغصان  
الشجرة الى دار جاره كان للجار ان يستعدي المحتسب حتى يعديه على صاحب الشجرة  
ليأخذه بإزالة ما انتشر من أغصانها في داره ولا تأديب عليه لان انتشارها ليس من فعله  
ولو انتشرت عروق الشجرة تحت الارض حتى دخلت في قرار أرض الجار لم يؤخذ  
بقلعها ولم يمنع الجار من التصرف في قرار أرضه وإن قطعها: وإذا نصب المالك تنورا في  
داره فتأذى الجار بدخانها لم يعترض عليه ولم يمنع منه وكذلك لو نصب في داره رحي أو  
وضع فيها حدادين أو قصارين لم يمنع لان للناس التصرف في أملاكهم بما أحبوا وما يجد  
الناس من مثل هذا بدا : وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجره أو استزادة عمل  
كفه عن تعديه وكان الانكار عليه معتبراً بشواهد حاله ولو قصر الاجير في حق المستأجر  
فقصه من العمل أو استزاده في الاجرة منعه منه وأنكره عليه اذا تخصا اليه فاقب  
اختلفا وتناكرا كان الحاكم بالنظر بينهما أحق: وما يؤخذ ولاية الحسبة بمراعاة من أهل  
الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف منهم من يراعي عمله في الوفور والتقصير ومنهم من  
يراعي حاله في الأمانة والحيانة ومنهم من يراعي عمله في الجودة والرداءة فأما من يراعي  
عمله في الوفور والتقصير فكالطبيب والمعلمين لان للطبيب إقدام على النفوس بفضي التقصير  
فيه الى تلف أو سقم وللمعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها ما يكون قتلهم عنها  
بعد الكبر عسيرا فيقر منهم من توفّر علمه وحسنت طريقته ويمتنع من قصر وأساء من  
التصدي لما يفسد به النفوس وتنجث به الآداب وأما من يراعي حاله في الامانة والحيانة  
فمثل الصاغة والحاككة والقصارين والصباغين لأنهم ربما هربوا بأموال الناس فيراعي أهل  
الثقة والامانة منهم فيقرهم ويبعد من ظهرت خيانتة ويشهر أمره لئلا يفتربه من

لا يعرفه وقد قيل ان الحماة وولاء المعاون أخص بالنظر في أحوال هؤلاء من ولاية الحسبة وهو الاشبه لان الحياة تابعة للسرقة وأما من يراعى عمله في الجودة والريادة فهو مما ينفرد بالنظر فيه ولاية الحسبة ولهم أن ينكروا عليهم في العموم فساد العمل ورداءته وان لم يكن فيه مستعد وأما في عمل مخصوص اعتاد الصانع فيه الفساد والتدليس فإذا استعداه الخصم قابل عليه بالانكار والزجر فان تعلق بذلك غرم روعي حال الغرم فان افتقر الى تقدير أو تقوم لم يمكن للمحتسب أن ينظر فيه لاقتضاه الى اجتهاد حكمي وكان القاضي بالنظر فيه أحق وان لم يفتقر الى تقدير ولا تقوم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهاد فيه ولا تنازع فللمحتسب أن ينظر فيه بالزام الغرم والتأديب على فعله لأنه أخذ بالتناصف وزجر عن التعدي ولا يجوز أن يسمر على الناس الاقوات ولا غيرها في رخص ولا غلاء وأجازه مالك في الاقوات مع الغلاء

❦ فصل ❦ وأما ما ينكر من الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين فكلت من الإشراف على منازل الناس ولا يلزم من علا بناءه أن يستسطعه وانما يلزم أن لا يشرف على غيره ويمنع أهل الذمة من تلبية أبنيتهم على أبنية المسلمين فان ملكوا أبنية عالية أقرروا عليها ومنعوا من الإشراف منها على المسلمين وأهل الذمة بما شرط عليهم في ذمتهم من لبس الغيار والمخالفة في الهيئة وترك المجاهرة بقولهم في الزير والمسيح ويمنع عنهم من تعرض لهم من المسلمين بسب أو أذى ويؤدب عليه من خالف فيه : وإذا كان في أئمة المساجد السابلة والجوامع الحفلة من يطيل الصلاة حتى يعجز عنها الضمءا ويتقطع بها ذوو الحاجات أنكر ذلك عليه كما أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ بن جبل حين أطال الصلاة بقومه وقال أفتان أنت يا معاذ فان أقام على الإطالة ولم يمتنع منها لم يجز أن يؤدبه عليها ولكن يستبدل به من يخففها : وإذا كان في القضاء من يججب الخصوم اذا قصدوه ويمتنع من النظر بينهم اذا تحاكموا اليه حتى تقف الاحكام ويستنصر الخصوم فللمحتسب أن يأخذه مع ارتفاع الاعذار بما ندب له من النظر بين المتحاكمين وفصل القضاء بين المتنازعين ولا يمتنع علو رتبته من انكار ما قصر فيه قد مر ابراهيم بن بطحاء والي الحسبة بجاني بغداد بدار أبي عمر بن حاد وهو يومئذ قاضي القضاة فرأى الخصوم جلوسا على باب ينتظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تعالى النهار وهجرت الشمس فوقف واستدعى حاجيه وقال قول لقاضي القضاة الخصوم جلوسوا على الباب وقد بانتم الشمس وتأذوا بالانتظار فاما جلست لهم أو عرفتم عذرهم فينصرفوا ويمودوا . وإذا كان في سادة البيد من يستعملهم فيما لا يطيقون الدوام عليه كان منهم

والانكار عليهم موقوفا على استعداء العييد على وجه الانكار والعظة فاذا استعدوه منع  
حيث ذكره ، واذ كان أبواب المواشي من يستعملها فيما لا ينطبق الدوام عليه أنكره المحتسب  
عليه ومنعه منه وان لم يكن فيه مستعد اليه فان ادعى المالك احتمال البهيمه لما يستعملها  
فيه جاز للمحتسب أن ينظر فيه لانه وان افتقر الى اجتهاد فهو عرفي يرجع فيه الى عرف  
الناس وعادتهم وليس باجتهاد شرعي والمحتسب لا يمتنع من اجتهاد العرف وان امتنع من  
اجتهاد الشرع . واذ استعداء العبد في امتناع سيده من كسوته ونفقته جاز أن يأمر بهما  
ويأخذه بالتزامهما ولو استعداه من تقصير سيده فيهما لم يكن له في ذلك نظر ولا الزام  
لانه يحتاج في التقدير الى اجتهاد شرعي ولا يحتاج في التزام الاصل الى اجتهاد شرعي  
لان التقدير منصوص عليه ولزومه غير منصوص عليه . وللمحتسب أن يمنع أبواب السفن  
من حمل مالا تسعه ويخاف منه غرقها وكذلك يمنعهم من المسير عند اشتداد الريح واذ  
حمل فيها الرجال والنساء حجز بينهم بمائل واذ اتسعت السفن نصب للنساء مخارج  
للبراز فلا يتبرجن عند الحاجة . واذ كان في أسهل الاسواق من يختص بمعاملة النساء  
راعى المحتسب سيرته وأمانته فاذا تحققها منه أقره على معاملتهن وان ظهرت منه الريبة  
وبان عليه الفجور منعه من معاملتهن وأدبه على التعرض لهن وقد قيل ان الحماة وولادة  
المعاون أخص بانكار هذا والمنع منه من ولادة الحسبة لانه من توابع الزنى . وينظر الى  
الحسبة في مقاعد الاسواق فيقر منها مالا ضرر فيه على المارة ويمنع ما استضر به المارة  
ولا يقف منه على الاستعداء اليه وجعله أبو حنيفة موقوفا على الاستعداء اليه واذا بنى  
قوم في طريق سابل منع منه وان اتسع الطريق يأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المبنى  
مسجدا لان مرافق الطرق للسلوك لا للابنية واذ وضع الناس الامتعة وآلات الابنية  
في مسالك الشوارع والاسواق ارتقاقا لينقلوه حالا بعد حال مكنوا منه ان لم يستفروه  
المارة ومنعوا منه ان استفروا به . وهكذا القول في اخراج الاجنحة والاسبطة ومخارج  
المياه وآبار الحشوش يقر مالا يضر ويمنع ماضر ويجتهد المحتسب رأيه فيما ضر وما لم يضر  
لانه من الاجتهاد العرفي دون الشرعي والفرق بين الاجتهادين ان الاجتهاد الشرعي  
ماروعي فيه أصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفي ماروعي فيه أصل ثبت حكمه  
بالعرف ويوضح الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع الاجتهاد  
فيه ولوالى الحسبة أن يمتنع من نقل الموتى من قبورهم اذا دفنوا في ملك أو مباح الا  
من أرض مفسوة فيكون للمالكها أن يأخذ من دفنه فيها ينقله منها واختلف في جواز نقلهم من  
أرض قد لحقها سيل أو ندى نجوزه الزيرى وأباه غيره . ويمنع من خصاء الأدميين والبهاشم

ويؤدب عليه وان استحق فيه قود أو دية أستوفاه لمستحقه ما لم يكن فيه تناكر وتنازع :  
 ويمنع من خضاب الشيب بالسواد الا للمجاهدة في سبيل الله ويؤدب من يصبغ به  
 للنساء ولا يجمع من الخضاب والحناء والكم : ويمنع من التكبب بالكهانة والهوى ويؤدب  
 عليه الاخذ والمعطي \* وهذا فصل يطول أن يبسط لان المتكررات لا ينحصر عددها  
 فتستوفى وفيها ذكرناه من شواهدا دليل على ما أغفلناه والحسبة من قواعد الامور  
 الدينية وقد كان أئمة الصدر الاول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها  
 ولكن لما أعرض عنها السلطان ونذب لها من هان وصارت عرضة للتكسب وقبول  
 الرشاء لان أمرها وهان على الناس خطرها وليس اذا وقع الاخلال بقاعدة سقط حكمها  
 وقد أغفل الفقهاء عن بيان أحكامها ما لم يميز الاخلال به وان كان أكثر كتابنا هذا  
 يشتمل على ما قد أغفله الفقهاء أو قصرُوا فيه فذكرنا ما أغفلوه واستوفينا ما قصرُوا فيه  
 وأنا أسأل الله توفيقا لما توخيناه وعونا على ما نؤيناه بيمينه ومشيئته وهو حسي ونعم الوكيل

—\*—\*—\*—\*—

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾


حمدا لمن أنار عقولنا بنور معرفته وهدى قلوبنا بأسرار حكمته وانحفنا بعزیز  
 شرعه المحكم وجعله نبراسا لنا لسلوك السبيل الاقوم والصلاة والسلام على حاكم  
 الشرع وشارع الاحكام ومؤسس قواعد الدين باقمان واحكام وعلى آله وصحبه الذين  
 نشرُوا للدين اعلامه وكشفوا غوامضه وأوضحوا مقاصده ومراميه ( وبعد ) فان من  
 رعاية الخير اللطيف وعنايته بهذا الدين الحنيف ان قبض له من يحفظه بالجمع والتأليف  
 وينشره بالتعليم والتصنيف وان من أجل مسائله قدرا بلا مرأى الاحكام الخاصة بالسلطين  
 والامراء وانفس مصنف جمع فيه بين المسائل الشرعية والسياسية هو الكتاب الموسوم  
 بالاحكام السلطانية فانه كتاب عديم النظير والمثال لم ينسج له ناسج على منوال ولا  
 غرو فان مؤلفه امام لا يجارى وهام لا يدرك شأوه ولا يجارى وبالجملة فكتابه  
 هذا من الاسفار الجليلة القدر الحرية بالطبع بالنشر ولهذا اعتنى باعادة  
 طبعه حضرات السيد احمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه  
 وقد نجز طبعه بمحمد الله تعالى بكل رعاية واتقان مصححا بقدر  
 الطاقة والامكان وذلك في غرة محرم الحرام مفتتح  
 السنة الثامنة والعشرين بعد الثلاثمائة والالف  
 من هجرة من هو على اكل وصف

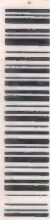








 Bibliotheca Alexandrina



0434468